إبراهيم العيسوي

العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية

مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

بحث مستفيض في شواهد تطور اللامساواة في مصر خصوصًا، وفي الوطن العربي والعالم عمومًا. وقد استند الكاتب إلى ملاحظة علمية أن أقسامًا كبيرة من العالم شهدت انحسارًا في تفاوت توزيع الدخل والثروة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأوائل سبعينيات القرن المنصرم، الأمر الذي أدى إلى تحسن ظاهر في أوضاع الطبقات الشعبية. لكن، مع انهيار الاتحاد السوفياتي، شهد العالم مجددًا تراجعًا في سياسات الرفاه في الدول المتقدمة، واتجاهًا نحو اقتصاد السوق وتقليص الإنفاق الاجتماعي، ما أدى إلى عودة التوتر والظلم الاجتماعي إلى سابق عهده. وحاول الكاتب أن يقدم أكثر من تعريف لمفهوم "العدالة الاجتماعية"، وأن يدقق في معناها من أجل بناء مفهوم يواكب التطلع البشري إلى مكافحة الظلم الاجتماعي. لذلك تركز البحث على تشابك مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم التنمية الشاملة والمستدامة، وخلص إلى عدم إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية دفعة واحدة في زمن قصير.

إبراهيم العيسوي

أستاذ الاقتصاد والمستشار في معهد التخطيط القومي بالقاهرة. حاز بكالوريوس تجارة (اقتصاد) من جامعة القاهرة في عام 1962، والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة في عام 1969. اشتغل في التدريس في جامعة أكسفورد (1969 - 1972)، وفي كلية الزراعة بجامعة الأزهر (1972-1975)، وفي معهد التخطيط القومي بالقاهرة منذ عام 1975. شغل منصب مدير مركز الأساليب التخطيطية، ثم مدير مركز التخطيط العام بالمعهد، وعضوية مجلس إدارة المعهد، وعمل باحثًا رئيسًا لمشروع مصر 2020 بمنتدى العالم الثالث بالقاهرة (1997-2006).

له مؤلفات عديدة، أبرزها: **نحو خريطة طبقية لمصر؛ قياس التبعية في الوطن العربي؛ نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر؛ الغات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية؛ الفقر في مصر؛ نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانيات تطبيقه في زمن العولمة.**

السعر: 14 دولارًا

ISBN 978-9953-0-2979-5





العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية

مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها

العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية

مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها

إبراهيم العيسوي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

العيسوي، إبراهيم

العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها / إبراهيم العيسوي.

398 ص. ؛ 24 سم.

يشتمل على بيليوغرافية (ص. 367 - 378) وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2979-5

1. العدالة الاجتماعية. 2. العدالة الاجتماعية - مصر. 2. مصر - التنمية الاجتماعية. 3. مصر - التنمية المستدامة. 4. الثورة المصرية (25 يناير 2011) - الجوانب الاجتماعية. 5. مصر - أحوال اجتماعية - ثورة 25 يناير 2011. أ. العنوان.

320.0110962

العنوان بالإنكليزية

Social Justice and Models of Development with Special Attention to Egypt and its Revolution

by Ibrahim Al-Issawi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر





شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل 2014

المحتويات

موجز الكتاب

لهذا الكتاب غرضـــان: الأول تدقيق معنى العدالـــة الاجتماعية في ضوء الأدبيات المُتاحة والخبرات المُتراكمة عبـــر الزمن، ومن ثم بناء مفهوم للعدالة الاجتماعية يواكب التطلّعات الشـــعبية لمكافحة الظلم الاجتماعي الذي شـــهد ارتفاعًا ملحوظًا في مســـتوياته خلال العقود الأربعة الماضيـــة في معظم دول العالم، ويتوافق مع الطموحات المشروعة لشعوب الدول النامية، لتحقيق النمو السريع والتنمية العادلة والمستدامة، ويستجيب لأهداف العيش الكريم والحرية والعدالة الاجتماعية التي طالبت بتحقيقها الثورات العربية الحديثة. ما يستدعي النظر في النماذج التنموية المتاحة وفحص قـــدرة كل منها على الوفاء بمطالب هذه الثورات بوجـــه عام، ومطلب العدالة الاجتماعيـــة بوجه خاص. والغرض الثاني هو البحـــث في مقدّمات وتداعيـــات الثورة المصرية التـــي اندلعت في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، والنظر في طبيعة ميزان القوى السياســـية الذي أسفرت عنه هذه الثورة، واســـتطلاع قدرة النظام الحاكم في المراحل الانتقالية التي أفرزتها التفاعلات السياســـية على التحرك على مســـار يقـــود - ولو بعد حين - إلى تحقيق هدف العدالة الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع أهداف «العيش» والحرية والكرامة الإنسانية. الأمر الذي يتطلّب النظر في عدد من السيناريوات المستقبلية المحتمل وقوعها على المدى القريب أو المتوسط.

تصاعد المطالبة بالعدالة الاجتماعية مصريًا وعربيًا وعالميًا

يبدأ الكتاب بالنظر في الشـــواهد المتعلّقة بتطور اللامســـاواة والفقر على الصعيد المصري والعربي والعالمي. ويتضح مـــن البيانات التي تضمّنتها ثلاثة

ملاحق إحصائية في الكتاب أن أجزاء كبيرة من العالم شهدت تراجعًا في التفاوتات في توزيع الدخل والثروة وتحسّنًا في أوضاع الطبقات الشعبية في الفترة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينيات من القرن الماضي. وكان هذا التطور محصلة ثلاثة عوامل: أولها تحوّل معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة (العالم الأول) إلى صيغة أو أخرى من صيغ الديمقراطية الاجتماعية، ومن أبرزها صيغة دولة الرعاية الاجتماعية المعروفة بدولة الرفاه وصيغة اقتصاد السوق الاجتماعي. وثانيها توسع دول الكتلة الاشتراكية (العالم الثاني) في تطبيق سياسات تحقق درجة عالية من المساواة ومن إشباع الحاجات الأساسية - عدا الحاجة إلى الحريات ونظُم الحكم الديمقراطية. وثالثها قيام كثير من الدول حديثة الاستقلال (العالم الثالث) بدور ناشط في إعادة توزيع الدخل والثروة وتحسين مستوى معيشة الطبقات الشعبية بانتهاج سياسات وُصِفت بأنها اشتراكية أو لارأسمالية.

لكن مع تراجع النمو الاقتصادي في العالم الأول وتعرّضه للركود المصحوب بالتضخم، ولأزمات اقتصادية متكررة، ومع انتشار الفساد وغياب الديمقراطية في العالمين الثاني والثالث، فضلًا عن استمرار تعرّض بلدان العالم الثالث للتبعية والاستغلال من جانب الدول الصناعية المتقدمة، تراجع كثير من الدول عن السياسات المحابية للطبقات الشعبية وعدّلت من نُظُمها الضريبية بدعوى تشجيع الاستثمار وتعزيز التنافسية، وخصخصت كثيرًا من مشروعات القطاع العام، وقلّصت الإنفاق الاجتماعي. وإجمالًا أخذت أغلبية دول العالم - ولا سيما بعد اختفاء العالم الثاني مع انهيار النظام الاشتراكي - في اتباع سياسات اقتصاد السوق الحرة المفتوحة المعروفة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة أو توافق واشنطن ومسايرة موجة العولمة. وبناء على ذلك، انتقل العالم منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين إلى حقبة جديدة تتميز بدرجة عالية من الظلم الاجتماعي، وتنذر باحتدام الصراع الطبقي وازدياد مظاهر التوتر الاجتماعي والسياسي، ما أدى إلى تصاعد ملحوظ في عدد الحركات والنشاط الاحتجاجي المُطالِب بالعدالة الاجتماعية في مناطق كثيرة من العالم. وكان تزايد الظلم الاجتماعي - فضلًا عن الاستبداد والفساد -

من الأسباب الدافعة إلى ما شهده عدد من الأقطار العربية من ثورات في أواخر عام 2010 وأوائل 2011. كما كان الشعور بما يمكن أن يترتب على ازدياد اللامساواة والفقر من نتائج اجتماعية وسياسية خطرة وراء تحرك واسع على المستوى الدولي، ولا سيما من جانب عدد من منظمات الأمم المتحدة ومراكزها البحثية. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبار 20 شباط/ فبراير من كل عام يومًا عالميًا للعدالة الاجتماعية. وأصدرت منظمة العمل الدولية في حزيران/ يونيو 2008 إعلان مبادئ في شأن العدالة الاجتماعية والعولمة العادلة، وحمل تقرير مديرها العام (منظمة العمل) في عام 2011 كثيرًا من أسباب الانزعاج مما آلت إليه أوضاع الفقر واللامساواة في العالم، داعيًا إلى «حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية».

أولًا: العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة والمستدامة

نادرًا ما يُفصح الناشطون السياسيون في مصر والأقطار العربية الأخرى عن المفهوم الذي يتبنونه للعدالة الاجتماعية. وسواء أكان لديهم مفهوم مضمر للعدالة الاجتماعية أم لا فإنهم غالبًا ما يُقصرون حديثهم عن العدالة الاجتماعية على عدد قد يقل أو يكثر من الإجراءات التي يرونها ضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية. ويعطي هذا المسلك انطباعًا خاطئًا بأن العدالة الاجتماعية تنحصر في هذا العدد القليل أو الكثير من الإجراءات ولا تتعداها إلى غيرها مما قد ينطوي عليه المفهوم الدقيق للعدالة الاجتماعية. كما أنهم نادرًا ما يربطون بين قضية العدالة الاجتماعية وقضية التنمية الشاملة، مع أن هذا الربط من المتطلبات الضرورية للتعامل السوي مع هاتين القضيتين في بلاد نامية مثل بلداننا العربية. ونظرًا إلى اعتقاد المؤلف أن الاشتقاق الصحيح للإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي توافر درجة عالية من الوضوح في شأن مفهومها وأبعادها المختلفة وتشابكاتها مع عدد من المفاهيم القريبة منها أو المتداخلة معها، فإنه أولى هذه القضايا اهتمامًا كبيرًا وأفرد لها معالجة موسّعة في الفصل الثاني.

انطلاقًا من رؤية المؤلف أنه في سياق السعي إلى الخروج من التخلف والانطلاق على طريق التقدم لا يجوز تناول قضية العدالة الاجتماعية منعزلة عن قضية التنمية، كما لا يجوز تناول قضية التنمية منعزلة عن قضية العدالة الاجتماعية، لذا خصص الفصل الثالث لتناول التشابكات بين مفهوم العدالة الاجتماعية وأبعادها المتعددة ومفهوم التنمية الشاملة والمستدامة، ولصوغ مجموعة من الإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية من المنظور الشامل للتنمية وقابليتها للاستدامة. وبما أن الارتقاء بمستوى العدالة الاجتماعية يتطلب تبني نموذج للتنمية يضع العدالة الاجتماعية في صدارة أهدافه، تم تخصيص فصل كامل (الفصل الرابع) للبحث في مواصفات عدد من أهم النماذج المطروحة في أدبيات التنمية المعاصرة وتقويم قدرة كل منها على تحقيق العدالة الاجتماعية على نحو مستدام بقصد التعرف إلى النموذج التنموي المتوافق مع مفهوم العدالة الاجتماعية الذي قدّمه الكتاب.

1 - العدالة الاجتماعية: المفهوم والأبعاد والتشابكات مع المفاهيم القريبة

اقترح المؤلف تعريف العدالة الاجتماعية بأنها تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيًا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويُتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لمصلحة الفرد وما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرّض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى. وبناء على ذلك فإن المجتمع العادل هو المجتمع الذي لا يتعرّض للظلم أو القهر من داخله أو من خارجه، ويقوم

على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة، ويستوي على مبادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته.

استباقًا على معارضة هذا التعريف باعتباره تعريفًا مثاليًا - وهو اعتراض لم تنجُ منه نظريات كبرى في العدالة الاجتماعية مثل نظرية رولز - برر المؤلف تبنّيه هذا التعريف بأن العدالة الاجتماعية قيمة سامية ومثال أعلى، ومن الضروري البدء بحالة كتلك التي تضمّنها التعريف باعتبارها «مسطرة» نقيس عليها مدى اقتراب مجتمع ما من العدالة الاجتماعية أو ابتعاده عنها، وبأنه عندما يتعلق الأمر بمطلب مثل العدالة الاجتماعية، لا بد من أن تكون طموحاتنا عالية، وإلا قد ينتهي الأمر بالحفاظ على اللامساواة غير المقبولة اجتماعيًا، وإن بدرجة أقل. كما شدد المؤلف على أن العدالة التامة غاية قد لا يدركها البشر، لكن حياتهم سوف تخلو من القيمة إذا لم يسعوا باستمرار إلى الاقتراب منها، وإذا لم يناضلوا من أجل تحريك النظام الاجتماعي في اتجاه المستويات الأعلى لها. وليس في التسامي بقيمة العدالة الاجتماعية ما يدعو إلى اليأس من التقدم نحو مستويات أعلى منها، بل إن في هذا التسامي ما يدعو إلى مضاعفة الجهد من أجل تحقيق مستويات أعلى للعدالة باستمرار.

كما أن توخّي الواقعية في شأن العدالة الاجتماعية لا يُجيز التخلي عن المفهوم المقترح لها في الكتاب، لكنه يستوجب إدراك أربعة أمور مهمة والتصرف عمليًا وفقها: **أولها** أن هدف العدالة الاجتماعية لن يتيسر تحقيقه دفعة واحدة ولا في زمن قصير، وأن الاعتبارات العملية قد تدعو إلى تجزئة هدف العدالة الاجتماعية إلى مكوّنات يستهدف تحقيقها في مراحل زمنية متتالية. وثانيها أن العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا بالكفاح والنضال من جانب المظلومين والمحرومين، ولا سيما من خلال المنظمات النقابية والأحزاب السياسية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وأن النقلات الكبرى في اتجاه العدالة الاجتماعية لم تتحقق إلا من خلال ثورات كبرى. وثالثها أن العدالة والديمقراطية والتنمية والاستقلال مركب متكامل؛ ومن ثم ينبغي ألا يتم التعامل مع أي من عناصر هذا المركب في عزلة عن باقي عناصره. ورابعها أن

فرص التحول إلى مستوى أرقى للعدالة الاجتماعية في بلداننا ترتهن بالانتقال إلى نموذج جديد للتنمية تتوافق خصائصه مع متطلّبات تحقيق النمو الاقتصادي والإنصاف والمشاركة الديمقراطية والاستقلال الوطني والاستدامة.

2 - العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان

في شأن العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمساواة، يوضح المؤلف أن ثمة ارتباطًا قويًا بين هذين المفهومين يأتي من اعتبار أساس هو تساوي جميع مواطني المجتمع في القيمة. لكن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو الثروة القومية مثلًا. وربما يكون الأقرب إلى الفهم السوي للعدالة الاجتماعية أن توزع الأنصبة على نحو يراعي الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة مثل الفروق في الجهد المبذول وفي ما يطلبه العمل من درجات مختلفة من المهارة والتأهيل العلمي، والفروق في الحالة الصحية، وفي القدرة على تحمّل الأعباء. والمهم في الأمر هو أن تكون هذه الفروق مقبولة اجتماعيًا على النحو الذي جاء به المبدأ الثاني من مبادئ نظرية رولز، الذي يقضي بأن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تُنظّم على نحو يجعلها تقدم للأعضاء الأسوأ حالًا في المجتمع أقصى نفع ممكن، من جهة، ويتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص، من جهة أخرى.

الأصل أن المساواة هي في الأساس مساواة في الحقوق والواجبات، وأنها مساواة أو تكافؤ في الفرص. وتساوي الأفراد في الحقوق لا يعني أنهم سوف يستعملونها بالضرورة. فالحق رخصة قد يستعملها الفرد، وقد لا يرى ضرورة لاستعمالها. كما أن المساواة في الواجبات والمسؤوليات ليست مطلقة، بل إنها مربوطة بمبدأ أساس هو أن «القدرة مناط التكليف»، كما هو الشأن مع تكليف المواطنين بدفع الضرائب. وإذا كانت العدالة الاجتماعية تقتضي أن يكون لكل فرد من أفراد المجتمع فرص متساوية في كل مجالات الحياة، مثل التعليم والرعاية الصحية والعمل والحراك الاجتماعي الصاعد والمشاركة في

قرارات تخصيص الموارد وتنظيم العمل والإنتاج وإعادة الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات والحقوق، والمشاركة في الحكم بوجه عام، فإن اعتبار العدالة الاجتماعية مرادفة لتكافؤ الفرص يستوجب أن تقترن المساواة في الفرص بأربعة شروط مهمة: غياب التمييز وتوافر الفرص أصلًا وتمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص المتاحة والتنافس على أرض مستوية من أجل الحصول عليها، وخلق الظروف التي تهيئ للناس فرصًا حقيقية للحكم على نوعية الحياة التي ينشدونها، والتي لا تضطرهم إلى الهبوط بسقف تطلّعاتهم إلى حدود بالغة التواضع، وذلك من خلال إجراءات اقتصادية واجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية وتأمينات العمالة وما إليها.

بيد أن تساوي الفرص أمام جميع أفراد المجتمع، حتى مع توافر الشروط الأربعة المذكورة أعلاه، قد لا يكفي لتحقيق العدالة الاجتماعية. فاختلاف الأفراد في القدرات والحظوظ من الرفاه المادي والمكانة الاجتماعية قد ينتج من الفروق في العوائد أو النتائج ما يتجاوز الفروق المقبولة اجتماعيًا. لذا فإنه من الضروري إضافة شرط خامس، ألا وهو السعي المستمر إلى تصحيح الفروق الواسعة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ، ولا سيما عن طريق تدخل الدولة بالضرائب التصاعدية على الدخل والثروة وإعادة توزيع الملكية، وتوسعها في الإنفاق الاجتماعي المحابي الفقراء وذوي الدخول المنخفضة. وحقيق بالملاحظة أن تقريب الفروق في توزيع العوائد أو النتائج مهم أيضًا من حيث إن اللامساواة في النتائج سرعان ما تتحوّل إلى لامساواة في الفرص، خصوصًا عندما تتسع المساحة المُتاحة لعمل آليات السوق. من هنا يصبح تقريب الفروق في العوائد أو النتائج شرطًا ضروريًا للمساواة في الفرص، باعتباره أداة للحد من مفعول القوى التي تعمل على إعادة إنتاج النظام الطبقي، والتي قد تُسد أبواب الحراك الاجتماعي الصاعد أمام قطاع واسع من المواطنين.

لا يُمكن فصل فكرة العدالة الاجتماعية عن فكرة حقوق الإنسان. فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساس للإنسان نابع من جدارته - بصفته إنسانًا - بالتمتع

بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحريات السياسية والمدنية. كما أنه لا مجال للفصل بين هدف العدالة الاجتماعية وهدف تلبية الحاجات الإنسانية. إذ إنه من دون إشباع هذه الحاجات لا تكتمل للفرد إنسانيته ولا يتحقق له ما هو مستحق من الكرامة. وبناء عليه، يقتضي إقرار العدالة الاجتماعية توافر ظروف ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وطرائق حياة تُمكّن كل فرد من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على الوفاء بحاجاته الإنسانية.

3 – موقع العدالة الاقتصادية من العدالة الاجتماعية

يُبيّن الكتاب أن العدالة الاقتصادية تدور حول جانب الحياة المتعلق بالإنتاج من حيث مدخلاته ومخرجاته، ومن حيث حق مشاركة أفراد المجتمع في هذين الجانبين العملية الإنتاجية. وعمومًا، مفهوم العدالة الاقتصادية أضيق من مفهوم العدالة الاجتماعية. فالعدالة الاقتصادية تقتضي أن تتاح لكل فرد فرصة متساوية مع غيره للمساهمة بعمله أو برأسماله في العملية الإنتاجية؛ ما يستوجب منع الاحتكار والتمييز وإزاحة العوائق التي تحول دون اغتنام الفرص المتاحة. كما تقتضي العدالة الاقتصادية توزيع عائد العملية الإنتاجية وفق مساهمة مختلف الأطراف فيها. فالأجر العادل طبقًا لهذا المبدأ يتحدد بالإنتاجية لا بالحاجة. وأخيرًا فإن من متطلبات العدالة الاقتصادية التعرف إلى ما قد يقع من انحراف عن مبدأ التوزيع المشار إليه، وإجراء التصحيحات اللازمة للوصول إلى الوضع الاقتصادي العادل والمتوازن. وإذا كان التخلف في نمو الأجور عن نمو الإنتاجية في العقود الأخيرة على النحو المرصود في الملحق الإحصائي (3)[1] يمكن أن يعالج بمثل هذا الإجراء التصحيحي، فإن هناك حالات لا مجال لتصحيحها على هذا النحو، ومن ثم تقتضي الانتقال من العدالة الاقتصادية إلى العدالة الاجتماعية.

إن التوزيع بحسب المساهمة في العملية الإنتاجية لا يستقيم مع وجود

(1) انظر الملحق الإحصائي (3)، ص 361 من هذا الكتاب.

أفراد لا تستوفى حاجاتهم الإنسانية سواء لعدم كفاية العائد الموزع بحسب المساهمة في الإنتاج أم لعدم اشتراكهم في العملية الإنتاجية أصلًا. من هنا ظهرت التشريعات الخاصة بالحد الأدنى للأجور - وهي لا تعتد بفكرة المساواة بين الأجر والإنتاجية الحدية - والتشريعات التي تؤمن حق العمال في التنظيم والإضراب عن العمل والتفاوض الجماعي على الأجور وظروف العمل مع أصحاب الأعمال. كما ظهرت برامج الدعم والضمان الاجتماعي وما إليها لسد الفجوة بين الدخل أو غيابه والحاجات. كما أن فكرة العدالة الاقتصادية محدودة النطاق من حيث إنها لا تتطرق إلى أبعاد توزيعية أخرى مثل توزيع الإنفاق العام أو العائد الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة للدولة أو بين الأجيال المتعاقبة، وتوزيع العوائد بين الرجال والنساء. وهنا يلزم مرة أخرى توسيع المنظور بالانتقال من المفهوم الضيق للعدالة الاقتصادية إلى المفهوم الأرحب لها.

4 - العدالة الاجتماعية والفقر

ثمة صلة مهمة بين العدالة الاجتماعية والفقر سعى الكتاب إلى إبرازها. فعادة ما يقترن غياب العدالة الاجتماعية بفقر الدخل، أي بوقوع نسبة من السكان تحت خط الفقر. بيد أن غياب الفقر لا يعني بالضرورة غياب اللامساواة، حيث قد يتسم توزيع الدخل في المجتمع بدرجة قليلة أو كبيرة من اللامساواة حتى عندما لا يتعرض أحد من أفراده للفقر بمعناه المطلق، أي عندما ينخفض دخله عن المستوى اللازم لإشباع حد أدنى من حاجاته. وفي بعض المجتمعات مثل الصين والبرازيل تحقق مؤخرًا انخفاض ملموس في نسبة الفقراء في الوقت الذي اتجهت فيه الفروق في توزيع الدخل إلى الاتساع. وعمومًا فإن انعدام المساواة في توزيع الدخل أمر ملازم للفقر النسبي الذي يُعرف بانخفاض دخول نسبة من السكان عن المتوسط العام للدخول في المجتمع أو انخفاضها عن نسبة منه. وعادة ما يقترن سوء توزيع الدخول بدرجة عالية من الفقر في الدول النامية. لذلك يُعتبر تعديل توزيع الدخل مدخلًا مهمًا لمكافحة الفقر في هذه الدول.

في الحقيقة أن الفقر بمعناه الواسع الذي يتجاوز نقص الدخل ليشمل نقص القدرات البشرية ونقص الحقوق والحريات الإنسانية، واللامساواة بمعناها الواسع الذي يتجاوز اللامساواة في توزيع الدخل يشكلان عنصرين مترابطين لمشكلة واحدة مركبة. ومن النتائج المهمة للأبحاث الحديثة أن المستويات العالية من اللامساواة تشكل عائقًا أمام خفض الفقر، وأن هذه العلاقة تسري حتى عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو. إذ إنه عندما تشتد اللامساواة، يميل النمو إلى التركز في القطاعات الأكثر فائدة للنخبة الميسورة، بينما يحرم الفقراء من الفرص ومن الموارد اللازمة للانتفاع بالنمو. ولذا فإنه لا يرجى خير كبير من جهد خفض الفقر الذي يتجاهل قضية اللامساواة، لأن تزايد اللامساواة يشكل تهديدًا كبيرًا لما يحرز من خفض للفقر. كما أن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي يتطلب مكافحة مشتركة للفقر واللامساواة.

5 - العدالة الاجتماعية والنظام الاقتصادي- الاجتماعي

من المحقق أن ثمة ارتباطًا قويًا بين مفهوم العدالة الاجتماعية والمستوى الذي يمكن أن تبلغه في الواقع، وطبيعة النظام الاقتصادي - الاجتماعي القائم. ويبرز هذا الارتباط من خلال خصائص معينة للنظام الاقتصادي - الاجتماعي، لعل أهمها نمط ملكية وسائل الإنتاج السائد وما يتسم به النظام من منافسة أو احتكار في الحياة الاقتصادية، حيث تكون ملكية وسائل الإنتاج مقصورة على طبقة بعينها، ومحرومة منها طبقات المجتمع الأخرى التي لا تملك بالتالي غير قوة عملها، كما هو الحال في النظام الرأسمالي السائد في معظم المجتمعات المعاصرة، تنشأ في المجتمع فوارق شاسعة في توزيع الدخل والثروة. وهذه الفوارق لا ترتبط بالفوارق بين الأفراد في القدرات والملكات، ومن ثم في الأداء والإنجاز - وهو ما يعرف بمعيار الجدارة - وإنما ترتبط بالتركز في الثروة في طبقة قد لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جدًا من عدد السكان، وبتوارث الثروة والمكانة والمواقع المتميزة في النظام من جيل إلى جيل داخل هذه الطبقة، وبظاهرة الاستغلال الرأسمالي القائم على استخدام ملاك رأس المال للعمل المأجور في إنتاج السلع، واستقطاعهم فائض القيمة المتمثل في الفرق بين قيمة

السـلع المنتجة وما يدفع مقابل قوة العمل. ولذا توصف اللامساواة الملاحظة في النظام الرأسـمالي بأنها لامسـاواة هيكلية أو طبقية، تمييزًا لها من الأشكال الأخرى من اللامسـاواة التي قد ترتبط بالتمييز بين الناس بحسـب الجنس أو العرق أو الإقليم أو الوظيفة. وترتبط العدالة الاجتماعية في النظام الاقتصادي - الاجتماعي بمدى شيوع المنافسـة فيه وبالفرص التي قد يُتيحها لاحتكار بعض الأنشـطة الاقتصادية. إضافة إلى ما قد ينتج من الاحتكار استغلالٌ، يلاحظ أن القيود على المنافسة قد تؤدي إلى تركز المنافع في جماعات بذاتها أو في أقاليم بعينها، نظرًا إلى أن هذه القيود قد تعوّق انتقال الناس من وظيفة إلى أخرى، أو من صناعة إلى أخرى، أو من منطقة إلى أخرى. ما يُكرّس اللامسـاواة ويُضيّق فرص الحراك الاجتماعي الصاعد أمام كثيرين.

من الأمور التي يجب الانتباه إليها تلك العلاقة القائمة بين اللامساواة في توزيع الدخل والثروة في النظام الرأسـمالي، والحرية التي تشـكل أحد أركان العدالة الاجتماعية على ما سيأتي بيانه. لأن اللامساواة ترتبط بكون هذا النظام يضمن أنواعًـا مختلفة من الحرية الاقتصادية لمجموعـات مختلفة من الناس. إذ تتمتع الأقلية (الطبقة الرأسـمالية) بالحرية والسلطة اللازمتين لتنظيم الإنتاج والتراكم، بينما لا تعني الحرية الاقتصاديـة للأكثرية (الطبقة العاملة) غير حرية الفرد في بيع قوة عمله وحريته في سـوق الاسـتهلاك. وإذا كانت الحرية التي تتمتع بها القلة مطلقة إلى حد كبير، فإن حرية الكثرة مقيّدة بضغط سوق العمل وكون الرأسـمالي هو الطرف الأقوى فيها، وبتحكّم المنتجين بتحديد ما ينتج من سلع وخدمات، وبسـطوة صناعة الإعلانات في ترويج منتوجاتهم. لذا فإن الحرية الاقتصادية للأكثرية تكاد تكون حرية ظاهرية. وهكذا فإن اللامساواة في النظام الرأسـمالي مرتبطة بغياب التكافؤ في كم ونوع الحريات الاقتصادية بين هاتين الطبقتين. والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الحقيقة هي أن هناك تناقضًا جوهريًا بين خصائص المجتمع العادل وخصائص النظام الاقتصادي - الاجتماعي الرأسـمالي الذي يحصر ملكية وسـائل الإنتاج فـي فئة قليلة من السـكان. وتجدر الإشـارة إلى أن هذا التناقض وما يترتب عليه من لامساواة هيكلية أو طبقية ليس عيبًا أو انحرافًا عن الخط السـوي في الرأسمالية في نظر

بعض أنصارها، بل إن اللامساواة - كما يقول واحد من غُلاة المدافعين عن الرأسمالية، فردريك هايك، ليست نتيجة لا مهرب منها لعمل النظام الرأسمالي فحسب، بل إنها شرط ضروري للأداء الاقتصادي الناجح فيه.

الظاهر لنا هو أن احتمالات تحقيق العدالة الاجتماعية بالمعنى الشامل متعدد الأبعاد الذي تتبناه هذه الدراسة هي احتمالات غير قائمة في النظام الرأسمالي نتيجة العائق البنيوي المشار إليه آنفًا، وهو عائق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بل إن تحسين مستوى العدالة الاجتماعية في الرأسمالية هدف صعب المنال نظرًا إلى أن المطالبة به تجري في سياق صراع طبقي حاد، لا في سياق تفاهم أو تراضٍ اجتماعي. كما أن نطاق التحسن الممكن ليس محدودًا فحسب، بل إنه غير قابل للاستدامة ومعرّض للارتداد أيضًا كما ثبت من خبرات الدول الرأسمالية في تطبيق نموذج دولة الرعاية الاجتماعية أو نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، كما سيأتي بيانه في ما بعد. والخلاصة هي أن المجتمعات الرأسمالية دخلت مرحلة جديدة من الصراع الاجتماعي تضعها مجددًا أمام الخيار الكبير بين استمرار نظام رأسمالي يجعل إثراء القلة مرهونًا بإفقار الكثرة، وضرورة التحول إلى نظام اشتراكي يفتح أوسع الآفاق أمام تحقيق العدالة الاجتماعية بالتحرر من قيد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

6 - الحرية والعدالة الاجتماعية

اتصالًا بما أشير إليه في ما تقدم من أن ثمة علاقة مهمة بين العدالة الاجتماعية والحرية، ناقش الكتاب طبيعة هذه العلاقة، وبيّن لماذا تحتل الحرية مكانةً خاصةً في مفهوم العدالة الاجتماعية. إن ربط العدالة الاجتماعية بحقوق الإنسان وبإشباع الحاجات الإنسانية - كما تقدم - يقودنا مباشرة إلى ربط العدالة الاجتماعية بالحرية، على اعتبار أن الحق في الحرية حق من حقوق الإنسان وحاجة من حاجاته الجديرة بالإشباع. ويمثل الحق في الحرية المبدأ الأول في نظرية رولز عن العدالة الاجتماعية الذي يطلق عليه مبدأ الحرية، ومضمونه أن لكل فرد حقًا متساويًا في أوسع حرية أساسية ممكنة ومتوافقة

مع حرية مناظرة للآخرين. وتشـمل الحرية حرية الفكر والضمير والتعبير عن الرأي والتنظيم والتظاهر السـلمي وما إليها من الحريات السياسـية والحريات الضرورية لصيانة كرامة الفرد، مثل التحرر مـن العبودية وحرية التنقل واختيار محل الإقامة، والحريات والحقوق المتعلقة بسـيادة القانـون، وهذه الحريات واجبة الاحترام كلها، حيث لا محل لتفضيل واحدة منها على أخرى.

كما يقول جونستون، فإن فكرة العدالة التي لا توفّر ما يكفي من الضمان للحرية لا بد من أن يكون مصيرها التصدع والزوال. لأن تشـديد مبدأ الحرية على أن يكون لكل فرد نصيب منصـف من الحريات إنما يراد منه جعل الفرد في وضع يؤهله لممارسـة دور مؤثر في اتخاذ القـرارات العامة مثل أي فرد آخر. وانطلاقًا مـن مفهوم التنمية البشـرية الذي يتبنّاه أمارتيـا صِن، ورؤيته للتنمية باعتبارها حرية، ونظرته إلـى الحريات باعتبارها مرادفة للقدرات، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية مرهون بتحقيق الحريات/ القدرات الأساسـية لكل فرد في المجتمع وتوسـيعها بما يمكّن كل فرد من اختيار الحياة التي يعتبرها ذات قيمه. ومـن هذا المنطلق، فإن من مقتضيات العدالة الاجتماعية توسـيع نطاق قدرات/ حريات من لا يحظون بقدر معقول منها، وتمكينهم من اكتسابها إن كانوا لا يملكونها أصلًا. وإذا كان توفير الحريات شـرطًا لتحقيق العدالة، علينـا أن نذكر أيضًـا أن تحقيق العدالة يؤدي إلى توسـيع خيـارات الناس، ومن ثم فإنه يؤدي إلى توسـيع نطاق التنمية البشـرية وتعميقها. وعمومًا فإن الصلة بين العدالة الاجتماعية والحريـة يمكن أن تبرز أيضًا من زاوية الحاجة إلى تمكيـن الجماعات المحرومة والمظلومة من الشـعب على التخلص من الفقر والظفر بحقها في الإنصاف، وإن هـذا التمكين مرهون بما يوفّره النظام السياسـي من حريـات وديمقراطية تمكّن هـذه الجماعات مـن التعبير عن مطالبها وتنظيم صفوفها وممارسـة الضغط دفاعًا عن هذه المطالب. ومما لا شـك فيه أنه عندما يفتقر النظام السياسـي إلى الحرية والديمقراطية، ومن ثم تحرم هذه الجماعات من فـرص التعبير والتنظيم والحشـد من أجل تضييق الفوارق في توزيع الدخل والثروة، فإن هذه الفوارق تميل إلى الاستمرار، بل والاتساع.

من المهم ملاحظة أن افتقار النظام السياسي إلى الديمقراطية التي تعمل لمصلحة الطبقات الشعبية قد يعود أصلًا إلى عدم تحقق درجة معقولة من العدالة الاجتماعية، ولا سيما من خلال وجود فوارق واسعة في توزيع الدخل والثروة. فعندما تتسع الفروق في توزيع الدخل والثروة يختل توزيع القوة السياسية، ويقع التزاوج بين احتكار السلطة واحتكار الثروة. وهنا يتضاءل مفعول الديمقراطية الليبرالية/ التمثيلية، ويصبح من اللازم إنجاز إصلاح ديمقراطي يوفر فرصًا حقيقية لمشاركة الطبقات الشعبية في اتخاذ القرارات؛ وهو ما لا سبيل إليه سوى إعادة توزيع الدخل والثروة لمصلحة هذه الطبقات.

7 – العدالة البيئية والعدالة عبر الأجيال

إن العدالة الاجتماعية لا تتعلق بتوزيع الحقوق والفرص والموارد بين الأجيال الحاضرة فحسب، بل إنها تتعلق أيضًا بتوزيعها بين الأجيال الحاضرة والمقبلة. وهذا ما يثير قضية العدالة البيئية وقضية توزيع الأعباء الاقتصادية بين الأجيال، ولا سيما أعباء القروض طويلة المدى. وعمومًا، تقتضي العدالة الاجتماعية أن يكون للأجيال المقبلة من الفرص وأن تتاح لها من الإمكانات ما لا يقل عما تتمتع به الأجيال الحاضرة. وإذا كانت التنمية البشرية تعرف بأنها توسيع حريات البشر وقدراتهم على أن يعيشوا الحياة التي يعتبرونها قيّمة، فإن إضافة مطلب الاستدامة إلى مطلب التنمية البشرية يقودنا مباشرة إلى قضية العدالة الاجتماعية بين الأجيال. فالتنمية البشرية المستدامة هي عملية توسيع للحريات الموضوعية للبشر اليوم، مع بذل جهد معقول لتجنّب الجور على فرص أجيال المستقبل في توسيع حرياتهم.

لا يتصل مفهوم العدالة البيئية بالحاجة إلى مراعاة الإنصاف في التعامل مع البيئة بمعناها الإيكولوجي الذي يتطلب حماية الحق في استعمال الأراضي والموارد المتجددة لمصلحة استدامة الكوكب والناس والكائنات الحية الأخرى فحسب، بل إنه يتصل أيضًا بالحاجة إلى الإنصاف في توزيع الطيّبات والخبائث البيئية بين البشر. ومن تداعيات مفهوم العدالة البيئية وجوب اتخاذ إجراءات

من جانب الدولة للتأثير في سلوك الأفراد تجاه البيئة للحد مما قد ينتج من هذا السلوك من آثار بيئية ضارة، ولتشجيعهم على انتهاج سلوكيات صديقة للبيئة. واتصالًا بما سبق ذكره عن العلاقة بين الفقر والعدالة الاجتماعية، يجب تذكر ما صار معلومًا من بحوث كثيرة من أن الفقر يلوّث البيئة ويُدمّر الموارد الطبيعية. ففي سياق صراع الفقراء من أجل البقاء يقع من جانبهم اعتداء على الطبيعة يؤدي إلى فقدانها كثيرًا من عناصرها التي ليس من السهل، أو ليس من الممكن، تعويضها، ما يؤدي إلى النَيل من قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستدامة. لذا فإن لمكافحة الفقر عائدًا إيجابيًا مهمًا في العدالة البيئية، فضلًا عن عائده الإيجابي في العدالة الاجتماعية. كما يجب تذكر أن الشرائح الأفقر من السكان عادة تعاني نسبة أعلى من الأضرار البيئية. وهذا هو المتوقع عندما تؤدي التغيرات المناخية إلى كوارث طبيعية مثل الجفاف والفيضانات والسيول والأعاصير. فالقسم الأكبر من ضحايا هذه الكوارث هم الفقراء. وينطوي كل ما تقدم على اعتبارات تدعو إلى المسارعة بتبني مفهوم الاستدامة البيئية، فضلًا عن الأنواع الأخرى من الاستدامة التي سنوضحها لاحقًا.

في ما يتعلق بتوزيع الأعباء الاقتصادية بين الأجيال، تبرز قضية الاستدانة وما يترتب عليها من التزامات يُلقى بعبء سداد جانب منها على كاهل الأجيال المقبلة. والأولوية هنا يجب أن تكون للحد من الاقتراض وتنمية المدخرات المحلية وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية. وفضلًا عن ذلك يجب على المجتمع الدولي أن يقوم بدور مهم في الحد من الأعباء التي تُلقى على كاهل أجيال المستقبل بالاستجابة لمطلب إلغاء جزء من الديون المستحقة على الدول النامية، ولا سيما ما يعرف بالديون الفاسدة.

تثير قضية تحقيق العدالة بين الأجيال قضية المشاركة في اتخاذ القرارات، خصوصًا مشاركة من سيتحملون في المستقبل عبء قرارات تُتّخذ اليوم. ولما كانت لأجيال المستقبل بعضُ من يمثلها اليوم، الشباب، فإن فتح المجال أمام الشباب للمشاركة في النشاط السياسي بوجه عام، وفي عمليات صنع القرارات بوجه خاص، يجب أن يحظى بأولوية متقدمة على أجندة الإصلاح السياسي.

8 – البعد الخارجي/ الدولي للعدالة الاجتماعية

على خلاف ما قد يبدو أول وهلة من أن العدالة الاجتماعية في أي دولة شأن داخلي خالص، فإن ثمة انعكاسات لا يمكن إغفالها للعلاقات الخارجية على مجريات العدالة الاجتماعية. فلهذه العلاقات آثار مهمة في الحجم النهائي للموارد التي يمكن لمواطني أي دولة اقتسامها في ما بينهم. كما أن من شأن طبيعة هذه العلاقات إنتاج آثار متباينة في أنصبة الأقسام المختلفة من السكان، ومن ثم فإنها قد تساعد في خفض اللامساواة أو زيادتها. ومن أبرز المحددات الخارجية لتوزيع الدخل وما يتسم به من اقتراب من العدالة أو ابتعاد عنها: تحويلات المصريين العاملين أو المقيمين في الخارج التي ترتبط ضمن أمور أخرى بمستويات مهارة العمالة المصرية في الخارج وتأهيلها، والاستثمار الأجنبي وما يتميز به من نمط للتشغيل ومستويات لأجور العاملين الأجانب والمحليين فيه وما يترتب عليه من تحويلات للأرباح إلى الخارج، والاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من فوائد وأقساط قد يمتد أجل سدادها إلى عشرات السنين.

لا يمكن عزل المؤثرات الخارجية على مستوى العدالة الاجتماعية عن قضية العولمة المميزة للنظام الرأسمالي العالمي الراهن. فالعولمة تؤثر في مستوى العدالة الاجتماعية القابل للتحقيق من حيث إنها تُعلي مصالح مجتمع الأعمال على مصالح العمال، وتؤدي إلى صياغة اتفاقات دولية لحماية المستثمرين وتنمية أرباح الشركات متعدية الجنسيات، وتفتح أمامهم اقتصادات الدول النامية لتحقيق أرباح فاحشة من خلال نظم تشغيل استغلالية للعمال الفقراء في هذه الدول، ومن خلال تصريف منتجاتهم في أسواق الدول النامية، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تدمير منشآت صغار المنتجين والتجار وفقدان ما يرتبط بها من فرص عمل. ومما لا ريب فيه أن العولمة السائدة هي عولمة ظالمة، حيث إن غياب العدالة سمة لتوزيع مكاسب العولمة وخسائرها بين الدول المتقدمة والدول النامية لأسباب متعددة أبرزها النظام الجائر لتقسيم العمل الدولي وما يصاحبه من استئثار الدول الرأسمالية المتقدمة بمراكز البحث

العلمـــي والتطوير التكنولوجي ووســـائل إنتاج التكنولوجيـــات الحديثة. وهي عولمة ظالمة أيضًا من حيـــث أن ما تفرزه من علاقات اقتصادية تميل إلى زيادة اللامساواة داخل الدول النامية، خصوصًا في البلاد التي يتدفق عليها الاستثمار الأجنبي المباشر بغزارة مثل الصين ودول شرق آسيا لاستغلال رخص العمالة فيها. وكما يتضـــح من الملحق الإحصائـــي (3) للكتاب، انخفـــض الفقر في الصين لكن اللامســـاواة تزايدت علـــى نحو ملحوظ جراء التأثيـــرات المتباينة للاستثمارات الأجنبية ونمط التنمية في مجمله على أنصبة الأقسام المختلفة من السكان في الناتج القومي الصيني.

بطبيعة الحال فإن لوضع الدولة من حيث الاستقلال أو التبعية، ومن حيث ما تتمتع به من حرية إرادة واســـتقلالية في اتخاذ القرارات، نتائجَ مهمةً بالنسبة إلى الموارد القابلة للتوزيع، ومن ثم بالنســـبة إلى مستوى معيشة مواطنيها، من خلال تأثير هذا الوضع فـــي الحالة الاقتصادية للدولة عمومًا، ومن خلال تأثيره أيضًا في اللامساواة في توزيع ما يرد من دخول خارجية خصوصًا.

يؤكد الكتاب ثلاثةَ أمـــور ذات أهمية خاصة للـــدول النامية، وينبغي ألا تغيـــب عن الأذهان عند تنـــاول البعد الدولـــي للعدالة الاجتماعيـــة: **أولها أن** النضال من أجل العدالة الاجتماعية داخـــل المجتمعات النامية لا يمكن فصله عن النضـــال من أجل إزالـــة الظلم المصاحـــب لنظام تقســـيم العمل الدولي الراهن، ومن أجل التصـــدي لانعدام العدالـــة المميز للبيئـــة الدولية الراهنة. ما يســـتوجب توثيق عُـــرى التعـــاون بين الـــدول النامية وتنســـيق جهدها في المحافل الدولية بغيـــة تقوية مراكزها التفاوضية، فضـــلًا عن التعاون من أجل تقوية بنياتها الاقتصادية، ولا ســـيما في المجـــالات المختلفة للإنتاج والبحث العلمي والمبادلات التجارية في إطار اعتمـــاد جماعي على الذات. **وثانيها أن** على الدول النامية ألا تتنازل عن حقها فـــي الحصول على تعويض من الدول المتقدمة مقابل ما لحقها من أضرار وخسائر وتأخر اقتصادي نتيجة الاستعمار بصوره القديمة والحديثة. **وثالثها أن** لأحد أبعـــاد العدالة الاجتماعية، العدالة البيئية، بعدًا دوليًا مهمًا، بحســـبان المشـــكلات البيئية مشكلات عابرة للحدود

ومتعدية الأقطار أيضًا، سواء من حيث أسبابها أم من حيث نتائجها. وإذا كانت هناك مسؤولية عالمية مشتركة عن مواجهة المشكلات البيئية، فلا شك في أن الجانب الأكبر من هذه المسؤولية يجب أن يقع على عاتق الدول المتقدمة – كونها أكبر مستهلك للموارد الطبيعية وأكبر ملوّث للبيئة، وأكبر متسبب في مشكلات الاحتباس الحراري والتغير المناخي. لذا فإن على الدول النامية أن تكثف من جهدها للضغط على الدول المتقدمة من أجل الالتزام بأهداف بيئية تتلاءم مع مسؤوليتها التاريخية عن التدهور البيئي والتغير المناخي، وأن تضم أصواتها إلى أصوات العقلاء في الدول المتقدمة الذين يدعون إلى الحد من نموها الاقتصادي واستهلاكها المفرط. كما أن على الدول النامية ألا تتأخر كثيرًا في تبني آليات التنمية المستدامة بيئيًا.

9 – اتساع مفهوم العدالة الاجتماعية وتعدد أبعادها

لعله اتضح من التعريف الذي اقترحه الكتاب للعدالة الاجتماعية ومن مناقشة العلاقات التي تربط بين العدالة الاجتماعية وعدد من المفاهيم القريبة منها أو المتداخلة معها، أن مفهوم العدالة الاجتماعية هو بالضرورة مفهوم واسع ومركب ومتعدد الأبعاد، نظرًا إلى اعتبارات كثيرة، منها تعدد المنابع والروافد التي تُغذي مفهوم العدالة الاجتماعية، حيث إن العدالة الاجتماعية فكرة فلسفية، مثلما هي فكرة دينية، وقيمة اجتماعية ومبدأ أخلاقي؛ ومنها تعدد مجالات تطبيق العدالة الاجتماعية وشمولها مجالات اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية وثقافية وبيئية؛ ومنها أن العدالة الاجتماعية في مجتمع ما لا تتأثر بما يجري داخل هذا المجتمع فحسب، بل إنها تتأثر أيضًا بما يجري خارجه في العالم الواسع المحيط به. كما أن النطاق الزمني للعدالة الاجتماعية لا ينحصر في الزمن الحاضر وحده، بل إنه نطاق منبسط يشمل الحاضر والمستقبل، وما يترتب على ذلك من علاقات عبر الأجيال. وحدد الكتاب ثمانية أبعاد للعدالة الاجتماعية: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والثقافي والبعد البشري والبعد الطبقي والبعد الإقليمي/ الجهوي والبعد الجيلي والبعد السياسي والمؤسسي والبعد الخارجي. ومع اتساع معنى العدالة الاجتماعية

وتعـدد أبعادها، لا يستغرب أن تتباين اختيارات الناس في أبعـاد العدالة الاجتماعية الأولى بالاهتمام وفي إجراءات تحقيقها، تمشيًا مع تباين اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، واتساقًا مع مواقعهم ومصالحهم الطبقية، واتصالًا بالنماذج التنموية التي يُحبّذون اتباعها.

10 - العدالة الاجتماعية والنمو والتنمية المستدامة

تحفـل الأدبيات الحديثة في شـأن العلاقة بين النمـو الاقتصادي والفقر واللامسـاواة بالكثير من الحجج النظرية والشـواهد التطبيقيـة التي توضح أن التناغم بيـن النمو وتوزيـع الدخل الأقرب إلى المسـاواة في الـدول النامية ممكن، وأن التنافر بينهما ليس محتومًا. فليس صحيحًا أن اللامسـاواة شـرط ضروري لزيـادة الادخار. وكم من دخول عالية لا يدخـر منها الكثير، ويجري إهدار الجزء الأكبر منها في اسـتهلاك ترفي ومظهري، أو يجري تسـريبها إلى الخارج. واللامساواة الكبيرة في الدخول كثيرًا ما تؤدي إلى لامساواة اجتماعية أشـد تصيب التنمية بأضرار عظيمة. فلا يتصور انتظام حركـة التنمية وتحققها بمعدلات عالية عندما ينتج من الفروق الواسـعة في توزيـع الدخل ازدياد في القلاقل الاجتماعية والنزاعات الطائفية والجرائم وتعاطي المخدرات، وازدياد في الميل إلـى العنف بين أفـراد المجتمـع. أضف إلى ذلك أن اللامسـاواة الاجتماعية الناتجة من سوء توزيع الدخول عادة تتسبب في «فاقد إنساني» كبير جراء ما يلحقه من أضرار بالأطراف الأضعف في المجتمع - خصوصًا النسـاء والأطفـال. وفي هذا إضعاف لرأس المال البشـري للمجتمـع لا تخفى آثاره السلبية في النمو والتنمية.

يرصد الكتاب تزايد الدلائل على أنه لا يوجد قانون حديدي يحكم العلاقة بين النمو وعدالة التوزيع، وأن القضية الأساس هي قضية السياسات التي تحدد طبيعة النمو (كيـف ينجز النمو؟ وأي القطاعات تحظـى بالنصيب الأكبر منه؟ وما هي قدرته على إيجاد فرص العمل؟ وفـي أي القطاعات وفي أي الأقاليم يتركز؟)، والتي تحكم انحيازه الاجتماعي (من يشارك في النمو؟ وكيف تتوزّع

ثمـــاره؟ وما هي نوعية السياســات الضريبية وسياســات الإنفــاق الاجتماعي المرافقة لما يحدث من نمو؟). ســقطت نظرية تســاقط منافــع النمو منذ زمن بعيد، ولم يعد هناك مبرر وجيه لإرجاء مكافحة الفقر وخفض اللامساواة لحين الوصــول إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي. فهــذا التأجيل لن يؤدي إلا إلى تفاقم الفقر وازدياد اللامســاواة غير المقبولــة اجتماعيًا وإطالة أمدها. كما أن تبني إجراءات للحد من الفقر واللامساواة هو أمر ممكن، وقامت دول نامية بتنفيذ مثل هذه الإجراءات فعلًا، وهي لمّا تزل عند مستوى متواضع من النمو، وكانت لها آثار طيبة في النمو الاقتصادي.

يوضح الكتاب أن هناك تناظرًا تامًا بين أبعاد العدالة الاجتماعية الســابق الإشارة إليها وأبعاد استدامة النمو والتنمية، وذلك عند الأخذ بالمفهوم الواسع للاســتدامة الذي أصبح محل توافق لدى دارسي قضية الاســتدامة انطلاقًا من المفهوم الشــامل والموســع لرأس المال. إذ يشــتمل الأخير على رأس المال المصنوع (وهو ما يقود إلى البعد الاقتصادي للاستدامة)، ورأس المال الطبيعي (وهو ما يؤسس عليه البعد البيئي للاســتدامة)، ورأس المال البشري (وهو ما تبنى عليه فكرة الاســتدامة البشــرية)، ورأس المال الاجتماعي (وهو ما يؤدي إلى بعد الاستدامة البشرية)، ورأس المال السياسي والمؤسسي (وهو الأساس في بلورة الاستدامة السياسية والمؤسســية). ويضاف إلى هذه الأبعاد الخمسة للاستدامة بُعدٌ سادسٌ هو البعد الخارجي أو العالمي، من أجل استيعاب عالمية قضايا البيئة وآثار ظاهرة العولمة.

يؤكد التناظر بين أبعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد اســتدامة التنمية ما بين هذين المتغيرين من ترابط عميــق. وعمومًا فإن البدء بالعدالــة ينتهي بنا إلى ضرورة مراعاة مطلب الاســتدامة، والبدء بالاســتدامة ينتهي بنــا إلى العدالة كشــرط ضروري للاســتدامة. والحق أن العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية وجهان لعملة واحدة، وأن أي حديث عن التنمية المســتدامة لا تحتل العدالة الاجتماعية فيه مســاحة معتبرة لا يجدي، مثلما أنــه غير مجدٍ أي حديث عن العدالــة الاجتماعيــة يختزلها في إجــراء أو أكثر منعزل عــن المجرى العام

للتنمية، ولا يبرز ما بينها وبين قضية التنمية المستدامة من روابط عضوية قوية.

11 - النموذج التنموي الملائم

بالنظر إلى ما تقدم يصبح من الضروري التساؤل عن مفهوم أو نموذج التنمية الذي يفي بهدفي العدالة والاستدامة. ويرى المؤلف أن مفهوم التنمية المتوافق مع هذين الهدفين يجب أن يقوم على الركائز الأربع التالية:

- **استقلالية التنمية بالاعتماد الذاتي قطريًا وجماعيًا.** والأساس في الاعتماد القطري على الذات ليس الانغلاق ولا هو الاكتفاء الذاتي، بل تعظيم الاستفادة من المصادر الذاتية للنمو الاقتصادي وضبط العلاقات الخارجية للدولة على نحو يكفل للسوق المحلية وللصناعات الناشئة حماية نسبية موقتة ومتناقصة عبر الزمن من المنافسة الخارجية التي ستكون في المراحل الأولى للتنمية منافسة غير متكافئة بالضرورة، على أن يتمتع الاقتصاد الوطني بمستويات أعلى من الانفتاح مع التقدم في بناء القدرات الإنتاجية والتنافسية للصناعات الوطنية. وجوهر استقلالية التنمية هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية. أما الاعتماد الجماعي على الذات فيدور حول تكثيف مختلف أشكال التعاون بين الدولة ونظيراتها من الدول النامية، ابتداءً بدول الجوار ودول المحيط الإقليمي، بما في ذلك التعاون الإنتاجي من خلال مشروعات تنموية مشتركة - وهو ما يجب أن تكون له الأولوية - ومن خلال التعاون التجاري وبلورة مواقف موحّدة أو متقاربة للدول النامية باعتباره أساسًا لتعزيز قدرتها التفاوضية والحفاظ على حقوقها في المحافل الدولية بوجه عام، وفي مواجهة الدول المتقدمة بوجه خاص.

- **الدولة التنموية.** كما أثبتت تجارب دول شتى، خصوصًا دول شرق

آسيا، لا يمكن الركون إلى قوى السوق لإنجاز التصنيع الجاد والتنمية الريفية المتكاملة، ومن باب أولى لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة تفي بحاجات المواطنين الإنسانية. ولا مناص من اضطلاع الدولة بقيادة التنمية من خلال تخطيط قومي شامل، ومن خلال اشتراك الدولة في الاستثمار الإنتاجي - ليس الاستثمار في البنية الأساسية والمرافق الخدمية فحسب - بما يعوّض النقص الملاحظ في قدرات القطاع الخاص ويتغلب على الخلل في توجّهاته التنموية. وهذه هي الدولة التنموية التي وإن كانت تفترض توسيع قاعدة الملكية العامة وتفعيل مبادئ التخطيط الجاد، إلا أنها لا تستوجب إقصاء القطاع الخاص، ولا تدعو إلى استبعاد دور السوق في الحياة الاقتصادية. فدور القطاع الخاص ودور السوق مطلوب شريطة أن يُمارس هذا الدور في إطار التوجهات العامة للتنمية التي تضعها الدولة التنموية وفق المصلحة الوطنية، والتي تترجمها الخطة القومية الشاملة للتنمية إلى برامج ومشروعات، وتحدد ما يلزم من سياسات لحسن تنفيذها. وتجدر الإشارة إلى أن من يتشبثون بآلية السوق ويثقون في قدرتها على التنظيم الجيد للحياة الاقتصادية والإنجاز السريع للتنمية إنما يتجاهلون ما جرى خلال العقود الثلاثة الماضية من جهد لتطوير علم الاقتصاد. إذ أطاح هذا الجهد بالكثير من المسلّمات والفروض المجافية للواقع التي استند إليها الفكر الاقتصادي السائد، والتي قامت عليها الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وقدّمت بدائل أقرب منها إلى الواقع. وظهرت نظريات الاختلال بديلًا من نظريات التوازن، والنماذج الدينامية المركبة القائمة من النماذج الآلية البسيطة، والمقاربة الاجتماعية والمقاربة الفيزيائية والمقاربة السلوكية والمقاربة العصبية ومقاربة المعرفة الناقصة كمقاربات أفضل لفهم السلوك الاقتصادي للأفراد والمنشآت.

- الديمقراطية التشاركية. تشمل الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، لكنها تتجاوزها بإضافة صور للمشاركة مستلهمة من فكرة الديمقراطية المباشرة. ومن هذه الصور مشاركة المواطنين في إدارة أو في مراقبة أداء المرافق العامة والمستشفيات والمدارس والجامعات، ومشاركة العمال في إدارة المصانع

والشركات بما في ذلك الشـركات الخاصة الكبيرة، والمشاركة في إدارة أموال نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشـات من جانب المشتركين فيها والمنتفعين منها . أضـف إلى ذلك قيام حكم محلي على أسـاس انتخابـات حرة ونزيهة للمجالس المحلية ولمن يتولّون الوظائف العامة الرئيسـة من عُمدَة القرية إلى محافظ الإقليم.

- **إعادة توزيع الدخل والثروة.** تتصل هذه الركيـزة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع إنتاجية الفقـراء من جهة، وتوفير ديمقراطية تشـاركية فاعلة تعمـل لمصلحة الطبقات الشـعبية. فمن المحقق أنه عندما تتسـع الفروق في توزيع الدخل والثروة، تصبح الطريق مفتوحة أمـام الأغنياء للجمع بين الثروة والسـلطة، ومن ثم لاختطاف الديمقراطية وتسـخيرها فـي خدمة مصالحهم الخاصة. وكما سـبق بيانه، فإن إعادة التوزيع ليسـت عملية تجري مرة واحدة وينتهي الأمر. بل إنها يجب أن تكون عملية مسـتمرة من خلال نظم الضرائب والتحويـلات الاجتماعية، ومن خلال مراجعة تشـريعات الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور، وكذلك من خلال تغيير النظم والتشريعات والقواعد الحاكمة لتوزيع وإعادة توزيع الدخل وملكية الأصول الإنتاجية.

إن التنمية التي تقوم على هذه الركائز هي ما يطلق عليها التنمية المستقلة. وإذا كان مـن الممكن تبني نموذج التنمية المسـتقلة من جانب قوى سياسـية ليست بالضرورة ذات توجه اشـتراكي، إلا أنها يمكن أن تشكل في نظر بعض أنصارهـا - المؤلف من بينهم - طريقًـا إلى الانتقال في المـدى الطويل إلى مجتمع اشـتراكي تختفي فيه الملكية الخاصة لوسـائل الإنتاج، ومن ثم تتسع فيه آفاق تحقيق العدالة الاجتماعية اتساعًا شديدًا. وانطلاقًا من هذا النموذج - وهو ما يعني التخلي عن نهج الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشـنطن - وباعتبار أن نموذج التنمية المستقلة يمثل الإطار العام الشامل والحاضن للجهد الرامي إلى تحقيـق هدفي العدالة الاجتماعية واسـتدامة النمـو والتنمية، قدم الكتاب قائمة بالإجراءات اللازمة لتحقيق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية في الحالة المصرية.

من أبرز هذه الإجراءات المعالجة التكاملية لأربع من القضايا المتشابكة أشد التشابك، وهي قضية الأجور وقضية الأسعار وقضية الدعم والحماية الاجتماعية وقضية توزيع وإعادة توزيع الدخل، ومراعاة العدالة في علاقات العمل وذلك بالوفاء بحقوق العمال في التنظيم وكفالة الحريات النقابية وإلغاء القيود على الحق في الإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي، وتعديل قانون العمل بما يضمن التفعيل الحقيقي لمبدأ التفاوض الجماعي بين العمال وأصحاب الأعمال، وتوفير حماية أفضل لحق النساء في العمل... إلخ، والسعي إلى مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل من خلال رفع معدلات الادخار والاستثمار وتوسيع الطاقات الصناعية، ومكافحة المحسوبية في تولي الوظائف، وكفالة المساواة في فرص الحصول على الوظائف والترقي، وإعادة توزيع الملكية، وتطوير السياسة التعليمية في اتجاه النهوض بالتعليم كميًا وكيفيًا وزيادة فرص الحصول على التعليم، خصوصًا التعليم الثانوي والعالي، وتعميم خدمات الرعاية الصحية من خلال نظام تأمين صحي اجتماعي شامل، مع التوسع في برامج التغذية في المدارس والمصانع، وتوفير الخدمات في مجال الصحة الإنجابية بالمجان، وتوجيه عناية خاصة لمشكلات الفئات الأضعف في المجتمع، خصوصًا فئات المهمشين وسكان العشوائيات وذوي الإعاقات، وحماية المكتسبات التي تحققت للمرأة في العهود السابقة والتصدي لمحاولات الانتقاص منها مع العمل على تعزيز هذه الحقوق وتوسيعها، والوفاء بالحق في المعرفة وتوفير الأطر المؤسسية والضمانات الكافية لحرية تداول المعلومات ولتيسير سبل حصول المواطنين عليها من دون مشقة أو كلفة مانعة، وتوفير الحماية الكافية لحقوق المستهلكين ومكافحة الاحتكار والفساد، وتعزيز الحريات وتقنين ما اكتسبه الشعب منها بفضل ثورة يناير 2011، والعمل على دسترة جميع الحريات والحقوق المتصلة بالديمقراطية التشاركية وإدماجها في مختلف السياسات العامة، وذلك باعتبارها أدوات لتمكين الناس من النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

12 - أفضلية نموذج التنمية المستقلة

خصص المؤلف فصلًا كاملًا (الفصل الرابع) لبيان أفضلية نموذج التنمية المستقلة على عدد من النماذج التنموية المطروحة على الدول النامية.

- **أولها، النموذج التنموي المجرب وهو نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشنطن.** ويبّن الكتاب فساد الأسس الفكرية والفروض التي يقوم عليها هذا النموذج، في ضوء ما أشرنا إليه آنفًا من مقاربات جديدة. ومن أبرز هذه الفروض فرض وجود طبقة رأسمالية ناضجة وقادرة على ارتياد المخاطر واقتحام مجالات التصنيع الجاد والعميق، وفرض كفاءة السوق وأفضلية الحكومة الصغيرة التي تكتفي بالتنظيم وتهيئة المناخ لعمل القطاع الخاص وتوفير جانب من البنية التحتية، وفرض التجارة الحرة محرك التنمية وأفضلية التوجه إلى الخارج، وفرض أولوية النمو على التوزيع وإعادة التوزيع. كما تناول الكتاب ما أظهرته الخبرات العملية في مصر وغيرها من الدول النامية من فشل للسياسات المميزة لهذا النموذج الذي جرى تصميمه في ضوء مصالح وأولويات القوى الاقتصادية الكبرى في الغرب وبهدف فتح الأسواق أمام منتوجاتها واستثماراتها في العالم، وبغرض توسيع نفوذها السياسي في الدول النامية.

- **ثاني هذه النماذج هو نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي** الذي جرى تطبيقه في عدد من الدول الرأسمالية المتقدمة عقب الحرب العالمية الثانية ويدعو إلى تطبيقه في بلادنا نفر من السياسيين والاقتصاديين والمثقفين بدعوى أنه يقدم نوعًا من الحلول الوسط التي تجمع بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية. ويبّن الكتاب الظروف الخاصة التي ساعدت في نجاح هذا النموذج في هذه الدول، وهي ظروف الانتعاش الاقتصادي التي صاحبت عمليات إعادة البناء والتعمير بعد الحرب التي أتاحت موارد وفيرة للإنفاق الاجتماعي وظروف التنافس بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الاشتراكية التي حققت مزايا وفيرة للطبقة العاملة. لكن هذا النجاح كان موقوتًا. فبمجرد انحسار موجة الرواج ودخول النظام الرأسمالي في حالة انكماش أو ركود في أواخر ستينيات القرن العشرين،

تزايد الضغط لتخفيف ما يتحمله الرأسماليون من ضرائب كانت تموّل الخدمات والحماية الاجتماعية. وبدأت الحكومات في تعديل نُظُمها الضريبية لخفض عبء الضرائب على مجتمع الأعمال، بدعوى تشجيع الاستثمار وزيادة التنافسية، من جهة، كما أخذت في تضييق نطاق الخدمات الاجتماعية المجانية، وذلك بفرض رسوم مقابل الحصول عليها وبتقليص حزمة الخدمات التي كانت تقدم من قبل، من جهة أخرى. وتنامى هذا التوجه مع بروز الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة، حيث تحولت الدول التي تبنت نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي إلى اقتصاد سوق حرة إلى حد بعيد، وإن استمرت في الاحتفاظ ببعض المسكنات الاجتماعية تفاديًا لجانب من لغضب الشعبي. وهكذا ظهر أن نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي لا يقدم حلًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا مستقرًا أو قابلًا للاستدامة.

- ثالث هذه النماذج هو نموذج الطريق الثالثة الذي ظهر في أواخر التسعينيات من القرن العشرين في سياق الدعوة إلى تجديد الديمقراطية الاجتماعية. وفنّد الكتاب دعاوى أنصار هذا النموذج، مبيّنًا من واقع أقوالهم وأفعالهم أنهم لا يرون أن أمام البشرية سوى خيار وحيد، هو التعايش مع الرأسمالية. ولذا فلم يقم أنصار هذه الدعوة في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة بإلغاء أي إجراء اتخذته الحكومات السابقة التي تبنّت الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بل إنهم قبلوا الأجندة الاقتصادية الكاملة لهذا التيار. وبمراعاة أن فكرة الطريق الثالثة ظهرت في دول متقدمة سواء كنوع من الاستجابة لتغيرات تشهدها تلك الدول وليس لها نظير في بلادنا مثل ضمور الطبقة العاملة الصناعية وتنامي قطاع الخدمات الحديثة وعودة الفردية مع ضعف النقابات العمالية واتساع الطبقة الوسطى، أم سعيًا من الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية لتوسيع قواعدها الانتخابية لتشمل شرائح من الطبقة الوسطي والمحافظين، فإن نموذج الطريق الثالثة لا يمثل نموذجًا بديلًا أفضل للنموذج التنموي المجرب، بل إنه مجرد نسخة أخرى من هذا النموذج، لا تختلف عنه إلا قليلًا من حيث التبرير الأيديولوجي والسياسات العملية.

- رابع النماذج المطروحة هو نموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي دعت إليه بعض منظمات الأمم المتحدة مؤخرًا. ويرى أنصار هذا النموذج أنه يشكل بديلًا من اقتصاد السوق الرأسمالي والمشروع الخاص من جهة، وللاقتصاد المسيطر عليه من جانب الدولة والمشروع العام من جهة أخرى. وعمومًا فإن هذا النموذج يسعى إلى المزاوجة بين البعد الأخلاقي والبعد الاقتصادي، ويضم طائفة من المنظمات كالتعاونيات ومؤسسات الإقراض الصغير وجمعيات العون المتبادل التي تمارس أشكالًا من الإنتاج والتبادل بغرض إشباع الحاجات الإنسانية، وذلك من خلال علاقات تقوم على التعاون والتجمع والتضامن والإدارة والرقابة الديمقراطية. ومع أن لهذه المنظمات تاريخًا طويلًا في الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية والدول النامية، إلا أنها لم تتمكن من تشكيل نظام اقتصادي كامل في أي دولة، وإنما هي تشكل قطاعًا يعمل جنبًا إلى جنب مع القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصادات المختلطة، سواء أكانت الغلبة فيها لنمط الإنتاج الرأسمالي أم لنمط الإنتاج الاشتراكي. لذا لا يمكن النظر إلى نموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره نموذجًا بديلًا من النموذج التنموي المجرب أو غيره من النماذج التنموية.

- خامس النماذج المطروحة هو نموذج الاقتصاد الإسلامي. وعرض الكتاب الركائز التي يقوم عليها هذا النموذج من واقع كتابات المفكرين السياسيين الداعين إليه. ومن أبرز هذه الركائز أن المال مال الله والناس مستخلفون فيه، وكفالة الحرية الاقتصادية والاعتماد على اقتصاد السوق واعتبار المشروع الخاص هو الوحدة الأساس للنشاط الاقتصادي، ونبذ التسعير حيث يجب ترك ذلك لآليات السوق الحرة، وافتراض أن سلوك المتعاملين في هذا الاقتصاد هو سلوك «الإنسان الإسلامي» الذي يتذكر الله عند كل فعل وعمل ويتصرف وفق الأخلاقيات السامية التي يحض الإسلام على إتباعها، مثل الإيثار والاقتصاد في الاستهلاك والتكافل الاجتماعي، وأفضلية التجارة باعتبار أن فيها تسعة أعشار الربح، وتوزيع ناتج العملية الإنتاجية وفق مبدأ المشاركة في المخاطر، مع رفض التحديد الإداري للأجر ورفض الإضراب باعتباره وسيلة

ضغط من العمال لتحسين أجورهم. وأظهر التدقيق في الكتابات عن الاقتصاد الإســـلامي وفي برامج الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية أن نموذج الاقتصاد الإســـلامي ينحاز انحيازًا واضحًا إلى نموذج اقتصاد السوق الحرة القائم على المشروع الخاص باعتباره الوحدة الأساس للنشاط الاقتصادي وعلى محدودية دور الحكومة، وعلى الإقرار بالطبقية، مع ظهـــور ملامح من التطبيقات العتيقة للرأسمالية التي تجاوزتها الحوادث، مثل رفض التسعير ورفض إضراب العمال عن العمل واســـترجاع مذهب التجاريين في التركيز على التجارة باعتبارها أكثر فروع النشـــاط الاقتصادي أهمية. وفي ما يتعلق بزعم أنصـــار هذا النموذج أنه يتميز بالدعوة إلى العدالـــة الاجتماعية والتكافل الاجتماعـــي. فالواقع أن هذه ليست خصلة مميزة للنظام الاقتصادي الإسلامي دون غيره. فالنظم الاشتراكية تُعلي من شـــأن العدالة الاجتماعية، وتعتبر أنه إذا كانت الرأسمالية قد ساهمت مســـاهمة ملحوظة في تطور قـــوى الإنتاج، إلا أنها أخفقت أشـــد الإخفاق في تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن الخلل فـــي توزيع الدخل والثروة صار مصدرًا رئيسًـــا لما ينتاب النظام الرأســـمالي من أزمات دورية. وفضلًا على ذلك فإن أســـاليب إصلاح الخلل في توزيع الدخل والثروة طبقًا للمنظور الإسلامي هي أساليب محدودة الأثر، إما لأنها تتحاشـــى وضع حد أعلى للملكية، وإما لأنها ترفض التســـعير، وإما لأنها تلجأ إلى الأساليب التطوعية للتضامن الاجتماعي، مثل الزكاة والإحســـان والصدقات والوقف. لذا لا يشـــكل نمـــوذج الاقتصاد الإسلامي نموذجًا بديلًا أفضل من نموذج اقتصاد السوق الرأسمالي المجرب.

- ســـادس النماذج المطروحة كبدائـــل للنموذج المجرب هـــو النموذج التركي، ويقصد به النموذج الذي يطبّقـــه «حزب العدالة والتنمية» في تركيا منذ عام 2002، والذي ينبهر به قطاع من الإســـلاميين والليبراليين في مصر ودول أخرى، والذي ينســـبه بعضهم إلى الإســـلام. وأظهر فحص هـــذا النموذج أنه نموذج اقتصاد ســـوق مفتوح ومرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنظام الرأســـمالي العالمي ومركز قيادته، باعتبار تركيا شـــريكة مع القوى الكبرى في هذا النظام من خلال عضويتها في حلف شـــمال الأطلســـي (الناتو)، وباعتبار تلهّفها على الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، أي بالجناح الأوروبي للرأسمالية العالمية. وعلى الرغم من

خروج مؤسسي «حزب العدالة والتنمية» من مدرسة الإسلام السياسي، إلا أنهم طوّروا فكرهم وأرادوا لهذا الحزب أن يكون ممثلًا سياسيًا للطبقة الوسطى وحزبًا لليبرالية الجديدة المتوافقة مع العولمة. ولم تعد إقامة دولة إسلامية تطبّق فيها الشريعة من مطالب هذا الحزب، بل إنه صار يدعو إلى حرية العقيدة فحسب في ظل ديمقراطية حرة. وتحول هذا الحزب إلى كيان يضم كتلًا سياسية متعددة مثل الإسلاميين المجددين والإسلاميين المحافظين والقوميين والليبراليين الذين انتقلوا من أحزاب أخرى، تستهدف أن يحقق المجتمع التركي ديمقراطية علمانية وتعددية سياسية مع المحافظة على هويته الإسلامية، وأن يحقق تقدمًا اقتصاديًا بالاعتماد على آليات السوق الحرة وسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. لذا فإن النموذج التركي لا يقدم بديلًا ينطوي على اختلاف جوهري مع النموذج السائد الذي ثبت فشله في بلداننا.

يبقى نموذجان تناولهما الكتاب باعتبارهما من النماذج التنموية الواعدة: **نموذج التنمية البشرية؛ ونموذج التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات.** وبعد توضيح قسمات كل من هذين النموذجين تبيّن أنهما يشتركان في كثير من المبادئ والمنطلقات المرغوب فيها مثل حقوق الإنسان وديمقراطية الحكم وتنمية الناس بالناس وللناس، واستدامة النمو والتنمية والإنصاف والديمقراطية السياسية والاجتماعية والكفاءة الاقتصادية وتحديد حجم الحكومة بمتطلبات التنمية لا بالأفكار المسبقة. وظهر أيضًا أن ثمة فروقًا مهمة بين هذين النموذجين. منها أن نموذج التنمية المعتمدة على الذات يتصف بتحديد أكبر في منهج التطبيق ووضوح أشد في السياسات، بينما يغلب على نموذج التنمية البشرية العمومية والميل لتفادي التفاصيل في شأن تطبيق المبادئ والمنطلقات المشتركة وذلك بحسبانه لم يصمم أصلًا للدول النامية؛ ما يجعل هذه المبادئ والمنطلقات عرضة لتأويلات متباينة قد يحمل بعضها مخاطر الارتداد للنموذج المستهدف تجاوزه. ومنها أن نموذج التنمية المستقلة ينطلق من ربط واضح بين التبعية والتخلف، على نحو توضع معه قضية تحرير الإرادة الوطنية وإعادة هيكلة العلاقات مع الدول المتقدمة نقطة انطلاق ضرورية من أجل السير في طريق تنمية شاملة ومستدامة. ومنها أن الاعتماد على الذات له مكانة متميزة

في نموذج التنمية المستقلة، بينما لا يحظى- في ما يظهر - بهذه المكانة في نموذج التنمية البشرية. وبالنظر إلى هذه الفروق، رأى الكتاب أن نموذج التنمية المستقلة الذي سبق عرض أهم ملامحه هو النموذج الأحق بالتفضيل والأولى بالتطبيق في بلداننا.

ثانيًا: ثورة مصر من أجل العيش الكريم والحرية والعدالة الاجتماعية

كان من العوامل التي أدت إلى اندلاع ثورة يناير 2011 في مصر ما اتبعه نظام مبارك من سياسات قهر وقمع وتقييد حريات وما إلى ذلك من مظاهر الاستبداد السياسي، وما قام من سياسات اقتصادية أدت إلى زيادة الفقر واللامساواة والشعور بالظلم الاجتماعي وامتهان الكرامة الإنسانية.

1 - جدل النهايات وجدل البدايات

تمهيدًا لدراسة الآفاق التي فتحتها ثورة يناير لتحقيق العدالة الاجتماعية، تناول الكتاب في الفصل الخامس منه ما أطلق عليه جدل النهايات وجدل البدايات. والمقصود بجدل النهايات الجدل الذي ثار في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك في شأن ادعاء النظام تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الوقت الذي شعر فيه كثيرون من المصريين بعدم حدوث تحسن في مستوى معيشتهم. وبعد مناقشة أربعة مؤشرات رئيسة للأداء الاقتصادي الكلّي، تبيّن أن ثمة مؤشرين (الاحتياطيات الدولية ومعدل البطالة) لا يكشفان عن أي تحسن، بل ومن المرجح أنهما يشيران إلى تراجع في الأداء. أما المؤشران الآخران (معدل النمو والاستثمار الأجنبي المباشر) فهما وإن كانا قد أظهرا تزايدًا، إلا أن هذا التزايد مبالغ فيه. كما تبيّن أنه ليس من الواقعي توقع أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير محسوس - فضلًا عن أن يكون تأثيرًا فوريًا - في مستوى معيشة قطاع واسع من المصريين. وفي ما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي، فمن المرجح أن يكون هذا المعدل متحيّزًا إلى أعلى لأسباب بعضها فني وبعضها الآخر سياسي. وشدد الكتاب على أهمية الإفصاح الكامل عن طرائق تقدير الناتج والإنفاق عليه، حتى يتيسر إخضاع هذه الطرائق للتقويم العلمي الدقيق،

وحتى يمكن اقتراح تعديلات محددة في طرائق التقدير ربما تفضي إلى تقديرات أدق في المستقبل. كما أبرز الكتاب أوجه القصور في مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل التي لا تساعد في الكشف عن حقيقة اتساع نطاق الفقر وازدياد اللامساواة.

كما أظهر التحليل عدم كفاية الاهتمام الموجّه لصياغة ونشر مؤشرات دقيقة وشاملة لمستوى المعيشة، وقدم مقترحات محددة في هذا الشأن، مع تأكيد أن قضية إدراك الناس للتحسن في مستوى معيشتهم ليست مجرد قضية مؤشرات، وإنما هي في الأساس قضية سياسات وأولويات متعلقة بالتكوين السلعي والجغرافي للنمو، وقضية سياسات متعلقة بالتوزيع ورعاية الفئات الأسوأ حالًا من السكان. ومن دون العناية بإعادة تصميم السياسات والأولويات بما يزيد من انحيازها إلى الشرائح السكانية الأقل دخلًا والمناطق الجغرافية الأشد حرمانًا، لن يكون ثمة مردود يذكر من الجهد الذي سيبذل في التوصل إلى مؤشرات أفضل لمستوى المعيشة. لكن هذا يستلزم تحولًا في السياسات الاقتصادية والتنموية بعيدًا عن نهج الليبرالية الاقتصادية.

أما جدل البدايات فهو ذلك الجدل الذي احتدم في شأن أسلوب مواجهة التدهور في الوضع الاقتصادي بعد قيام ثورة يناير، وفي شأن السياسات الملائمة للتغلب على هذا التدهور الطارئ بما لا يتعارض مع إمكانات معالجة المأزق المزمن للاقتصاد والمجتمع المصري المتمثل في العجز عن التحرر من التخلف والتبعية. وبيّن الكتاب أن المأزق المزمن للتنمية مرشح لمزيد من التعقيد والتفاقم بسبب التعامل مع المأزق الطارئ بنهج تقليدي لا يختلف كثيرًا عن نهج النظام السابق.

في الاقتصاد الراهن كانت تستوجب الانطلاق من رؤية تنموية شاملة بعيدة المدى ومغايرة للرؤية السائدة في ما سبق - رؤية الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتوافق واشنطن - التي كانت السبب في المشكلات التي أدت في النهاية إلى قيام الثورة. ومما لا شك فيه أن غياب هذه الرؤية التنموية الجديدة واستمرار العمل وفق «كتالوغ» اقتصاد السوق الحرة المفتوح، الأمر الذي يفسر

لماذا تحوّل الوضع الاقتصادي منذ قيام الثورة من سيئ إلى أسوأ. وليس لهذا الغياب من سبب سوى غياب الإرادة الثورية لدى من آلت إليهم مهمة إدارة شؤون البلاد منذ قيام الثورة، والذين اكتفوا بالإطاحة برأس النظام السابق وعدد قليل جدًا من رموزه وأدواته، مع الاستعانة بعدد غير قليل ممن كانوا شركاء أساسيين في النظام في مواقع المسؤولية الوزارية بعد ثورة يناير.

في نهاية الفصل الخامس قدّم المؤلف عددًا من المقترحات التي اعتبرها كفيلة بالخروج من المأزق الاقتصادي الطارئ بعد الثورة والمساعدة في الوقت ذاته على الخلاص من المأزق التنموي المزمن. ومن أبرز هذه المقترحات ضرورة التمسك بمفهوم الحزمة المتكاملة للسياسات والإجراءات. ومنها ضرورة التعامل مع الضائقة الحالية بأفق تنموي ومنظور طويل المدى نسبيًا، حتى لا تكون للحلول التي تتخذ في الأجل القصير انعكاسات ضارة على المسار التنموي على المدى الطويل؛ ما يقتضي الانطلاق من رؤية تنموية أساسها الاعتماد على القدرات الذاتية المصرية وصيانة الاستقلال الوطني والكرامة الوطنية من الأخطار التي تهددهما. ومنها تبنّي سياسة مالية واقتصادية توسعية تزيد الإنفاق العام على الأجور وبنود الإنفاق الاجتماعي - جنبًا إلى جنب مع زيادة الاستثمار العام بما فيه الاستثمار الإنتاجي - حيث سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلّي وتشغيل الطاقات المادية والبشرية العاطلة، ومن ثم يزداد النمو وتتسع القاعدة الضريبية وتزداد الإيرادات العامة، بما يعمل على خفض العجز لاحقًا. ومنها مواجهة عجز الموازنة وتزايد الدين العام الداخلي بتعظيم الاعتماد على الموارد الذاتية وعدم التوسع في الاقتراض داخليًا أو خارجيًا؛ ما يقتضي العمل على زيادة الإيرادات والاقتصاد في الإنفاق وإعادة ترتيب أولوياته بإتباع الإجراءات المقترحة في الكتاب.

2 - مرحلتان انتقاليتان

جرت محاولة في الفصل الختامي لاستطلاع آفاق تحقيق العدالة الاجتماعية بعد ثورة يناير انطلاقًا من الإطار النظري الذي صاغه الكتاب، والذي يجعل بلوغ مستويات عليا من العدالة الاجتماعية متوقفًا على تبني نمط

جديد للتنمية يتصف بالشمول والقابلية للاستدامة، وينطلق من مبدأ الاعتماد على الذات، من جهة، وفي ضوء تحليل مجريات الأمور وتطور الحوادث عبر كل من المرحلة الانتقالية الأولى (منذ سقوط مبارك حتى انتخاب البرلمان الجديد)؛ والمرحلة الانتقالية الثانية (منذ تولي أول رئيس مدني منتخب ووضع الدستور الجديد وانتخاب مجلس نواب جديد) من جهة أخرى.

كشف تحليل الفترة الانتقالية الأولى عن عدد من الإنجازات، منها: سقوط مبارك وعدد من كبار أعوانه وسجنهم وخضوعهم للمحاكمات عن بعض ما ارتكبوه من جرائم بحق مصر وشعبها، اختفاء برلمان مبارك المزوّر والإجهاز على عدد من الأدوات التي كان يعتمد عليها في بسط نفوذه، ولا سيما الحزب الوطني والمجالس المحلية، ومنها أيضًا تلاشي الخوف من نفوس المصريين وعودتهم إلى السياسة بعد طول اعتزال وانتزاعهم عددًا من الحريات المهمة وممارستهم حقوق التعبير عن الرأي والتنظيم والتجمع والتظاهر والإضراب، واستجابة السلطة الحاكمة لبعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية، مثل وضع حد أدنى وحد أقصى للأجور في الجهاز الحكومي والمصارف والشركات العامة، وتثبيت بعض فئات العمالة الموقتة وزيادة أجور ومزايا بعض فئات العمال والموظفين ورفع المعاشات. ويضاف إلى هذه الإنجازات مشاركة المصريين في أول انتخابات برلمانية تتسم بدرجة عالية نسبيًا من الحرية والنزاهة. ومن المهم تذكر أن تحقيق هذه الإنجازات لم يكن بالأمر اليسير، بل إنه تطلّب كثيرًا من الضغط الشعبي، ولا سيما من خلال التظاهرات الحاشدة والاعتصامات والإضرابات التي شهد غير قليل منها صدامات عنيفة مع الشرطة المدنية والعسكرية، فقُتل وجُرح خلالها مئات المواطنين.

كانت هناك إخفاقات كثيرة أيضًا خلال الفترة الانتقالية الأولى، منها: استطالة أمد المرحلة الانتقالية واتسامها بقدر متزايد من التوتر والاحتقان بسبب التراجع المتزايد لثقة الشعب في المجلس العسكري. ومنها العجز عن شق مسار سلس لتسليم الحكم من العسكريين إلى سلطات مدنية منتخبة، وتنكب الطريق نحو هذا الهدف بإصرار السلطة العسكرية الحاكمة على إجراء

الانتخابات البرلمانية وإجراء الانتخابات الرئاسية قبل وضع دستور جديد للبلاد يرسم حدود السلطات ويحدد العلاقات بينها. كما اعترضت عملية إعداد الدستور الجديد عراقيل شتى بسبب الغموض الذي أحاط بأسلوب تشكيل الجمعية التأسيسية وما خلفه من صراعات بين القوى السياسية وفئات الشعب التي أرادت أن يكون لها تمثيل يُعتد به في تلك الجمعية، وذلك جراء سعي الأغلبية البرلمانية الإسلامية إلى الاستئثار بالنسبة الكبرى من عضوية الجمعية التأسيسية، ومنها أيضًا عدم استجابة المجلس العسكري لمطلب تطهير أجهزة الدولة من أعوان النظام السابق وأذنابه، خصوصًا أجهزة الأمن والإعلام والقضاء. ومنها غياب المحاكمات السياسية لرأس النظام السابق وأفراد أسرته وأعوانه الذين أفسدوا الحياة السياسية وأهدروا كثيرًا من ثروات البلاد، وساعدوا في انتشار الفساد في كل مناحي الحياة، وغياب المحاكمات الجنائية عما ارتكبته أجهزة مبارك الأمنية من انتهاكات لحقوق الإنسان والعزوف عن تبني مفهوم العدالة الانتقالية وتفعيله، ومنها احتدام المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت متأزمة أصلًا في عهد مبارك، وعدم الشروع في إحداث تغيرات أساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة من ذلك العهد.

لا شك في أن طريق الثورة لم تكن ممهدة، بل وعرة لأسباب متعددة، من أهمها كون الثورة ثورة شعبية بلا قيادة مركزية ذات برنامج محدد وموحد. وعلى الرغم من عبقرية الشعارات التي رفعها الثوار («عيش - حرية - كرامة إنسانية» - «تغيير - حرية - عدالة اجتماعية» - «الشعب يريد إسقاط النظام»)، إلا أنه لم يكن هناك توافق بين القوى السياسية المختلفة في شأن الترجمة الملائمة لهذه الشعارات، ولا في شأن المدى الذي يمكن الذهاب إليه في تغيير النظام. وما عقد الأمور أن المجلس العسكري الذي كان من المفترض أن يقوم بدور الوكيل عن الثوار سرعان ما تحوّل إلى وصي له رؤيته الخاصة التي يسعى إلى فرضها في شأن التغيير؛ وهي رؤية محافظة بالضرورة بحكم أن هذا المجلس كان ركنًا أساسيًا من أركان نظام مبارك. ومن هنا كان تكرار الصدام بين القوى الثورية والمجلس العسكري، وتكرر اتهامه من جانب هذه القوى بأنه

جزء من الثورة المضادة، إن لم يكن هو قائدها الفعلي. ومن الأسباب الأخرى لوعورة مسار الثورة ما أدى إليه نظام مبارك من تجريف للحياة السياسية بهيمنة الحزب الوطني على المشهد السياسي وتهميش المعارضة؛ ما جعل كثيرين يلوذون بالدين باعتباره بديلًا من السياسة. ومن هنا كان البروز المتزايد للقوى الإسلامية ممثلة في جماعة الإخوان المسلمين، وبدرجة أقل - وإن لم تكن سهلة - في الجماعات السلفية. وأدى بروز هذه القوى إلى تعقيد إضافي في المشهد السياسي الجديد، متمثلًا في اختلاط الاستقطاب السياسي باستقطاب آخر ديني - علماني/ مدني، مع توجّس قبطي شديد من صعود تيار الإسلام السياسي. ومن هذه الأسباب أيضًا المؤثرات الخارجية، خصوصًا محاولات احتواء القوى الخارجية الكبرى الثورة ودفعها في مسارات تخدم مصالحها، وتوجّس بعض النظم العربية من الثورة خشية انتقال عدواها إلى بلادهم، ما أحاط مصر في تلك الفترة بجو يسوده العداء في بعض الحالات والفتور في بعضها الآخر، مع قيام بعض هذه الدول بمد يد العون إلى عناصر النظام القديم وحجب المساعدات عن النظام الجديد.

كشفت أول انتخابات نيابية تُجرى بعد الثورة - التي شارك فيها نحو 63 من الناخبين - عن حقيقة الأوزان النسبية للقوى السياسية المختلفة. إذ تمكّنت القوى الإسلامية من الفوز بنسبة 72 في المئة (47 في المئة إخوان + 25 في المئة سلفيون) من مقاعد مجلس الشعب، وحصلت أحزاب اليمين والوسط واليسار والمستقلين على النسبة الباقية. ولم يفز سوى عدد ضئيل من الشخصيات المعروفة من شباب الثوار وشيوخهم الذين ترشحوا في الانتخابات سواء كأفراد أم ضمن القوائم الانتخابية. ومع غلبة التيار الإسلامي لم يعد من الصعب التعرف إلى التوجهات السياسية والاقتصادية المتوقعة في البرلمان، ومن ثم في الحكومة. فالنظام السياسي سينحو نحو الديمقراطية، لكن ديمقراطيته قد تتعرض لبعض القيود التي يدعى أنها مستمدة من الشريعة الإسلامية، خصوصًا في ما يتعلق بالحريات الشخصية وحرية الفكر والتعبير الفني والأدبي وحقوق المرأة. لكن باستثناء بعض المناوشات التي قام بها بعض الإسلاميين بغرض تقييد حرية الإعلام مثل محاصرة مدينة الإنتاج

الإعلامي والهجوم على بعض الإعلاميين، ومثل ترويع القضاة بمحاصرة المحكمة الدستورية العليا، فإن التصريحات المتشددة للإسلاميين لم تتحول إلى أفعال خلال الفترة الماضية. وربما يرجع عدم قدرة الإسلاميين على ترجمة أقوالهم المتشددة إلى أفعال إلى قصر مدة ممارستهم التشريع في مجلس الشعب الذي قضي بحله سريعًا، وربما يرجع الأمر إلى دخول التيار الإسلامي في معارك متكررة مع القوى الليبرالية واليسارية والقضاء والإعلام خلال الفترة الماضية، وازدياد مشاعر التوجس والخوف من الإسلاميين؛ الأمر الذي جعلهم لا يضيفون إلى المشهد المضطرب قضايا قد تفاقم من هذه المشاعر السلبية. أما في ما يتعلق بالنظام الاقتصادي والاجتماعي فالمتوقع على ما سبق بيانه هو تبني صيغة اقتصاد السوق الحرة المفتوح الذي يقوم فيه القطاع الخاص بالدور المركزي، مع فتح مجال أوسع لصوغ التمويل والصيرفة الإسلامية التي كان بعضها معروفًا في عهد مبارك، ومع تجنّب اللجوء إلى إجراءات حادة لتوزيع الدخل وعدم المساس بتوزيع الثروة، وحث الناس على انتهاج الأساليب الطوعية للتكافل الاجتماعي مثل الزكاة والصدقات والوقف.

جاءت المرحلة الانتقالية الثانية التي بدأت بتولي الزعيم الإخواني محمد مرسي رئاسة الجمهورية في 30 حزيران/ يونيو 2012 - التي افترض المؤلف أنها سوف تنتهي بانتخاب مجلس جديد للنواب - محملة بالمشكلات الموروثة من عهد مبارك، وبرصيد كبير من المشكلات التي لم تحل في المرحلة الانتقالية الأولى، وبقدر غير قليل من التوجّس من سلطة الإخوان أو الرفض الكامل لها مع النية في تقويضها في أسرع وقت ممكن. كما حفلت هذه المرحلة بصعوبات ونزاعات في شأن تكوين الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، والإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 الذي رأى فيه كثيرون انتكاسة لعملية التحول الديمقراطي، والاستفتاء على مشروع الدستور، وموقف الرئاسة من السلطة القضائية. وعلى الرغم من تحقق بعض التحسن في الأجور والمرتبات والمعاشات وفي نظام توزيع الخبز وغاز البيوت وزيادة إنتاج القمح وعودة بعض الانتعاش إلى قطاع السياحة، إلا أن ضعف أداء الرئاسة والحكومة

كان من أبرز سـمات هذه المرحلة، الأمر الذي يُعزى إلى قلة الخبرة العملية وغياب الحنكة السياسـية، من جهـة أولى، وعدم التسـلّح ببرنامج لمواجهة المشـكلات الاقتصادية المتفاقمة مغاير لما كان معمولًا به في السـابق، من جهة ثانية، ومحـاولات الإرباك والتعويـق والتعطيل وافتعـال الأزمات من جانب المعارضـة، خصوصًا بعدمـا تحالف عدد من الأحـزاب والحركات المدنية التي شـاركت في ثورة يناير مع عناصر تنتمي مصلحيًا وسياسيًا لنظام مبارك في إطار ما عرف بجبهة الإنقاذ، من جهة ثالثة.

كان مـن محصلة ذلـك أن المرحلة الانتقاليـة الثانية شـهدت حالة من الاستقطاب الشـديد والمتزايد بين القوى الإسلامية، من جهة، والقوى المدنية (الليبرالية واليسـارية والشـباب الثوري ومعهم قطاع واسـع من المسـيحيين الذين لديهم شـعور قـوي بالذعر من صعود الإسـلاميين) مـن جهة أخرى. وساهم في تعميق الاسـتقطاب وتأزيم الأوضاع ما شنته أغلبية وسائل الإعلام الخاص من حملات للحض على كراهية الإسلاميين والتحريض على الإطاحة بحكمهم، مستخدمة في ذلك كل الأسـاليب بما فيها الكذب والتضليل. وكان من التطورات السـلبية في مسـار المرحلة الانتقالية الثانية تنكر قطاع واسـع من المعارضة المدنية للديمقراطية والتهوين مـن أهميتها بدعوى أنه لا يمكن اختزال الديمقراطية في صندوق الاقتراع. ومما لا شـك فيه أنها كلمة حق أريد بها باطل، وهو تجاهل نتائج الصندوق كليًا بدعـوى أن أغلبية الناخبين أمّيون وفقراء يسـهل شـراء أصواتهم، أو بدعوى تعرض الانتخابات للتزوير في هذه الظروف، أو حتى بادعاء أن الديمقراطية التمثيليـة غير كافية. وعلى الرغم من أن الادعاء الأخير صحيح، إلا أنه لا يسوغ رفض الديمقراطية التمثيلية باعتبارها هدفًا مرحليًا وحلمًا طال شـوق المصريين إلى تحقيقـه. وبدت حجج التنكر للديمقراطية متهافتة لا يفهم منها سـوى أن الديمقراطية لا تكون شيئًا طيبًا من منظور القوى المعارضة لحكم الإخوان إلا إذا أتـت بالنتائج التي تريدها هذه القوى. وما زاد من تعقد الأمـور تقلّب مواقف المعارضة مـن المناداة في ما سبق بسقوط حكم العسكر إلى محاولة الاسـتقواء بالعسكر واستدعاء الجيش للإطاحـة بأول رئيس مدنـي منتخب، ومـن المطالبة بتطهير أجهزة الشـرطة

والقضاء والإعلام إلى الاصطفاف معها والتغاضي عن أسوائها من أجل إسقاط حكم الإخوان.

في الوقت ذاته لم تستثمر المعارضة التراجع في شعبية الإخوان المسلمين بوجه خاص والتيار الإسلامي بوجه عام، خصوصًا بعدما ظهر فقدانهم الكفاءة في إدارة شؤون البلاد، وبالنظر إلى غياب الشفافية في تعاملهم مع بعض الأمور، ومن أبرزها العجز عن مواجهة الاتهامات بـ «أخونة» أجهزة الدولة ببيانات دقيقة والاكتفاء برفض هذه الاتهامات بكلام مرسل. فبدلًا من استثمار هذا التراجع بتكثيف العمل السياسي بين الجماهير وتقوية تواجد أحزاب المعارضة بين الجماهير، والاستعداد الجاد للانتخابات النيابية الوشيكة على نحو يساعد في تغيير التركيبة السياسية لمجلس النواب - ومن ثم الحكومة - لمصلحتها، انساقت المعارضة وراء الدعوة التي روّجتها حركة شبابية جديدة أطلقت على نفسها حركة «تمرد» لإسقاط الرئيس وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. فساعدت بذلك في شخصنة معضلة الحكم بحصرها في شخص رئيس الجمهورية، بدلًا من أن تحوّلها إلى معركة بناء مؤسسات مثل البرلمان على نحو يساعد في كبح جماح الرئيس - أيًا كان - وسد الطريق أمام أي قرارات أو مشروعات قوانين تراها المعارضة غير متوافقة مع تحقيق أهداف الثورة.

3 - أربعة سيناريوات مستقبلية

إزاء هذا الوضع المتأزم والقابل للانفجار خصوصًا مع الدعوة إلى تظاهرات حاشدة في 30 حزيران/ يونيو بهدف إظهار السخط على أداء الرئيس والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة أو بإسقاط النظام كليًا، سعت الدراسة إلى استطلاع آفاق المستقبل على المدى القريب والمتوسط. فوضعت الملامح الرئيسة لأربعة سيناريوات:

أولها، السيناريو المرجعي، حيث يستمر حكم الإخوان وتحالفهم مع القوى الإسلامية الأخرى. وهذا هو ما يمكن توقعه بافتراض إمكان إقرار

دستورية القانونين الحاكمين للعملية الانتخابية، وبافتراض أن قوى المعارضة المدنية سوف تمتنع عن المشاركة في الانتخابات النيابية بدعوى عدم توافر ضمانات كافية لنزاهة هذه الانتخابات وعدم الاستجابة للمطالب التي سبق أن قدّمتها شرطًا للمشاركة، مثل تشكيل حكومة محايدة للإشراف على الانتخابات وتعيين نائب عام جديد. وهذه المقاطعة للانتخابات من المعارضة قد تُبقيها على حالة من ضعف الفاعلية، وتتيح للتيار الإسلامي فرصة الفوز بأغلبية مقاعد مجلس النواب وتأليف حكومة ممثلة له يرجح أن تواصل تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجت بعد الثورة - وقبلها - وهي سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. ومن ثم سوف تستمر هذه السياسات في إفراز تداعياتها السلبية، ليس في مجال توزيع الدخل والفوارق بين الطبقات فحسب، بل وفي مجال النمو الاقتصادي أيضًا نتيجة استمرار ما يحدثه نشاط المعارضة من عدم استقرار في الأوضاع السياسية وبفعل الانعكاسات السيئة لازدياد الفوارق في التوزيع وانتشار الفقر على النمو الاقتصادي وعلى حالة الأمن. وهذه الأمور سوف تجعل مسار هذا السيناريو مضطربًا وغير قابل للاستدامة.

أما السيناريو الثاني فهو ما أطلق عليه الكتاب سيناريو الدكتاتورية الإسلامية. وقد يأتي هذا السيناريو نتيجة نفاد صبر النظام الحاكم تجاه المواقف المتصلبة للمعارضة وإصرارها على عمليات التعويق والإرباك وافتعال الأزمات والفتن، ورفضها دعوات الرئيس إلى الحوار والمصالحة الوطنية. وبناء على ذلك قد يتخذ النظام عددًا من الإجراءات الاستثنائية مثل وقف العمل بالدستور وفرض حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية بقصد الحد من حرية الإعلام وتقييد حرية الرأي والتظاهر، وإنهاء التراخي في مواجهة قطع الطرق وخطوط السكك الحديد، وتفعيل القوانين العقابية القائمة وتغليظ ما سبق تقريره من عقوبات في شأن هذه الأعمال، وإعطاء الشرطة - والجيش إذا تطلّب الأمر - الضوء الأخضر لتنفيذها بالقوة. وفي الوقت ذاته سيحاول النظام تأمين وضعه بالمحافظة على علاقة المودة التي أنشأها مع الجيش والشرطة وتقويتها، وذلك بعدم فتح ملفات التطهير وإعادة الهيكلة، وعدم المساس بالمصالح والامتيازات التي تتمتع بها هذه المؤسسات. لكن

هذا السيناريو غير مستقر وغير قابل للاستمرار لأنه سيفضي إلى زيادة التوتر السياسي بسبب تقييد الحريات والتضييق على المعارضة، كما أنه سيزيد من حدة التوتر الاجتماعي بسبب النتائج الاجتماعية السلبية التي ستترتب على تطبيق النظام سياسات اقتصاد السوق الحرة. ومن المرجح أن تؤدي هذه التداعيات إلى تنامي قوة المعارضة بدفعها إلى المزيد من التكتل والائتلاف والسعي إلى زيادة رصيدها من التأييد الشعبي، ومن ثم إضعاف احتمالات استمرار سلطة الإخوان وحلفائهم.

ثالث هذه السيناريوات هو ما أطلق عليه الكتاب سيناريو الدكتاتورية العسكرية. وقد يأتي هذا السيناريو عقب فترة تطبيق السيناريو المرجعي أو سيناريو الدكتاتورية الإسلامية نتيجة ما يصاحب تطبيقهما من توترات سياسية تنذر بالتحول إلى فوضى أو بنشوب حرب أهلية. وسواء تدخل الجيش واستولى على السلطة لتزايد احتمال وقوع الفوضى أو الاقتتال بين المعارضة والموالاة، أم أن تدخله جاء بعد تحول هذا الاحتمال إلى واقع، فإن هذا التصرف سيُبَرر بعدم استطاعة الجيش التحلي بالمزيد من الصبر على تردي الأحوال وما يحمله تطور الأمور من تهديدات للوحدة الوطنية والأمن القومي. واستبعد المؤلف أن تستند القوات المسلحة في عودتها إلى الحياة السياسية إلى الدعوة التي وجهتها بعض قوى المعارضة إليها لإدارة شؤون البلاد حتى لا تظهر بمظهر المنحاز لمصلحة المعارضة أو المنحاز ضد التيار الإسلامي الذي مد جسور الود والثقة مع القوات المسلحة ولم يمس مصالحها وامتيازاتها منذ تولي مرسي الرئاسة. ومن المرجح مع عودة الجيش إلى السياسة قيام دكتاتورية عسكرية على أن يجري تجميلها باستمالة عدد من رموز القوى السياسية المختلفة لمساندة الجيش في حكم البلاد، وباسترضاء الشعب بمقايضة الحريات السياسية ببعض إجراءات العدالة الاجتماعية. ومن المرجح أن الجيش لن يحيد عن سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. وعلى الرغم من أن هذا السيناريو قد يفرض نفسه بعض الوقت اعتمادًا على الاستقرار المفروض بالقوة وعلى دفع النمو الاقتصادي وعلى تقديم بعض المزايا للطبقات الشعبية، إلا أنه يُشك في قدرته على أن يُعمّر طويلًا. إذ ليس من المتصور أن تصبر الجماهير طويلًا على تقييد

الحريات وسياســات القمع وتعطيل عملية التحول الديمقراطي بعدما جعلتها ثورة يناير تنعم بالحرية.

رابع السيناريوات المســتقبلية هو ما أطلق عليه الكتاب سيناريو **الائتلاف الوطني**. وقد يظهر هذا الســيناريو في أعقاب فترة مــن المواجهة والصدام بين المعارضة المدنية والقوى الإســلامية يطبــق فيها الســيناريو الأول أو الثاني، حيث يشــعر فيها الطرفان بالإنهاك ويدركان أن حالة الاســتقطاب التي سادت المرحلة الانتقالية الثانية قد أفضت إلى حالة تقرب من تعادل القوى السياســية التي لا تمكن أي طرف منهما من حســم الصراع السياسي لمصلحته. وبالتالي يصل الطرفان إلى نتيجة مؤدّاها أنه لا مفر من التفاهم بينهما على صيغة للعمل المشترك، حتى لا يتعرض المجتمع للشلل جراء بقاء الحال على ما هو عليه من انقسام وتناحر ومحاولة من جانب كل طرف لإقصاء الطرف الآخر، أو يتعرض لحرب بين الطرفين لا يخفي ما قد تنتجه منها من خســائر فادحة للوطن. وفي هذه الحالة ســيكون هناك بعــض التنــازلات المتبادلة: من جانــب الإخوان وحلفائهم بفتح مجالات الحوار الوطني الجاد والتوافق في شــأن التشــريعات الحاكمة لممارســة الحقوق السياســية وانتخاب مجلس النواب، ومن جانب المعارضة بالانتقال من هدف إسقاط الرئيس مرســي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة إلى هدف تغيير التركيبة السياســية للبرلمان بالمشــاركة في الانتخابات النيابية مــع المطالبة بتوفيــر الضمانات اللازمــة لنزاهتها. وقــد تعترض هذا الســيناريو صعوبات تضعف من فرص فوز المعارضة بنسبة محترمة من مقاعد البرلمان بســبب ضعف رصيدها الجماهيري أو بسبب عدم القدرة على خوض الانتخابات بقائمة موحدة.. ونظرًا إلى اشــتمال القوى المعارضة على عناصر متنســبة للنظام الســابق بدرجة أو بأخرى، وتفوّق عناصرهــا ذات التوجهات اليمينية على عناصرها ذات التوجهات اليسارية أو التقدمية، ونظرًا إلى أن القوى الإســلامية قد تظل تتمتع بأكثرية لا بأس بها في مجلس النواب الجديد، فمن المرجح أن يسفر التفاعل بين هاتين القوتين عن تميز هذا السيناريو بحل وسط اقتصادي - اجتماعي أقرب إلى صيغة اقتصاد الســوق الاجتماعي. وكما سبق إيضاحه، فإن نجاح هذه الصيغة مرهون بظروف معظمها غير متوافر في الحالة

المصرية خلال فترة تطبيق هذا السـيناريو، ولا سـيما تمتع الاقتصاد بحالة من الرواج وتخفف الدولة من الانحيـاز الاجتماعي الصارخ للأغنياء. لذا فإن هذا السيناريو يفتقر إلى مقوّمات الاسـتدامة، فضلًا عن أن تعرّضه للانقطاع تحت ضغط الخلافـات التي من المرجح أن تنشـأ بين القوى السياسـية التي يرتكز عليها.

إذا كانت السـيناريوات الأربعة معرضة للاضطـراب وتفتقر إلى مقوّمات الاستدامة، يبقى التسـاؤل عن إمكانية للوصول إلى سـيناريو التنمية المستقلة المتوافق مع متطلبـات تحقيق العدالـة الاجتماعية وغيرها مـن أهداف ثورة يناير. أكبر الظن أن يفرض هذا السيناريو نفسـه في أعقاب فترة من تشغيل أي من السيناريوات الأربعة السابقة، أو بعد تعاقب سيناريوين منها (الأول والثاني أو الأول والثالث). لكن هذه الإمكانية معلقة على شـرطين: **أولهما** بروز قوى المعارضة السياسية التقدمية واليسارية في الساحة السياسية المصرية، وتمكّنها من تكوين تكتل قوي يضـم الأحزاب والحركات السياسـية والنقابات الأكثر تمثيلًا للطبقات الشعبية والشـرائح الدنيا من الطبقة الوسطى - مع فك ارتباط هذه القوى بالفلول الذي نشأ في سياق تكوين جبهة الإنقاذ - وقيام هذا التكتل بعمل سياسي جاد بين الجماهير، والترويج لبرنامج مشترك للتكتل مستلهم من نموذج التنمية المستقلة. **وثانيهما** وصول المجتمع بوجه عام والتيار الإسلامي بوجه خاص - بعـد تجربة السـيناريوات الأخرى وتبيّن عـدم قابلية أي منها للاسـتدامة - إلى درجة من النضج والاقتنـاع العميق بـأن الأوان قد آن لنبذ التقسيم الديني - المدني من الساحة السياسية، وأن الصراع السياسي يجب أن يتمحور حول البرامج السياسية والسياسـات الاقتصادية والاجتماعية، لا حول قضايا الهوية أو الدين.

4 - انقطاع مسار التحول الديمقراطي

خلافًا لخريطة السيناريوات التي وضعها المؤلف، انتقلت مصر إلى حالة أقرب إلى سيناريو الدكتاتورية العسكرية بأسرع كثيرًا مما كان مقدرًا. إذ شهدت

البلاد تظاهرات الثلاثين من حزيران/ يونيو 2013 التي دعت إليها المعارضة المدنية من خلال جبهة الإنقاذ ومن خلال حركة تمرد التي اتضح أن الجيش لم يكن بعيدًا عنها ومد لها يد العون بغرض إسقاط النظام أو على الأقل إجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وسار في هذه التظاهرات جنبًا إلى جنب من شكلوا عصب ثورة يناير والفلول وعناصر أمنية وعسكرية كان الثوار يطالبون بتطهير الأجهزة التي ينتمون إليها. وسبقت هذه التظاهرات وواكبتها واستمرت بعدها تظاهرات ومسيرات كبيرة للإخوان وحلفائهم للدفاع عن الشرعية الدستورية والقانونية للرئيس مرسي وسلطة الإخوان. ولم يمر على 30 حزيران/ يونيو إلا يومان وبعض يوم حتى وقع انقلاب عسكري في الثالث من تموز/ يوليو عُزِل بموجبه الرئيس المنتخب واعتُقل وتعطّل الدستور الذي وافق عليه ثلثا من شاركوا في الاستفتاء على مشروعه، وأُلغي مجلس الشورى الذي كان يمارس سلطة التشريع والرقابة بعد حل مجلس الشعب. وعيّن الجيش رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا موقتًا للبلاد، ووعد بإجراء انتخابات رئاسية ونيابية، مع تعديل الدستور وإنشاء لجنة للمصالحة الوطنية ووضع ميثاق شرف للإعلام. وبمجرد انتهاء قائد الانقلاب من إلقاء بيانه بحضور ومباركة شيخ الأزهر وبابا الكنيسة الأرثوذكسية وعدد من الرموز القضائية والسياسية والثقافية الذين دأبوا على المطالبة بعدم إقحام الدين في السياسة، وبعدم الزج بالقضاء في ساحة السياسة، أغلقت القنوات الفضائية التابعة للتيار الإسلامي وبدأت حركة اعتقالات لعدد من قيادات هذا التيار مع التحفظ على أموالهم. وعاد الإعلام ذو الصوت الواحد الذي ينكر على المعارضين حقهم في التعبير عن آرائهم. كما عاد النائب العام الذي كانت إزاحته من المطالب الرئيسة لثوار كانون الثاني/ يناير 2011، وظهر على السطح من جديد جهاز أمن الدولة وأُعيد إليه كثيرون من قادته السابقين؛ ما يؤذن بعودة البلاد للتحرك على مسار القمع والاستبداد.

في مساء الثامن من تموز/ يوليو صدر إعلان دستوري لتقنين ما اتخذ من إجراءات ولتحديد مواقيت الاستفتاء على الدستور المعدل والانتخابات النيابية والرئاسية. وانطوى الإعلان الدستوري على فترة انتقالية تصل إلى تسعة شهور

مرشحة للاستطالة بحسب ما قد يظهر من عراقيل، وعلى إرجاء الانتخابات الرئاسية إلى نهاية هذه الفترة؛ وعلى ذلك أصبحت الانتخابات الرئاسية متأخرة على العكس مما استهدفته القوى المعارضة للإخوان من أن تكون هذه الانتخابات مبكرة. كما أسندت عملية تعديل الدستور إلى لجنة قانونية معينة، ثم إلى لجنة تضم 50 عضوًا «يمثلون مختلف فئات المجتمع»؛ ما اعتبره بعض المؤيدين والمعارضين للانقلاب بمنزلة وضع العربة أمام الحصان، وخروجًا على مبدأ وضع الدستور من جمعية تأسيسية منتخبة. كما خشي كثيرون من السلطات الواسعة التي منحها الإعلان الدستوري للرئيس الموقت وتوجسوا من قيام حكم دكتاتوري خلال الفترة الانتقالية، ولا سيما أنه لم يكن يخفى على أحد أن السلطة الفعلية باتت بيد قائد الجيش، حتى وإن لم تتشكل قيادة عسكرية لإدارة شؤون البلاد. وبينما وعد بيان الجيش بتشكيل حكومة كفاءات من عناصر محايدة سياسيًا خلال الفترة الانتقالية - هو ما كانت تطالب به قوى المعارضة - إذا بمسؤولية تشكيل الحكومة تُناط بأحد قيادات الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وإذا بالحكومة الجديدة تضم غير قليل من الوزراء المنتمين إلى أحزاب جبهة الإنقاذ، وعددًا من وزراء حكومة هشام قنديل التي طالب من كانوا في المعارضة بإقالتها، بل إنها ضمت وزراء من حكومة أحمد شفيق التي أسقطتها مليونيات التحرير.

اتضح من تطورات الأحداث أن الجيش والشرطة كانا خارج نطاق سيطرة الرئيس مرسي، وأنهما لم يقبلا برئاسته إلا على مضض مع إضمار نيّة الإطاحة به عندما تسنح الظروف. كما اتضح أن تفاهمات وتحالفات قوية جرت بين قادة أمنيين وعسكريين والقوى المضادة لثورة يناير من جهة، وبينها وبين من كانوا يشكلون قيادات وركائز ثورية ولكنهم رفضوا تولي الإسلاميين الحكم حتى بالوسائل الديمقراطية من جهة ثانية. كما اتضح أن القوى المضادة للثورة كانت أقوى كثيرًا مما قدّر المؤلف وأغلبية الناشطين والمتابعين للمشهد السياسي. ومع التنكر المفاجئ لمعظم الليبراليين واليساريين للديمقراطية واستدعائهم الجيش للإطاحة بنتائج الانتخابات والاستفتاء على الدستور وإهدار أصوات الجماهير الغفيرة التي شاركت فيها، أصبحت الطريق ممهدة لقيام الجيش

بالانقلاب الذي وصفه مؤيدوه بأنه ثورة جديدة (ثورة 30 يونيو)، أو موجة من موجات ثورة يناير، لكن شـتان بين ما وقع في ينايـر 2011 وما وقع في يونيو 2013.

بئس المقارنة بين ثورة 25 يناير التي احتشد لها السواد الأعظم من الشعب وتظاهرات 30 يونيو التي احتشـد لها جمع كبير وإن تشـكل من خليط متنافر ممن كان لهم دور مشـهود في ثورة يناير وممن ناصبوا تلك الثورة العداء سرًا أو جهرًا، ومـن رجال أعمال لم يدّخروا وسـعًا في تجنيـد البلطجية وافتعال الأزمـات، ومن المنافقين الذين اعتادوا السـير في اتجـاه الريح، ومن عناصر أجهزة الشـرطة والجيش والقضاء والإعلام التي كثيرًا ما طالب الثوار بتطهيرها أو إعادة هيكلتها ومحاسـبتها على مـا اقترفته من انتهاكات لحقوق الإنسـان ومن جرائم قتل المتظاهرين وفسـاد وإهدار لأموال الشـعب. وشتان بين يناير الذي وحّد أغلبية الشـعب ولم تجرؤ الفلول على الظهور إلا بعد شـهور في تظاهرات هزيلة، ويونيو الذي عمّق انقسـام المصريين إلـى كتلتين متناحرتين كبيرتين. وما اتعس محاولة إقامة علاقة نسـب بين ثورة يناير وتظاهرات يونيو التي انتهت إلى خريطة طريق يُراد فرضها على الكتلة التي جرى تجاهلها. ومما يسترعي الانتباه أن ثورة يناير حددت مطالبها بشكل واضح في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، بينما خلا بيان 3 يوليو من أي ذكر لهذه المطالب.

خليق بالملاحظة أن هدف الحرية حظي بأكبر قدر من التوافق على ضرورة احتوائه الحريات السياسـية والانتخابات الحرة والنزيهة وعلى اعتبارها وسائل للتداول السـلمي للسلطة. وسـارت البلاد نحو هذا الهدف – وإن على طريق وعرة ومتعرجة – باسـتيعاب التيار الإسلامي في العمل السياسي، وبإنجاز أول انتخابات نيابية ورئاسية حرة ونزيهة، وبالاستفتاء على دستور لا شك في أنه لم يخلُ من العيوب، لكنه حظي بتأييد نحو ثلثي المصوّتين على الرغم من مشاركة المعارضة فيه ودعوتها إلى رفضه، لكـن قوى 30 يونيو والجيش أطاحت بهذا الهدف بإدخال البلاد في مسـار يقوده العسـكر الذي لم يكـف ثوار يناير عن

المطالبة بإســقاط حكمهم باعتبارهم يمثلون قيادة الثــورة المضادة، وفضّلت فرض تداول الســلطة بقوة الســلاح، أي بالانقلاب العســكري على الشرعية الدســتورية، والإقصاء القسري للتيار الإســلامي وكيل الاتهامات له على نحو قد يجبره على الانزواء والعودة إلى العمل الســري والرد بالعنف على هزيمته. وإذا كان هــدف الديمقراطية قد أطيح به على هذا النحــو، فليس من المتصور أن يحقق تحالف المتنافرين الذي قام بتظاهــرات يونيو أهداف ثورة يناير بهدم دولة الفساد، وتطهير القضاء والإعلام والشرطة وإعادة هيكلتها، وفرض الرقابة البرلمانيــة على مالية الجيش، فضــلًا عن تحقيق العدالــة الاجتماعية والتنمية السريعة والاستقلال الوطني.

لا شــك في أن هذا الانقلاب الذي يمثل انتكاســة لثورة يناير الشعبية لن يكون نهاية المطاف لهذه الثورة. فما قطعناه على طريقها الوعرة ليس إلا مجرد مرحلة من مراحل متعددة للثورة ســتفضي بعد وقت طــال أم قصر إلى وضع جديد نتيجة التطورات في مجال الحريات والوعي والسلوك السياسي التي أتت بها الثورة ولم يعد هنــاك مجال لوقفها. عرف المصريــون طريقهم إلى انتزاع حقوقهم التي حُرِموا منها زمنًــا طويلًا، ولم يعد من الــوارد أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام أي سلطة تقيّد حرياتهم المدنية والسياسية حتى إذا كان فريق منهم قد استدعى مثل هذه السلطة وســاعدها في الوصول إلى الحكم. ولم يعد من الوارد الصبر طويلًا على التداعيات السلبية لسياسات اقتصاد السوق الرأسمالي المفتوح التي كانت ســببًا من أســباب قيام ثورة ينايــر، وإن كانت الصراعات السياســية في الفتــرة الأخيرة قــد أدت إلى تجاهلهــا أو تهميشــها. إذ يتوقع استمرار هذه التداعيات الســلبية بحكم التناقضات الكامنة في هذا النظام التي لا يتغير مضمونها سواء حكم الإسلاميون أم الليبراليون المدنيون. ولما كان من المتوقع استمرار معاناة الطبقات الشــعبية من هذه التداعيات، فإن هذا سيؤدي إلى تأجيج الصراع الطبقي واشتداد الدعوة للابتعاد عن النموذج التنموي الذي أنتج هذه التداعيات الســلبية. ومن المرجح أن ترشح هذه التطورات المساحة التي تحتلها القوى التقدمية واليسارية من الساحة السياسة للاتساع. لكن تحول

هذا الاحتمال إلى واقع يبقـــى مرهونًا بما تبذله هذه القوى من جهد للدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية وبناء قواعد جماهيرية واسعة على الأرض. ومن المهم ألا تغيب عـــن الأذهان دروس التاريـــخ التي تفيد أن الثورة ليســـت مجرد هبّة انفعالية أو انتفاضة لحظيـــة، وإنما هي عملية تاريخية يمكن أن تمتد إلى أعوام، وأن الثورات قلّما تُنجِز أهدافها دفعة واحدة، وقلّما تنجو من الانتكاســـات، بل إنها قد تحتاج إلى جولات متعددة لتصحيح مسارها واستئناف النضال من أجل تحقيق أهدافها.

مقدمة

في إطار البروز المتزايد لمطلب العدالة الاجتماعية على الصعيد المحلي في سياق الثورة المصرية، وعلى الصعيد الإقليمي في سياق الثورات التي اندلعت في أقطار عربية أخرى (تونس وليبيا واليمن وسورية)، وعلى الصعيد العالمي خصوصًا في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، سعت هذه الدراسة في **الفصل الأول** منها إلى بيان الأسباب التي دعت إلى تصاعد المطالبة بالعدالة الاجتماعية على هذه الصعد الثلاثة، والتي تتلخص في شيوع الفقر وانتشار درجات متزايدة من انعدام المساواة والظلم الاجتماعي. وبعد ذلك ركزت الدراسة - في **الفصل الثاني** منها - على تدقيق مفهوم العدالة الاجتماعية، وعلى تبيان علاقة العدالة الاجتماعية بعدد من المفاهيم والمتغيرات ذات الصلة، مثل العدالة الاقتصادية والمساواة وتكافؤ الفرص والحرية والفقر وطبيعة النظام الاقتصادي - الاجتماعي والعلاقات مع الخارج. وخلصت إلى مفهوم واسع ومتعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية.

تناولت في **الفصل الثالث** طبيعة العلاقات بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبيّنت ما تتمتع به هذه العلاقات من قوة وتعزيز متبادل. وكان مما دفعني إلى البحث في هذه النقاط اعتقادٌ جازمٌ بأنه لا مجال للفصل بين العدالة الاجتماعية والإطار الأوسع الذي تشتق منه وتطبق فيه إجراءاتها، وهو الإطار الحاوي مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والمحدد ما تحمله هذه السياسات من انحياز اجتماعي إلى هذه الطبقة أو تلك من طبقات المجتمع. ويتجسّد هذا الإطار العام في

حالة الدول النامية في نموذج معين للتنمية تنبثق منه الشروط الضرورية للانطلاق نحو تطبيق محدود أو موسع لسياسات العدالة الاجتماعية. والحق أن التحول الجاد في اتجاه العدالة الاجتماعية سوف يتطلب إعادة تشكيل الكيان الاجتماعي وإعادة صياغة ميزان القوى الاجتماعية والسياسية، ومن ثم إعادة رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يتلاءم مع التقدم المستهدف إحرازه على طريق العدالة الاجتماعية. من هنا كان الربط في عنوان هذا الكتاب بين العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية. ومن هنا أيضًا اتسمت المعالجة المقدمة في الكتاب بالشمول والتغطية المشتركة لقضيتي العدالة والتنمية بحسبانهما يمثلان في التحليل النهائي قضية واحدة. وانتهت الدراسة إلى انتفاء أي مبرر لتأجيل مطلب العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر إلى حين إنجاز قدر وافٍ من النمو الاقتصادي، وأكدت الأثر الإيجابي للعدالة الاجتماعية في وتيرة النمو الاقتصادي ومحتواه، وسلّطت الأضواء على الروابط الوثيقة بين المفهوم متعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية واستدامة التنمية بالمعنى الواسع.

انطلاقًا من ضرورة العناية باختيار النموذج التنموي المتوافق مع تحقيق الارتقاء بمستوى العدالة الاجتماعية في مستهل عملية التنمية، الذي يؤمن في الوقت ذاته استدامة التقدم نحو درجات أعلى من العدالة الاجتماعية مع التقدم على طريق التنمية، خصصت الدراسة فصلًا لتعميق البحث عن النموذج التنموي الملائم بصفة عامة، وفصلًا لمناقشة حالة التنمية في مصر وما أثير في شأنها من جدل في الأعوام القليلة السابقة على الثورة، وفي الفترة اللاحقة لقيام الثورة وما صاحبها من ضائقة اقتصادية تشابكت خيوطها مع الأزمة المزمنة للتنمية.

في الفصل الرابع ستُطرح - بتفصيل وعمق أكبر مما في الفصل الثالث - قضية البحث عن النموذج التنموي الملائم لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المطالب الأخرى لثورة يناير: العيش والحرية والكرامة الإنسانية. وكانت نقطة البداية هي النموذج المُجرَّب - نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة

وتوافق واشــنطن. إذ بيّنت قصور الأســس النظرية لهذا النموذج وفســاد كثير من منطلقاته، وأوردت بعض الشــواهد على ســوء أدائه اقتصاديًــا واجتماعيًا وبيئيًا في التطبيق، وعجزه عن التصدي لمشــكلات التخلف والتبعية. وبعدها تناولت خمســة من النماذج التي تقدم كبدائل للنموذج المجرَّب، وهي نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ونموذج الطريق الثالثة ونموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونموذج الاقتصاد الإسلامي والنموذج التركي الذي عادة ما يوضع تحت مظلة الاقتصاد الإسلامي، وإن كنتُ ســأبين خطأ هذا التصنيف. وبيّنت أن هذه النمــاذج لا تقدم بدائل مختلفة جوهريًا عــن النموذج المجرب، فضلًا عن أن بعضها لا يقدم نماذج كاملة وإنمــا إضافات إلى النموذج القائم بغرض التخفيف من مساوئه الاجتماعية. ثم جرى تقديم نموذجين صُنّفا على أنهما من النماذج الواعدة لتحقيق التنميــة المقترنة بالعدالة الاجتماعية والحرية والكرامة الإنســانية، وهما نموذج التنمية البشــرية ونموذج التنمية المســتقلة/ المعتمدة على الذات. وحبذتُ الأخذ بالنموذج الأخير لما يشكله نمط التنمية المميز له من قطيعة واضحة مع نهج الليبراليــة الاقتصادية الجديدة، ولما يقدمه من إطار تنموي شــامل ينطلق من تحرير الإرادة الوطنية وتعزيز الاســتقلال الاقتصادي والسياســي للبلاد، وتشــكل العدالة الاجتماعية والديمقراطية التشــاركية ركنًا من أركانه الأساســية، ويقوم على مبدأ الاعتماد على القدرات الذاتية للمجتمع بصفة أساسية وعلى مفهوم الدولة التنموية القوية، وتتكامل فيه الأبعاد المختلفة لاستدامة النمو والتنمية.

في الفصل الخامس الذي ينتقل بنا إلى الســياق المصري، نعرض نوعين من الجدل: الأول ما أطلقت عليه جــدل النهايات، حيث تناقش بعض الحجج التي طرحت في أواخر ســنوات حكم مبارك في شأن أن النظام قد حقق تقدمًا اقتصاديًا كبيرًا، لكن المصريين لم يشــعروا لسبب أو آخر بهذا التقدم من خلال تحســن مســتويات معيشــتهم. والثاني ما أطلقت عليه جدل البدايات، الذي تناولت فيه تــأزم الوضع الاقتصــادي بعد مرور عام وبضعة شــهور على قيام الثورة، وشــددت على أهمية الربط بين المأزق الاقتصــادي القائم بعد الثورة والمأزق التنمــوي المزمن الذي عانتــه البلاد على امتداد مــا يزيد على أربعة

عقود؛ ما يستوجب أن تنســجم إجراءات مواجهة المأزق الراهن مع متطلبات مواجهة المأزق التنموي المزمن بالاستناد إلى النموذج التنموي الذي يدعو إليه الكاتب - نموذج التنمية المستقلة.

انطلاقًا مــن كل ما تقدم، تســاءلت الدراســة في الفصل الســادس عن مدى قدرة الثــورة المصرية على توفير النهج التنموي الــلازم لبناء صرح متين ومســتدام للعدالة الاجتماعية. وأظهرت أن ميزان القوى السياســية الذي برز في ما ســمّته المرحلة الانتقالية الأولى لا يُبشّــر بقرب التحول إلى هذا النهج التنموي الجديد، بناء على التوقعات الخاصة بملامح النظام السياســي والنظام الاقتصادي - الاجتماعي في ظل حكم التيار الإســلامي التي استُخلصت من قراءة برامج الأحزاب ذات الصلة. كما تناولت الدراسة ملامح ما سمّته المرحلة الانتقالية الثانية وقدمت عددًا من الســيناريوات المحتمل وقوعها على المدى القصير والمدى الأطول نســبيًا. وانتهت إلى أن الأمل في التقدم المُستدام نحو المستويات الأعلى للعدالة الاجتماعية معقود على مرور الثورة بجولات أخرى تصل بالصــراع الاجتماعي والسياســي إلى مراحل أعلى مــن النضج، ويزداد فيها الوزن السياســي للقوى الداعمة لنهج جديد للتنمية مقطوع الصلة بالنهج القائم، وترجّح فيها كفة الطبقات الشــعبية صاحبة المصلحــة في إقرار العدالة الاجتماعية.

عندما كنتُ على وشــك الدفع بمخطوطة هذا الكتاب إلى النشر، وقعت في مصــر حوادث مؤثرة في الفتــرة بين 30 حزيران/ يونيــو و3 تموز/ يوليو 2013، حيــن قام الجيــش بعزل أول رئيــس مدني منتخــب، وأطاح بحكم الإخوان، وأوقف العمل بالدســتور الذي حاز على موافقة نحو ثلثي الناخبين في الاســتفتاء عليه في أواخر عــام 2012. ورأيت أنه من غيــر الملائم أن يغفل الكتــاب هذه الحوادث. لذا أضفت إلى الفصل الســادس تذييلًا يتناول مقدمات هذه الحــوادث ومحرّكاتها، ويعلق على صلتهــا بثورة يناير 2011، ويناقش تداعياتها في ضوء ما جرى حتــى لحظة تأليف الحكومة الجديدة في 16 تموز/ يوليو 2013.

وتبقى في ختام هذه المقدمة كلمتان:

الكلمــة الأولى هي أن هــذا الكتاب نتاج جهد بحثــي تراكم على مدى ســنوات متعددة. فكثير من القضايا المطروحة فيه ســبق أن قدّمت في شأنها مســاهمات في عدد من المحاضرات والندوات والمؤتمــرات، اتخذ بعضها طريقه إلى النشــر، بينما بقي بعضها آخر غير منشــور. واســتعنت بأجزاء من المواد المقدمة في هذه المســاهمات عند إعداد هــذا الكتاب. ومن أبرز هذه المساهمات الدراســة الموســعة التي أعددت صيغة موجزة منها في الدراسة التي قدّمتها في المنتــدى الإقليمي عن اقتصادات الربيــع العربي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط في يومي 17 و18 كانون الأول/ ديسمبر 2012 على شــاطئ البحر الميت في الأردن، وكانت بعنوان: «الآفاق المســتقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي – حالة مصر»[1]. واســتخدمتُ مادة الدراســة الموســعة – بعد التنقيح والإضافة والتحديث – في عدد من فصول هذا الكتاب. ومن هذه المســاهمات أيضًا دراســة غير منشــورة عن «مستوى معيشــة المصريين» قدّمتها في ندوة دعا إليها وزير التنمية الاقتصادية المصري في شباط/ فبراير 2007، في ســياق الجدل الذي أثير في شأن النمو والعدالة في أواخر عهد مبارك. ومنها دراســة عن «الخروج من المأزق الاقتصادي في مصر في ضوء الأوضاع العالمية والإقليمية» قدّمتها في ســمنار الثلاثاء بمعهد التخطيــط القومي في القاهــرة في آذار/ مــارس 2012. ومنهــا الكلمة التي ألقيتها في المنتدى الثامن لتوثيق النشــاط الاقتصادي لمصر والشرق الأوسط الذي عقدتــه الجامعة الأميركية فــي القاهرة ومركز شــركاء التنمية في آذار/ مارس 2013 في شأن البحث عن سياســات اقتصادية جديدة لمصر، وكذلك كلمتي فــي المؤتمر الاقتصادي الذي نظمه التيار الشــعبي في نيســان/ أبريل 2013 في شأن السياسات البديلة التي تطرحها قوى المعارضة المصرية. كما تضمّنت المساهمات التي استعملت أجزاء من مادتها في هذا الكتاب الدراسة

(1) نشرت الدراســات التي قدمت في هذا المنتدى في عدد خاص من: مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (الكويت)، السنة 15، العدد 1 (كانون الثاني/ يناير 2013).

الموسومة «تجديد الفكر الاقتصادي شـــرط ضروري لتجديد الفكر التنموي» التي قدمتها فـــي الملتقى الفكـــري الذي نظّمــه معهد التخطيــط القومي في القاهرة في نيســـان/أبريل وحزيران/يونيو 2013 عن مأزق التنمية في الواقع المجتمعي المصري المعاصر[2].

دارت في شأن آرائي في القضايا التي تناولتُها في المساهمات المشار إليها حوارات أثارت تســاؤلات وقدّمت ملاحظات واقتراحــات، تمخّض التفاعل معها عـــن إضافات مهمة في هذا الكتاب، ســاعدت في تعميــق تحليل بعض القضايا، وفي تفصيل بعض ما جاء مجملًا في كتابات ســابقة. فضلًا عن ذلك، توسّــعتُ في معالجة بعض الموضوعات، خصوصًا ما تعلق منها بأوضاع الفقر واللامســاواة في الوطن العربي التي تناولها الفصـــل الأول وفي ملحق إضافي (الملحق الإحصائي (2)). وكما ســبق ذكره، خصصتُ فصلًا - الفصل الرابع - لتعميق وتعزيز الحجج الرافضة لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وبيان الأســباب التي تدعوني إلى الاعتقاد بأن النمــاذج المطروحة من جانب بعض التيارات الليبرالية والإســلامية لا تمثل بدائل حقيقية للنموذج التنموي السائد. كما خصصتُ الفصل الخامس للاشــتباك مع الجدل الذي ثــار في مصر قُبيل الثورة في شـــأن حقيقة الأداء الاقتصادي في عهد مبــارك، وكذلك مع الجدل المتصل بتدهور الوضع الاقتصادي بعد الثورة وكيفية معالجة هذا التدهور على نحو لا يصادر فرص النمو والتنمية في المســتقبل. وكان مـــن الضروري عند إعداد هذا الكتاب مواكبة المســتجدات على مســتوى الأدبيات وعلى مستوى الوقائع - ولا ســيما على الصعيد المصري؛ ما اقتضـــى إدراج بعض الحجج والاستشهادات والمعلومات الإضافية.

أما الكلمـــة الثانية فكلمة رجاء وأمـــل أن يكون في مادة هـــذا الكتاب ما يســـاعد في تبديد جانب من الغموض الذي أحاط بمفهـــوم العدالة الاجتماعية في الخطابات والحوارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر وغيرها

---

(2) من المقرر نشـــر أعمال هذا الملتقى الفكـــري في عدد خاص من المجلـــة المصرية للتنمية والتخطيط التي يصدرها معهد التخطيط القومي بالقاهرة.

من الدول العربية، وأن يمثل المفهوم الموسّــع والمتعــدد الأبعاد الذي قدّمته في هذه الدراســة منطلقًا نحو حوارات أكثر عمقًا وأقوى مردودًا على الصعيد العملي لصنع السياســات واتخاذ القرارات. كما أتمنى أن يكون في تشديد هذا الكتاب على أهمية الربط بين قضية العدالة الاجتماعية وقضية التنمية الشــاملة والمستدامة ما يساعد في إبراز أن النضال الأســاس يجب أن يدور على جبهة النموذج التنموي باعتباره المحدد الرئيس لنوعية الإجراءات التي تتخذ لتحقيق العدالة الاجتماعية على أرض الواقع. فمن المهم إدراك أنه إذا كان النضال من أجل مســتوى أفضل للعدالة الاجتماعية في إطار النمــط التنموي القائم - أو في إطار صيغة معدلة بعض الشــيء منه - يمكن أن يُسفر عن بعض المكاسب للطبقات المحرومــة والمظلومة، فإن المكاســب الكبرى في مجــال العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا بالانتقال إلى نمط جديد متوافق مع التطلّعات الشعبية إلى المستويات العليا من العدالة الاجتماعية، وهو - في تقديري - نمط التنمية المعززة للاستقلال الوطني والمعتمدة على القدرات الذاتية للمجتمع في المقام الأول.

إبراهيم العيسوي
القاهرة، 23 تموز/ يوليو 2013

الفصل الأول

حقبة جديدة من الظلم الاجتماعي
وأمل يتجدد في العدالة الاجتماعية

أولًا: العدالة الاجتماعية بين حقبتين

في الفترة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، شهدت أجزاء كبيرة من العالم أوضاعًا تميزت بانحسار نسبي في التفاوتات الاجتماعية بين الطبقات. ففي هذه الحقبة التي انقسم فيها العالم إلى عوالم ثلاثة، أخذ العالم الأول الذي يضم الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة في تطبيق صيغ من الديمقراطية الاجتماعية (Social Democracy)، عرفت في بعض منها بدولة الرفاه (Welfare State) – أو بترجمة أدق للمعنى المقصود: دولة الرعاية الاجتماعية – وعرفت في بعضها الآخر باقتصاد السوق الاجتماعي (Social Market Economy)، حيث قامت بعض دول هذه المجموعة بتأميم بعض المنشآت الإنتاجية، وعدّلت نُظُمها الضريبية بما يكفل درجات عالية من التصاعد في سعر الضريبة مع ارتفاع الدخل، وتوسّعت في تقديم الخدمات الاجتماعية وتعميمها على السكان، وقدّمت وسائل مختلفة للحماية الاجتماعية، وتبنّت أشكالًا من التخطيط التأشيري في محاولة للتغلب على ميل قوى السوق للشطط ونزوعها لزيادة التفاوتات في توزيع الدخل والثروة. وساعدت هذه الإجراءات في خفض نسبة الفقراء، وفي تخفيف حدة التركز في توزيع الدخل. واستمرت حصة الأجور في الدخل القومي بالتزايد بمعدل قريب من معدل النمو في حصة الأرباح؛ الأمر الذي حال دون هبوط نصيب الطبقة العاملة في الدخول القومية لكثير من دول هذه المجموعة. ويسّر تنفيذ هذه الإصلاحات ما شهده العالم الأول من رواج اقتصادي في سياق عمليات إعادة التعمير عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو الرواج الذي طال أمده حتى أواخر ستينيات القرن.

في العالم الثاني الذي كان يشمل الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا والصين وبعض الدول الأخرى ضمن ما كان يطلق عليه: الكتلة الاشتراكية أو المعسكر الاشتراكي، نجحت السياسات الاشتراكية في إنجاز درجة عالية من المساواة في توزيع الدخول وفي تعميم الكثير من الخدمات الاجتماعية المجانية للسكان. كما استطاعت دول هذه المجموعة من خلال التخطيط القومي الشامل والملكية العامة لوسائل الإنتاج توفير أغلبية الاحتياجات الأساسية المادية والمعنوية لشعوبها، باستثناء الحاجة إلى الحرية ونُظم الحكم الديمقراطية؛ حيث كانت القاعدة المرعية في هذه الدول هي المقايضة بين الحقوق والحريات السياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومما لا شك فيه أن نجاح حكومات دول العالم الثاني في الوفاء بكثير من الاحتياجات الأساسية وسُبل الحماية الاجتماعية لمواطنيها كان من عوامل الضغط المهمة في العالمين الأول والثالث من أجل مكافحة الفقر وتحسين أوضاع الطبقة العاملة والحد من الفروق الكبيرة في توزيع الدخل.

في ما يتعلق بالعالم الثالث الذي كان يضم عددًا من الدول المستعمَرة والدول حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، التي كان يُشار إليها في أول الأمر بالدول المتخلفة، أو الدول المتأخرة، ثم صار يشار إليها بالدول النامية، انتهجت أغلب حكومات ما بعد الاستقلال سياسات اقتصادية نشطة وطبقت خططًا وطنية لتحقيق النمو الاقتصادي وتعويض شعوبها عما عانته من حرمان وظلم في فترة الاستعمار. وشاع في كثير من دول هذه المجموعة تطبيق سياسات وصفت في بعضها بالاشتراكية وفي بعضها الآخر باللارأسمالية. وشملت هذه السياسات إعادة توزيع الثروة من خلال الإصلاح الزراعي والتأميم وتضمين النظام الضريبي درجة عالية من التصاعدية، والتوسع في تدبير الحاجات الأساسية للسكان وتقديم الخدمات الاجتماعية. وإجمالًا، وضعت معظم هذه الدول هدف العدالة الاجتماعية في رأس أولوياتها، واستطاعت تحقيق تقدم ملموس على طريقها.

على الرغم من أن السياسات التي طُبقت في العوالم الثلاثة مكّنت العالم

من تحقيق إنجـازات مهمة في مجـال العدالة الاجتماعية فـي الحقبة موضع الاهتمام، إلا أنها لم تنجح في اقتلاع الفقر من جـذوره، ولم تتمكن من بلوغ درجة عالية من المساواة. ومع تراجع النمو الاقتصادي في العالم الأول أخذت السياسـات المحابية للفقراء وذوي الدخـول المتدنية فـي التراجع، وعادت الفوارق بين الطبقات للاتساع. كما أن انتشار الفسـاد وغياب الديمقراطية في العالمين الثانـي والثالث أدّيا إلـى توليد قوى مضادة تعمل في اتجاه توسـيع الفوارق بين الطبقات أو نشـوء ما عرف بالطبقة الجديدة التي سعت إلى وراثة امتيـازات الطبقة الغنية القديمـة التي كان قد جرى الحدّ مـن ثروتها ونفوذها السياسي.

عمومًا بدأت حقبة جديدة فـي أوائل أو منتصف السـبعينيات من القرن الماضي ولمّا تزلْ مسـتمرة حتـى الآن، على الرغم من تعـرّض العالم لأربع ضربات موجعة أدت إلى اضطراب ميزان العدالـة الاجتماعية وعودة الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل والثروة إلى الظهور في معظم دول العالم، كما سيأتي بيانـه باختصار فـي المباحث التالية من هـذا الفصل وبقدر مـن التفصيل في الملاحق الإحصائية الثلاثة في نهاية الكتاب.

وقعـت الضربة الأولى فـي العالـم الأول بعدما أخذت موجـة الرواج الاقتصادي التي تمتّع بها في السـابق في الانحسـار، وبعدما بدأت موجة من الركود الاقتصادي المصحوب بالتضخم تصيب كثيرًا من دول هذه المجموعة. وهنا أخذت الموارد الوفيرة التي كان النمو الاقتصادي المرتفع يُتيحها للإنفاق الاجتماعي في الانخفاض، وزاد من تقلّص هذه الموارد تذمر الطبقة الرأسمالية من أعبـاء الضرائب المرتفعة بدعـوى أنها تضعف من قدرتها على المنافسـة وتُحد من إقبالها على الاسـتثمار وتوفير فرص العمل. وكانت ردة فعل كثيرين من حكومات هذه الدول هي التراجع عن السياسـات السـابقة لدولة الرعاية الاجتماعية بخفض الضرائب على الرأسـماليين، وخفـض أو إلغاء العديد من صور الدعم والحماية الاجتماعية، وخصخصة كثير من المشروعات العامة بما فيها المشـروعات الخدمية وتقليص التدخلات الحكومية في الاقتصاد والأخذ

بدرجة عالية من تحرير الاقتصاد وانفتاحه. وتجسّدت هذه الضربة المتمثلة في تبني معظم حكومات الدول المتقدمة فلسفة اقتصادية جديدة عرفت بالليبرالية الاقتصادية الجديدة أو توافق واشنطن، التي أسفرت عن تراجع شديد في مسيرة العدالة الاجتماعية. ولم يختلف الوضع كثيرًا عندما تولّت إدارة هذه الدول حكومات شكلتها أحزاب عمالية أو أحزاب ديمقراطية اجتماعية أو اشتراكية، وراحت تطبق السياسات التي عرفت باسم: «الطريق الثالثة». إذ إن هذه السياسات لم تختلف جوهريًا عن السياسات الليبرالية الجديدة، بل إنها كانت أقرب إلى مواصلة السير على طريقها مع بعض الاختلافات في الشكل وفي الخطاب السياسي.

كما تلقت العدالة الاجتماعية ضربة ثانية في الدول الصناعية المتقدمة مع وقوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في خريف 2008 التي لم تلبث أن فجرت أزمة تالية في أوروبا ما زال يعاني قسوتها الشركاء الأضعف في الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع أن تزايد اللامساواة كان سببًا رئيسًا للأزمة العالمية، من خلال ما أحدثه من خلل في العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني وبروز ظاهرة الأَمْوَلَة (Financialization) في الدول الرأسمالية الكبرى[1]. كما أن سُبُل مواجهة الأزمة العالمية والأزمة التابعة في أوروبا فاقمت من حدة التفاوتات الاجتماعية وزادت من معاناة الطبقات الوسطى والدنيا بانحياز الحكومات إلى مصالح الرأسمالية الكبيرة وإلقاء الجزء الأكبر من عبء برامج إنقاذها على كاهل هذه الطبقات.

وقعت الضربة الثالثة للعدالة الاجتماعية في العالم الثاني. فمع تزايد ما كان يواجه دول هذه المجموعة من مصاعب اقتصادية بسبب جمود نظام التخطيط وبيروقراطيته، ونتيجة غياب الديمقراطية وانتشار الفساد وظهور «الطبقة الجديدة»، فضلًا على تزايد أعباء التسلح والحرب الباردة، أخذت هذه

---

(1) انظر في تفصيل ذلك: إبراهيم العيسوي، أزمة النظام الرأسمالي والاقتصاد المصري، كتاب الأهالي؛ 81 (القاهرة: مؤسسة الأهالي، 2008).

الدول في تبني صيغ للإدارة الاقتصادية والبدء في أشكال من تحرير الاقتصاد وفتح مجالات العمل أمام المشروعات الخاصة والاستثمار الأجنبي. ثم جاء انهيار الصرح الاشتراكي في دول شرق أوروبا ثم في الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين، ليفتح صفحة جديدة في التاريخ الاقتصادي والسياسي لهذه الدول، حين تخلّت هذه الدول عن الاشتراكية وصار يطلق على اقتصاداتها «الاقتصادات المتحولة» (Transition Economies) في إشارة صريحة إلى تحولها إلى نظم رأسمالية، وإلى عودتها إلى الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وأخذت هذه الدول في تطبيق السياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة برعاية وإشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكان من النتائج البارزة لهذه التحولات عودة الانقسام الطبقي إلى مجتمعات الكتلة الاشتراكية التي انفرط عقدها وازدياد الفقر واتساع الفروق في توزيع الدخل والثروة اتساعًا عظيمًا.

أما الضربة الرابعة للعدالة الاجتماعية فكانت من نصيب العالم الثالث الذي صار يشار إليه بالجنوب، بعدما اندمج العالمان الأول والثاني في تجمع واحد صار من المعتاد الإشارة إليه بالشمال. إذ عجز كثير من دوله عن مواصلة خطواتها الأولى على طريق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية نتيجة الصراعات الداخلية والحروب الأهلية وانتشار الفساد ونُظم الحكم الدكتاتورية والتدخلات الخارجية. وكان تراكم الديون الخارجية والعجز عن تدبير مدفوعات خدمتها هو بوابة التحول إلى سياسات توافق واشنطن التي عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وحكومات دول المركز الرأسمالي على ترويجها من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي صار يشار إليها باسم برامج الإصلاح الاقتصادي. ومن خلال علاقات التبعية الثقافية وضغط الدول المتقدمة سرعان ما تبنّت الدول النامية الصيغة الكاملة لليبرالية الاقتصادية الجديدة. وأسفرت هذه التحولات عن اختلالات اجتماعية شديدة لا في صورة ازدياد التركز في توزيع الدخل والثروة فحسب، بل في صورة مظاهر مختلفة

للتهميش الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي لأعداد متزايدة من سكان الدول النامية.

إجمالًا، انتقل العالم إلى حقبة جديدة تسودها درجة متزايدة من الظلم الاجتماعي متمثلًا في انتشار الفقر وازدياد اللامساواة وانحسار دور الحكومات في توفير الحماية الاجتماعية لشعوبها. وصار تزايد الظلم الاجتماعي مؤذنًا باحتدام الصراع الطبقي وازدياد مظاهر التوتر الاجتماعي والسياسي. وهو ما تجسّد في كثير من نشاط الحركات الاحتجاجية في أرجاء مختلفة من العالم، بلغت ذروتها في ما شهده بعض البلدان العربية من انتفاضات وثورات شعبية توالى وقوعها منذ أواخر عام 2010. وفي ما يلي بيان موجز عن التطور في مجال الفقر وانعدام العدالة في توزيع الدخول والثروات وغير ذلك من مظاهر الظلم الاجتماعي، وعما أدت إليه من صيحات وحركات للمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية محليًا (مصريًا) وإقليميًا (عربيًا) وعالميًا.

ثانيًا: طلب العدالة على الصعيد المحلي/ المصري

برز مطلب العدالة الاجتماعية بروزًا شديدًا في الشعارات التي رفعتها الطلائع الثورية والجموع الشعبية التي لبّت نداءها وشاركت في الثورة المصرية التي اندلعت في 25 كانون الثاني/ يناير 2011. وكان وضع هذا المطلب جنبًا إلى جنب مع مطلب «العِيشْ» (أي الخبز بالعامية المصرية باعتباره رمزًا لمستوى المعيشة اللائق أو التنمية الجادة) ومطلب الحرية، ينم عن إدراك فطري لدى الجماهير لما بين هذه المطالب من ترابط وتشابك يجعل المناداة بمطلب منها بمعزل عن المطلبين الآخرين أمرًا غير منطقي، كما سيتضح لاحقًا. وكان مما يسترعي الانتباه ظهور كلمة «العدالة» أو كلمة «المساواة» ضمن أسماء عدد غير قليل من الحركات والائتلافات والأحزاب السياسية التي أنشئت إبان ثورة يناير، وكذلك إدراج القضايا المتعلقة بالعدالة والمساواة في برامج جميع الأحزاب وخطاباتها السياسية، وإن تباينت درجة تأكيدها والإفصاح عن مضمونها وإجراءات تحقيقها من حزب إلى آخر.

لم يقف الأمر عند هذا الحد. بل إن مصر شـــهدت طـــوال الفترة منذ قيام الثورة حتى الآن وبشكل يومي تقريبًا سلسلة من النشاط الاحتجاجية (مظاهرات واعتصامات واضرابات) قامت بها قطاعات واســـعة من العمال والموظفين في كثير من المصالح الحكومية والهيئات والشـــركات العامة والشـــركات الخاصة والمخصصة والمعلمين وأســـاتذة الجامعات والأطباء وغيرهـــم من المهنيين والفلاحين، فضلًا عن فئات مهمّشـــة متعددة مثل الكناســـين وجامعي القمامة وسكان المناطق العشوائية. ودارت هذه الاحتجاجات في معظمها حول قضايا تتصل ببعد أو آخر من أبعاد العدالة الاجتماعية. منها قضايا الأجور شاملةً الحد الأدنى والحد الأقصى للأجـــور وتضييق الفوارق في مســـتويات الأجور، وما يتصل بالأجور من مزايـــا نقدية أو عينية ونصيب العمال فـــي الأرباح، وقضايا مكافآت نهاية الخدمة والمعاشات، وقضايا تثبيت العمالة الموقتة. ومنها قضايا تحســـين ظروف العمل بما في ذلك تغييـــر القيادات الفاســـدة وقضايا البطالة وقضايا متصلة بالتنظيم النقابي وحق العمـــال والموظفين والمهنيين في تكوين النقابات المستقلة. وبادرت بعض هذه الفئات بانتزاع حقها في التنظيم المستقل، ما أدّى إلى إنشاء ما يربو على مئة نقابة مستقلة في منتصف عام 2011[2]. وقُدّم إلى البرلمان مشـــروعٌ بقانون يُنظّم هذا الحق، لكنه لم يُقـــر بعد. ومنها قضايا خاصة بالحق في الســـكن خصوصًا من ســـاكني القبور والجحور والعشش في المناطق العشوائية. ومنها قضايا تتصل بمكافحة التمييز بين الرجال والنساء، أم بين المسلمين والمسيحيين، أم بين سكان المناطق المختلفة من البلاد.

لم يكن تكاثر هذا النشـــاط الاحتجاجي الذي شهدته البلاد بعد الثورة - على الرغـــم من صدور مرســـوم بقانـــون يُجـــرّم التظاهـــرات والإضرابات والاعتصامات - إلا امتدادًا للحـــركات الاحتجاجية التي تصاعدت على نحو ملحوظ قبل الثورة على الرغم من أســـاليب القهر والعنـــف الذي كان النظام السابق يتصدى بها لمثل هكذا نشاط. وبلغ مجموع الحركات والاحتجاجات

(2) أسست مجموعة من الناشـــطين العماليين اتحادًا للنقابات المســـتقلة، وتم إشهاره شعبيًا في ميدان التحرير في 30 كانون الثاني/ يناير 2011.

في الفترة بين عامي 2004 و2008 نحو 1913 حركة واحتجاجًا، بمتوسط سنوي وصل إلى 383، مع ارتفاع العدد في عامي 2007 و2008 إلى 610 احتجاجات. ووصل عدد الاحتجاجات إلى 742 احتجاجًا في عام 2009 و371 احتجاجًا في عام 2010 - وإن كانت معظم هذه الأعداد تشير إلى عدد المواقع التي شهدت احتجاجات، وليس عدد الاحتجاجات نفسها التي قد تتكرر في الموقع الواحد مرات عدة[3]. وبالطبع، ساعد مناخ الحرية الذي راح الناس يتنفسون نسائمه بعد الثورة في إطلاق ما كان مكتومًا من الغضب وما كان محاصرًا من الصراع الطبقي قبل الثورة، ومن ثم تواتر النشاط الاحتجاجي في كثير من المدن والقرى ومواقع العمل.

لا غرو في ذلك. إذ كانت المظالم الاجتماعية أحد الأسباب الرئيسة لقيام الثورة، جنبًا إلى جنب مع شيوع الفساد والقهر والقمع والاستبداد السياسي. ويسجل الملحق الإحصائي رقم (1)[4] عددًا من المؤشرات الدالة على مظاهر اللامساواة والفقر والحرمان، واتجاه معظم هذه المظاهر للتفاقم في سنوات ما قبل الثورة. من هذه المؤشرات أنه بينما حصل أغنى 20 في المئة من السكان على ما يقرب من 40 في المئة من الدخل في عامي 2010/ 2011، لم يحصل أفقر 20 في المئة على أكثر من 9 في المئة. وتزداد درجة اللامساواة في الحضَر عنها في الريف، حيث حصل أغنى 10 في المئة من سكان الحضر على 8.5 مثل ما حصل عليه أفقر 10 في المئة، في حين لم يزد الرقم المناظر في الريف على 4.5 مثل. ومنها تراجع نصيب الأجور في الدخل الإجمالي من 40 في

---

(3) نشرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (مركز الأرض لحقوق الإنسان) (أعداد مختلفة)، على الموقع الإلكتروني: <www.lchr-eg.org>، وتقرير مركز التضامن الأميركي: «Justice for All: The Struggle for Workers Rights in Egypt,» (Report, Solidarity Center, Washington, DC, February 2010).

من أبرز احتجاجات عام 2008 الاحتجاج الكبير الذي شهدته واحدة من كبريات المدن الصناعية في مصر، مدينة المحلة الكبرى، بين 6 و8 نيسان/ أبريل 2008 الذي صاحبته صدامات عنيفة بين الشرطة والأهالي وحركة اعتقالات واسعة، وعمليات تعذيب قاسٍ من مباحث أمن الدولة. واتصالًا بهذه الواقعة نشأت الحركة السياسية المعروفة بحركة 6 أبريل.

(4) انظر الملحق الإحصائي (1)، ص 347 من هذا الكتاب.

المئة في عام 1975 إلى 26 في المئة في عامي 2004/ 2005 (مع التحفظ على النسبة الأخيرة لتضخمها جراء تعديل طريقة تقديرها على ما هو مُبيّن في الملحق). ومنها ازدياد نسبة الفقراء (بحسب خط الفقر الأعلى، مع التحفظ على تقديره المتواضع الذي يؤدي إلى نسب فقر منخفضة) من 40 في المئة في عامي 2004/ 2005 إلى 48 في المئة في عامي 2010/ 2011. وتبرز نسب الفقر بحسب الأقاليم اللامساواة الواضحة بين الريف والحضر، وبين الوجه القبلي (الصعيد) والوجه البحري، حيث يعاني نصف سكان ريف الوجه القبلي الفقر مقابل 17 في المئة في ريف الوجه البحري، وحيث يعاني نحو 30 في المئة من سكان حضر الوجه القبلي الفقر مقابل 10 في المئة في حضر الوجه البحري.

من مظاهر الظلم الاجتماعي أيضًا أن معدل البطالة (أي الحرمان من فرص العمل - سواء أكان العمل لائقًا أم غير لائق أصلًا) ارتفع من نحو 9 في المئة في عام 2010 إلى 12.4 في المئة في عام 2011، ثم إلى 13.2 في المئة في الربع الأول من عام 2013، بإجمالي عدد متعطلين يصل إلى 3.6 مليون شخص؛ بحسب التقدير الرسمي الذي يُرجّح أنه يقل كثيرًا عن الواقع. ومنها انتشار ظاهرة عمالة الأطفال التي تشمل نحو 10 في المئة من الفئة العمرية 5 - 17 عامًا، مع عمل النسبة الكبرى من الأطفال لساعات طويلة في ظروف عمل سيئة ذات خطورة على نموّهم الجسدي والعقلي، بل وعلى حياتهم ذاتها في بعض الأحيان. أضف إلى ذلك ظاهرة أخرى تتعلق بالأطفال أيضًا وهي ظاهرة أطفال الشوارع الذين يهيمون على وجوههم بلا مأوى ويبيتون في العراء، وتتلقفهم أيادي أصحاب شبكات التسول والدعارة وتجار المخدرات ومحترفي الإجرام. ويصل عدد أطفال الشوارع إلى 600 ألف و800 ألف طفل بحسب تقدير اليونيسف، بينما يتجاوز العدد مليون طفل بحسب مصادر أخرى[5]. وأخيرًا تشمل مظاهر الظلم الاجتماعي ازدياد عدد مناطق البؤس والشقاء

(5) الأهرام، 6/ 6/ 2013.

المعروفة بالمناطق العشوائية، واتســاع رقعتها وازدياد عدد الذين يعيشون فيها إلى ما يقرب من ربع سكان مصر.

ثالثًا: طلب العدالة على الصعيد الإقليمي/ العربي

يتضمن الملحق الإحصائي (2)[6] مجموعة من المؤشرات عن تطور نِسَب السكان الفقراء وانعدام المســاواة في الدول العربية. ويجب الإشارة ابتداءً إلى أن هذه المؤشرات تقصر عن بيان الوضع الحقيقي لمستويات الفقر والتفاوتات في توزيع الدخل في الوطن العربي. فمن ناحية أولى، لا تغطي البيانات المتاحة ســوى عدد قد لا يزيد كثيرًا على نصف عدد الدول العربية في بعض الأحوال، بل وقد لا يتجاوز ربــع عددها عندما يتطلّب الأمر عقــد مقارنات على فترات زمنية طويلة نسبيًا. كما أن الدول المتاح عنها بيانات عن الفقر وتوزيع الدخل لا تتضمن في الأغلب أيًا من الدول العربية ذات الفوائض المالية/ النفطية الوفيرة، التي يتوقع أن تتســم توزيعات الدخــل فيها بدرجة عالية مــن التركز، حتى إذا كانت مســتويات الفقر فيها مُخفّضة. من ناحية ثانية، فإن الإحصاءات المتاحة تعتمد عادةً على مســوح الدخل والإنفاق والاســتهلاك المعــروف عنها عدم القدرة على تغطية كل الشــرائح شديدة الفقر والشرائح شديدة الغنى في بلادنا، بل وفي معظم بــلاد العالم؛ ما يجعل نِسَــب الفقراء والتفاوتــات في التوزيع المحســوبة من بيانات هذه المســوح أقل مما هي عليه في الواقع. ومن ناحية ثالثة، ثمة مشــكلات في القياس تنشــأ عن الاعتماد في حســاب نسبة السكان الفقراء على خطوط فقــر بالغة الانخفاض ســواء أكانت خطوطًــا دولية مثل 1.25 دولار أميركي أو دولارين، أم خطوطًا دولية. ففي معظم الحالات يمكن وصف خطوط الفقر الشائع استعمالها - التي تهبط بمعدلات الفقر المقدّرة عن مســتوياتها الحقيقية - بأنها خطوط فقر غير أخلاقية أو غير إنسانية. ومن ناحية رابعة، لا تتوافر عادة بيانــات عن توزيعات الثروة في الدول العربية؛ وهي تمثل

(6) انظر الملحق الإحصائي (2)، ص 355 من هذا الكتاب.

نوعًا من المعلومات التي من الضروري النظر فيها للوصول إلى تقويم شـــامل لأوضاع الفقر واللامساواة.

بناءً على المعلومـــات المُتاحة في القســـمين الأول والثاني من الملحق الإحصائي (2)، فإن نِسَب الفقر الشـــديد وفق معيار خط الفقر الدولي 1.25 دولار أميركي ليســـت مرتفعة في الدول العربية المتوافـــر عنها بيانات، في ما عدا في الـــدول العربية الأقل نموًا مثـــل اليمن وموريتانيا حيث كانت نســـبة الفقراء فيهما وفقًـــا لهذا المعيار في حدود 13 في المئـــة و23 في المئة على التوالي في أواخر تســـعينيات القرن العشرين. وطبقًا لدراســـة حديثة لمنظمة الإسكوا، فإن نســـبة السكان شـــديدي الفقر في الدول العربية (ثماني دول لا غير) انخفضت من 5.5 في المئة في عام 1990 إلـــى 4.1 في المئة في عام 2010، لكنها ارتفعت لتصـــل إلى 7.4 في المئة في عـــام 2012، متجاوزةً بذلك مســـتوى عام 1990[7]. وشـــهدت الدول العربية الأقل نمـــوًا (اليمن وموريتانيا) ارتفاعًا ملحوظًا في نســـبة الفقراء فقرًا مُدقِعًا: من 13.9 في المئة في عـــام 1990 إلى 17.8 في المئة في عام 2010، ثـــم إلى 21.6 في المئة في عام 2012. وبينما بقيت نسبة هذه الفئة من الفقراء في حدود 2.2 - 2.5 في المئة في المغرب العربي (ممثلًا بتونس والمغرب)، فقدت دول المشـــرق العربي (أربع دول: مصر وســـورية والأردن وفلســـطين) مـــا كانت قد حققته من إنجاز بخفض نســـبة الفقر المدقع من 4.7 في المئـــة في عام 1990 إلى 1.3 في المئة في عام 2010 من خلال ارتفاع النســـبة إلى 5.7 في المئة في عام 2012، نتيجة الاضطراب السياســـي والأمني وآثاره الســـلبية في الحالة الاقتصادية، ولا سيما في مصر وسورية.

طبقًـــا لخطوط الفقر الوطنية ارتفعت نســـبة الفقراء فـــي مجموعة الدول

---

(7) دراســـة الإسكوا المشار إليها أعلاه وفي بقية هذا القســـم وردت ضمن الأوراق المقدمة إلى اجتماع الخبراء، انظـــر: External Peer Review for the Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2012-2013 (Expert Meeting Group, United Nations, ESCWA, Tunis, 15 May 2013), Chap. 1, pp. 28-30.

العربية الثماني من 22.7 في المئة في عــام 1990 إلى 23.45 في المئة في عام 2012، وفقًا لدراســة الإسكوا المُشــار إليها أعلاه. ويُعزى الجزء الأكبر مــن الارتفاع إلى زيادة نســبة الفقراء فــي كل من الدول العربيــة الأقل نموًّا (من 40 إلى 42.6 في المئة) ودول المشــرق العربي (من 20.3 إلى 23.4 في المئة)، خصوصًا في مصر (من 21.6 إلى 25.2 في المئة) وســورية (من 14.3 إلى 19.5 في المئة). أما مجموعة المغرب العربي فشــهدت انخفاضًا في نســبة الفقراء من 18.4 في المئة في عام 1990 إلــى 10.5 في المئة في عام 2012 (المغرب: من 13.1 إلى 8.8 فــي المئة، وتونس: من 32.4 إلى 15.5 في المئة).

بحســب خط الفقــر دولاريــن، فالظاهر من القســم الثانــي بالملحق الإحصائي (2) أن نسبة الفقراء في الدول العربية (ثماني دول فقط) انخفضت من 25 في المئة بين عامي 1990 و2000 إلى 19 في المئة بين عامي 2000 و2009. ويلاحظ أن نســبة الفقراء في هذه المجموعــة من الدول العربية في الفترة الأخيرة كانت أقل من المتوســط المســجل للدول النامية، لكنها بلغت 1.6 مثل المســتوى المحقق في دول أميركا اللاتينية والكاريبي بحســب خط فقر دولارين أميركيين، ونحو مثلَي مستواها بحسب خط فقر 2.75 (دولارين وثلاثة أرباع الدولار). وطبقًــا للتحليلات التي أجراها فريــق تقرير تحديات التنمية العربية في عام 2011[8]، فإن نسبة الفقراء في الدول العربية على أساس خطوط الفقر الوطنية أم على أســاس خطوط الفقر المرتبطة بمســتوى التنمية (ممثلًا بمتوسط اســتهلاك الفرد) في كل بلد بين عامي 2000 و2009 كانت قريبة من النسبة المحسوبة على أساس خط الفقر الدولي دولارين. لكن معدل الانخفاض في نســبة الفقراء في الفتــرة 1990 - 2000 و2000 - 2009 التي اقتربت من 24 في المئة بحســب خط الفقر الدولــي دولارين (الموحد

(8) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Development Challenges Report, 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region* (Cairo: UNDP, Regional Centre for Arab States, Cairo, 2011).

للدول العربية كلها) يهبط إلـى 8 في المئة فقط عندما تستخدم خطوط فقر متباينة بتباين مستويات التنمية بين الدول. بعبارة أخرى، أظهر التحليل المبني على خطوط فقر متغيّرة بتغيّر مستوى التنمية من بلد إلى آخر أنه في حين أن مستوى الفقر منخفض في مجموعة الدول العربية بالقياس إلى مستوياته في المجموعات الأخرى، فإن درجة التقدم التي أحرزتها الدول العربية في خفض الفقر كانت أقل مما تحقق على المستوى العالمي؛ الأمر الذي يثير القلق في شأن قدرة السياسات العامة العربية على محو الفقر في الأجل القريب أو حتى في الأجل المتوسط.

في ما يتعلق بالتفاوتات في توزيع الدخل، فإن البيانات المعروضة في القسم الثالث من الملحق الإحصائي (2) تكشف عن أمور عدة، من أبرزها ما يلي:

- تراوح نصيب أفقر 20 في المئة من السكان في الاستهلاك في الفترة 1995 - 2009 بين 6 في المئة (تونس) و9 في المئة (مصر). ما يشير إلى وضع أفضل لهذه الشريحة السكانية من وضع نظيرتها في دول مثل البرازيل (3.3 في المئة) والمكسيك (3.9 في المئة) وماليزيا (4.5 في المئة)، بل وفي الولايات المتحدة (5.4 في المئة).

- نصيب أغنى 20 في المئة من السكان في الدخل أو الاستهلاك القومي كان في حدود 4.4 - 8 مِثل نصيب أفقر 20 في المئة من السكان، خلال أحدث سنة في الفترة 2000 - 2011. والرقم المناظر لدولة قطر كان 13.3 مثلًا. وتشير هذه البيانات إلى مستوى معتدل من التفاوت في التوزيع، بالقياس إلى بعض دول أميركا اللاتينية (البرازيل: 17.6 وبنما: 15.8 والمكسيك: 14.4) وجنوب أفريقيا (20.2) وماليزيا (11.4).

- يُظهر دليل جيني درجة التركز في توزيع الدخل في الدول العربية المتوافر عنها بيانات. وانحصرت قيم الدليل في المدى 31 - 41 في العقد

الأول من الألفية الحالية. وهي قيم معتدلة بالقياس إلى القيم المسجلة لدول مثل البرازيل (53.9) والمكسيك (51.7) وجنوب أفريقيا (57.8). ولم يطرأ على التركز في توزيع الدخل في الدول العربية (ثماني دول فقط) تحسّنٌ يُذكر بين تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الحالية، حيث لم يتجاوز الانخفاض في قيمة دليل جيني 0.4 نقطة (من 34.7 إلى 34.3) بحسب تقدير الإسكوا.

من المرجح أن هذه المؤشرات تشير إلى بؤس إحصاءات توزيع الدخول في الدول العربية أكثر مما تكشف عن الأوضاع الفعلية للامساواة في هذه الدول، نظرًا إلى الأسباب التي عرضناها في صدر هذا القسم.

أخيرًا نشير إلى مقياس اللامساواة المعروض في القسم الأخير من الملحق الإحصائي (2). وهو المقياس الذي يستند إلى مقارنة بين دليل التنمية البشرية المعتاد أو الأصلي والدليل المعدل بعامل عدم المساواة بين السكان في الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية (التعليم والصحة والدخل). ومن المعروف أنه عندما تتساوى قيمة الدليل المعدل مع قيمة الدليل الأصلي، فإن ذلك يشير إلى حالة المساواة التامة بين الجميع. أما عندما تقل قيمة الدليل المعدل عن قيمة الدليل الأصلي فيشير إلى حالة انعدام المساواة. ويعتبر الفرق بين القيمتين مقياسًا للخسارة في التنمية البشرية المترتبة عن اللامساواة. وتقدر هذه الخسارة بنحو الربع في حالة الدول العربية (تسع دول فقط)، وهي ضعف الخسارة المحققة في إقليم أوروبا وشرق آسيا، وفي حدود الخسارة المقدرة لأميركا اللاتينية والكاريبي، وإن كانت أقل من الخسارة المحسوبة لجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وداخل الإقليم العربي تفاوتت الخسارة المقدّرة بين حد أدنى 19 في المئة (الأردن) وحد أعلى 36 في المئة (جيبوتي).

رابعًا: طلب العدالة على الصعيد العالمي

إن مطلب العدالة الاجتماعية ليس مطلبًا محليًا وإقليميًا تطرحه ثورة مصر والثورات العربية الأخرى فحسب. وإنما هو مطلب مطروح أيضًا على الصعيد العالمي من الأمم المتحدة وكثير من منظماتها وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية، ومن عدد من الباحثين المعنيين بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومستقبل التنمية في العالم. ويرتبط هذا الطرح العالمي بظاهرة العولمة وما صاحبها من هيمنة لفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشنطن على سياسات معظم دول العالم، واستشعار كثيرين من المراقبين بما صاحب تلك التطورات من ظلم اجتماعي، ومن اتساع الفوارق في توزيع الدخل والثروة سواء في ما بين دول العالم - خصوصًا بين الدول المتقدمة والدول النامية - أم داخل كثير من الدول. وحسبما جاء في تقرير للأمم المتحدة فإن الدول التي تجنّبت المزيد من اللامساواة أو تلك التي حققت درجة أعلى من المساواة، هي الدول التي لم تأخذ بالوصفة الكاملة لليبرالية الاقتصادية الجديدة مثل بعض دول غرب أوروبا وكوريا وعدد محدود من دول أميركا اللاتينية[9].

بوقوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في خريف 2008 تلقّت الدعوة العالمية للعدالة الاجتماعية زخمًا إضافيًا. إذ رأى بعض الباحثين - وكاتب هذه السطور من بينهم - أن تدهور توزيع الدخل والثروة في بلدان دول المركز الرأسمالي كان سببًا رئيسًا لوقوع هذه الأزمة وغيرها من الأزمات التي يتكرر تعرّض النظام الرأسمالي العالمي لها من حين إلى آخر، من خلال تراجع نصيب الأجور في الدخل القومي وحدوث نقص في الاستهلاك أو فائض في الإنتاج، ومن خلال التكالب على الاستثمار المالي لتصريف الفوائض المالية، ومن ثم ظهور الخلل المتمثل في نمو الاقتصاد المالي نموًّا طاغيًا وغير متلائم مع نمو

---

(9) United Nations, Division for Social Policy and Development, *Social Justice in an Open World: The Role of the United Nations* (New York: United Nations, 2006), p. 75.

الاقتصاد العيني[10]. كما ساهم في تصاعد مطلب العدالة الاجتماعية أن جانبًا كبيرًا من أعباء حل الأزمة وقع على كاهل الطبقات الشعبية والوسطى التي لم يكن لها ذنب في وقوع هذه الأزمة، بينما توجّه الدعم الحكومي بوفرة ملحوظة للشركات الكبرى التي يقال «إنها كبيرة جدًا بحيث لا يمكن تركها تنهار»[11]، واستمر دفع المرتبات السخية والمكافآت المُبالَغ بها لكبار المديرين الذين أدّت تصرفاتهم الحمقاء إلى الأزمة.

يتضمن الملحق الإحصائي (3)[12] مجموعة من المؤشرات الدالة على التراجع في توزيع الدخل وتفاقم حالة اللامساواة على الصعيد العالمي. وفي ما يلي مقتطفات لأبرز هذه المؤشرات:

من بين 109 دولة توافرت عنها معلومات في شأن اللامساواة (دليل جيني) عند نقطتين زمنيتين خلال العقدين الماضيين، زادت اللامساواة في 53 دولة (منها الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان)، وانخفضت في 53 دولة (منها المملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا ودول أميركا اللاتينية التي تولت الحكم فيها أحزاب تقدمية نفذت برامج ضخمة لتحسين أوضاع الفقراء كالبرازيل وفنزويلا ونيكارغوا والإكوادور)، بينما بقيت حالة اللامساواة من دون تغيير في ثلاث دول. ويظهر من طائفة أخرى من المؤشرات أن النسبة الكبرى من دول العالم شهدت نموًّا في الأجور لكن بدرجة أقل كثيرًا من النمو في الإنتاجية خلال الفترة 1990 – 2010، كما اتجهت حصة الأرباح في الناتج المحلي الإجمالي إلى التزايد، بينما اتجهت حصة الأجور إلى التناقص خلال الفترة 2000 – 2009.

وطبقًا لمؤشر العدالة الاجتماعية المحسوب لواحد وثلاثين دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2011، جاءت الولايات المتحدة في مرتبة متأخرة (المرتبة 27) دليلًا على ارتفاع شديد في مستوى اللامساواة،

(10) العيسوي، أزمة النظام الرأسمالي.

(11) «Too Big to Fail».

(12) انظر الملحق الإحصائي (3)، ص 361 من هذا الكتاب.

ولم تقل عنها في هذا المستوى سوى أربع دول أخرى: اليونان وشيلي والمكسيك وتركيا (الأسوأ). وحظيت دول مثل كندا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا واليابان بمراتب متوسطة، بينما جاءت في صدارة القائمة خمس من دول شمال أوروبا: أيسلندا (رقم 1)، تليها النرويج والدانمارك والسويد وفنلندة.

في قلعة الرأسمالية الكبرى - الولايات المتحدة الأميركية - زادت النسبة بين نصيب أغنى 20 في المئة ونصيب أفقر 20 في المئة من السكان في الناتج المحلي الإجمالي من 10.5 في عام 1979 إلى 14.3 في عام 2001، ثم إلى 15.2 في عام 2010، حيث حصل أغنى 20 في المئة على 50.2 في المئة من الناتج، بينما لم يحصل أفقر 20 في المئة إلا على 3.3 في المئة منه. ومما يسترعي الانتباه أن الزيادة في نصيب أغنى عشرة من السكان تركزت في دخول أغنى 1 في المئة، بل وفي شريحة أغنى 0.1 في المئة من الأميركيين. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقراء في عام 2010 بالقياس إلى النسبة المناظرة في عام 1959، إلا أن هذه النسبة ارتفعت في سنوات الأزمة المالية الأخيرة إلى15 في المئة؛ أعلى مستوى مسجل منذ عام 1995. كما أن عدد الفقراء زاد على ما كان عليه في عام 1959 (46.2 مليونًا ومئتا ألف مقابل 40 مليونًا). وعمومًا، ازدادت اللامساواة في دخول الأسر منذ أواخر ستينيات القرن الماضي حتى الآن، وإن كانت معظم الزيادة قد حدثت منذ منتصف الثمانينيات. ومن أهم أسباب هذا التطور السلبي تراجع الضرائب على دخول الأفراد والشركات، وارتفاع أسعار الضرائب غير المباشرة ذات الوطأة الأشد على أصحاب الدخول المنخفضة[13]، وإطلاق قوى السوق، خصوصًا في المجال المالي (التحرير المالي)، وضمور الدور الاجتماعي للدولة، والتحول إلى ما يُعرف بأسواق العمل المرنة التي تتضاءل فيها حقوق العمال ويتقلّص نفوذ النقابات التي تدافع عن مصالحهم، وذلك في سياق الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة غير المُنصِفَة.

---

(13) انظر القسم (6) من الملحق الإحصائي (3)، ص 367 من هذا الكتاب.

في بريطانيا - سابع أغنى دولة في العالم - ازدادت وطأة الفقر لدرجة أن عدد من يلجأون إلى بنوك الطعام تضاعف ثلاث مرات ليصل إلى أكثر من نصف مليون شخص خلال عام 2012. ويُعزى هذا التطور المشين إلى إجراءات خفض الأجور وتقليل المزايا الاجتماعية وتقليص شبكات الحماية الاجتماعية وحالة الركود الاقتصادي[14].

بحسب بيانات القسم (3) من الملحق الإحصائي (3) كان معدل نمو الأجور على مستوى العالم في عام 2011 (1.2 في المئة) أقل من المستوى المحقق قبل الأزمة العالمية التي وقعت في عام 2008 (3 في المئة في عام 2007 و2.6 في المئة في عام 2006). ويلاحظ أن معدلات النمو في الأجور المحسوبة للعالم من دون الصين تقل كثيرًا عن نظيرتها المحسوبة، مع أخذ الصين في الحسبان، بسبب الوزن الضخم للاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي. كما سجل الأجر الشهري الحقيقي انخفاضًا في الدول المتقدمة في عام 2011 وفي دول الشرق الأوسط (الدول العربية الاثنتي عشرة) في الأعوام بين 2008 و2011.

خلال الفترة 2000 - 2011 لم يزد الأجر الشهري الحقيقي (تراكميًا) أكثر من 22.7 في المئة على المستوى العالمي (شاملًا الصين). وكانت منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى هي الأعلى في النمو التراكمي للأجور خلال تلك الفترة بسبب معدّلات النمو الكبيرة في الأجور التي تحققت قُبيل الأزمة العالمية في سياق استعادة الأجور نموَّها بعد الانهيار الذي أصابها في الفترة الانتقالية خلال تسعينيات القرن الماضي. ومما يسترعي الانتباه أن مجموعة الدول العربية الاثنتي عشرة التي تشكل إقليم الشرق الأوسط كانت المجموعة الوحيدة التي انخفض فيها الأجر الشهري الحقيقي (بنسبة 5.6 في المئة) في الفترة 2000 - 2011.

---

(14) «Hungry Britain: Welfare Cuts Leave More than 500,000 People Forced to Use Food Banks, Warns Oxfam,» *Independent*, 30/5/2013.

تشـــير تقارير منظمـــة العمل الدولية إلـــى أن النمو فـــي الأجور (الأجر الشـــهري الحقيقي) كان أقل مـــن النمو في الإنتاجية فـــي 7 من كل 10 دول متاح عنها بيانات خلال الفترة 1980 - 2010. وزادت الإنتاجية المتوســـطة للعمل في الاقتصادات المتقدمة بما يزيد قليـــلًا على 10 في المئة، أي بأكثر من ضعف الزيادة في متوســـط الأجور خلال الفتـــرة 1999 - 2011. وثمة نمط مماثل فـــي 16 دولةً صاعدة وناميـــة من أصل 21 دولـــة تابعت منظمة العمل الدوليـــة أوضاعها. وفي الولايـــات المتحد شـــهدت الفترة 1979 - 2009 زيادة في الإنتاجية بنســـبة 80 في المئة، بينمـــا كانت الزيادة في الأجر المتوسط حوالى 10 في المئة. أما في الفترة 1980 - 2010 فزادت إنتاجية العمل في الساعة في قطاع الأعمال غير الزراعي بنحو 85 في المئة، بينما لم يزد الأجر بأكثر من 35 فـــي المئة. وفي ألمانيـــا زادت الإنتاجية في العقدين الأخيرين بنحو 22.6 في المئة، بينما بقي متوســـط الأجر الشـــهري الحقيقي ثابتًا تقريبًا. بل إن الأجر انخفض خلال الفترة 2003 - 2011 عن المستوى الـــذي كان قد بلغه فـــي منتصف التســـعينيات. وبينما تراجع متوســـط الأجر الشـــهري الحقيقي في مجموعة الدول العربية بنســـبة 5.6 في المئة في الفترة 2000 - 2011، قدّرت دراســـة الإســـكوا، المشار إليها ســـابقًا، أن إنتاجية المشتغل بالأســـعار الثابتة كانت تنمو بنسبة 1.8 سنويًا خلال الفترة 2000 - 2010[15].

في ما يتعلـــق بتطور التوزيـــع الوظيفـــي للدخل القومي، أشـــار التقرير العالمي للأجـــور 2012/ 2013 إلى أن هنـــاك اتجاهًا عامّـــا طويل المدى للانخفـــاض في حصة العمـــل (الأجـــور) والارتفاع في حصـــة رأس المال (الأرباح) فـــي الدخل القومي فـــي كثير من الدول. فخـــلال الفترة 1970 - 2010 نقـــص نصيـــب الأجور فـــي مجموعة الـــدول المتقدمة مـــن حوالى 75 في المئة في منتصف الســـبعينيات إلى 65 في المئة فـــي الأعوام القليلة الســـابقة على اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008. ومنذ عام 1980

(15) External Peer Review for the Survey of Economic, chap. 3, p. 12.

كان هناك اتجاه ملحـــوظ في أغلبية دول OECD (17 مـــن 24 دولة متقدمة) لانخفاض نصيـــب الأجور في الدخل القومي. وفـــي الفترة 1990 - 2009 سجلت دراســـة لمنظمة OECD تناقص نصيب الأجور في 26 من إجمالي 30 دولة متقدمة توافـــرت عنها بيانات من 66.1 في المئة إلى 61.7 في المئة من الدخل القومي.

الظاهر من تقرير منظمـــة العمل الدولية عن عالـــم العمل في عام 2011 أن انخفاضًـــا كبيرًا أصـــاب نصيب الأجور فـــي الدخل القومي فـــي كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية، خصوصًا في آسيا وشـــمال أفريقيا. وفي الفترة 1993 - 2003 انخفض نصيب الأجور في 16 دولة نامية وصاعدة من 62 في المئة إلى 58 في المئة قُبيل وقوع أزمة عام 2008. وحتى في الصين التي زادت فيها الأجور ثلاث مرات خـــلال العقد الأخير، كان النمو فـــي الناتج المحلي الإجمالي أسرع كثيرًا من النمو في الأجور الكلية بما يعني خفض حصة الأجور وارتفاع نصيب الأرباح في هذا الناتج. ومـــن المرجح أن اتجاه نصيب الأجور إلى الانخفاض في الصين بدأ في ثمانينيات القرن الماضي.

ازدادت الفجـــوة اتســـاعًا بين نصيب العشـــر الأقل أجرًا مـــن قوة العمل ونصيب العشـــر الأعلى أجرًا على نحو مطرد منذ عام 1995 في معظم البلدان المتقدمة والنامية. كما أن النسبة بين النصيبين في عام 2009 كانت أعلى كثيرًا في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة (10:1 مقابل 3.23:1).

من اللافت أيضًا تزايد الفجوة بين متوســـط أجور كبار الرؤساء التنفيذيين في الشركات إلى متوسط أجور العمال خلال الفترة 1970 - 2010. إذ لوحظ أن هذه الفجوة قد تطورت على النحو التالـــي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة[16]:

---

(16) روبـــرت سكيدليســـكي، «إلى أي حـــد يكون التفـــاوت الاجتماعي مقبولًا؟،» الشـــروق، 15/ 8/ 2012.

العام	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة
1970	30 ضعفًا	47 ضعفًا
2010	263 ضعفًا	81 ضعفًا

أظهرت دراسة منشورة في عام 2012 لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أن أغنى 1 في المئة من سكان العالم يملكون 40 في المئة من ثرواته (الأصول العالمية)، بينما كانت حصة النصف الأفقر من سكان العالم لا تزيد على 1 في المئة من ثرواته[17].

في ضوء تزايد الشعور العالمي بمظالم العولمة وما أسفرت عنه سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة من اللامساواة على صعد كثيرة واستمرار حرمان ملايين البشر من أساسيات الحياة، ليس في دول الجنوب فحسب، بل وفي كثير من دول الشمال الغنية، لم يكن غريبًا أن يشهد العالم تظاهرات واعتصامات حاشدة في كل مرة يعقد فيها اجتماع لقادة دول الشمال أو للمؤسسات الدولية التي صارت رمزًا للعولمة الظالمة والليبرالية الاقتصادية الجديدة، خصوصًا الثلاثي المكوّن من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ونُذكِّر في هذا المقام بثلاثة حوادث: أولها إفشال مظاهرات سياتل لمؤتمر منظمة التجارة العالمية في عام 1999. وثانيها الاعتصامات والتظاهرات التي شهدتها أكثر من 100 مدينة في الولايات المتحدة وأكثر من 1500 مدينة في أنحاء مختلفة من العالم، احتجاجًا على جشع الرأسمالية، وما تسببت به ممارسات الشركات والبنوك الكبرى من مظالم اجتماعية وتفاقم لمظاهر اللامساواة وتهديد للديمقراطية، في إطار حركة «احتلوا وول ستريت» التي انطلقت في 17 أيلول/سبتمبر 2011، والتي كانت ثورة كل من تونس ومصر مصدر إلهام لمنظميها[18]. وثالثها المظاهرات المتكررة في

(17) «Inequalities and the Post-2015: Development Agenda,» (Research and Policy Brief; 15, United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Geneva, October 2012), on the Web: <www.unrisd.org>.

(18) انظر الموقع الإلكتروني لـ Occupy Wall Street: <www.occupywallstreet.org>.

إيطاليا وإسبانيا واليونان احتجاجًا على البرامج التقشفية غير العادلة التي تزيد من البطالة وتخفّض الأجور والإنفاق الاجتماعي، وهي البرامج التقليدية التي يشترط صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي تطبيقها مقابل ما يقدمونه من قروض لمساعدة هذه الدول في الخروج من أزمتها.

اتصالًا بالعناية التي أولاها المجتمع الدولي لقضية العدالة الاجتماعية، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 «اعتبار 20 شباط/ فبراير من كل عام يومًا عالميًا للعدالة الاجتماعية». وبدأ العالم في الاحتفال بهذا اليوم اعتبارًا من عام 2009، من أجل التذكير بضرورة أن تتخذ دول العالم من السياسات ما يحقق المساواة في توزيع الدخول وييسر حصول الناس على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق بإنصاف ومساواة مع إتاحة فرص متكافئة للجميع، وللتشديد على أن النمو الاقتصادي يجب أن يُدار على نحو يعزز العدالة الاجتماعية[19]. وكمثال على جهد منظمات دولية متعددة في إبراز قضايا العدالة الاجتماعية، نشير إلى منظمة العمل الدولية، ونذكر قيامها في العاشر من حزيران/ يونيو 2008 بإصدار «إعلان مبادئ في شأن العدالة الاجتماعية والعولمة العادلة». ومن أهم هذه المبادئ أولوية إيجاد فرص العمل وتطوير إجراءات الحماية الاجتماعية وتحسينها، واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل[20]. وتتوالى تقارير منظمة العمل الدولية في شأن «عالم العمل» التي تؤكد قضايا العدالة الاجتماعية بوجه عام وقضايا العدالة في مجال العمل بوجه خاص، وتُدين السياسات الرامية إلى استرضاء أسواق المال التي ساهمت

---

(19) يقول الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته لمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية في 20 شباط/ فبراير 2012: «علينا أن نشق طريقًا إنمائيًا يفضي إلى مزيد من العدالة الاجتماعية». انظر الموقع الإلكتروني: <www.un.org/ar/events/socialjusticeday/>.

(20) انظر: International Labour Organization (ILO), *The ILO Declaration on Social Justice for a Fair Globalization* (Geneva: ILO, 2008), on the Web: <www.ilo.org>.

ممارســـاتها الخطرة في وقوع الأزمة، وسياســـات التقشــف التي تُلقي بأعباء باهظة على العمـــال والطبقة الوســطى[21]. وحمل التقرير المقــدم من المدير العام للمنظمة إلى مؤتمر العمل الدولي لعام 2011 عنوانًا بالغ الدلالة: «حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية»، وكانت رســـالته بالغة الوضوح في شأن انهيار منطق توافق واشـــنطن، وحاجة العالم إلى حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية تقوم على تصور جديد للتنمية المستدامة[22].

(21) انظــر: International Labour Organization (ILO), *World of Work Report, 2011: Making Markets Work for Jobs* (Geneva: ILO, International Institute for Labour Studies; New Delhi: Academic Foundation, 2011), on the Web: <www.ilo.org>.

(22) انظر: «حقبة جديدة مـــن العدالة الاجتماعية،» (تقرير المدير العـــام، التقرير الأول (ألف)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2011).

الفصل الثاني

في تحديد معنى العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية مطلب يـردده كثيرون، لكنهم كثيرًا ما ينسـبون إليه معاني مختلفة اختلافًا شـديدًا. كمـا أن بعض الأطراف قد تعلـن تبنّيها هذا المطلب مـن قبيل مجـاراة الآخرين وتجميـل نظم اقتصادية قـد تكون في جوهرها مكرسـة لأبشـع ألوان الظلم الاجتماعي. وربمـا لا يضاهى مطلب العدالة الاجتماعية في الاستخدام بمعانٍ متباينة على نحو يثير الخلط واللبس في الأذهان، وبإظهار غير ما هو مضمـر، إلا مطلب الديمقراطية. فكل الدول تدّعي الديمقراطية أو على الأقل تزعم السعي إلى تحقيقها بما في ذلك الدول التي تمارس أفظع أنواع الاستبداد والقهر. وفي مصر مثلًا، حرصت الأحزاب والقوى السياسـية كلها بعد ثورة يناير 2011 على إدراج العدالة الاجتماعية في برامجهـا، مع اختلاف فـي درجة إفصاحها عـن مدى ما يتمتـع به هذا المطلب من ضيق أو اتساع، وعن نوعية الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق هذا المطلب، وعن موقع العدالة الاجتماعية فـي التصور الكلي للتنمية الذي تدعو إليه الأطراف المختلفة، على ما سيأتي بيانه في الفصل السادس من هذا الكتاب.

أولًا: العدالة الاجتماعية والمجتمع العادل

يقترح كاتب هذه الدراسـة تعريفًا واسـعًا ومركبًا ومتعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية، وذلك للأسـباب والمبررات التي ستتضح في المباحث التالية في هذا الفصل والفصل الذي يليه. وفي ما يلي التعريف المقترح:

«العدالة الاجتماعيـة هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاسـتغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السـلطة أو من كليهمـا، والتي يغيب فيها الفقر

والتهميش والإقصاء الاجتماعـي وتنعدم الفروق غير المقبولـة اجتماعيًا بين الأفـراد والجماعات والأقاليم داخـل الدولة[1]، ويتمتع فيهـا الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسـية وبيئية متسـاوية وحريات متكافئـة، ويعم فيها الشـعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشـاركة الاجتماعيـة، ويُتاح فيها لأعضاء المجتمع فـرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهـم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسـن توظيفها لمصلحة الفـرد وبما يكفل لـه إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد، من جهة، ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسـه، من جهة أخرى، ولا يتعرّض فيها المجتمع للاسـتغلال الاقتصـادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى».

عندما تتحقق تلك الحالة في المجتمع يوصـف بأنه «مجتمع عادل»، لا يتعرض للظلم أو القهر من داخله أو من خارجه، ويقوم على مبادئ المسـاواة التي هي فـي الواقع جوهر «المواطنة»، ومبـادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته.

رب قائـل يقول إن هذا التعريـف للعدالة الاجتماعية هـو تعريف لحالة مثالية يتعذّر تحقيقها بشكل كامل على أرض الواقع. ولا شك في أن هذا القول صحيح. لكن يشـفع لنا في تقديم هـذا التعريف أن العدالـة الاجتماعية قيمة سامية ومثلٌ أعلى، وأنه من الضروري البدء بحالة كتلك التي تضمّنها التعريف باعتبارها «مسطرة» نقيس عليها مدى اقتراب مجتمع ما من العدالة الاجتماعية أو مدى ابتعاده عنها. **وعندما يتعلق الأمر بمطلـب كالعدالة الاجتماعية، لا بد من أن تكون طموحاتنا عالية، وإلا قد ينتهي الأمر بالحفاظ على اللامساواة غير المقبولة اجتماعيًا، وإن بدرجة أقل.** والحق أنه ليس في التعريف الذي اقترحته خروج على ما هو مألوف من الممارسـات في دراسـة العدالة الاجتماعية. إذ

(1) سـوف يتضح المقصود بالفروق المقبولة وغير المقبولة اجتماعيًا في المبحث الثاني من هذا الفصل.

أخذت نظريات كبـرى للعدالة مثل «نظرية رولز» (التي سـيأتي الحديث عنها لاحقًا) بافتراضات اتهمت بالمثالية أو التعسـفية[2]. وعندما يقيس الاقتصاديون عدالة توزيع الدخل بمقيـاس مثل «دليل جيني»، فإنهم يسـتندون في الحقيقة إلى معيار يمكن وصفه أيضًا بأنه معيار مثالي أو حتى تحكمي (Arbitrary). فهذا الدليل يقارن التوزيع الفعلي للدخل بتوزيع يمثل «المساواة التامة» التي تنطوي على مساواة حسـابية بمعنى أن كل شريحة من السـكان تحصل على نسبة من الدخل مساوية لنسـبتها في العدد الكلي للسكان. لاحظ أن هذه الحالة المثالية لتوزيع الدخل قد تنطـوي على نوع من الظلم، عندما تكون هناك شـرائح من السكان أكثر احتياجًا من غيرها لموارد تضمن لها العيش اللائق، ومن ثم يتعيّن زيادة حصتها من الدخل الكلي على حصتها من إجمالي عدد السكان.

إن التعريف المقترح ينطوي إذًا على سـقف مرتفـع للعدالة الاجتماعية، انطلاقًا من أنه عندما يتعلق الأمر بالعدالـة الاجتماعية، فلا مجال للتواضع في طلبها ولا مبرر للرضى بالقليل منها. وكما سـنذكر لاحقًـا، فإن المفكر الكبير أمارتيا صن يدعـو إلى إيجاد الظروف التي تهيّئ للنـاس فرصًا حقيقية للحكم على نوعية الحياة التي ينشـدونها من خلال رفع مسـتوى تعليمهم وصحتهم وحرياتهم، باعتبار أن هذه الظروف تمكّن الناس من التعامل بشجاعة مع العالم المحيط بهم، ولا تجعلهم ينزعون إلى الرضى بحالهم أو إلى اليأس من إصلاح هذه الأحوال. بعبـارة أخرى، يتعيّن مسـاعدة الناس، ولا سـيما المحرومين والمظلومين، على رفع سقف تطلعاتهم إلى العدل والإنصاف.

ولا بد من إدراك أن العدالة التامة غاية قد لا يدركها البشـر، لكن حياتهم سـوف تخلو من القيمة إذا لم يسـعوا باسـتمرار إلى الاقتراب منها، وإذا لم

(2) في ذلك يقـول تقرير للأمم المتحدة إن المبادئ التي اقترحهـا رولز للعدالة الاجتماعية هي مبادئ مثالية، ولن تجد مجالًا للتطبيق بشـكل كامل ولا بشـكل دائم. ومع ذلك يجب على الحكومات وعلى المواطنين السـعي من أجـل تحقيقهـا. انظـر: United Nations, Division for Social Policy and Development, *Social Justice in an Open World: The Role of the United Nations* (New York: United Nations, 2006), p. 82.

يناضلوا من أجل تحريك النظام الاجتماعي في اتجاه المستويات الأعلى لها. فمقياس الإنجاز في مجال العدالة الاجتماعية باعتبارها قيمة سامية أو مثلًا أعلى هو الاقتراب المطرد منها، وإن لم نبلغ نهاية الشوط في تحقيقها - شأنها في ذلك شأن سائر المُثل العليا. وليس في التسامي بقيمة العدالة الاجتماعية ما يدعو إلى اليأس من التقدم نحو مستويات أعلى منها، بل إن في هذا التسامي ما يدعو إلى مضاعفة الجهد من أجل تحقيق مستويات أعلى للعدالة باستمرار. واستباقًا لأمور سيأتي بيانها، يجب التشديد على أن الواقعية لا تفرض التخلّي عن التعريف المقترح بدعوى مثاليته أو طوباويته. فنحن لا نكف عن الإشادة بعدل العمرين (عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز)، والتطلع إلى نموذجهما في العدالة على الرغم من إدراكنا أنهما يمثّلان نماذج استثنائية ليس في مستطاع معظم الناس اتباعها. لكن الواقعية تستوجب إدراك عدد من الأمور المهمة والتصرف عمليًا وفقًا لها:

- أن هدف العدالة الاجتماعية لن يتيسر تحقيقه دفعة واحدة ولا في زمن قصير، وأن الاعتبارات العملية قد تدعو إلى «مرحلة» هدف العدالة الاجتماعية، أي تجزئته إلى مكونات يستهدف تحقيقها في مراحل زمنية متتالية.

- أن العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا بالكفاح والنضال من جانب المظلومين والمحرومين، ولا سيما من خلال المنظمات النقابية والأحزاب السياسية وغيرها من منظمات المجتمع المدني. والدرس المستفاد من تاريخ الأمم هو أن النقلات الكبرى في اتجاه العدالة الاجتماعية لم تتحقق إلا من خلال ثورات كبرى.

- أن العدالة والديمقراطية والتنمية والاستقلال مركب متكامل. ومن ثم ينبغي ألا يتم التعامل مع أي من عناصر هذا المركب في عزلة عن باقي عناصره. ذلك أن العدالة جزء متمم للعيش الطيب الذي لا يستقيم أمره إلا بتوافر الحرية والديمقراطية والاستقلال الوطني. ولا عدالة في غياب تنمية توفر لكل مواطن حقوقه وحاجاته الأساسية - ومنها الحرية - التي لا غنى عنها لشعوره بالكرامة. وتنعدم فرص استدامة النمو والتنمية إذا لم تتوافر

الديمقراطية - ولا سيما في صورتها التشاركية - وإذا غابت العدالة وانعدمت المساواة.

- أن فرص التحول إلى مستوى أرقى للعدالة الاجتماعية في بلادنا ترتهن بالانتقال إلى نمط أو نموذج جديد للتنمية، وهو نموذج التنمية المستقلة. وأن المدخل للانتقال إلى هذا النموذج هو تحرير الإرادة الوطنية وانتقال سلطة الحكم إلى قوى مؤيدة لهذا النموذج ومستعدة للدفاع عنه؛ وهذه مهمة نضالية وثورية بامتياز.

قبل أن نتعمّق في معنى العدالة الاجتماعية، ونقف على أبعادها المختلفة وعلى صلاتها ببعض المفاهيم الشائعة وببعض الأهداف الاجتماعية والتنموية الأخرى، تجدر الإشارة إلى أن غاية العدالة الاجتماعية - وفي القلب منها المساواة - ليست بالضرورة من الغايات التي تجمع كل الطبقات الاجتماعية على أنها غاية سامية يجب النضال من أجل تحقيقها، بل إن فكرة العدالة الاجتماعية ليست من الأفكار التي يُجمع عليها المفكرون والمدارس الفكرية.

إن العدالة الاجتماعية والمساواة من أسمى أمنيات الطبقات الشعبية - وهي ما قد يشار إليها بالطبقة الدنيا - ومن أهم الأهداف التي كافحت على مر الزمان من أجل تحقيقها، وهي أيضًا من المسائل التي تؤكدها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وطائفة كبيرة من المصلحين الاجتماعيين. لكنها في الوقت ذاته من الأفكار التي ترفضها الطبقة صاحبة القدر الأعظم من الثروة والسلطة - وهي ما قد يشار إليها بالطبقة العليا - وتعتبرها خطرًا يجب العمل بكل الوسائل لتفاديه. وغالبًا ما تنحاز إليها في ذلك شرائح كثيرة من الطبقة الوسطى. وإدراكًا لهذا التعارض في شأن موقف الطبقات المختلفة من العدالة والمساواة، رأى طه حسين في **المعذبون في الأرض**: أن من الناس من يحرقهم الشوق إلى العدل، وأن منهم من يؤرقهم الخوف من العدل، ويتصوّرون أن تكافؤ الفرص يمكن أن يدك أساس المجتمع دكًا. فالأولون هم «الكثرة الكثيرة البائسة التي تتحرق شوقًا إلى العدل مصبحة وممسية وفي ما بين ذلك من آناء الليل وأطراف النهار»، والآخرون هم «القلة القليلة التي تشفق من العدل حين

تستقبل ضوء النهار، وتفزع من العدل حين تجنها ظلمة الليل»[3]. وهذا ما يبرز علاقة التناقض والصراع الاجتماعي التي ترافق الظلم والحرمان وتدفع إلى نضال الطبقات المظلومة والمحرومة من أجل العدالة والمساواة، والتي ستكون لنا أكثر من عودة إليها في ما بعد.

تلجأ الطبقة العليا إلى وسائل شتى لمحاربة فكرة العدالة الاجتماعية والمساواة. منها السيطرة على الحالة الفكرية وغسيل الأدمغة بترويج أن في انعدام المساواة فوائد كثيرة مثل تسريع النمو الاقتصادي، وأنها ثمن التمدن والحضارة. ويعاونها في هذا المسعى بعض الفلاسفة والمفكرين الذين صاغوا نظريات في رفض فكرة العدالة والمساواة. وهم قد يستندون في ذلك إلى الداروينية الاجتماعية، حيث يرون أن إجراءات العدالة الاجتماعية تساعد في إعادة إنتاج الضعفاء أو غير الملائمين من أعضاء المجتمع، وأنها تناقض مبدأ البقاء للأصلح. وقد يستندون إلى غياب أساس موضوعي يمكن الاحتكام إليه في تقرير ما إذا كان وضع ما عادلًا أو غير عادل. كما أن بعضهم يرفض العدالة الاجتماعية من منظور يسفه الفكرة ويراها لغوًا أو هُراءً. ومن أبرز من قال بذلك فردريك هايك الحائز على جائزة نوبل في كتابه **سراب العدالة الاجتماعية**[4].

من الوسائل الأخرى التي يلجأ إليها أصحاب الثروة والقوة في محاربة فكرة العدالة الاجتماعية ومقاومة الطبقات المطالبة بالإنصاف استخدام العنف وتسخير سلطان الدولة في مواجهتهم. ومنها محاولة تفادي الصدام مع الطبقات المحرومة بتقديم بعض «التنازلات» التي قد تخفف من حرمان هذه الطبقات

---

(3) طه حسين، **المعذبون في الأرض**، ط 13 (القاهرة: دار المعارف، 2008). والاقتباس من المقدمة التي كتبها المؤلف للكتاب بعد أن سمح بنشره في مصر بعد قيام ثورة يوليو 1952. وكان الكتاب قد صودر في العهد الملكي على الرغم من أن فصوله قد نشرت متفرقة في عدد من المجلات والصحف السيارة في الأعوام 1946 - 1949، وعلى الرغم من أن نسخًا من الكتاب سرّبت إلى مصر بعد نشره في بيروت.

(4) انظر: <www.en.wikipedia.org/wiki/Social_Justice>.

وسوف تكون لنا عودة إلى هايك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

وتُحد من ميلها إلى التمرد أو الثورة، وإن لم تغير من وضعها الاجتماعي المتدني.

لكن الرافضين للعدالة الاجتماعية قلة. فعلى المستوى الطبقي، هؤلاء هم «القلة القليلة» - بتعبير طه حسين - المحتكرة الثروة والسلطة. وهم أيضًا القلة على مستوى الفكر والنظريات، حيث يميل معظم المفكرين إلى قبول فكرة العدالة الاجتماعية، وإن اختلفوا في تحديد مضمون هذه الفكرة وفي ما يجوز وما لا يجوز اتّباعه من الإجراءات لتحقيقها، بل إن هناك من ذهب إلى أن «الحكومات التي تعجز عن توفير العيش الطيب لمواطنيها وفق مبدأ العدالة هي حكومات فاقدة الشرعية»[5]. وهو قول يصيب كبد الحقيقة.

ثانيًا: العدالة الاجتماعية والمساواة والفروق المقبولة اجتماعيًا

كثيرًا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية على أنها مرادفة للمساواة (Equality). لكن من أين ينشأ هذا الاقتران بين العدالة الاجتماعية والمساواة؟ وهل تعني العدالة الاجتماعية المساواة بشكل مطلق أم بشكل نسبي؟ وهل تنصرف المساواة إلى كل شيء أم إلى أشياء دون غيرها؟

ينبع ارتباط العدالة الاجتماعية بالمساواة في المجتمع من قيمة أساس تصبو البشرية إلى تحقيقها، ألا وهي تساوى جميع مواطني هذا المجتمع في القيمة (Equal Worth). ومن مظاهر التمسك بهذه القيمة أن معظم الدول تحرص على النص عليها في دساتيرها. فالدستور المصري الجديد ينص في المادة 33 منه على أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة. كما أنه قرن المساواة بالمواطنة، حيث اعتبرت المادة 6 المواطنة من بين الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي المصري، وحددت معنى المواطنة كالتالي: «المواطنة التي تساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة». ولقيمة المساواة مكانة مهمة في التراث الإسلامي. إذ جاء

---

(5) ومن هؤلاء رولز. انظر: <www.en.wikipedia.org/wiki/Social_Justice>.

في الحديث النبوي أن الناس سواسية كأسنان المشط. ومن تداعيات المساواة كقيمة من قيم العدالة الاجتماعية: الحق المتساوي لجميع الأفراد في التمكن من إشباع حاجاتهم الأساسية، ووجوب السعي إلى توزيع الفرص بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق من دون تمييز بينهم، والعمل على خفض اللامساواة غير المبررة، بل وإزالتها[6].

من المحقق أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو الثروة القومية مثلًا. وربما يكون الأقرب إلى الفهم الشائع للعدالة الاجتماعية أن توزع الأنصبة على نحو يراعي الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة. من هذه الأمور الفروق في الجهد المبذول وفي ما يتطلّبه العمل من درجات مختلفة من المهارة والتأهيل العلمي، وما إلى ذلك مما يدخل ضمن مبدأ الجدارة (Merit). ومنها الفروق في الحالة الصحية؛ فالشخص المعتل صحيًا يحتاج إلى موارد أكثر من الشخص السليم للإنفاق على علاجه. ومنها الفروق في الاحتياجات الغذائية؛ فالحاجة إلى الطعام ليست متساوية بين الطفل والبالغ، ولا بين من يعمل عملًا شاقًا ومن يعمل عملًا لا ينطوي على عناء كبير. ومنها الفروق في القدرة على تحمل الأعباء؛ فلا يستوي الغني والفقير في القدرة على دفع الضرائب، بل إن من حق الفقير أن يحصل على إعانات تُمكّنه من مواجهة المتطلبات الضرورية للحياة.

المساواة المقبولة إذًا ليست هي المساواة «العمياء» التي تتجاهل مثل هذه الفروق بين الناس. فالمساواة مفهوم اجتماعي وفلسفي، وليست مفهومًا رياضيًا، ولا يتعارض معها وجود فروق معيّنة بين حصص الأفراد في الدخل أو الثروة أو في تحمل الأعباء. والمهم في الأمر أن تكون هذه الفروق مقبولة اجتماعيًا. وهذا هو ما سعت بعض النظريات إلى تقنينه. فطبقًا للمبدأ الثاني من مبادئ نظرية رولز عن العدالة الاجتماعية المعروف بـ «مبدأ الفرق أو

(6) تعريف قيم العدالة الاجتماعية مأخوذ من: Julie Foley, ed., *Sustainability and Social Justice* (London: Institute for Public Policy Research, 2004), on the Web: <www.khup.com/downloads>.

الاختــلاف» (The Difference Principle) يجب أن تنظم اللامســاواة الاقتصادية والاجتماعية على نحو يجعلها تقدم للأعضــاء الأقل حظًا في المجتمع أقصى نفــع ممكن، من جهــة، ويتيح في الوقت نفســه إمكانية الالتحــاق بالوظائف والمواقــع المختلفة أمــام جميع الأفراد فــي إطار من المســاواة المنصفة في الفرص، من جهة أخرى[7]. بعبارة أخــرى، إن التفاوت في التوزيع يكون مبررًا عندما يكون في مصلحة الأفراد الأســوأ حالًا، أي الأفراد الذين يحصلون على أقل المنافع أو المكاســب في المجتمع. وهــذه الفكرة وثيقــة الصلة بأولوية التوزيع العادل عند رولــز، حتى إذا لم يكن هذا التوزيــع مقترنًا بتحقيق أعلى مستوى من المنفعة الكلية للمجتمع، أي حتى لو أدى التوزيع الأكثر مساواة إلى مستوى من المنفعة الكلية أقل من الحد الأقصى الممكن الوصول إليه. لذا فإن معيار الحكم على الانتقال مــن توزيع المنافع إلى توزيع آخر لها هو ما إذا كان التوزيع الجديد يجعل الأفراد الذي كانوا يحصلون على أقل المنافع في التوزيع السابق في وضع أفضل. وهذا في الواقع من أهم ما يُميز نظرية رولز عن النظرية المنافســة لها وهي النظرية النفعيــة (Totalitarianism) التــي تذهب إلى أن على المجتمع أن يســتهدف الحد الأقصى للمنفعة الكلية أو الرفاه الإجمالي، بقطع النظر عن كيفية توزيع المنفعــة أو الرفاه بين الأفراد أو الجماعات[8]. وجلي أن مبدأ الفرق أو الاختلاف المتضمن في نظرية رولز يوفر معيارًا للمســاواة التي تســمح بفروق مقبولة اجتماعيًا. ما يجعل فكرة العدالــة الاجتماعية أقرب إلى فكرة «الإنصاف» (Equity/Fairness).

إن المســاواة هي في الأساس مســاواة في الحقوق والواجبات، ومساواة

---

(7) تقوم نظرية رولز على مبدأين. أولهما مبدأ الحرية (The Liberty Principle) الذي سوف نتناوله في ما بعد، وثانيهما مبدأ الفرق أو الاختلاف المشــار إليه أعلاه. انظر: J. Rawls, «Distributive Justice», in: Edmund S. Phelps, comp., *Economic Justice; Selected Readings*, Penguin Modern Economics Readings. Penguin Education (Harmondsworth, Baltimore: Penguin Education, 1973), pp. 319-362, and <www.en.wikipedia.org/A-Theory-of-Justice>, for an Exposition Based on Rawls' Book *Justice as Fairness*.

(8) للمزيد انظر: ديفيد جونســتون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة؛ 387 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص 257-259.

أو تكافؤ في الفرص (Equality of Opportunity). والمساواة في الحقوق تنصرف إلى حقوق متعددة مثل الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في المأوى والحق في التنظيم والحق في الحرية والحق في المعرفة وحرية تداول المعلومات وما إلى ذلك من حقوق. وتساوي الأفراد في الحقوق لا يعني أنهم سوف يستعملونها بالضرورة. فالحق رخصة قد يستعملها الفرد، وقد لا يري ضرورة لاستعمالها. فلكل فرد الحق في التصويت في الانتخابات العامة، لكن بعض الأفراد قد يفضلون عدم استعمال هذا الحق حتى عندما يفرض القانون غرامة مالية على من يمتنعون عن التصويت. كما أن المساواة في الواجبات والمسؤوليات ليست مطلقة، بل إنها مربوطة بمبدأ أساس هو أن «القدرة مناط التكليف». فدستور 1971 المصري كان ينص مثلًا على أن «الادخار واجب وطني»، وعلى أن «أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقًا للقانون». لكن هذا لا يعني أن كل فرد ملزم بادخار جزء من دخله، ولا أن كل فرد ملزم بدفع ضريبة عامة. ووردت عبارة «وفقًا للقانون» في النص الخاص بالضرائب والتكاليف العامة من أجل إتاحة الفرصة للتمييز بين المكلف وغير المكلف من الأفراد، وذلك وفق اعتبارات معقولة يحددها المشرع.

يتنوع فهم أسباب اللامساواة بتنوع النماذج الفكرية التي تصدت لتفسيرها. وثمة نوعان من النماذج الرئيسة لتفسير اللامساواة في المجتمعات الرأسمالية، ولا سيما اللامساواة المادية (Material Inequality) مثل اللامساواة في الاستهلاك والدخل والثروة: نماذج الإنجاز (Achievement Models) ونماذج الاستغلال (Exploitation Models). والفرق الرئيس بين هذين النوعين من النماذج هو ما إذا كانت العمليات «الأساسية» التي تنتج اللامساواة المادية عمليات علائقية (Relational) أم عمليات أحادية (Monadic)[9].

---

(9) هذا التمييز بين نماذج تفسير اللامساواة يعود إلى إريك أولن رايت في: Erik Olin Wright, *Interrogating Inequality: Essays on Class Analysis, Socialism, and Marxism* (London; New York: Verso, 1994).

والعرض الوارد في الفقرة التالية مبني على ما جاء في الفصل الأول من هذا الكتاب.

العمليــات العلائقيــة – وهــي مفســر اللامســاواة الرئيس فــي نماذج الاســتغلال – تعني أن الآليات التي تحدد نصيب أي فرد أو جماعة من الدخل الكلي للمجتمع بطريقة غير متســاوية تتوقف على الآليــات التي تحدد أنصبة الأفراد أو الجماعات الأخرى فــي المجتمع وتؤثر فيها. وهــي عادة عمليات تنطوي على تضاد في المصالح وتنافس وصراع بين الأفراد أو الجماعات على اقتســام ناتج العملية الإنتاجية. فما يحصل عليه الرأسماليون من دخل يتوقف على قدرتهم على استقطاع أكبر قسط من ناتج عمل العمال – وهذا هو المقصود بالاســتغلال – وهو ما يتوقف بدوره على ما يحوزه كل من هذين الطرفين من نفوذ وقوة (Power). أما العمليات الأحادية – وهي أساس تفسير اللامساواة في نماذج الإنجاز – فتجري من خلال آليات متصلة بخصائص الفرد في حد ذاته، حيث لا يتحدد حصول الفرد من قدر أكبر أو أصغر من شــيء ما كوزن الجسم أو الصحة مثــلًا إلا بخصائص كامنة فيه كالتكوين الجينــي للفرد (الذي يحدد المواهب) أو العادات الغذائية للفرد. وامتلاك أي فرد لهذه الخصائص لا يؤثر في ما يمكن أن يمتلكه أي فرد آخر منها، حيــث لا ينتقل مفعول هذه الآليات الأحادية من شخص إلى آخر، أو من جماعة إلى أخرى. لذا فإن اللامساواة في توزيع الدخل تعود طبقًا لنموذج الإنجاز إلى تباين تفضيلات الأفراد بين العمل ووقت الفراغ أو بين الاستهلاك والادخار، كما تعود إلى الفروق بين الناس في ما يتمتعون به من مواهب أو مهارات.

عمومًا فإن عمليــات توزيع الرفاه المــادي في نوعي النماذج المفســرة للامســاواة يمكن أن تتأثــر بعمليات علائقيــة وعمليات أحاديــة. لكن الفرق الأســاس يكمن في الدور النســبي لكل من هذه العمليات في هذين النوعين من النماذج. فدور العمليات العلائقية حاكــم، ودور العمليات الأحادية ثانوي في نماذج الاســتغلال، بينما دور العمليات الأحادية حاكــم، ودور العمليات العلائقيــة ثانوي في نماذج الإنجاز. وفي تقديري أن نظرية الاســتغلال تمتلك قدرة عالية على تفسير اللامساواة الاجتماعية. لذا فإنني سألجأ إليها عند الربط بين العدالة الاجتماعية والنظام الاقتصادي – الاجتماعي في المبحث «ســابعًا» من هذا الفصل.

ثالثًا: ارتباط العدالة الاجتماعية بمبادئ حقوق الإنسان وإشباع الحاجات

في الحقيقة أن فكرة العدالة الاجتماعية لا يمكن فصلها عن فكرة حقوق الإنسان. فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته - كإنسان - بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحريات السياسية والمدنية، على ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وطائفة لاحقة من العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية مثل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقات الخاصة بحقوق الطفل والمرأة والأقليات(10).

كما أن فكرة العدالة الاجتماعية لا يمكن فصلها عن فكرة تلبية الحاجات الإنسانية للبشر. إذ إنه من دون إشباع هذه الحاجات لا تكتمل للفرد إنسانيته ولا يتوافر لديه ما هو مستحق له من الكرامة. وعلى ذلك فإن إقرار العدالة الاجتماعية يقتضي توافر ظروف ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وطرائق حياة تساعد كل فرد في إشباع حاجاته. ومن المحقق أن الطاقات والقدرات الكامنة في البشر تميل إلى الانطلاق تلقائيًا عندما تتاح لهم فرص كافية لإشباع حاجاتهم؛ وهذا ركن أساس من أركان العدالة الاجتماعية بحسب التعريف المقترح سابقًا في المبحث «أولًا» من هذا الفصل.

من المهم إدراك أن حقوق الإنسان ينبغي ألا تخضع للمقايضة. فإذا تمتع الإنسان بالحرية مثلًا، فإن هذه الحرية تفقد معناها إذا كان الإنسان محرومًا من الأمان ومن الدخل الكافي للوفاء بحاجته إلى الغذاء والرعاية الصحية والمأوى اللائق ... إلخ. فها هنا يصبح الإنسان عبدًا للحاجة على الرغم مما يتمتع به من حرية، وها هنا يفقد الإنسان كرامته وتُهدر إنسانيته. لذا لا بد من تبني مفهوم

---

(10) في شأن فكرة الحقوق المتساوية باعتبارها أساسًا للعدالة الاجتماعية، وفي شأن ما أسفر عنه الفصل بين مجال حقوق الإنسان والمجالين الاقتصادي والاجتماعي من آثار سلبية في الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، انظر: United Nations, Division for Social Policy and Development, pp. 13 and 53.

واسع للحاجات يتضمن الحاجة إلى العمل والأمن والغذاء والرعاية الصحية والتعليم والثقافة، والحاجات النفسية والاجتماعية التي تؤمن علاقات سوية بين أفراد المجتمع وتساعد في شيوع قيم التكافل والتضامن والتعاون في ما بينهم، والحاجات الروحية، والحاجة إلى تحقيق الذات، والحاجة إلى الحرية والمشاركة المجتمعية[11].

من المهم أيضًا إدراك أن الحاجة إلى العدالة الاجتماعية ومراعاة الربط بينها وبين كل من حقوق الإنسان وإشباع الحاجات يفرض على أفراد المجتمع مسؤولية العمل مع أقرانهم بروح من التضامن والتعاون والتكافل، مثلما أنه يفرض على الدولة أدوارًا مهمة من خلال سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا تكفي قوى السوق للوصول إلى المجتمع العادل، كما سيأتي بيانه في مواضع مختلفة من هذا الكتاب.

رابعًا: العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص

تقتضي العدالة الاجتماعية أن يكون لكل فرد من أفراد المجتمع فرص متساوية في كل مجالات الحياة مثل التعليم والرعاية الصحية والعمل والحراك الاجتماعي الصاعد والمشاركة في قرارات تخصيص الموارد وتنظيم العمل والإنتاج وإعادة الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات والحقوق، والمشاركة في الحكم بوجه عام. ومن الملاحظ أن كثيرين من المفكرين يميلون إلى تعريف العدالة الاجتماعية بتكافؤ الفرص. لكن قبول مثل هذا التعريف يتوجب أن تقترن المساواة في الفرص على نحو صريح بأربعة أمور:

أ - غياب التمييز، بمعنى إزالة العوائق التي تؤدي إلى التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. ويتصل بغياب التمييز غياب ما يترتب عنه من نتائج مثل التهميش والإقصاء الاجتماعي. ولا

---

(11) انظر في الربط بين العدالة الاجتماعية وإشباع الحاجات الإنسانية: David G. Gil, «Perspectives on Social Justice,» *Reflections*, vol. 10, no. 4 (Fall 2004), and Forum on Public Policy, on the Web: <www.khup.com/downloads/49>.

يخفى أن التمييز، ومن ثم اللامساواة، لهما صلة قوية بالفساد. وهذا ما قد يظهر مثلًا في توريث الوظائف، وفي محاباة أبناء الأغنياء وأهل السلطة عند التقدم للوظائف أو حتى عند طلب الدراسة في الكليات العسكرية والشرطة، وفي تمييز ذوي النفوذ المالي والسياسي عند الاقتراض من البنوك، أو في الحصول على الخدمات الحكومية والمعلومات.

ب - وفرة الفرص أصلًا، الأمر الذي قد يقتضي إيجاد الفرص. ذلك أن الإنسان لا يستفيد من فرصة غير موجودة. فعندما تنتشر البطالة مثلًا، ومن ثم لا تكون فرص العمل متاحة، يتعيّن على الدولة اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات لإيجاد فرص عمل تكفي لاستيعاب كل طالبي العمل[12].

ج - التمكين، بمعنى تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص المتاحة والتنافس على أرض مستوية من أجل الحصول عليها. فليست كل فرصة متاحة يمكن لأي فرد نوالها. إذ إن ذلك قد يكون مرهونًا بتوافر قدرات معينة. لذا يلزم توسيع قدرات الأفراد وتمكينهم من الوصول إلى مستوى تعليمي معيّن أو تمكينهم من الحصول على أصول معيّنة مثل الأرض أو رأس المال. كما أن المنافسة قد تفتقر إلى التكافؤ طالما أن هنالك فوارق شاسعة في قدرات المتنافسين. فلا يتصور كقاعدة عامة أن تكون للتلميذ الجائع ومعتلّ الصحة فرصة متكافئة للفوز في المنافسة مع زميله الشبعان والموفور الصحة. وهذا ما يؤكده ها - جون تشانغ بقوله: «إن المساواة في الفرص أمر ضروري، ولكن من الضروري أيضًا ضمان تنافس الجميع تحت نفس الظروف»[13]. وها هنا تظهر الحاجة مرة أخرى إلى الدولة ودورها في تنفيذ سياسات للتوسع في التعليم والتدريب وإعادة التدريب والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وتوفير دور

(12) انظر في أهمية إيجاد الفرص الاجتماعية: أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 303 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص 176-177.

(13) انظر: أحمد الكواز، «مراجعة كتاب: 23 معلومة لا تقال عن الرأسمالية،» مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، السنة 13، العدد 1 (كانون الثاني/ يناير 2011)، ص 110.

الحضانة و/ أو إلزام المنشـآت الإنتاجية والخدمية بتوفيرها حتى تتمكن المرأة من الحصول على فـرص العمل خارج المنزل، وما إلى ذلك من مسـتلزمات تمكين الناس من توسـيع قدراتهم وتسـوية الأرض التي يجري عليها التنافس على الفرص، ومن ثم التمكين من اغتنام الفرص ذاتها[14].

د - التمكين بالمعنى الذي عرفه أمارتيا صـن، وهو «خلق الظروف التي تهيئ للناس فرصًا حقيقية للحكم على نوعية الحياة التي ينشدونها»، من خلال إجراءات اقتصادية واجتماعية مثل التعليـم والرعاية الصحية وتأمينات العمالة وما إليها. فهذه الإجـراءات مهمة «ليس لأنها مهمة في ذاتها فحسـب»، لكن «لما لهـا من دور في تهيئة فرص الناس للتعامل في شـجاعة وحرية مع العالم من حولهم» أيضًا. والدافع للتشـديد على هذا النوع من التمكين هو ما يلاحظ من أن الفقـراء قد ينزعون إلى التوافق مع فقرهم «بحكـم دافع البقاء كضرورة حياتية»، وأنهم لهذا قد يفتقرون إلى «الشـجاعة للمطالبة بأي تغيير جذري في حياتهم، بل يمكن أن يلائموا رغباتهـم وتوقعاتهم مع ما يرونه مجديًا وإن كان عاطلًا من أي طموح»[15].

لكن هل تتحقق العدالة الاجتماعية عندما تتسـاوى الفـرص؟ الواقع أن تسـاوي الفرص أمام جميـع أفراد المجتمـع، حتى مع توافر الأمـور الأربعة المذكورة أعـلاه، قد لا يكـون محققًا للعدالـة الاجتماعيـة. إذ إن اختلاف

(14) لا يخفي ما أولاه دعاة التنمية البشـرية (الإنسانية) من اهتمام بقضية توسيع القدرات، ومن ثم توسيع الخيارات والفرص. انظر في ذلك: صن، التنمية حرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (أعداد مختلفة ولا سيما الأعداد الأولى التي أسست لمفهوم التنمية البشرية).

(15) صن، ص 83-84. لاحـظ أن وجهة النظر التي عبّر عنها صن قريبة من وجهة نظر القائلين بثقافة الفقر، والتي لم أجد لها - في دراسـة سابقة - ما يؤيدها كظاهرة عامة بين الفقراء في مصر، انظر: Ibrahim El-Issawy, «Poverty in Egypt: A Semi-Participatory Inquiry,» in: United Nations Development Programme (UNDP), *Egypt: Human Development Report, 1996* (Cairo: Institute of National Planning, 1996).

وانتفاء ثقافة الفقر كظاهرة عامة في مصر لا يحول دون معاناة بعض شرائح الفقراء منها بدرجة أو بأخرى. وهذا ما دعاني لإثبات الأمر الرابع أعلاه، فضلًا عن سـبب آخر، ألا وهو أن الكثرة من الفقراء قد ترضيهم بعض الإصلاحات المحدودة في أوضاعهم (عملًا بنظرية شيء أفضل من لا شيء)، ومن ثم فإنهم قد لا يطمحون إلى تغيير جذري في حياتهم.

الأفراد في القدرات وفي حظوظ أسـرهم من الفقر أو الغنى ومن تدني المكانة الاجتماعية أو علوّها، قد ينتج من الفروق فـي العوائد أو النتائج (Inequality of outcomes) ما يتجاوز الفروق المقبولة اجتماعيًا بحسب تعريف رولز المشار إليه في ما سـلف. وهنا نلحظ أن تكافؤ الفرص شرط ضروري للعدالة الاجتماعية، لكنه ليس شرطًا كافيًا. إذ إنه مع ما قد يقع من تباين شديد في العوائد أو النتائج، يلزم إضافة شرط آخر، ألا وهو السعي المسـتمر إلى تصحيح الفروق الواسعة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ[16]. ولذلك سبيلان:

أولهما - وهو السـبيل الرئيس - تدخّـل الدولة بالضرائـب التصاعدية على الدخل والثروة وإعـادة توزيع الملكية، من جهة، وبالتوسـع في الإنفاق الاجتماعي المُحابي للفقراء وذوي الدخول المنخفضة، من جهة أخرى.

ثانيهما - وهو السـبيل الثانوي - المبادرات الطوعيـة الفردية والجماعية المدفوعة بروح التضامن والتكافل سـواء من منطلق دينـي أم أخلاقي، أم من منطلق ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

مـن المهم ملاحظـة أن العمل على تقريـب الفروق في توزيـع العوائد أو النتائج مهـم أيضًا من زاوية أخرى، خصوصًا عندما يُتاح حيز واسـع لعمل قوى السوق. ذلك أن اللامسـاواة في النتائج سـرعان ما تتحول إلى لامساواة في الفرص. فالمسـاواة في الفرص لا تتحقق بإتاحة التعليم والتدريب والرعاية الصحية وما إلى ذلك فحسـب، لأن ما يُتاح للأفـراد من فرص يتوقف أيضًا - وبدرجة لا يسـتهان بها - على المسـتوى الاقتصادي والمكانـة الاجتماعية لآبائهم - وهذه أمـور مرتبطة بالطبع بمـا يحصل عليه الآباء مـن عوائد وما يحوزونه مـن الثروة - ومن ثم على مـا يورثه الآباء للأبناء مـن أصول مادية وعلاقات ومكانة اجتماعية. ومن هنا يصبح تقريب الفروق في العوائد أو النتائج شرطًا ضروريًا للمساواة في الفرص، باعتباره أداة للحد من مفعول القوى التي

---

(16) سوف نعود إلى هذا الشـرط في المبحث التالي (الخامس) في سـياق التمييز بين العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

تعمل على إعادة إنتاج النظام الطبقي، وتسد أبواب الحراك الاجتماعي الصاعد أمام قطاع واسع من الشعب[17].

خامسًا: العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية

تُعتبَر العدالة الاقتصادية جــزءًا من العدالة الاجتماعيــة. إذ تدور العدالة الاقتصادية حول ذلك الجانب من الحيــاة المتعلق بالإنتاج من حيث مدخلاته ومخرجاته، ومن حيث حق مشـــاركة أفراد المجتمع في هذين الجانبين للعملية الإنتاجية. واقترح كلسو وأدلر ثلاثة مبادئ للعدالة الاقتصادية[18]:

- مبدأ المشـــاركة، ومضمونه أن العدالة الاقتصادية تقتضي أن تُتاح لكل فرد فرصة متساوية مع غيره للمساهمة بعمله أو برأسماله في العملية الإنتاجية. وهو ما يســـتلزم منع الاحتكار والتمييز وإزاحة العوائق التي تحول دون اغتنام الفرص المتاحة.

- مبدأ التوزيع، ويتصل بعدالة توزيع عائــد العملية الإنتاجية في صورة دخل للعمال ودخل لأصحاب الأعمال. ويقضي بالتوزيع بحســـب المساهمة في العملية الإنتاجية. فالأجــر العادل طبقًا لهذا المبــدأ يتحدد بالإنتاجية، لا بالحاجة.

- مبدأ التصحيح، ويقضي بالتعرّف إلى ما قــد يقع من انحراف عن مبدأ المشـــاركة أو مبدأ التوزيع، وإجراء التصحيحات اللازمة للوصول إلى الوضع الاقتصادي العادل والمتوازن[19]. ومن أمثلة الإجــراءات التصحيحية مكافحة الاحتكار وفرض الضوابط أو القيود على المؤسسات الاجتماعية وعلى نوازع

---

(17) انظــر: «Inequality and Mobility: Against Equality of Opportunity,» *Economist*, 20/4/2012, on the Web: <www.economist.com/blogs/democracyinamerica/2012/inequality-qnd-mobility>.

(18) L. Kelso and M. Adler (Center for Economic and Social Justice), on the Web: <www.cesj.org>.

(19) يطلق المؤلفان علــى هذا المبدأ: مبدأ الانســـجام (Harmony). ورأيت أن المعنى المقصود سوف يصل بيسر إلى القارئ إذا ترجم اسم المبدأ بتصرف إلى: مبدأ التصحيح.

الجشع والاستغلال لدى الأفراد. لذا يُطلق على هذا المبدأ أيضًا «مبدأ التقييد» (Limitation).

إذا كان التخلّف في نمو الأجور عن نمو الإنتاجية في العقود الأخيرة على النحو المرصود في الملحق الإحصائي (3)[20] يمكن أن يعالج بالمبدأ الثالث للعدالة الاقتصادية، فإن هناك حالات لا مجال لتصحيحها على هذا النحو، ومن ثم تقتضي الانتقال من العدالة الاقتصادية (وفق المبدأ الثاني) إلى العدالة الاجتماعية. ذلك أن التوزيع بحسب المساهمة في العملية الإنتاجية قد لا يستقيم مع وجود أفراد لا تستوفى حاجاتهم الإنسانية سواء لعدم كفاية العائد الموزع بحسب المساهمة في الإنتاج أم لعدم اشتراكهم في العملية الإنتاجية أصلًا. ومن هنا ظهرت التشريعات الخاصة بالحد الأدنى للأجور التي لا تعتد بفكرة المساواة بين الأجر والإنتاجية الحدية (وفق المبدأ الثاني)، والتشريعات التي تؤمن حق العمال في التنظيم والإضراب عن العمل والتفاوض الجماعي على الأجور وظروف العمل مع أصحاب الأعمال. كما ظهرت برامج الدعم والضمان الاجتماعي وما إليها لسد الفجوة بين الدخل أو غيابه والاحتياجات.

من الملاحظ أيضًا أن مفهوم العدالة الاقتصادية حسبما تجسّده المبادئ الثلاثة المذكورة أعلاه لا يتطرق إلى أبعاد توزيعية أخرى مثل توزيع الموارد أو العائد الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة للدولة أو بين الأجيال المتعاقبة، وكذلك توزيع العوائد بين الرجال والنساء - إذ كثيرًا ما يضرب عرض الحائط بمبدأ «الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية» بغض النظر عن جنس من يؤدي هذا العمل. وهنا يلزم مرة أخرى توسيع المنظور بالانتقال من المفهوم الضيق للعدالة الاقتصادية إلى المفهوم الأرحب للعدالة الاجتماعية.

ثمة منظور آخر للتمييز بين العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية قدّمه جونار ميردال في معرض بحثه قضية اللامساواة. فهو يقرر أن اللامساواة الاجتماعية تتصل بالفروق في ما يتمتع به الأفراد من مكانة (Status) ومن قوة

(20) انظر الملحق الإحصائي (3)، ص 361 من هذا الكتاب.

أو نفوذ (Power)؛ مـــا يؤدي عادةً إلى حرمان الأطـــراف الأضعف في المجتمع من فرص التأثير في صنع السياســـات واتخاذ القرارات، وإلى حالة من الغياب الصارخ للحــــراك الاجتماعي الصاعد، ومن التعويق الشـــديد لإمكانية التنافس الحر بين الأفــــراد. أما اللامســــاواة الاقتصاديـــة فترتبط عند ميـــردال بالفروق في الدخل والثروة. وعمومًا فــــإن ثمة علاقة قوية بين اللامســــاواة الاقتصادية واللامســــاواة الاجتماعية. فاللامســــاواة الاجتماعية تشـــكل مصدرًا للامساواة الاقتصادية، كما أن اللامساواة الاقتصادية تعزز اللامساواة الاجتماعية. والإثنان يمثلان سببًا رئيسًا للفقر؛ لذا فإن تخفيض اللامساواة بنوعيها يعتبر شرطًا مهمًا لانتشال المجتمع من الفقر، على ما سيأتي بيانه[21].

لكن هل من الصواب المطابقة بين اللامســــاواة الاقتصادية واللامســــاواة في الدخل والثروة، ومن ثم حصر العدالة الاقتصادية في مســـألة توزيع الدخل والثروة كما يفهم من كلام ميردال؟ ثمة إجابة شافية عن هذا السؤال عند صن. فهو يقرر أن هـــذه المطابقة تغفل مظاهـــر أخرى مهمة للحرمـــان مثل البطالة واعتلال الصحة ونقص التعليم والإقصاء الاجتماعـــي. بعبارة أخرى فإن عدم المساواة في الدخول ليس هو المظهر الوحيد لعدم المساواة الاقتصادية. فهناك مظاهر أخرى لا تقل أهمية مثل عدم المســـاواة في الحصول على عمل وعدم المســـاواة في الحصول على قدرات وحريات ذات صلـــة بالوضع الاقتصادي العام للفرد. وحتى إذا كان الشـــخص المحروم من فرصـــة عمل يحصل على إعانة بطالة من الدولة، ومن ثم فإنه يبدو أقل حرمانًا من منظور الدخل، فإنه في الواقع يظل محرومًا أو مظلومًا من منظور افتقاده فرصة العمل، وذلك بحسبان العمل قيمةً في حد ذاته وعنصرًا حيويًا في نـــوع الحياة التي يعتبرها الفرد ذات قيمـــة عالية. لذا خلُص صن إلـــى أن خفض فقر الدخل وحده لا يشـــكل غاية نهائية لسياسة مكافحة الفقر، إذ يجب أن تســـتهدف هذه السياسة توسيع نطاق القدرات البشرية للفقراء[22].

---

(21) Gunnar Myrdal, *The Challenge of World Poverty; a World Anti-Poverty Program in Outline*, with a Foreword by Francis O. Wilcox (New York: Vintage Books, 1970), pp. 56-57.

(22) انظر: صن، ص 118-121 و136.

نتنهي مما تقدم إلى أنه لا يجوز حصر العدالة الاقتصادية في قضية انعدام عدالة توزيع الدخل وحدها، وأن الوقوف عند العدالة الاقتصادية حتى مع مراعاة مبدأ التصحيح قد ينتج أشكالًا أخرى من اللامساواة غير المقبولة اجتماعيًا. ومن ثم يتعين الانتقال من المفهوم الضيق للعدالة الاقتصادية إلى المفهوم الأوسع للعدالة الاجتماعية.

سادسًا: العدالة الاجتماعية والفقر

اللامساواة هي نقيض العدالة الاجتماعية، توجد عادة مع فقر الدخل، لكنها قد توجد في غيابه أيضًا. وهنا لا بد من التمييز بين فقر الدخل بمعناه المطلق (أي انخفاض دخل الفرد عن خط الفقر المطلق الذي يقيس ما يلزم من الدخل لإشباع حد أدنى من الحاجات)، وفقر الدخل بمعناه النسبي (أي انخفاض دخل الفرد عن المتوسط العام للدخول في المجتمع أو عن نسبة منه). فخلو المجتمع من الفقر المطلق لا يحول دون تميز توزيع الدخل بدرجة قد تقل أو تكبر من التفاوت أو اللامساواة. ولما كان التفاوت في الدخول يُعبّر عن مدى انتشار دخول الأفراد حول المتوسط العام، فإن وجود هذا التفاوت سيقترن بالضرورة بالفقر النسبي حتى إذا كان جميع الأفراد لا يعانون فقرًا مطلقًا. **فاللامساواة والفقر النسبي صنوان لا يفترقان.** ومن المعتاد أن يقترن سوء توزيع الدخول بدرجة عالية من الفقر في الدول النامية. ولذلك يعتبر تعديل توزيع الدخل مدخلًا مهمًا لمكافحة الفقر في هذه الدول.

لكن الفقر بمعناه الأوسع الذي يتجاوز نقص الدخل إلى أوجه نقص في القدرات البشرية والحقوق والحريات يرتبط باللامساواة الاجتماعية، لا باللامساواة في توزيع الدخول فحسب[23]. وعمومًا فإن الفقر واللامساواة

(23) في شأن المعنى الواسع للفقر، انظر: إبراهيم العيسوي، «الفقر من منظور تنموي،» في: إبراهيم العيسوي [وآخرون]، الفقر ومقاييسه المختلفة، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية؛ 51 (البحرين: مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المكتب التنفيذي، 2009).

جزءان مترابطان من مشـكلة واحـدة مركبة. فكما يوضح تقريـر لمعهد الأمم المتحـدة لبحوث التنمية الاجتماعيـة (UNRISD)، الفقر مرتبـط بأبعاد مختلفة للامساواة كتلك المتعلقة بالدخل والجنس والعرق والموقع، وما يصاحبها من تمييز. كما أن اللامساواة تفصح عن نفسها من خلال أبعاد مختلفة مثل التوظف والحصول على الخدمات الاجتماعية. وهذه الأبعـاد تميل إلى إنتاج أو تعزيز نمط من النمو يحابي الأغنياء وغير مفيد للفقراء. وتشـكل المسـتويات العالية من اللامساواة عائقًا أمام خفض الفقر. وتظل هذه العلاقة صحيحة حتى عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو. وتفسـير ذلك أنه عندما تشـتد اللامساواة، يميل النمو إلى التركز في القطاعات الأكثر فائدة للنخبة الميسورة، بينما يحرم الفقراء من الفرص ومن المـوارد اللازمة للانتفـاع بالنمو[24]. وهذا مـا يؤكده تقرير لمنظمة العمل الدوليـة (UNRISD): «مهما بلغ معدل النمو، فـإن البلدان التي تنعدم فيها المسـاواة بشـكل كبير تحتاج إلى المزيد من الوقت للحد من الفقر مقارنة بالبلدان التي تنعدم فيها المساواة بشكل أقل»[25]. وفي ضوء هذه العلاقة الوثيقة بين الفقر واللامساواة شن التقرير هجومًا شديدًا على المقاربات الشائعة لخفض الفقر لأنها تتجاهل اللامساواة إلى حد بعيد، وتنأى عن مواجهة مباشرة مع قضايا اللامساواة من خلال سياسات إعادة التوزيع، ولأنها تميل إلى التركيز على الأشياء التي يفتقر إليها الناس لا على أسباب افتقارهم إليها.

من الظواهر التي تسـترعي الانتباه أن الفقر قد يتجه إلى الانخفاض، بينما تتجه اللامسـاواة إلى التزايد. وهذا ملاحظ في حالة بلـدان نامية بذلت جهدًا كبيرًا لخفض الفقر مثل الصيـن والبرازيل، مثلما هو ملاحـظ في حالة بلدان متقدمة مثل الولايات المتحدة، كما يتبين من الملحق الإحصائي (3)[26]. وفي

---

(24) United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics* (Geneva: UNRISD, 2010), p. 6, on the Web: <www.unrisd.org>.

(25) «حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية،» (تقرير المدير العـام، التقرير الأول (ألف)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2011)، ص 10.

(26) انظر الملحق الإحصائي (3)، ص 361 من هذا الكتاب. لاحظ تباين الإحصاءات المتاحة عن البرازيل في شـأن الاتجاه العام للامساواة. فالبيان الوارد في القسم (1) من الملحق الإحصائي(2)، =

ضوء العلاقة التبادلية بين الفقر واللامساواة (بمعنى أن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية قد تكون نتيجة للفقر، كما أنها قد تكون سببًا للفقر وصعوبة الخلاص منه) فإن تزايد اللامساواة قد يشكل تهديدًا كبيرًا لما يحرز من خفض للفقر. بعبارة أخرى، ليس من المستبعد أن يعود الفقر إلى التزايد طالما تركت اللامساواة تتزايد، ولم تبذل جهدًا كافيًا للهبوط بمستواها. ومما يسترعي الانتباه أيضًا أن اللامساواة في الدخل - وربما في مظاهر أخرى - تميل إلى التزايد في أوقات الأزمات. وهذا الأمر ملحوظ بوضوح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة مع انضمام أعداد كبيرة من الناس إلى الشرائح الأدنى لتوزيع الدخل جراء تعرضهم لفقدان وظائفهم أو لهبوط دخولهم[27]. ويمكن أن تتعمق اللامساواة في سياق الأزمة وفي أعقابها عندما لا تتوزع أعباء مواجهة الأزمة على نحو عادل، وذلك بالضغط على أجور العمال وتقليص الإنفاق الاجتماعي والعزوف عن زيادة الضرائب على الأغنياء وعدم تقليص المزايا السخية التي يحصل عليها مديرو الشركات وكبار الموظفين في القطاع الحكومي.

سابعًا: العدالة الاجتماعية والنظام الاقتصادي - الاجتماعي

ثمة ارتباط قوي بين مفهوم العدالة الاجتماعية والمستوى الذي يمكن أن تبلغه في الواقع، وبين طبيعة النظام الاقتصادي - الاجتماعي القائم. ومن المرجح أن إضفاء صفة «الاجتماعية» على العدالة يرجع إلى فكرة الارتباط الضروري بين العدالة والنظم الاجتماعية. ويبرز هذا الارتباط من خلال خصائص معينة للنظام الاقتصادي - الاجتماعي، لعل أهمها نمط ملكية

= ص 355 من هذا الكتاب، يشير إلى انخفاض دليل جيني من 60.7 في عام 1998 إلى 51.9 في 2012. ولكن تشير دراسة عن البرازيل في عهد لولا إلى أنه وإن كان دليل جيني قد انخفض انخفاضًا طفيفًا من 58 في أول عهد لولا (2002) إلى 54 في نهاية عهده (2010)، إلا أنها ترجح أن اللامساواة قد زادت ولم تنخفض، وسندها في ذلك أن الرأسماليين وسوق المال شهدا انتعاشًا غير مسبوق في عهد لولا، وأن التحسن في أحوال الفقراء لم يكلف الأغنياء شيئًا مذكورًا. انظر: Perry Anderson, «Lula's Brazil,» *London Review of Books*, vol. 33, no. 7 (March 2011).

(27) International Labour Organization (ILO), *World of Work Report, 2010: From One Crisis to the Next?* (Geneva: ILO, International Institute for Labour Studies; New Delhi: Academic Foundation, 2010), p. 48, on the Web: <www.ilo.org>.

وســائل الإنتاج السائد وما يتســم به النظام من منافســة أو احتكار في الحياة الاقتصادية.

في النظام الرأســمالي الســائد في معظم المجتمعــات المعاصرة، حيث تكون ملكية وسائل الإنتاج مقصورة على طبقة بعينها، بينما تُحرَم منها الطبقات الأخرى، ولا تملك بالتالي غير قوة عملها، تنشأ في المجتمع فوارق شاسعة في توزيع الدخل والثروة. وهذه الفوارق لا ترتبط بالفوارق بين الأفراد في القدرات والملكات، ومن ثم في الأداء والإنجاز - وهــو ما يُعرَف بمعيار الجدارة على ما ســبق ذكره - وإنما ترتبط بالتركز في الثروة في طبقة قد لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدًا من عدد الســكان، من جهــة، وبتوارث الثــروة والمكانة والمواقع المتميزة في النظام من جيل إلى جيل داخل هــذه الطبقة، من جهة أخرى. كما ترتبط هذه الفوارق بظاهرة الاســتغلال الرأســمالي القائم على استخدام ملاك رأس المال للعمل المأجور في إنتاج السلع، واستقطاعهم فائض القيمة المتمثل في الفرق بين قيمة الســلع المنتجة ومــا يدفع مقابل قوة العمــل[28]. **فظاهرة الاســتغلال هي الوجه الآخر للصراع الطبقي القائم في المجتمعات الرأسمالية في شأن اقتسام عوائد العمليات الإنتاجية بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، بل إنها السبب المباشر لوقوعه.**

توصف اللامســاواة الناتجة من عمل النظام الرأســمالي بأنها لامســاواة هيكليــة أو طبقية، تمييــزًا لها من الأشــكال الأخرى من اللامســاواة التي قد ترتبط بالتمييز بين الناس بحســب الجنس أو العرق أو الإقليم أو الوظيفة. فهي لامساواة هيكلية أو طبقية نسبة إلى كونها إفراز لنظام اقتصادي - اجتماعي ذي هيكل طبقي. ويتولّد هذا النوع من اللامساواة من خلال عمليتين اجتماعيتين:

الأولى عملية توزيع الناتــج على الطبقات والمرتبطة بقضية الاســتغلال الرأسمالي.

والثانية عملية الدخول إلى المواقع الطبقية المتميزة المحكومة بالتركز في الدخل والثروة.

---

(28) سبق التعرض لهذه الظاهرة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

كقاعدة عامة، تعزز هذه العملية استئثار الأسر المالكة لرأس المال وذرّيتهم بهذه المواقع، من جهة، وتُضعِف فرص الحراك الاجتماعي الصاعد أمام باقي أفراد المجتمع، من جهة أخرى[29]. وينتج من هاتين العمليتين تركز ضخم في ملكية الأصول الإنتاجية والثروة بوجه عام، ما يؤدي إلى ازدياد التركز في توزيع الدخل. فكما يظهر في الملحق الإحصائي (3)[30]، استأثرت شريحة أغنى 1 في المئة من سكان الولايات المتحدة بنحو ربع الدخل القومي الأميركي في عام 2007.

من الجدير بالملاحظة أن قضية الاستغلال في الرأسمالية لا ترتبط بنمط الإنتاج الرأسمالي وحده. فكما يذكر فوزي منصور، ثمة مجالات متعددة يستطيع الرأسماليون تحقيق أرباح طائلة من ورائها، ولا تغيب عنها شبهة الاستغلال، حتى وإن كانت لا تقوم على استخدام العمل المأجور في إنتاج السلع، مثل أرباح المضاربات العقارية والمضاربة في البورصة وعمليات تقسيم أراضٍ يتم الحصول عليها من الدولة بثمن بخس، وما قد يستتبعها من إنشاء مدن أو أحياء جديدة، والدخول الضخمة التي يحصل عليها بعض أرباب المهن الحرة والمشتغلين في النشاط الإعلاني والترفيهي، والأرباح الناتجة من التحكّم بالأسواق واحتكار الإنتاج أو التجارة في بعض السلع[31]. أضف إلى ذلك الأرباح التي تتحقق نتيجة تمكن البعض - خصوصًا ممن يجمعون بين الثروة والسلطة - من التأثير في القرارات المنظمة للإنتاج أو الاستيراد أو سعر العملة، والدخول العالية نتيجة استغلال كبار المنتجين لصغار المنتجين

---

(29) للمزيد عن كيفية تولّد اللامساواة في المجتمعات الرأسمالية، انظر: Frank Parkin, *Class Inequality and Political Order: Social Stratification in Capitalist and Communist Societies* (London: Paladin, 1972), chap. 1.

انظر أيضًا في دور الاستغلال باعتباره عملية دينامية لتوليد الفقر واللامساواة: Wright, pp. 21-31.

(30) انظر الملحق الإحصائي (3)، ص 361 من هذا الكتاب.

(31) فوزي منصور، «مستقبل الاشتراكية في عالم يحكمه نظام اقتصادي موحد،» في: إبراهيم سعد الدين، مساهمات مصرية حول أزمة النظام الاشتراكي وتطور النظام الرأسمالي واشتراكية المستقبل، كتاب الأهالي؛ 79 (القاهرة: مؤسسة الأهالي، 2008).

والتجار، أو نتيجة استغلال ملاك الأراضي الزراعية لمستأجريها، أو نتيجة استغلال المنتج أو التاجر للمستهلك.

ترتبط العدالة الاجتماعية في النظام الاقتصادي - الاجتماعي بمدى شيوع المنافسة فيه وبالفرص التي قد يتيحها لاحتكار بعض النشاط الاقتصادي. فإضافة إلى ما قد ينتج من الاحتكار من استغلال بالمعنى المشار إليه في الفقرة السابقة، يلاحظ أن القيود على المنافسة قد تؤدي إلى تركز المنافع في جماعات بذاتها، أو أقاليم بعينها، نظرًا إلى أن هذه القيود قد تعوّق الحراك أو التنقلية (Mobility)، أي انتقال الناس من وظيفة إلى أخرى، أو من صناعة إلى أخرى، أو من منطقة إلى أخرى، ما يكرّس اللامساواة ويُضيّق فرص الحراك الاجتماعي الصاعد عبر المواقع الطبقية أمام كثيرين.

يمكن النظر إلى اللامساواة في توزيع الدخل والثروة في النظام الرأسمالي من زاوية الحرية التي تمثل أحد أركان العدالة الاجتماعية، كما سبق ذكره وما سيأتي بيانه في المبحث الثامن من هذا الفصل. والفكرة التي يمكن طرحها من هذه الزاوية هي أن اللامساواة ترتبط بكون الحرية الاقتصادية المتاحة في هذا النظام تضمن أنواعًا مختلفة من الحريات لمجموعات مختلفة من الناس. فبالنسبة إلى القلة تدور الحرية الاقتصادية حول سلطة تنظيم الإنتاج والتراكم. وبالنسبة إلى الأكثرية تدور الحرية الاقتصادية حول حرية الفرد في بيع قوة عمله وحريته في سوق الاستهلاك[32]. وإذا كانت الحرية التي تتمتع بها القلة مطلقة إلى حد كبير، فإن حرية الكثرة مقيدة بضغط سوق العمل وكون الرأسمالي هو الطرف الأقوى من جهة، وبتحكم المنتجين في ما ينتج من سلع وخدمات وسطوة صناعة الإعلانات في ترويج منتوجاتهم من جهة أخرى. لذا فإن الحرية الاقتصادية للأكثرية تكاد تكون حرية ظاهرية. بعبارة أخرى فإن اللامساواة مرتبطة بغياب التكافؤ في كم ونوع الحريات الاقتصادية بين هاتين المجموعتين.

---

(32) للمزيد عن هذه الفكرة انظر: Sam Gindin, «Capitalism and the Terrain of Social Justice,» *Monthly Review*, vol. 53, no. 9 (February 2002).

خلاصة ما تقدم هـو أن هناك تناقضًا جوهريًا بين خصائص المجتمع العادل وخصائص النظام الاقتصادي - الاجتماعي الرأسمالي الذي يحصر ملكية وسائل الإنتاج في فئة قليلة من السكان. وهذا التناقض وما يترتب عنه من لامساواة هيكلية أو طبقية ليس عيبًا أو انحرافًا عن الخط السوي في الرأسمالية في نظر بعض أنصارها. بل إن اللامساواة - كما يقول واحد من غُلاة المدافعين عن الرأسمالية، فردريك هايك - ليست نتيجة لا مهرب منها لعمل النظام الرأسمالي فحسب، بل إنها شرط ضروري للأداء الاقتصادي الناجح فيه. ويزعم هايك أنه «ما من شيء أحدث تدميرًا للضمانات القانونية للحرية الفردية أكثر من الجري وراء سراب العدالة الاجتماعية»[33]. والمعنى المستفاد من كلام هايك هو أن ثمة تعارضًا بين العدالة الاجتماعية والحرية، على النقيض مما يذهب إليه رولز وصِن وغيرهما، الأمر الذي سنزيده إيضاحًا في المبحث الثامن.

قد يُقال إن وجهة نظر هايك ليست إلا وجهة نظر متطرفة، وينبغي ألا يُعتدّ بها كثيرًا، لكن حصوله على جائزة نوبل لا يدعم هذا القول. فما كان له أن يحصل على هذه الجائزة القيّمة لو اعتبرت آراؤه مجرد آراء شاذة. وفي الحقيقة أن الروح الكامنة وراء وجهة نظر هايك كانت تقف دائمًا كحائط صد في وجه محاولات التخفيف من اللامساواة في النظام الرأسمالي. ولم تنجح هذه المحاولات بعد الحرب العالمية الثانية إلا بفضل كفاح الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية، وبفضل ما أحرزه النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي من نجاح ملحوظ في تحسين أوضاع سكانه، حتى إنه صار معيارًا للمقارنة بسوء الأوضاع في الدول الرأسمالية، وكذلك بفعل الخوف من انتقال عدوى الاشتراكية إلى هذه الدول. وهكذا خرجت إلى الوجود دولة الرعاية الاجتماعية المعروفة بدولة الرفاه.

النقطة المهمة هنا هي أن احتمالات تحقيق العدالة الاجتماعية بالمعنى

(33) المصدر نفسه. والاقتباس من: Friedrich A. von Hayek, *Economic Freedom and Representative Government* (Chicago: University of Chicago Press, 1976).

الشـــامل متعدد الأبعاد الذي تتبناه هذه الدراســـة هي احتمالات غير قائمة في النظام الرأسمالي. وتأتي المحدودية من العائق البنيوي المشار إليه سلفًا – عائق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. والحق أن تحسين مستوى العدالة الاجتماعية في الرأســـمالية مطلب عســـير المنال، نظرًا إلى أن المطالبة به تأتي في ســـياق صراع طبقي حاد، لا في تفاهم أو تراضٍ اجتماعي. كما أن هذا التحســـن ليس محدود الآفاق فحســـب، بل إنه غير قابل للاســـتدامة ومعرّض للارتداد أيضًا. وكما يقول جندين، الرأســـمالية كنظام اجتماعي لا تقدر على الحياة مع تصاعد الاتجاه نحو المســـاواة ونحو المزيد من الأمان الاجتماعـــي للعمال، لأن هذا مصدر تهديد للأرباح والنفوذ الطبقي للرأســـماليين ولحكم الطبقة الرأسمالية. وهذا بالضبط هو ما حدث مع دولة الرعايـــة الاجتماعية. فبعدما كان ينظر إلى إجراءاتها على أنها مؤشرات للتقدم، صار ينظر إليها على أنها عوائق أمام تقدم الرأسمالية[34]. إذ بدأ التذمر من كلفتها في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشـــرين. ثم تلاحقت إجراءات تقليص ما تقدّمه من منافع أو فرض رســـوم على بعض ما كان يؤدّى من خدمـــات بالمجان مع تصاعد شـــكاوى الرأســـماليين من الأعباء الضريبية التـــي كان لا بد من تحميلهـــم إياها لتوفير التمويل اللازم لخدمات الرعاية الاجتماعية، بدعوى أن الضرائب العالية رفعت كلفة منتوجاتهم إلى درجة ضعفت معها مراكزهم التنافسية، خصوصًا بعد ازدياد انفتاح الاقتصادات بعضها على بعض واحتدام المنافسة في سياق العولمة.

ازداد زخم موجـــة التراجع عن فكرة دولة الرعاية الاجتماعية وتم التخلي عن كثير من إجراءاتها في الدول الرأســـمالية مع الانقلاب الثاتشري – الريغاني الذي انحاز إلى الرأسماليين انحيازًا ســـافرًا بإجراءات خفض الضرائب – على النحو المُبيّن في القســـم (6) من الملحق الإحصائي (3)[35] – وبالخصخصة وإطلاق قوى السوق وانسحاب الدولة من الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وبالتضييق على نقابات العمال، وبإجراءات فتح أسواق العالم أمامها من خلال

---

(34) Sam Gindin, «Social Justice and Globalization: Are they Compatible?,» *Monthly Review*, vol. 54, no. 2 (June 2002).

(35) انظر القسم 6، الملحق الإحصائي (3)، ص 367 من هذا الكتاب.

اتفاقات منظمة التجارة العالمية وغيرها. واكتملت الدائرة بدعوة الرئيس جورج بوش إلى نظام اقتصادي عالمي جديد في أوائل التسعينيات عقب الحملة التي قادها لتحريـر الكويت من الغزو العراقي؛ ما أكسـب الاتجاه نحو العولمة قوة دفع إضافية. وانتقل العالم إلى حقبة جديدة من الرأسـمالية، صار يطلق عليها الليبرالية الاقتصادية الجديـدة التي كانت العدالة الاجتماعيـة أبرز ضحاياها، على ما هـو مبيّن في الملاحق الإحصائية لهذا الكتـاب. قصارى القول هو أن المجتمعات الرأسـمالية دخلت مرحلة جديدة من الصـراع الاجتماعي الذي كانت الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة أحد تجلياتها. وفي هذه المرحلة تقف المجتمعات الرأسمالية من جديد أمام الخيار الكبير بين استمرار نظام رأسمالي يجعل إثراء القلة مرهونًا بإفقار الكثرة، وبين ضرورة التحول إلى نظام اشتراكي يفتح أوسـع الآفاق أمام تحقيق العدالـة الاجتماعية بالتحرر مـن قيد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ثامنًا: العدالة الاجتماعية والحرية

للحرية مكانة خاصة في المفهوم الشامل والواسع للعدالة الاجتماعية. ذلك أن ربط العدالة الاجتماعية بحقوق الإنسان وبإشباع الحاجات الإنسانية - على ما تقدم في المبحث الثالث من هذا الفصل - يقودنا مباشـرة إلى ربط العدالة الاجتماعية بالحرية، باعتبار أن الحق بالحرية حق أسـاس من حقوق الإنسـان وحاجة من حاجاته الجديرة بالإشـباع. وكما سـبق ذكره، يمثل الحق بالحرية المبدأ الأول في نظرية رولز عن العدالة الاجتماعية: مبدأ الحرية. ومنطوق هذا المبدأ هو «أن لكل فرد حقًا متسـاويًا في أوسـع حرية أساسية ممكنة ومتوافقة مع حرية مناظرة للآخرين». وتشـمل الحرية حرية الفكر وحرية الضمير وحرية التعبير عـن الرأي وحرية التنظيم والتظاهر السـلمي ... وما إليها من الحريات السياسـية والضرورية لصيانة حرية الفـرد وكرامته، مثل التحـرر من العبودية وحرية التنقل واختيار محل الإقامة، وكذلك الحريات والحقوق المتعلقة بسيادة القانون. وهذه الحريات من الواجب التمسـك بهـا واحترامها كلها، حيث لا

محل لتفضيل واحدة منها على أخرى[36]. وكما يقول جونستون: «فكرة العدالة التي لا توفر ما يكفي من الضمان للحرية لا بـد من أن يكون مصيرها التصدع والزوال»، وأن تشـديد مبدأ الحرية على أن يكون لكل فرد نصيب منصف من الحريات إنما يراد منه أن يصبح الفرد «في وضع يؤهّله ممارسـة دور مؤثر في اتخاذ القرارات العامة مثل أي فرد آخر»[37].

من منطلق مفهوم التنمية البشـرية الذي يتبنّاه أمارتيا صِن، ورؤيته التنمية باعتبارهـا حرية، ونظرته إلى الحريات باعتبارها مرادفـة للقدرات، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية مرهون بتحقيق الحريات/ القدرات الأساسـية لكل فرد في المجتمع، وتوسـيعها بما يُمكّن كل فرد من اختيار الحياة التـي يعتبرها قيمةً. فالعمل والإنتاج حرية وقدرة، والتعليم ومحو الأمية حرية وقدرة، والمساواة بين الجنسـين حرية وقدرة، وحق التعبير والوصول إلى المعلومات حرية وقدرة... وهلم جرًّا. ومن هـذا المنظور، فإن من مقتضيات العدالة الاجتماعية توسـيع نطاق قدرات/ حريات من لا يحظون بقدر معقول منها، وتمكينهم من اكتسابها إن كانوا لا يملكونها أصلًا[38]. وفي تعريفه المجتمـع العادل، يضع غيل (Gil) الحرية جنبًا إلى جنب مع المساواة والتعاون والتوجه إلى الجماعية والعلاقات التبادلية واحترام الفروق الفردية. وفي المقابل، تشـمل مكونات المجتمع غير العادل الاستبداد والاستغلال جنبًا إلى جنب مع اللامساواة والأنانية والفردانية وتجاهل كون الفرد عضوًا فـي مجتمع أكبر، وإهمال العلاقـات التعاونية بين الأفراد[39]. وإذا كان توفير الحريات شرطًا لتحقيق العدالة، فعلينا أن نذكر أيضًا

---

(36) <www.en.wikipedia.org/wiki/A-Theory-of-Justice>.

(37) جونستون، ص 256.

(38) صـن، ص 23-25، 50 و118-119. لاحـظ أن صـن يميز بين الحريات الأساسـية/ الموضوعية والحريات الأداتية/ الوسائلية. فالحريات الأساسية تشمل القدرة على البقاء بدلًا من الوقوع ضحية لموت مبكـر، والقدرة على تجنب مظاهر الحرمان، والحريات المقترنـة بأن يكون المرء متعلمًا ويتمتع بحق المشـاركة السياسـية والتعبير عن الرأي. أما الحريات الأداتية فتشـمل الحريات السياسية والتسـهيلات الاقتصادية (فرص المشـاركة فـي الإنتاج والتجـارة)، وضمانات الشـفافية (مثل الحق بالمعرفة)، والأمن الوقائي (من خلال شبكة ضمان اجتماعي).

(39) Gil, «Perspectives on Social Justice».

أن تحقيق العدالة يؤدي إلى توسيع خيارات الناس، ومن ثم فإنه يؤدي إلى توسيع نطاق التنمية البشرية وتعميقها[40].

وإذ تؤكد مارثا نوسباوم فكرة أمارتيا صِن بأن مجال القدرات هو المجال الصحيح عند النظر في المسائل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وأن القيمة الإرشادية للقدرات في مجال العدالة أقوى كثيرًا من قيمة مدخل المنفعة أو الموارد وحتى من فكرة العقد الاجتماعي، حيث إن الانطلاق من القدرات يساعد في بناء مفهوم معياري أو استهدافي (Normative) للعدالة الاجتماعية، فإنها قد شددت على أمرين آخرين مهمين[41]:

الأول هو أن لمدخل القدرات أهمية خاصة لعدالة النوع (Gender Justice)، أي لذلك الفرع من العدالة المتعلق بقضايا النوع والمساواة بين الجنسين (Sex Equality). فالمساواة الجديرة بالتحقيق من منظور عدالة النوع - طبقًا لصِن ونوسباوم - هي المساواة في القدرات. وإذا كانت القدرات وثيقة الصلة بالاستحقاقات (Entitlements) التي يجري التركيز عليها من جانب حركات حقوق الإنسان مثل التركيز على الحريات السياسية وحرية الاجتماع والتنظيم وحرية اختيار العمل وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذه الحقوق غير كافية من وجهة نظر المدافعين عن عدالة النوع لأنها كانت محملة من البداية بتوجه ذكوري (Male-centered). لذا أهملت لوقت طويل استحقاقات أساسية ذات أهمية خاصة للنساء مثل الحق في سلامة الجسد وعدم التعرض للتحرش في محل العمل أو في الطريق العامة، وعدم التعرض للعنف في المجال الأسري. وعمومًا فإن الضمان الحقيقي للحقوق هو امتلاك القدرات التي تُمكّن الناس عمومًا، والنساء خصوصًا، من ممارسة هذه الحقوق. فالفرد

---

(40) وفي ذلك يقول تقرير التنمية البشرية، 2011: إن توافر الإنصاف والتمكين والاستدامة يوسع من الاختيارات المتاحة للناس، أي إنه يوسع التنمية البشرية. انظر: United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report, 2011: Sustainability and Equity a Better Future for All* (New York: UNDP; Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2011).

(41) انظر في ذلك: Martha Nussbaum, «Capabilities as Fundamental Entitlements: Sen and Social Justice,» *Feminist Economics*, vol. 9, nos. 2-3 (2003), pp. 33-59, on the Web: <www. Tandf. co.uk/journals>.

لن يتمتع بحق ما على نحو يسمح بوصف المجتمع بالمجتمع العادل إلا إذا كان المجتمع قد اتخذ من الإجراءات ما يكفل تزويد الناس بالقدرات اللازمة لممارسة هذا الحق[42].

الثاني هو أنه عندما يتعلق الأمر بالقدرات، فإنه من الضروري تجنّب المفهوم السلبي للحرية (Negative Liberty) الذي يحث الدولة على الامتناع عن وضع العراقيل التي تحول دون التمتع بالحقوق والحريات. فالمطلوب للتمتع بالقدرات/ الحريات هو التمكين من خلال الدعم القانوني والمؤسسي والمادي.

من المساهمات المهمة لمارثا نوسباوم في مجال القدرات قيامها بوضع قائمة بما اعتبرته قدرات/ استحقاقات إنسانية مركزية يمكن استخدامها في تعريف ما سمّته مفهوم الحد الأدنى للعدالة (A Minimal Conception of Justice). وتشتمل هذه القائمة على عشر قدرات: القدرة على أن يحيا الإنسان من دون التعرّض للموت قبل الأوان، ومن دون أن تصبح حياته بلا قيمة - القدرة على التمتع بالصحة الجسدية - كرامة الجسد وسلامته - القدرة على استخدام الحواس والخيال والفكر - القدرة على ممارسة العواطف الإنسانية - القدرة على عقلنة الأمور والتأمل النقدي - القدرة على التواصل والترابط مع الآخرين - القدرة على إقامة علاقات سوية مع الطبيعة - القدرة على الترويح عن النفس - القدرة على المساهمة في السيطرة على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الفرد بالمشاركة السياسية والتمتع بحق تملك بعض الأصول والحق بالعمل واختيار نوع العمل الملائم وما إلى ذلك من حقوق من دون التعرض للتمييز[43].

---

(42) يُمنع على النساء المشاركة السياسية في دول كثيرة، ومنها دول عربية، على الرغم من أن هذا الحق قد يكون مكفولًا لهن في الدستور، وذلك بعدم سماح الذكور بخروج النساء من المنزل لحضور الاجتماعات العامة أو للتصويت في الانتخابات، وحتى عندما يسمح للنساء بالمشاركة في التصويت، فقد لا يمارسن هذا الحق بحرية حيث يُصر الرجال على إملاء خياراتهم في شأن المرشحين على النساء.

(43) Nussbaum, «Capabilities as Fundamental Entitlements».

عمومًا، إن الصلة بين العدالـــة الاجتماعية والحرية يمكـــن أن تبرز أيضًا من زاوية أن قدرة الجماعات المحرومة والمظلومة من الشـــعب على التخلص مـــن الفقر والظفر بحقها في الإنصـــاف مرهونة بما يوفّره النظام السياســـي من حريات وديمقراطية تُمكّنها من التعبير عن مطالبها وتنظيم صفوفها للدفاع عنها وممارسة الضغط من أجل تحقيق هذه المطالب. وعندما يفتقر النظام السياسي إلى الحرية والديمقراطيـــة، وتُحرَم هذه الجماعات من فـــرص التعبير والتنظيم والحشـــد من أجل تضييق الفوارق في توزيع الدخل والثروة، فإن هذه الفوارق تميل إلى الاستمرار، بل وإلى الاتساع.

من المهم ملاحظة أن افتقار النظام السياســـي إلى الديمقراطية التي تعمل لمصلحة الطبقات الشـــعبية قد يعـــود أصلًا إلى عدم تحقق درجـــة معقولة من العدالة الاجتماعية، ولا ســـيما من خلال وجود فوارق واسعة في توزيع الدخل والثـــروة. فعندما يختـــل توزيع الدخل والثـــروة يختل توزيع القوة السياســـية، ويترافق احتكار الســـلطة مع احتكار الثروة. وهنا تصبح الديمقراطية الليبرالية/ التمثيلية قليلة الجدوى، ويُصبح الإصلاح الديمقراطي الذي يوفّر فرصًا حقيقية لمشـــاركة الطبقات الشـــعبية في اتخاذ القرارات مرهونًا بإعـــادة توزيع الدخل والثروة لمصلحة هذه الطبقات.

تاسعًا: العدالة الاجتماعية بين الأجيال والعدالة البيئية

إن العدالة الاجتماعيـــة لا تتعلق بتوزيع الحقوق والفـــرص والموارد بين الأجيال الحاضرة فحســـب، بل إنها تتعلق أيضًا بتوزيعها بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة. إذ ليس من حق الأجيال الحاضرة أن تستأثر وحدها بالموارد الطبيعيـــة، وليس من حقها أن تلقي بكلفة مكافحـــة التلوث على عاتق الأجيال القادمة. بل إن عليها أن تقتصد في اســـتعمال الموارد الطبيعية، وأن تعمل على تعويض ما يستهلك منها برأسمال من صنع البشر، وأن تسعى إلى حل ما تتسبب به من مشكلات التلوث ولا ترحّلها إلى أجيال المستقبل. كما أنه ليس من حق الأجيال الحاضرة الإسراف في الاســـتدانة من الداخل والخارج، لأن الأجيال

المقبلة غير المسؤولة أصلًا عن هذه الاستدانة ســوف تتحمل بجزء من عبء سداد فوائدها وأقساطها. بل إن على الأجيال الحاضرة أن تقتصد في الاقتراض، وأن تعتمد إلى أقصى حد ممكن على الموارد الذاتية وتنميتها. وهذه المســائل تثير قضية الاســتدامة البيئية والاســتدامة الاقتصادية والاعتماد على الذات في التنمية، وهي من القضايا التي سوف نتناولها في الفصل الثالث.

عمومًا، تقتضي العدالة الاجتماعية أن يكون للأجيال المقبلة من الفرص، وأن تُتاح لها من الإمكانات مــا لا يقل عما تتمتع به الأجيــال الحاضرة. وإذا كانت التنمية البشرية تعرف بأنها توسيع حريات البشر وقدراتهم على أن يعيشوا الحياة التي يعتبرونها قيّمة، ويقودنا إضافة مطلب الاســتدامة مباشرة إلى قضية العدالة الاجتماعية بين الأجيال. إذ تعرف التنمية البشرية المستدامة **بأنها عملية توسيع للحريات الموضوعية للبشــر اليوم، مع بذل جهد معقول لتجنّب الجور على فرص أجيال المستقبل في توسيع حرياتهم**[44].

نظرًا إلى ما صاحب تعامل الإنســان مع الطبيعة واســتعماله مواردها من مســاوئ تعانيها الأجيال الحاضرة، ومن عدوان علــى حقوق الأجيال المقبلة، فقد تفرع عن المفهوم الموسّــع للعدالة الاجتماعية مفهوم جديد: **العدالة البيئية** (Environmental Justice). وهذا المفهوم لا يشــير إلى إنصاف الطبيعة فحســب، بمعنــى مراعــاة «العدالة فــي التعامل مع البيئــة بالمعنــى الإيكولوجي الذي يتطلّب حماية الحق باســتعمال الأراضي والموارد المتجددة لمصلحة استدامة الكوكب والناس والكائنات الحية الأخرى»، بل إنه يشــير أيضًا إلى العدالة في «توزيع الطيبات (Goods) والســيّئات أو الخبائث (Bads) البيئية بين البشــر»[45]. ومن تداعيات مفهوم العدالة البيئية وجوب اتخــاذ إجراءات من جانب الدولة

---

(44) في شأن التمييز بين الحريات الموضوعية/ الأساســية والحريات الأداتية/ الوسائلية، انظر: UNDP, *Human Development Report, 2011*, p. 2, footnote 56.

(45) هذا التعريف مأخوذ من: Foley, ed., p. 3.

والمقصود بالطيبات البيئية الضروريــات مثل المياه والأصول البيئيــة ذات المردود الطيب على الحياة مثل الحدائق والمنتزهات. أما الســيئات البيئية فيقصد بها تدهور البيئة والاستعمال غير المستدام للموارد الطبيعية (من خلال فقدان الأراضي الزراعية مثلًا) والتلوث.

للتأثير في سلوك الأفراد تجاه البيئة للحد مما قد ينتجه من آثار بيئية ضارة، ولتشجيعهم على السلوكيات الصديقة للبيئة. كما أن تبني الدولة مفهوم التنمية المستدامة يُعدّ مدخلًا مهمًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، على ما سيأتي بيانه في الفصل الثالث.

صار من المعروف يقينًا أن الفقر يلوّث البيئة ويُدمّر الموارد الطبيعية. إذ إن الفقراء في صراعهم من أجل البقاء يجورون على الطبيعة ويتسببون في فقدان الكثير من عناصرها التي ليس من السهل، أو ليس من الممكن تعويضها، ما يؤدي إلى النيل من قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستدامة. لذا فإن لمكافحة الفقر مردودًا إيجابيًا مهمًا على العدالة البيئية، فضلًا عن مردوده الإيجابي على العدالة الاجتماعية. ومن جهة أخرى، صار من المحقق أن الشرائح الأفقر من السكان عادة تعاني نسبة أعلى من الأضرار البيئية. وهو ما يتوقع مثلًا عندما تؤدي التغيرات المناخية إلى كوارث طبيعية مثل الجفاف والفيضانات والسيول والأعاصير. فأكثر ضحايا هذه الكوارث هم الفقراء أصحاب المساكن الهشّة والإمكانات المادية الضعيفة، والذين قد لا يكون لهم مصدر للرزق سوى الصيد في البحار والأنهار أو الغابات التي تتعرض لهذه الكوارث الطبيعية. وكما هو معلوم، فإن قدرة المجتمعات الفقيرة على مواجهة الأضرار البيئية أقل كثيرًا من قدرة المجتمعات الغنية.

إن الوقاية خير من العلاج. وهذا ما يدعو إلى المسارعة بتبني مفهوم الاستدامة البيئية، فضلًا عن الأنواع الأخرى من الاستدامة التي سنتناولها في الفصل الثالث. ما يستوجب أيضًا أن تبدأ الدول الغنية/ المتقدمة بنفسها في السير على هذا المضمار، ولا سيما أنها المسؤول الأكبر عما لحق بالبيئة من دمار، وعما يتهددها من دمار مستقبلًا. لكن أغلبية هذه الدول ما زالت تنظر إلى قضية الاستدامة بشيء من الاستهانة، وتعتبر أن مطالبتها بالحد من معدلات نموّها، ومن ثم معدلات استهلاكها الموارد الطبيعية، وكذلك الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة (Greenhouse Emissions) للمساعدة في مواجهة مشكلات الاحتباس الحراري والتغير في مناخ العالم، نوعًا من العقاب. ومما يذكر

في هذا الشـأن رفض أكبر دولة رأسـمالية في العالم، وهي الولايات المتحدة الأميركية - التوقيع على اتفاق كيوتو الذي سـعى إلى إلـزام الدول المختلفة بنسب معينة لخفض ما تساهم به من انبعاثات غازات الدفيئة.

جدير بالملاحظة أن السعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية قد لا يؤدي في الأحوال كلها إلى نتائج إيجابية مقابل العدالة الاجتماعية. فالإجراءات المحلية لحماية البيئة برفع سـعر الطاقـة، أو بتحميل المنتجين تكاليـف إضافية للحد من التلوث قد تضر بالفقراء من خلال ارتفاع أسـعار ما يسـتهلكونه من سلع وخدمات. وهنا يلـزم أن تتدخل الدولة بإجراءات تعويضيـة من أجل التوفيق بين متطلّبات الاستدامة البيئية ومتطلّبات الإنصاف. كما أن بعض الإجراءات الدولية لتحسـين البيئة ومواجهة مخاطر التغير في المناخ العالمي قد تؤثر سلبًا في الإنصاف إذا كان من شـأنها الحد من النمو الاقتصادي فـي الدول النامية ذات الأغلبية الفقيرة من السـكان[46]. وهنا من الضروري أن يتدخل المجتمع الدولي بإجراءات تعويضية لمسـاعدة الدول النامية في الحفاظ على معدلات معقولة للنمو والعدالة الاجتماعيـة. وهنا يبرز البعد الخارجي/ العالمي للعدالة الاجتماعية الذي سوف نتناوله في المبحث العاشر من هذا الفصل.

في مـا يتعلق بالديون وما يرحل مـن أعبائها إلى الأجيـال المقبلة، فإنه إلى جانب الجهد المحلي اللازم بذله للحد مـن الاقتراض وتنمية المدخرات المحلية وزيادة الاعتماد علـى الموارد الذاتية، يلزم أيضًـا اضطلاع المجتمع الدولي بدور مهم في الحد من الأعباء التي تُلقى على كاهل أجيال المسـتقبل بالاستجابة إلى مطلب إلغاء جزء من الديون المستحقة على الدول النامية[47].

لما كان تحقيق العدالة بين الأجيال يرتبط بتوزيع السلطة والنفوذ السياسي في الحاضر، ولما كان لأجيال المستقبل بعض ممن يمثلها اليوم، وهم الشباب، فإن فتح المجال أمام الشـباب للمشاركة في النشـاط السياسي بوجه عام، وفي

---

(46) UNDP, *Human Development Report, 2011*, p. 2.

(47) انظر الموقع الإلكتروني للحملة الشعبية لإسقاط ديون مصر: <www.dropegyptdebt.org>.

عمليات صنع القرارات بوجه خاص، يكتسب أهمية كبرى، ومن ثم فإنه يجب أن يحظى بأولوية متقدمـــة على أجندة الإصلاح السياســـي الهادف إلى تعميق الديمقراطية وتوسيع رقعة ممارســـتها، وكفالة أوسع الفرص للمشاركة الشعبية في صنع القرارات واتخاذها.

عاشرًا: انعكاسات العلاقات الخارجية على العدالة الاجتماعية

تتمثل المـــوارد القابلة للتوزيـــع على أعضاء المجتمع فـــي ما يطلق عليه الاقتصاديون الناتج القومـــي الإجمالي. وهو يتألف من الناتـــج المتولّد داخل الدولة (الناتـــج المحلي الإجمالي) مضافًا إليه ما يرد مـــن دخول من الخارج، ومستبعدًا منه ما يتسرب من دخول لمصلحة أطراف خارجية. ومن هنا يظهر أن العلاقات الاقتصادية الخارجية عامل مؤثر فـــي تحديد الحجم النهائي للموارد التي يمكن لمواطني أي دولة اقتسامها في ما بينهم. كما أن طبيعة هذه العلاقات قد يكون من شـــأنها إنتاج آثار متباينة في أنصبة الأقسام المختلفة من السكان، ومن ثم فإنها قد تساعد في خفض اللامساواة أو زيادتها.

إذا نظرنا - مثـــلًا - إلى ذلك الجزء من الدخل الـــذي يتدفق من الخارج في صورة تحويلات مـــن المصريين المغتربين إلى ذويهم، فإن هذه التحويلات قد تُحسّـــن من أوضاع كل الفئات الاجتماعية، لكن درجة التحسّن قد تتفاوت من فئة إلى أخرى مع التفاوت في توزيع المغتربين بحســـب المهارة وبحسب الوظائف وبحسب الدول التي يعملون فيها وبحسب المناطق التي هاجروا منها في مصر. فإذا كان الشـــطر الأكبر من التحويلات يأتي من دول تشـــغل عمالة مصرية غير ماهرة أو قليلة المهارة بنسبة كبيرة، فمن المرجح أن يكون لها تأثير إيجابي في المســـاواة لأنها ستحسّن من أوضاع الطبقات الشـــعبية التي ترتفع بها نســـبة الفقراء. أما التحويلات التي ترد من دول تُشغّل عمالة مصرية ماهرة فقد يكون لها أثر سلبي في المســـاواة، لأنها ستُحسّن أوضاع الأقسام الميسورة نســـبيًا في المجتمع. وفي ما يتعلق بما يفد إلى مصر من معونات خارجية، فإن أثرها سوف يتوقف على أوجه إنفاقها. فإذا أُنفقت على مشروعات أو خدمات

تفيد الفقراء بدرجة أكبر من غيرهم، فإنه سيكون لها أثر إيجابي في المساواة. أما إذا استخدمت في دعم رجال الأعمال، فإنها قد تؤثر بالسلب في مستوى المساواة، حيث إن العائد منها على رجال الأعمال سيفوق في الأغلب ما قد يعود على العمال مثلًا من فوائد نتيجة إيجاد فرص عمل إضافية بتوسيع بعض المشروعات القائمة أو إنشاء مشروعات جديدة.

في ما يتعلق بالدخل الذي يتحقق في الداخل ويتدفق جانب منه إلى الخارج في صورة أرباح للشركات الأجنبية، أو في صورة فوائد وأقساط الدين الخارجي، فإنه يؤثر في حجم «الكعكة» التي تُتاح للتوزيع على المصريين، لكن ليس من الواضح إن كانت له آثار متباينة في أنصبة الأقسام المختلفة من السكان كقاعدة عامة.

الحديث عن أثر العلاقات الخارجية في العدالة الاجتماعية لا بد من أن يجرنا إلى الحديث عن ظاهرة العولمة وطبيعة النظام الرأسمالي العالمي القائم. فالعولمة تؤثر في العدالة الاجتماعية من حيث إنها تُعلي مصالح مجتمع الأعمال على مصالح العمال، وأنها تؤدي إلى صياغة اتفاقات دولية لحماية المستثمرين وتنمية أرباح الشركات متعدية الجنسيات، وتفتح أمامهم اقتصادات الدول النامية لتحقيق أرباح فاحشة من خلال نظم تشغيل استغلالية للعمال الفقراء في هذه الدول، ومن خلال تصريف منتوجاتهم في أسواق الدول النامية، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تدمير منشآت صغار المنتجين والتجار وفقدان ما يرتبط بها من فرص عمل[48]. إنها عولمة ظالمة من حيث إن غياب العدالة سمة لتوزيع مغانم العولمة ومغارمها بين الدول المتقدمة والدول النامية، لأسباب مختلفة، من بينها النظام الجائر لتقسيم العمل الدولي وما يصاحبه من استئثار الدول الرأسمالية المتقدمة بمراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ووسائل إنتاج التكنولوجيات الحديثة. لكنها عولمة ظالمة أيضًا من حيث إن ما تفرزه من علاقات اقتصادية تميل إلى زيادة اللامساواة داخل

(48) انظر: Gindin, «Social Justice and Globalization».

الدول النامية، خصوصًا في البلاد التي يتدفق عليها الاستثمار الأجنبي المباشر بغزارة مثل الصين ودول شرق آسيا لاستغلال رخص العمالة فيها[49]. وكما هو واضح من الملحق الإحصائي (3)[50]، انخفض الفقر في الصين لكن اللامساواة تزايدت على نحو ملحوظ نتيجة التأثيرات المتباينة للاستثمارات الأجنبية ونمط التنمية في مجمله في أنصبة الأقسام المختلفة من السكان في الناتج القومي الصيني.

الحق أن العوامل الخارجية المؤثرة في العدالة الاجتماعية في الداخل لا تقتصر على العلاقات الاقتصادية وحدها. فالوضع الدولي للدولة ومدى ما تتمتع به من حرية إرادة واستقلالية في اتخاذ القرارات، والمكانة الإقليمية للدولة يؤثران في مستوى معيشة مواطنيها من خلال تأثيرها في الوضع الاقتصادي للدولة، ومن خلال تأثيرها في اللامساواة في توزيع ما يرد من دخول خارجية. على سبيل المثال، إذا توترت علاقات مصر مع الدول الخليجية، فإن هذه الدول قد تتخلى بسهولة عن العمالة المصرية غير الماهرة وتحل محلها عمالة آسيوية رخيصة. لكنها قد لا تتمكن من التخلص من العمالة المصرية الماهرة المتمثلة في أساتذة الجامعات والأطباء والقضاة والمهندسين بالدرجة نفسها من السهولة. ومن المرجح زيادة اللامساواة في مصر إذا سار الأمر على هذا النحو.

مما تجدر ملاحظته أن ميثاق الأمم المتحدة لم يُميّز بين العدالة الدولية والعدالة الاجتماعية، حيث لم يفصل العدالة بين الدول والعدالة بين الناس، وإنما اعتبر العدالة مبدأ عامًا واسعًا يجب تطبيقه لا داخل الدول فحسب، وإنما في العلاقات الدولية أيضًا. كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص في المادة (28) منه على أن «لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي (أي النظام الخاص ببلده) ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص

---

(49) للمزيد عن العلاقة بين العولمة واللامساواة، انظر: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Economic Policy Reform: Going for Growth, 2012* (Paris: OECD, 2012), pp. 187-190, on the Web: <www.oecd.org>.

(50) انظر الملحق الإحصائي (3)، ص 361 من هذا الكتاب.

عليها في هذا الإعلان تحققًا تامًا». لذا فـإن تطبيقات العدالة الدولية لا تقتصر على النواحـي القانونية (مثـل قاعدة صوت واحـد لكل دولة فـي الجمعية العمومية، ومثل مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى)، وإنما تمتد أيضًا لتشـمل العدالة الاقتصادية والجوانب التنموية للعدالة الدولية التي انطلقت من إقرار مبدأ الحق في التنمية ومبدأ التعاون الدولي من أجل تنمية دول الجنوب. وهكذا فإن للعدالة الاجتماعية بُعدًا عالميًا بمعنى وجوب تطبيق المسـاواة بين الناس بغض النظر عن المواقع الجغرافية التي يعيشـون فيها، وبغض النظر عن كونهم يقيمون في دول لا يحملون جنسياتها، العمالة المهاجرة مثلًا[51].

ثمة ثلاثة أمـور ذات أهمية خاصة للـدول النامية، ينبغـي ألا تغيب عن الأذهان عند تناول البُعد الدولي للعدالة الاجتماعية:

أولها، أن النضال من أجل العدالة الاجتماعيـة داخل المجتمعات النامية لا يمكـن فصله عن النضـال من أجل إزالـة الظلم المصاحب لنظام تقسـيم العمل الدولي الراهن. فهذا النظام الذي تُهيمن عليه القوى الرأسـمالية الكبرى وتُسـخّره لخدمة مصالحها يتسبب في بؤس نسـبة كبيرة من سكان العالم بما ينطوي عليه من توزيع غير متكافئ لفرص النمـو الاقتصادي، ومن محاولات لإخضاع الدول النامية لنظم وسياسات اقتصادية تخدم مصالح الأطراف الأقوى والمهيمنة في إطار الرأسمالية المعولمة، وفي سياق عولمة الليبرالية الاقتصادية الجديدة. ويسـتوجب النضال من أجل تغيير هذه البيئـة الدولية تكاتف الدول النامية وتنسيق جهدها في المحافل الدولية بغية تقوية مراكزها التفاوضية، فضلًا عن التعاون من أجل تقوية بنياتها الاقتصادية، ولا سيما في المجالات المختلفة للإنتاج والبحث العلمـي والمبادلات التجارية في إطـار اعتماد جماعي على الذات.

ثانيها، إن الـدول النامية ينبغـي ألا تتنازل عن حقها فـي الحصول على تعويض من الدول المتقدمة مقابل ما لحقها من أضرار وخسائر وتأخر اقتصادي

(51) للمزيد، انظر: United Nations, Division for Social Policy and Development, pp. 11-12.

نتيجة الاستعمار بصوره القديمة والحديثة[52]. وفي هذا الصدد نُذكّر بالدعوات التي ظهرت منذ أكثر من نصف قرن للوصول بالمعونات المقدمة للدول النامية إلى 0.7 في المئة من النواتج المحلية الإجمالية للدول المتقدمة. وعلى الرغم من ضآلة هذا الهدف، فإن قلة من الدول المتقدمة هي التي حققته، بما في ذلك بريطانيا صاحبة التاريخ الاستعماري الطويل التي لم تصل إلى هذا الهدف إلا في عام 2012. ومن هذه الدعوات أيضًا الدعوة إلى تحصيل موارد يمكن توجيهها لأغراض التنمية بما في ذلك تمويل برنامج الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تطبيق الضريبة التي اقترح جيمس توبن (Tobin tax) منذ عام 1972 فرضها على المعاملات في النقد الأجنبي أساسًا للتخفيف من حدة التقلبات السريعة في أسعار العملات نتيجة المضاربات، وكذلك الضريبة التي اقترح آخرون فرضها على التعاملات في بورصات الأوراق المالية للحد مما تتعرض له من أزمات[53]. فهذه الدعوات لم تلق أذانًا صاغية على الصعيد العالمي وانحصر تطبيقها على الصعيد الوطني في عدد قليل جدًا من الدول.

بالطبع، إن الأموال التي قد تتدفق على الدول النامية من خلال معونات الدول المتقدمة أو جرّاء تنفيذ بعض هذه الدعوات وغيرها ليست من الأشياء التي يُمكن أن تغير توزيع الدخل على الصعيد العالمي، وقد لا تسفر عن تعزيز ملموس لموارد التنمية في الدول النامية. لكن من المهم مواصلة النضال من أجل الحصول عليها باعتبارها من الاستحقاقات المشروعة للدول النامية، شريطة ألا يكون ذلك مدعاة لإهمال تطبيق مبدأ الاعتماد على الذات قُطريًا وجماعيًا أو للتراخي في تفعيله.

ثالثها، إن لأحد أبعاد العدالة الاجتماعية، العدالة البيئية، بُعدًا دوليًا مهمًا. فالمشكلات البيئية ليست مشكلات محلية خالصة، بل إنها مشكلات عابرة

---

(52) سبق للكاتب معالجة هذه القضية في: Ibrahim El-Issawy, «The Aid Relationship and Self-reliant Development in Africa,» in: Adebayo Adedeji and Timothy M. Shaw, eds., *Economic Crisis in Africa: African Perspectives on Development Problems and Potentials* (Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, 1985), pp. 131-153.

(53) للمزيد، انظر: <www.en.wikipedia.org/wiki/Tobintaxn>.

الحدود ومتعدية الأقطار أيضًا، سواء من حيث أسبابها أم من حيث نتائجها. وإذا كانت هناك مسؤولية عالمية مشتركة عن مواجهة المشكلات البيئية، فلا شك في أن الجانب الأكبر من هذه المسؤولية يجب أن يقع على عاتق الدول المتقدمة، باعتبارها أكبر مستهلك للموارد الطبيعية وأكبر ملوّث للبيئة، وأكبر متسبب في مشكلات الاحتباس الحراري والتغير المناخي. وهنا يجب أن تتعاون الدول النامية سويًا في تكثيف جهدها للضغط على الدول المتقدمة من أجل الالتزام بأهداف بيئية تتلاءم مع مسؤوليتها التاريخية عن التدهور البيئي والتغير المناخي، وأن تضم أصواتها إلى أصوات العقلاء في الدول المتقدمة الذين يدعون إلى الحد من نموّها الاقتصادي واستهلاكها المفرط[54]. كما أن على الدول النامية ألا تتأخر كثيرًا في تبني آليات التنمية المستدامة بيئيًا، خصوصًا الدخول في مجال تدوير المخلفات وفي مجال الطاقات المتجددة تحسبًا للنضوب المتسارع في المصادر الأحفورية للطاقة، وألا تتراخى في الاستعداد بتضمين برامجها التنموية ما يكفل مواجهة الصعوبات أو الكوارث التي قد تسفر عنها التغيرات في مناخ العالم بالنسبة إلى التنمية.

حادي عشر: العدالة الاجتماعية كمفهوم واسع ومتعدد الأبعاد

لعله قد تبيّن مما تقدم أن العدالة الاجتماعية مفهوم واسع ومركب، ذو جوانب وأبعاد متعددة. ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، منها تعدد المنابع والروافد التي تُغذّي مفهوم العدالة الاجتماعية. فالعدالة الاجتماعية فكرة فلسفية، مثلما هي فكرة دينية، وقيمة اجتماعية ومبدأ أخلاقي. ومنها التداخل الشديد بين مفهوم العدالة الاجتماعية وعدد من المفاهيم الأخرى مثل المساواة وتكافؤ الفرص والتمييز والتهميش والعدالة الاقتصادية والعدالة القانونية والفقر والحرية. ومنها الاتصال الوثيق بين العدالة الاجتماعية والنظم الاقتصادية - الاجتماعية. ومنها تعدد مجالات تطبيق العدالة الاقتصادية. فهي تشمل

(54) للمزيد، انظر أمثلة للجهد الذي يُبذل في هذا المجال في مشروع مؤسسة داج همرشولد (What Next) في: *Development Dialogue*, no. 47 (June 2006).

مجالات اقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية، ومجالات ثقافية ومعلوماتية، ومجالات بيئية. ومنها أن العدالة الاجتماعية في مجتمع ما لا تتأثر بما يجري داخل هذا المجتمع فحسب، بل بما يجري خارجه في العالم الواسع المحيط به أيضًا. كما أن النطاق الزمني للعدالة الاجتماعية لا ينحصر في الزمن الحاضر وحده، بل إنه نطاق منبسط يشمل الحاضر والمستقبل، وما يترتب على ذلك من علاقات عبر الأجيال.

من أبرز أبعاد العدالة الاجتماعية الأبعاد الثمانية التالية، وهي - كما سوف يظهر حالًا - ليست أبعادًا منفصلة بعضها عن بعض، وإنما يوجد بينها قدر من التشابك بحكم الطبيعة المركبة للعدالة الاجتماعية:

- **البعد الاقتصادي**: يتصل هذا البعد بمدى تحقق المساواة في اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها، ما يقود إلى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في مجالات العمل وملكية الأصول الإنتاجية والحصول على الخدمات والمعلومات من دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الإقليم وما إلى ذلك، وكذلك المساواة في توزيع الدخل والثروة. كما أن هذا البعد يتناول طبيعة الانحياز الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، ومدى قدرتها على إعادة التوزيع ولا سيما من خلال الضرائب والإنفاق الاجتماعي والسياسات النقدية وإجراءات إعادة توزيع الملكية، ومدى العدالة في توزيع أعباء مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

- **البعد الاجتماعي والثقافي**: يتصل بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ومن ثم بمدى اهتمام السياسات العامة بمواجهة هذه المشكلات والسعي إلى تحقيق المساواة في الحقوق والفرص والتمكين من تفعيلها، والسعي إلى تحقيق التماسك الاجتماعي. وتبرز هنا بوجه خاص قضايا التمييز بين الإناث والذكور (مثلًا من خلال تشريعات تقيّد فرص العمل المتاحة للنساء، أو تخفض سن زواج الإناث ما يحد من فرصهن في التعلم واكتساب القدرات ... إلخ)، والتمييز الديني، والتمييز بحسب

الأصل أو الإقليم ... وما إلى ذلك. كما تبرز هنا أيضًا قضايا الفساد المرتبط بعلاقات القوة في المجتمع، خصوصًا عندما تجتمع الثروة والسلطة في يد واحدة، وهو ما يعصف بالمساواة وتكافؤ الفرص. كما يشمل هذا البعد العدالة في المعلومات وفي نشر النتاج الثقافي وإتاحته لجميع الطبقات[55].

- البعد البشري: ينصبُّ على مسألة الوفاء بحقوق الإنسان وحاجاته، ومسألة تكافؤ الفرص أمام الجميع في تنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم بما يكفل تنمية رصيد كل فرد من رأس المال البشري، ومن ثم زيادة مساهمته في تكوين وتراكم رأس المال البشري للمجتمع، بما يعود بالنفع على الجميع.

- البعد الطبقي: يأتي من العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادي - الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. وفي ما يتعلق بالنظام الرأسمالي السائد حاليًا، يطرح هذا البعد قضية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج باعتبارها من العوامل الحاكمة لنمط توزيع الدخل والثروة، وما تنتجه من لامساواة هيكلية. وعمومًا يثير البعد الطبقي للعدالة الاجتماعية مسألة الصراع الطبقي وما يستتبعه من نضال من جانب الطبقات العاملة بوجه خاص والطبقات المحرومة والمظلومة بوجه عام، من أجل الدفاع عن حقها في العيش الكريم، ومن أجل الحصول على نصيب منصف من الثروة التي تساهم في إنتاجها، بل ومن السلطة المحتكرة من جانب الطبقة الرأسمالية.

- البعد الإقليمي أو الجهوي: يتصل بالمساواة - أو غيابها - في توزيع الموارد والدخل بين أقاليم الدولة، وبمساهمة السياسات العامة في توسيع أو تقريب الفوارق بين الأقاليم في ما يحصل عليه أبناؤها من فرص للعمل والمشاركة في الإنتاج وتوزيع عوائده. وفي مصر مثلًا، ثمة فروق إقليمية كبيرة، مثل الفروق بين الريف والحضر، والفروق بين الوجه البحري والوجه القبلي،

---

(55) من هنا جاءت فكرة إنشاء قصور الثقافة في مصر في عهد عبد الناصر، على غرار ما كان قائمًا في الدول الاشتراكية. انظر الحوار مع وزير الثقافة المصري في ستينيات القرن العشرين ثروت عكاشة في: ثروت عكاشة وأبو المعاطي أبو النجا، «إزالة الحواجز الثقافية رهن بقدرة الفن الرفيع على تمثل القيم الشعبية،» في: حوارات العربي، كتاب العربي؛ 83 (الكويت: مجلة العربي، 2011).

والفروق بين الوادي والدلتا من جهة والمناطق الصحراوية والحدودية من جهة أخرى، والفروق داخل كل إقليم من هذه الأقاليم.

- البعد الجيلي: من أبرز تجلياتــه العدالة في توزيع الموارد الطبيعية وفي اقتســام كلفة مكافحة التلوث بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، والعدالة في توزيع أعباء الاســتدانة من الداخل والخارج بين الأجيال الحاضرة وأجيال لم تولد بعد.

- البعد السياسي والمؤسسي: يتصل بقضية الحريات، باعتبار الحرية ركنًا رئيسًا من أركان العدالة الاجتماعية. كما يتصل بقضية الحقوق السياسية، وقضايا التمكين السياسي ولا سيما عن طريق كفالة حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وعن طريق إقامة المؤسســات التي تحتشــد من خلالها القوى المتطلعة إلى العدالة الاجتماعية، مثل العمال والفلاحين وأرباب المعاشــات والنســاء والمتعطلين والمهمشين للدفاع عن حقوقها، وعن طريق المشــاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في مواقع العمل والإنتاج، وممارستها على المستويات المحلية وعلى المستوى القومي.

- البعد الخارجي: وهو ما يتعلق بنوعية العلاقــات التي تربط بين الدولة والــدول الأخرى، ومدى ما تنتجه مــن تقييد أو تحرير لــلإرادة الوطنية، ومن ثم تحديد مدى ضيق أو اتســاع الحيّز المُتاح لاتخــاذ القرارات وفق المصلحة الوطنيــة. وللعلاقــات الخارجية للدولة ومــا يتصل بها مــن اتفاقات دولية - ولا ســيما اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التــي تُعقَد مع صندوق النقد الدولــي والبنك الدولــي، واتفاقات المعونات والشــراكة ومــا إليها - انعكاســات مهمة على توزيع الموارد بين المواطنيــن والأجانب، وعلى نمط اقتســام الموارد القابلة للتوزيع بين المواطنين، وعلى نمط توزيع منافع العولمة وأضرارها بين الدول وداخل كل دولة.

مع تعدد أبعاد التنمية، ومن ثم الاتســاع في معناها، من الطبيعي أن يتسع مجال الاختيار من بين أبعاد العدالة الاجتماعية وعناصرها وإجراءاتها المتنوعة

والمتعددة، وفق الاتجاهات الفكرية والسياسـية، وبحسب المواقع والمصالح الطبقية للأفراد والجماعات؛ وهو ما سيتضح عند فحص برامج القوي السياسية في مصر في الفصل السادس من هذا الكتاب.

لعل خير ختام لهذا الفصل هو أن أُذكّر القارئ بالنقاط الثلاث المهمة التي وردت في بدايته:

- إن هدف العدالة الاجتماعية لن يتيسر تحقيقه دفعة واحدة ولا في زمن قصير، وإن الاعتبـارات العملية قد تدعو إلى تجزئة هـذا الهدف إلى مكوّنات يستهدف تحقيقها في مراحل زمنية متتالية.

- إن العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا بالكفاح من جانب الطبقات الشعبية التي طـال تعرّضها للاسـتغلال والظلم، وإن على هذه الطبقات ألا تنسـى أن النقلات الكبرى في اتجاه العدالة الاجتماعية لـم تتحقق إلا من خلال ثورات كبرى تغير من البنيان السياسي والاقتصادي - الاجتماعي للدول.

- إن فرص التحول إلى مستوى أرقى للعدالة الاجتماعية في بلادنا مرهونة بالانتقال إلى نموذج جديد للتنمية، وهو نموذج التنمية المستقلة، وإن المدخل إلى تفعيل هذا النمـوذج هو تحرير الإرادة الوطنية وانتقال سـلطة الحكم إلى قوى مؤيدة لتطبيق هذا النموذج ومسـتعدة للتصـدي للتحديات التي يتوقع أن تواجهه؛ وهذه مهمة نضالية وثورية بامتياز.

الفصل الثالث

العدالة الاجتماعية والنمو والتنمية

أولًا: العدالة الاجتماعية والنمو
جدل الأولويات

قال ميردال: «إن النتيجة التي توصلتُ إليها هي أن اللامســاواة واتجاهها العام إلــى التزايد يمثلان مركبًا مــن العوائق والعقبات أمــام التنمية. لذا هناك حاجة ملحة إلى عكس هذا الاتجاه العام وتحقيق المزيد من المســاواة كشرط للتعجيل بالتنمية وتســريع وتيرتها»[1]. وعلى الرغم من أن هذا الكلام قد قيل منذ 42 عامًا، فإنه صحيح اليوم مثلما كان صحيحًا آنذاك. ومن بعد ميردال جاء محبوب الحق وتشــينري وآخرون بأســانيد قوية لتأكيد أن التعارض بين النمو والمســاواة ليس ضروريًا ولا هو حتمي في الظروف كلهــا[2]. وتكرر تأكيد أنه «ليس ثمة ما يدعو إلى وجود تضارب بين النمو والإنصاف» في **التقرير العالمي للتنمية البشرية** للعام 1996، وفي **تقرير تحديات التنمية العربية** للعام 2011[3].

إن فكرة التناقض بين النمو والمســاواة التي جسّــدها كوزنتس في مقولته الشــهيرة: إن توزيع الدخل لا بد من أن يتّجه إلى التدهور في سياق النمو، قبل

---

(1) Gunnar Myrdal, *The Challenge of World Poverty; a World Anti-Poverty Program in Outline*, with a Foreword by Francis O. Wilcox (New York: Vintage Books, 1970), p. 50.

(2) محبوب الحق، ســتار الفقــر: خيارات أمام العالــم الثالث، ترجمة أحمد فــؤاد بلبع؛ تقديم إســماعيل صبري عبد الله (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977)، ص 61، و Hollis Chenery [et al.], *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth, a Joint Study [Commissioned] by the World Bank's Development Research Center and the Institute of Development Studies, University of Sussex* (London: Oxford University Press, 1974).

(3) برنامــج الأمم المتحــدة الإنمائي، تقرير التنمية البشــرية لعام 1996 (نيويــورك: البرنامج، 1996)، ص 6، و United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Development Challenges Report, 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region* (Cairo: UNDP, Regional Centre for Arab States, 2011), on the Web: <www.undp.org>.

أن يبدأ في التحسّـــن، وما يُبنى عليها من اســـتنتاج بأولويـــة النمو على التوزيع وإعادة التوزيع هي فكـــرة مبنية على خبرة الدول الصناعيـــة القديمة التي ليس هناك ما يلزم باستنســـاخها في الدول النامية. وكما ذكر ميردال فإن التحول إلى دولة الرعاية الاجتماعية في الـــدول المتقدمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية نفى هذه الفكرة من حيث إن ما ارتبط بدولـــة الرعاية من إصلاحات قد وضع أساسًا جيدًا لما تحقق من نمو اقتصادي أسرع وأكثر انتظامًا[4].

هناك حجج منطقية وشواهد تطبيقية كثيرة تُبرهن على أن التناغم بين النمو وتوزيع الدخل الأقرب إلى المساواة في الدول النامية ممكن، وأن التنافر بينهما ليس محتومًا. فليس صحيحًا أن اللامســـاواة شـــرط ضروري لزيادة الادخار. وكم من دخول عالية لا يُدّخر منها الكثير، ويجري إهدار الجزء الأكبر منها في استهلاك ترفي ومظهري، أو يجري تســـريبها إلى الخارج. واللامساواة الكبيرة في الدخول كثيرًا ما تؤدي إلى لامســـاواة اجتماعية أشد تُصيب التنمية بأضرار كبيرة. فلا يتصور انتظام حركـــة التنمية وتحققها بمعدلات عالية عندما ينتج من الفروق الواســـعة في توزيع الدخل ازدياد في القلاقـــل الاجتماعية والنزاعات الطائفية والجرائم وتعاطي المخدرات، وازدياد في الميل إلى التشاحن والعنف بين أفراد المجتمع. أضف إلى ذلك أن اللامساواة الاجتماعية الناتجة من سوء توزيع الدخول عادة ما تتسبب في «فاقد إنساني» كبير جراء ما يصيب الأطراف الأضعف في المجتمع - خصوصًا النســـاء والأطفال - مـــن أضرار. وفي هذا إضعاف لرأس المال البشـــري للمجتمع، لا شـــك في آثاره الســـلبية في النمو والتنمية.

لوحظ أن المجتمعات التي تشـــيع فيها درجة أعلى من اللامســـاواة تكون عرضة بدرجة أكبر من غيرها لعدم الاســـتقرار الاجتماعي والسياســـي. وتقدم الثورات التي شـــهدتها دول عربية عدة منذ أواخر عام 2010 تذكيرًا قويًا بهذه الحقيقـــة. كما أن الاضطرابات التي شـــهدتها مؤخرًا بعض الـــدول الأوروبية،

(4) Myrdal, p. 51.

ولا سـيما إيطاليا واليونان، تُفصِح عـن العلاقة القوية بين القلاقل السياسـية والاجتماعيـة وما انطوت علية السياسـات التقشـفية الصارمة (التـي اتبعتها حكومات هذه الدول لحل مشـكلة الديـون التي تفاقمت فـي أعقاب الأزمة المالية والاقتصاديـة العالمية الأخيرة) من لامسـاواة، ومن ميـل إلى تحميل الطبقات الأفقـر العبء الأكبر لحل هذه المشـكلة. وكما ذكرنـا من قبل فإن الأزمة العالمية كانت وثيقة الصلة بازدياد اللامساواة. وهذا ما أكده أيضًا تقرير حديث لمكتب العمل الدولي بقوله إن الكسـاد العالمي المسجل خلال عامي 2008 و2009 يرجع - ضمن ما يرجع - إلى تزايد اللامسـاواة. ويُلاحظ هذا التقرير أن الدول التي فيها شبكات قوية للحماية الاجتماعية أقل تعرضًا لتقلّبات النشـاط الاقتصادي من تلك التي تضعف فيها هذه الشـبكات، حيث تسـاهم نفقات الحماية الاجتماعية في تعويض تقلبات النشاط الاقتصادي. وعمومًا فإن تحسـين توزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر يؤديان إلى الارتقاء بصحة وتغذية الشرائح الأفقر من السكان وإطالة أعمارهم، وارتفاع قدرة أبنائهم على التعلم. وهذه النتائج عادة ما تترجم إلى ارتفاع في إنتاجية العمل ونمو أسرع للإنتاج[5].

أصبح من المؤكد أنه لا يوجـد قانون حديدي يحكـم العلاقة بين النمو وعدالة التوزيـع. وإذا كانت بعض الدول قد زادت فيها اللامسـاواة مع ارتفاع ملحوظ في معـدل النمو الاقتصادي كما هو مبيّن في القسـم (2) من الملحق الإحصائي (2)[6]، فليس ذلك أمرًا حتميًا. إذ إن دولًا أخرى قد اسـتطاعت في فترات معينة أن تحقق معدلات نمو مرتفعة نسبيًا (3 في المئة أو أكثر للنمو في متوسـط دخل الفرد)، مع تحقيق خفض ملموس في الفقر واللامساواة، ومنها

---

(5) اعتمدت هذه الفقرة والفقرة السـابقة على: «حقبة جديدة من العدالـة الاجتماعية،» (تقرير المدير العام، التقرير الأول (ألف)، مؤتمر العمـل الدولي، الدورة المائة، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2011)؛ أحمد الكواز، «مراجعة كتاب: 23 معلومة لا تقال عن الرأسـمالية،» مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، السنة 13، العدد 1 (كانون الثاني/ يناير 2011)؛ Michael P. Todaro, *Economic Development*, 7th ed. ([Harlow, England]: Pearson Education Limited, 2000), p. 177, and Isabel Ortiz and Matthew Cummins, «Global Inequality: Beyond the Bottom Billion - A Rapid Review of Income Distribution in 141 Countries,» (Social and Economic Policy Working Paper, United Nations Children's Fund (UNICEF), New York, April 2011), on the web: <www.unicef.org>.

(6) انظر القسم (2)، الملحق الإحصائي (2)، ص 356 من هذا الكتاب.

البرازيل ومـــالاوي وماليزيا[7]. فثمة اعتماد متبادل بيـــن النمو والتوزيع، ومدار الأمر فيه هو طبيعة النمو ونوعية انحيـــازه الاجتماعي. بكلمات أخرى، يتوقف أثر النمو في التوزيع على نوعيـــة الإجابة عن: كيف يُنجَز النمو؟ وما هي قدرته على إيجاد فرص العمل؟ ومن يشارك فيه؟ وفي أي القطاعات وفي أي الأقاليم يتركـــز؟ وما هي نوعية السياســـات الضريبية وسياســـات الإنفـــاق الاجتماعي المرافقة لما يحدث من نمو[8]؟

المطلوب إذًا هو تحســـين نوعيـــة النمو بحيث يكون نمـــوًا عمومي النفع (Inclusive)، ليس بآلية التساقط (Trickle-down Effect) التي ثبت ضعف فاعليتها، وإنما عن طريق التصميم والتخطيط الجيد للسياسات الإنمائية بما يؤمن وصول ثمار النمو إلى القاعدة العريضة من السكان بوجه عام، والارتقاء بأوضاع الفئات الأســـوأ حالًا بوجه خاص. وكمـــا ينصح محبوب الحق، فـــإن نقطة الانطلاق لخطط التنميـــة يجب أن تتمثل في الســـعي إلى إشـــباع الحاجات الأساســـية للسكان، وما يرتبط بهذا الهدف الكبير من أهداف للاستهلاك والعمالة والأجور وخفض مستوى الفقر وتحســـين توزيع الدخل، خلافًا لما جرى العمل وفقًا له من اشـــتقاق هذه الأهداف من أهداف الإنتاج والاستثمار. فالأهداف المرتبطة بالوفاء بالحاجات الأساسية يجب أن تتصدر المشهد التخطيطي، وعلى تخطيط الإنتاج والاســـتثمار أن يتبعها. وتأتي أهمية هذا المنهج مـــن أن إعادة التوزيع بعد النمو قد لا تكون ممكنة. إذ ليس من الممكن - كما ذكر محبوب الحق - تحويل ما ينتج من ســـيارات خاصة إلى أتوبيســـات للنقل العام، ولا تحويل ما يبنى من مساكن فاخرة إلى مساكن شعبية[9].

---

(7) Ortiz and Cummins, «Global Inequality».

(8) وهذا ما انتهيت إليه في دراسة ســـابقة عن مصر، انظر: Ibrahim El-Issawy, «Interconnections between Income Distribution and Economic Growth in the Context of Egypt's Economic Development,» in: Gouda Abdel-Khalek and Robert Tignor, eds., *The Political Economy of Income Distribution in Egypt*, Political Economy of Income Distribution in Developing Countries; 3 (New York: Holmes and Meier, 1982), and Isabelle Joumard, Mauro Pisu and Debra Bloch, «Less Income Inequality and More Growth: Are They Compatible?, Part 3: Income Redistribution via Taxes and Transfers Across OECD Countries,» (OECD Economics Department Working Papers; 926, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris, 10 January 2012), on the Web: <http://dx.dio.org/10.1787/>.

(9) الحق، ص 61.

الخلاصة، لا مبرر لتأجيل النظر في مكافحة الفقر وخفض اللامساواة لحين الوصول إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي. فهذا التأجيل لن يؤدي إلا إلى تفاقم الفقر وازدياد اللامساواة غير المقبولة اجتماعيًا وإطالة أمدها. كما أن تبني إجراءات للحد من الفقر واللامساواة هو أمر ممكن، وقامت دول نامية بتنفيذ مثل هذه الإجراءات فعلًا، وهي لمّا تزلْ عند مستوى متواضع من النمو، وكانت لها آثار طيبة في النمو الاقتصادي.

ثانيًا: العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية

طُرح مفهوم الاستدامة في أول الأمر من منطلق الاهتمام بالبيئة والقلق على مستقبل البشرية على كوكبنا. وكان من أهم بواعث القلق ما لوحظ من تكالب على النمو الاقتصادي، وما ترتب عنه من استهلاك ضخم لمختلف الموارد الطبيعية، ولا سيما الموارد غير القابلة للتجدد، مثل مصادر الطاقة الأحفورية، وما نجم عن هذا الاستهلاك من معدلات عالية للتلوث أضرّت بصحة البشر والتربة والماء والهواء، ما طرح قضية العدالة في توزيع الموارد وفي توزيع الكلفة البيئية لاستخدامها عبر الأجيال[10].

على الرغم من أن أول تعريف لاستدامة التنمية - التعريف الذي تضمّنه تقرير برونتلاند في عام 1987 - طغى عليه الهم البيئي، حيث عُرّفت التنمية المُستدامة بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الأجيال الراهنة من دون الجور على قدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها، إلا أن الأبعاد الأخرى للاستدامة لم تغب عن نظر واضعي ذلك التقرير. فالتعريف الموجز للتنمية المُستدامة ذاته تضمن مفهومًا وثيق الصلة بالعدالة الاجتماعية، وهو مفهوم **الحاجات الإنسانية**. واعتبر التقرير إشباع الحاجات الإنسانية الهدف الأكبر للتنمية الذي يتعين السعي إلى تحقيقه، على أن تراعى في الوقت نفسه القيود التي تفرضها أوضاع التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة في تلبية احتياجات

(10) من أبرز الأعمال التي نبهت إلى هذه الأخطار البيئية تقرير نادي روما: Donella H. Meadows [et al.], *The Limits to Growth; a Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (New York: Universe Books, [1972]).

الحاضر والمســتقبل. كما كانت قضايا الفقر واللامساواة الاجتماعية ماثلة أمام أعين مؤلفي التقرير، حيث ذكروا «أن عالمًا يشيع فيه الفقر ويغيب فيه الإنصاف هو عالم معرّض لكوارث إيكولوجية وغيرها من الكوارث»، باعتبار أن الفقر - شــأنه شــأن الغِنى - يُمكن أن يلوّث الموارد الطبيعية ويســتنزفها على نطاق واسع. كما لم يُفهَم أن «الكثير من مشكلات اســتنزاف الموارد والضغط على البيئة ينشــأ من الفوارق الواســعة في القوة الاقتصادية والسياسية». من هنا جاء تشديد التقرير على أهمية المشاركة الفاعلة للناس في اتخاذ القرارات. وانطلاقًا من هذه الاعتبارات حدد التقرير سبعة متطلبات لتحقيق التنمية المُستدامة:

- نظام سياسي يؤمن المشاركة الفاعلة للمواطنين في اتخاذ القرارات.

- نظام اقتصادي قــادر على توليد فوائض ومعرفــة تكنولوجية بالاعتماد على الذات وعلى أساس مُستدام.

- نظام اجتماعي يوفر حلولًا للصراعات الناشئة عن اختلالات التنمية.

- نظام إنتاج يلتزم بالحفاظ على القاعدة الإيكولوجية للتنمية.

- نظام تكنولوجي قادر على البحث باستمرار عن حلول جديدة.

- نظام إداري يتمتع بالمرونة والقدرة على التصحيح الذاتي.

- نظام دولي داعم لأنماط التجارة والتمويل القابلة للاستدامة[11].

زاد المفهوم الموسع للتنمية المُســتدامة تبلورًا، وأحكمت صلاته بقضايا البيئة والفقر واللامســاواة وإشباع الحاجات الإنســانية وتوزيع الثروة والسلطة وقضايا الحوكمة، وقضايا الاعتماد على الذات والعولمة واللامساواة في توزيع مغانمهــا ومغارمها بين دول العالم في عدد كبير من التقارير والدراســات التي تتابعت منذ صدور تقرير برونتلاند. واتصالًا بعدم قصر مفهوم الاســتدامة على

---

(11) تقرير برونتلاند المشــار إليه في هذه الفقرة هــو: World Commission on Environment and Development, *Our Common Future*, Oxford Paperbacks (Oxford; New York: Oxford University Press, 1987), on the Web: <www.un-document.net/ocf>.

البعد البيئـــي، يقول التقرير العالمي للتنمية البشـــرية للعـــام 2011: «إن قضية الاستدامة ليســـت مجرد قضية بيئية»، بل «إنها أساسًا قضية متعلقة بكيف نختار أن نعيش حياتنا مع إدراك أن كل شـــيء له عواقب على كل السبعة مليار إنسان الذين يعيشـــون الآن على الأرض، وكذلك على مليارات البشر التي ستأتي في المستقبل»[12].

انطلاقًا من المفهوم الشـــامل والواســـع لرأس المال كمدخل لتناول قضية الاستدامة، واعتماد تقسيم خماسي لرأس المال، توصّلتُ إلى مفهوم لاستدامة التنمية ذي خمسة أبعاد، في ما يلي بيانها[13]:

- **البعد الاقتصادي للاستدامة**، وهو البُعد المتصل برأس المال المصنوع - أي رأس المال المنتج بوســـاطة الإنســـان. وهو يدور حول أولوية تعظيم دور المدّخرات الوطنية في تمويل الاســـتثمار المحلي، وحـــول الانطلاق من مبدأ «الاقتصـــاد الدوار» الذي يركز على الإصلاح والصيانـــة وإعادة التدوير وإعادة التصنيع، وحول عدم التوسع في الاقتراض من الداخل أو الخارج لما يُلقيه من أعباء على أجيال المستقبل.

- **البعد البيئي للاســـتدامة**، يتّصـــل هذا البعد برأس المـــال الطبيعي الذي يشتمل على البيئة والموارد الطبيعية. ويدور حول حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ولا ســـيما غير المتجدد منها، مـــن أجل الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة في نصيب عادل من هذه الموارد.

- **البعد البشـــري للاســـتدامة**، هو البُعد المتصل برأس المال البشـــري - شاملًا القدرات والطاقات البشرية وما يتصل بها من أمور مثل التعليم والتدريب

---

(12) United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report, 2011: Sustainability and Equity a Better Future for All* (New York: UNDP; Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2011), p. iv.

(13) اقترحت هذا التقســـيم ضمن مســـاهمتي في الفصل الأول من: إبراهيم العيسوي، الباحث الرئيســـي، آفاق النمو الاقتصادي في مصـــر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالميـــة، قضايا التخطيط والتنمية؛ 226 (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2011). وتحتوي هذه الدراسة على شرح وافٍ للأبعاد المختلفة للاستدامة ولمتطلبات تحقيقها.

والبحث والتطوير والثقافة. ويدور حول العناية بالإنســان وتنمية قدراته وتلبية احتياجاته الأساســية؛ الأمر الذي يزيد من مســاهمته في التنميــة، فضلًا على إطلاق طاقاته وتحقيق ذاته.

- البعد الاجتماعي للاســتدامة، يتصل برأس المــال الاجتماعي المتمثل في العلاقات والشــبكات التي تنشــأ بين الناس ومدى شــيوع الثقة بينهم وما يتفرع عن ذلك من قضايا التمييز والإقصاء والتهميــش وما إليها. ويدور حول تهيئة مناخ اجتماعي صديق للتنمية من حيث تأكيــده العدالة في توزيع الدخل والثروة، والمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص مع التمكين، ومن حيث توفيره المقوّمات الأخرى للاندماج والتماسك الاجتماعي.

- البعد السياسي والمؤسسي للاســتدامة، وهو البعد المتصل برأس المال السياســي والمؤسسي - شاملًا الأمور المتعلقة بشــؤون الإدارة العامة والنظام السياســي وما يتفرع عنها من قضايا خاصة بالمشــاركة والشــفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. ويدور حول إقامة نظام للحكم الرشيد يحترم حقوق الإنسان وحرياته، ويســتجيب لاحتياجات الناس، وينشــئ من المؤسسات ما هو كفيل باشتراك المواطنين بصورة فاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات.

لكن معالجة اســتدامة التنمية لا تكتمــل إلا إذا أضفنا إلــى هذه الأبعاد الخمسة بُعدًا سادسًــا، **البعد الخارجي أو العالمي للاستدامة**. ويرجع ذلك إلى أن القضايــا المتعلقة بالبيئة، وإن كانت لها أبعاد محليــة، إلا أنها قضايا عالمية بامتياز، ســواء من حيث منشأ المشــكلات البيئية أم من حيث سُبل معالجتها. وفضلًا على ذلك، فإنــه في زمن العولمــة ازداد تأثير المتغيــرات الدولية في سياســات الدول من خلال نظام تقســيم العمل الدولي الذي تتحكم بتشكيله دول المركز في النظام الرأسمالي العالمي من خلال الاتفاقات الدولية المنظمة للتجارة وحقوق الملكيــة الفكرية ومن خلال نظام النقــد الدولي وغير ذلك، وصار التقدم على طريق التنمية المستدامة مشــروطًا بتوفير بيئة خارجية مواتية لهذا النوع من التنمية.

حقيــقٌ بالانتباه أنــه عندما نضيــف صفة الاســتدامة بالتعريف الواســع إلى النمو الاقتصــادي، ونتحدث عن النمو المُســتدام، فإننا نكــون قد أضفنا إلى النمو الاقتصــادي من الأبعاد غيــر الاقتصادية ما يجعل النمو المُســتدام مرادفًا للتنمية المُستدامة. إذ إن إضافة صفة الاســتدامة إلى النمو تعني أن هذا النمو أصبح مشــروطًا أو مقرونًا بالعدالة الاجتماعية والمشــاركة الديمقراطية والتماســك الاجتماعي وبناء وتعزيز القدرات الإنسانية، ومن ثم الحفاظ على رأس مال المجتمع بأوســع معانيــه(14). لذا لم يكن من الغريب أنه مع اتســاع مفهوم الاســتدامة وتعدد أبعادها، صار من المعتاد الحديث عن التنمية البشرية المستدامـة.

الشكل (3 - 1)

التناظر بين أبعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد استدامة التنمية

أبعاد العدالة الاجتماعية	أبعاد استدامة التنمية
1 - البعد الاقتصادي	1 - البعد الاقتصادي
2 - البعد الجيلي	2 - البعد البيئي
3 - البعد البشري	3 - البعد البشري
4 - البعد الطبقي	4 - البعد الاجتماعي
5 - البعد الإقليمي	
6 - البعد الاجتماعي والثقافي	
7 - البعد السياسي والمؤسسي	5 - البعد السياسي والمؤسسي
8 - البعد الخارجي	6 - البعد الخارجي

(14) المصدر نفسه، ص 17-18، و *Poverty in Focus* (Brazil), no. 23: *Dimensions of Inclusive Development* (November 2011).

حيث يؤكد محرر العدد أنه كي يكون النمو عمومي النفع، فإنه يجب أن يكون مســتدامًا، وأنه كي يكون النمو مستدامًا، فإنه يجب أن يكون منصفًا.

مما تقدم يظهر الترابط الوثيق بين العدالة الاجتماعية واســتدامة التنمية. فالبــدء بالعدالــة ينتهي بنا إلى ضــرورة مراعــاة مطلب الاســتدامة، والبدء بالاســتدامة ينتهي بنا إلــى العدالة كشــرط ضروري للاســتدامة. والحق أن العدالة الاجتماعية واســتدامة التنمية وجهان لعملة واحــدة. إذ إن كلًا منهما معني بالإنصاف في توزيع الحقــوق والفرص والمزايا والأعباء بين الناس في المجتمع الذي يعيشــون فيه، وبين مجتمعهم والمجتمعات الأخرى، وفي ما بين الزمن الحاضر والزمن المقبل. وهذا ما يؤكده الشكل (3 -1) الذي يُظهر التناظر أو التطابق بيــن أبعاد العدالة الاجتماعية التــي عرضناها في المبحث «حادي عشــر» في الفصل الثاني من هذا الكتاب وأبعاد اســتدامة التنمية التي عرضناها في المبحث الحالي.

غير مُجدٍ إذًا أي حديث عن التنمية المُستدامة لا تحتل العدالة الاجتماعية فيه مساحة معتبرة، مثلما أنه غير مجدٍ أي حديث عن العدالة الاجتماعية يختزلها في إجراء أو أكثر منعزل عن المجرى العام للتنمية، ولا يبرز ما بينها وبين قضية التنمية المستدامة من روابط عضوية قوية.

ثالثًا: مفهوم التنمية المحقق للعدالة والاستدامة

لكن ما هو مفهوم التنمية الذي يفي بهدفَي الاستدامة والعدالة الاجتماعية، ويؤمّن فرص تفعيل ما يرتبط بهذين الهدفين من مبادئ؟ ومن أبرز هذه المبادئ مبادئ حقوق الإنسان وما يتفرع عنها أو يرتبط بتحقيقها من مبادئ مثل:

- مبدأ إشباع الحاجات الإنسانية.

- مبدأ الاعتماد على الذات واستقلالية التنمية.

- ومبدأ الحرية والمشاركة الديمقراطية.

- مبدأ العمد أو التغيير الإرادي، بمعني أن هدفَي العدالة والاســتدامة لا يتحققان بشكل تلقائي، وإنما يتطلّب تحقيقهما تجاوز آليات السوق بتدخلات صريحة ومخططة من جانب الدولة.

فـــي تقديري أن مفهـــوم التنمية المتوافـــق مع هدفي العدالـــة الاجتماعية والاستدامة يجب أن يُبنى على الركائز الأربع التالية:

الركيزة الأولى: اســتقلالية التنمية بالاعتماد الذاتي قُطريًا وجماعيًا. فعلى النطاق القُطري، يجب الاعتماد على القدرات المادية والبشرية إلى أقصى حد. ومعنى هذا أنه في ما يتعلق بالقدرات المادية يجب العمل على زيادة المدخرات المحلية وتعظيـــم الفائض الاقتصادي من خلال التخلّص من الاســتهلاك غير الضروري، سواء أكان مصدره الإنتاج المحلي أم الاستيراد. كما يجب الاقتصاد في استخدام الموارد ومكافحة الســـلوكيات التي تؤدي إلى إهدارها، وتسخير التكنولوجيات الحديثة في تحويل المخلفـــات إلى موارد نافعة يُعاد ضخها في الدورة الإنتاجية. أما في ما يتعلق بالقدرات البشرية، فإن أولوية خاصة يجب أن توجّه لتنميتها بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية، بما يضمن إطلاق الطاقات الكامنة لدى المواطنين وحسن توظيفها.

من نافلة القـــول – لكن يجـــب أن يقال لأنـــه كثيرًا ما يُنســـى أو يجري تجاهله – **أن ذلك الشطر من اســتقلالية التنمية المتعلق بالاعتماد القُطري على الذات ليس مرادفًا للانغـــلاق ولا هو صنو للاكتفاء الذاتي.** لكن الأســـاس فيه هو تعظيم الاســتفادة من المصادر الذاتية للنمو الاقتصـــادي وضبط العلاقات الخارجية للدولة على نحو يكفل للســـوق المحلية وللصناعات الناشئة حماية نســبية موقتة ومتناقصة عبـــر الزمن من المنافســـة الخارجية التي ســتكون في المراحل الأولى للتنمية منافسة غير متكافئة بالضرورة، على أن يتمتّع الاقتصاد الوطني بمســتويات أعلى من الانفتاح مـــع التقدم في بناء القـــدرات الإنتاجية والتنافســـية للصناعات الوطنية. وهذا التوجه لا يتعارض مع قبول المساعدات والاســتثمارات والقروض الأجنبية متـــى كانت غير مصحوبة بشـــروط تجور على الإرادة الوطنية أو تنتقص من السيادة الوطنية. وعمومًا فإن المعنى الدقيق للاعتماد على الذات – ومن ثم لاســتقلالية التنمية – هـــو: **توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المســتندة إلى تأييد شـــعبي حقيقـــي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها**

المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية[15].

في ما يتعلق بالاعتماد الجماعي على الذات فإن المقصود به هو تكثيف التعاون بين الدولة ونظيراتها من الدول النامية، ابتداءً بدول الجوار ودول المحيط الإقليمي، بما يعود بالخير على الجميع. ويدخل في ذلك التعاون الإنتاجي من خلال مشروعات تنموية مشتركة - وهو ما يجب أن تكون له الأولوية، ومن خلال التعاون التجاري. كما يدخل فيه التصدي المشترك للقضايا الدولية وبلورة مواقف موحدة أو متقاربة للدول النامية كأساس لتعزيز قدرتها التفاوضية والحفاظ على حقوقها في المحافل الدولية بوجه عام، وفي مواجهة الدول المتقدمة بوجه خاص.

الركيزة الثانية: الدولة التنموية وهي وثيقة الصلة بمبدأ العمد أو التغيير الإرادي، ومبدأ تلبية الحاجات الإنسانية. فكما أثبتت تجارب دول شتى، خصوصًا دول شرق آسيا، لا يُمكن الركون إلى قوى السوق لتحقيق نمو زراعي وصناعي جاد، ومن باب أولى لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومُستدامة تفي بالحاجات الإنسانية للمواطنين. ولا مناص من اضطلاع

---

(15) للمزيد في شأن هذا التعريف ومضمون التنمية المستقلة، انظر: إسماعيل صبري عبد الله: «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» في: نادر فرجاني [وآخرون]، التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ومصر التي نريدها: تقرير سياسي وبرنامج مرحلي (القاهرة: دار الشروق، 1992)، وإبراهيم العيسوي: الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007)، الفصل 9؛ التنمية في مصر: الواقع المتعثر والبديل الأفضل (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2009)، ونموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، أوراق عربية، 29 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012). وللمزيد من التأصيل لمفهوم التنمية المستقلة والمعالجات التفصيلية لأبعادها، انظر مساهمات عدد من الروّاد في هذا الميدان مثل إسماعيل صبري عبد الله ويوسف صايغ ومحمد محمود الإمام، في: فرجاني [وآخرون]، التنمية المستقلة في الوطن العربي، وعبد العزيز الدوري [وآخرون]، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

الدولة بقيادة التنمية من خلال تخطيط قومي شامل، ومن خلال اشتراك الدولة في الاستثمار الإنتاجي - لا الاستثمار في البنية الأساس والمرافق الخدمية فحسب - بما يُعوّض النقص الملاحظ في قدرات القطاع الخاص ويتغلّب على الخلل في توجهاته التنموية. وهذه هي الدولة التنموية التي وإن كانت تفترض توسيع قاعدة الملكية العامة وتفعيل مبادئ التخطيط الجاد، إلا أنها لا تستوجب إقصاء القطاع الخاص ولا تدعو إلى استبعاد دور السوق في الحياة الاقتصادية[16]. فدور القطاع الخاص مكمل للدور الأساس الذي يجب أن تضطلع به الدولة، ودور السوق مكمل للدور الأساس الذي يجب أن ينهض به التخطيط القومي الشامل. وهذا التوجه بالغ الأهمية من منظور العدالة الاجتماعية. وكما يقول جلال أمين ثمة استحالة الجمع بين تنمية اقتصادية سريعة بالاعتماد على الاستثمارات الخاصة من الداخل والخارج، وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية (مثلًا من خلال نظام قوي للضرائب التصاعدية أو من خلال وضع حد أدنى وحد أقصى ملزم للأجور في جميع القطاعات)، وأن ما حدث تاريخيًا هو إما الاعتماد بشكل رئيس على القطاع الخاص مع إهمال اعتبارات العدالة الاجتماعية، وإما الاعتماد بشكل رئيس على القطاع العام ومراعاة درجة عالية من العدالة الاجتماعية[17].

إن دور القطاع الخاص ودور السوق مطلوب، شرط أن يُمارَس هذا الدور في إطار التوجهات العامة للتنمية التي تضعها الدولة التنموية وفق المصلحة الوطنية، والتي تترجمها الخطة القومية الشاملة للتنمية إلى برامج ومشروعات، وتحدد ما يلزم من سياسات لحسن تنفيذها. فكما يقول أمارتيا صن: «إن مجمل إنجازات السوق مشروطة في أعماقها بالتدابير والترتيبات السياسية

(16) للمزيد في شأن مفهوم الدولة التنموية، انظر: Ha-Joon Chang: «How to «Do» a Developmental State,» in: Omano Edigheji, ed., *Constructing a Democratic Developmental State in South Africa: Potentials and Challenges* (Cape Town, South Africa: HSRC Press, 2010), on the Web: <www.Hajoonchang.net/downloads>, and «Economic History of the Developed World: Lessons for Africa,» (Lecture Delivered in the Eminent Speakers Program of the African Development Bank, 26 February 2009), on the Web: <www.Hajoonchang.net/downloads>.

(17) انظر: جلال أحمد أمين، **ماذا حدث للثورة المصرية: أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل** (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 289.

والاجتماعية» القائمة في البيئة المحيطة بالسوق. وكما هو معروف فإن هذه التدابير والترتيبات يشوبها الكثير من النقص والعوار في الدول النامية، ما يجعل الركون إلى الأسواق والقطاع الخاص في غيبة التدابير والمؤسسات الملائمة التي تتخذها الدولة التنموية أمرًا محفوفًا بالمخاطر ويهدد التنمية بفشل ذريع. ولذا فقد أضاف صن أنه «حتى عندما تتوافر لآلية السوق الفعالية والكفاءة، فإن هذا لا يضمن «المساواة في التوزيع». وتبدو المشكلة ضخمة على وجه الدقة والتحديد في سياق عدم المساواة في الحريات الموضوعية ... ومن ثم يتعين استكمال قدرات السوق بعيدة المدى بابتكار فرص اجتماعية أساسية من أجل المساواة الاجتماعية (من خلال التعليم والرعاية الصحية والإصلاح الزراعي) والعدالة»[18].

تجدر الإشارة إلى أن من يتشبثون بآلية السوق ويثقون في قدرتها على التنظيم الجيد للحياة الاقتصادية والإنجاز السريع للتنمية إنما يتجاهلون ما جرى خلال العقود الثلاثة الماضية من جهد لتطوير علم الاقتصاد. إذ أطاح هذا الجهد بالكثير من المسلّمات والفروض المجافية للواقع التي استند إليها الفكر الاقتصادي السائد (Mainstream Economics)، والتي قامت عليها الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وقدمت بدائل أقرب منها إلى الواقع. ومن هنا ظهرت نظريات الاختلال في مقابل نظريات التوازن، وظهرت النماذج الديناميـة المركبة القائمة على نظريات النظم المركبة أو المعقدة (Complex Systems) مقابل النماذج الميكانيكية البسيطة. كما ظهرت مقاربات جديدة لفهم السلوك الاقتصادي مثل المقاربة الاجتماعية (Socionomics)، والمقاربة الأخلاقية (Ethonomics)، والمقاربة الفيزيائية (Econophysics)، والمقاربة السلوكية (Behavioural Economics)، والمقاربة العصبية (Neuroeconomic)، ومقاربة المعرفة الناقصة[19] (Imperfect knowledge Economics).

---

(18) الاقتباسات من: أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 303 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص 175 - 176.

(19) للمزيد، انظر: إبراهيم العيسوي، تجديد علم الاقتصاد: نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي =

الركيزة الثالثة: الديمقراطية التشاركية، وتشمل الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، لكنها تتجاوزها بإضافة صور للمشاركة مُستلهمَة من فكرة الديمقراطية المباشرة[20]. ومن هذه الصور مشاركة المواطنين في إدارة أو في مراقبة أداء المرافق العامة والمستشفيات والمدارس والجامعات، ومشاركة العمال في إدارة المصانع والشركات بما في ذلك الشركات الخاصة الكبيرة[21]، والمشاركة في إدارة أموال نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات من جانب المشتركين فيها والمنتفعين منها. أضف إلى ذلك قيام حكم محلي على أساس انتخابات حرة ونزيهة للمجالس المحلية ولمن يتولون الوظائف العامة الرئيسة من عمدة القرية إلى محافظ الإقليم.

كما سبق ذكره، من الضروري توجيه عناية خاصة إلى ضمان تمثيل الشباب في قنوات صنع القرارات واتخاذها. فالشباب - طبقًا لقول مأثور- هم نصف الحاضر وكل المستقبل. ولما كان للتنمية بوجه عام، وللاستدامة بوجه خاص، بعد زمني طويل، ولما كان ما يتخذ بشأنهما من قرارات اليوم يؤثر في المسارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لزمن طويل قادم، فإن مشاركة

= السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره، قضايا التخطيط والتنمية؛ 231 (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2011)، وعلي عبد القادر علي، «ملاحظات حول تدريس علم الاقتصاد من واقع الخبرة الأكاديمية،» عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة 1، العدد 2 (خريف 2012)، ص 143- 152.

(20) لم تزل العلاقة بين النمو والتنمية من جهة، والديمقراطية من جهة أخرى مسألة مثيرة للجدل. ففي ضوء التجارب التاريخية حققت بعض الدول نموًا سريعًا في غياب الديمقراطية (مثلًا في شرق آسيا والصين ومصر الناصرية)، بينما حققت دول أخرى نموًا بطيئًا أو معتدلًا في وجود الديمقراطية (مثلًا الهند) ... ومن جهة تميل أدبيات التنمية الحديثة، ولا سيما أدبيات التنمية البشرية، إلى تأكيد الحكم الصالح كمطلب للتنمية السوية، وتتبنى قول صن إن «التنمية حرية». انظر عن هذا الجدل: رضوان بروسي، «جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقاربة غير معيارية،» المستقبل العربي، السنة 35، العدد 409 (آذار/ مارس 2013)، ص 15-36. والرأي عندي أن الديمقراطية وإن لم تكن شرطًا ضروريًا للنمو والتنمية، إلا أنها - خصوصًا في صورتها التشاركية - شرط معزز لهما، ويقينًا فإنها شرط ضروري لاستدامتهما.

(21) لم تعد مشاركة العمال مقصورة على الشركات المملوكة للدولة، بل إن هناك اتجاهًا متصاعدًا لتفعيل درجة أو أخرى من المشاركة في صنع قرارات الشركات الخاصة الكبيرة. وصارت هذه المشاركة من مؤشرات تقدم الأمم. انظر في ذلك «الدليل الأوروبي للمشاركة» (EPI) على الموقع الإلكتروني: <www. worker-participation.eu/About-WP/European-Participation-Index>.

الشـــباب في عملية صنع القرارات التنموية تكتســـب أهمية كبرى لأنها بمنزلة صمام أمان ضد توريط أجيال المســـتقبل في مشـــكلات لم تشارك في صنعها. ولكن أمر المشاركة من جانب الشباب أو غيرهم لن يستقيم ولن ينتج آثارًا طيبة في التنمية إلا بتوافر شرط أساس، هو عدالة توزيع الدخل والثروة، ما يؤدي بنا إلى الركيزة الرابعة.

الركيزة الرابعة: إعادة توزيع الدخل والثـــروة، وهذا المطلب لا يصدر عن الرغبة المشروعة في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي رفع إنتاجية الفقراء وزيادة مساهمة الطبقات الشعبية في النمو الاقتصادي عندما يشعرون أنهم يجنون جانبًا من ثمارها فحسب، بل يصدر أيضًا عن الرغبة في توفير ديمقراطية تشاركية فاعلة تعمل لمصلحة الطبقات الشعبية. إذ إنه عندما تتســـع الفروق في توزيع الدخل والثروة، تصبح الطريق مفتوحةً أمام الأغنياء للجمع بين الثروة والســـلطة، ومن ثم لاختطاف الديمقراطية وتســـخيرها في خدمة مصالحهم الخاصة. وكما سبق القولُ، فإن إعادة التوزيع ليســـت عملية تجرى مرة واحدة وينتهي الأمر، بل إنها يجب أن تكون عملية مستمرة من خلال نظم الضرائب والتحويلات الاجتماعية، ومن خلال مراجعة تشريعات الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور، ومن خلال إعادة توزيـــع الملكية، وكذلك من خـــلال تغيير النظم والتشـــريعات والقواعد الحاكمة لتوزيع وإعادة توزيع الدخل ولملكية الأصول الإنتاجية، طالما استمرت التفاوتات غير المقبولة اجتماعيًا في الدخل والثروة، أو اتجهت إلى التزايد.

لا شك في أن ارتفاع مســـتوى اللامســـاواة في توزيع الدخل والثروة في الدول الرأسمالية، واجتماع الثروة والســـلطة بيد نخبة صغيرة من الأغنياء فيها، هو ما يجعل غير قليل من المراقبين يتهمـــون الديمقراطية في تلك الدول بأنها ديمقراطية كســـيحة أو زائفة يدّعـــي فيها النواب المنتخبون أنهـــم جاءوا بإرادة شعبية حرة، بينما تتحول المجالس النيابية إلى مجالس يدير فيها الأغنياء شؤون تلك الدول لمصلحتهم. ومما يؤيد هـــذا الانتقاد للديمقراطية في غياب العدالة ما رأيناه في السنتين الأخيرتين في عدد من الدول الأوروبية التي تعاني أزمات ديون. فقد شهدت هذه الدول احتجاجات واســـعة النطاق من جانب الطبقات

الشـــعبية والوســـطى. وأصبحت هذه الاحتجاجات توجه إلـــى برلمانات هذه الدول - لا إلى حكوماتها فحســـب - التي أقرّت برامج تقشفية تقلّص المزايا الاجتماعية لهـــذه الطبقات، وتلقي بأعبـــاء ثقيلة على كاهلهـــا، وتجعل «دولة الرعاية الاجتماعية» و«اقتصاد السوق الاجتماعي» في خبر كان.

إن التنمية التي تقوم على هذه الركائز هي ما يطلق عليها التنمية المستقلة. وهي التنمية الشـــاملة الكفيلة بتحقيق العدالة والاســـتدامة، وذلك على ما سبق بيانه، وعلى ما أكدته دراســـة معهد التخطيط القومي السابق الإشارة إليها. ففي سياق البحث في تجديد نمط التنمية في مصر بما يحقق النمو السريع والمستدام، مع التعامل مع الاستدامة بمعناها الواسع، نظر فريق البحث في ثلاثة سيناريوات تنموية: السيناريو المرجعي الذي يتضمن استمرار العمل وفق توجهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والسيناريو الإصلاحي الذي لا يغير جوهريًا من التوجهات الليبرالية وإن أدخل بعض الإصلاحات للتلطيف من آثارها الســـلبية، وسيناريو التجديد المرادف لسيناريو التنمية المستقلة. وقيّم الفريق قدرة كل سيناريو على الوفاء بمتطلبات الاستدامة التي اشتملت على 110 متطلبات موزعة على سبع مجموعات. وكانت النتيجة أن الســـيناريو المرجعي لم يفِ سوى بنسبة ضئيلة من المتطلبات، وأن الســـيناريو الإصلاحي استوفى نســـبة أكبر من المتطلبات. لكن القدرة على الوفاء الكامل بمتطلبات النمو الســـريع والمســـتدام كانت من نصيب سيناريو التجديد/ التنمية المستقلة[22].

تجدر الإشـــارة إلى أن التنمية المســـتقلة، وإن كانت تقدم نموذجًا للتنمية يمكن تبنّيه من جانب قوى سياسية ليســـت بالضرورة ذات توجه اشتراكي، إلا أنها يمكن أن تُمثل في نظر بعض أنصارها - وكاتب هذه الســـطور من بينهم - طريقًـــا للانتقال في المـــدى الطويل إلى مجتمع اشـــتراكي تنتفي فيـــه المُلْكية الخاصة لوســـائل الإنتاج، ومن ثم تتســـع فيه آفاق تحقيـــق العدالة الاجتماعية اتساعًا شديدًا، إذا توافرت شروط معينة لا مجال لبيانها هنا[23].

(22) انظر: العيسوي، الباحث الرئيسي، آفاق النمو الاقتصادي، ص 245- 249.

(23) انظر في ذلك: عبد الله: مصر التي نريدها، و«التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل».

رابعًا: متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية من المنظور الشامل للتنمية

إن تحقيق العدالــة الاجتماعية في إطار التنمية الشــاملة والمُســتدامة لا يمكن اختزاله في عــدد من الإجراءات التي تتخذ في وقــت ما ونبتهج بظهور آثارها الإيجابية وينتهي الأمر عند هذا الحد. إذ يجب النظر إلى تحقيق العدالة الاجتماعية على أنه عملية مســتمرة، وذلك اتصالًا باســتمرارية عملية التنمية. ويتوقف النجاح في مسعى العدالة الاجتماعية على أمرين:

الأول، جدّية سياســات التنمية وحرصها على مراعاة متطلّبات الشــمول وعلى عــدم انحراف مســارها عن المســار المحقــق لمتطلّبات الاســتدامة والاستقلال.

الثاني، التجديد المستمر للإجراءات الرامية إلى تصحيح الانحرافات عن المسار السوي للعدالة الاجتماعية جراء ما قد يحدث من تركز للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو هيمنة سياسية من جانب قوى داخلية أو خارجية.

في ما يتعلّق بإجراءات تحقيق العدالة الاجتماعية، نقدم في ما يلي – على ســبيل المثال – قائمة بالإجراءات المطلوبة في الحالة المصرية. وسوف ننظر في الفصل الســادس في احتمالات وضع هذه القائمــة موضع التنفيذ في مصر بعد ثورة يناير 2011. وتشمل القائمة المقترحة – التي لا ندّعي أنها حصرية أو شاملة – سبعة عشر إجراءً نعرضها بإيجاز في ما يلي:

– الإقلاع عن نهج الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشــنطن، وتبني النهج الذي يتفق مع متطلبات تحقيق تنمية شــاملة عادلة ومستدامة؛ وهو نهج التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات الذي بيّنا في ما سبق ركائزه الأساسية.

من المهم ملاحظة أن هــذا الإجراء لا يقف على قدم المســاواة مع بقية الإجــراءات المذكورة في ما بعــد. إذ إنه يُمثــل الإطار العــام الحاضن لهذه الإجراءات، بل إنه بمــا ينطوي عليه من تغيير في الفلســفة العامة للتنمية وفي طبيعة السياســات العامة يمثل الشــرط الضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية

بالمعنى الواسـع الذي أتبناه، وذلك فضلًا عن أن بعض هذه الإجراءات يمكن أن يندرج تحت ركيزة أو أخرى من الركائز الأربع للتنمية المسـتقلة. وقد يرى بعض الكتّاب مثل جلال أمين إضافة شرط آخر لتحقيق العدالة الاجتماعية، ألا وهو «الدولة القوية» التي لا تمتلك القدرة على إصـدار القوانين والإجراءات الخاصة بالعدالة الاجتماعية فحسـب، بل وتمتلك القـدرة أيضًا على وضعها موضع التنفيذ، والتصدي لمن يتصدون لعرقلة تنفيذها من الفاسدين وأصحاب المصالح المضـادة لمصالح الفقـراء. ولا بأس في هذه الإضافة على سـبيل التوكيد، وإن كنت أعتقد أن المواصفات المطلوبة للدولة القوية متضمنة بصورة أو بأخرى فـي الدولة التنموية. ولعل هذا ما يتضـح عندما يضرب جلال أمين مثالًا للدولة القوية بالدولـة الناصرية التي تمكنت مـن تنفيذ أكثر من إصلاح زراعي وأجرت تأميمات واسـعة النطاق وعدلت قوانيـن الضرائب في اتجاه تصاعدي صارم وتحملت مسـؤولية توفير الكثير من الاحتياجات الأساسـية للشـعب[24]. والحق أن الدولة لا تسـتحق صفة «التنموية» ما لـم تكن دولة قوية، حيث لا تُقاس القوة بالبطش والقدرة علـى قمع المعارضة وإغفال دولة القانون، وإنما بحيوية الدولة واسـتقلالية قراراتهـا وبتصميمها لهذه القرارات على نحو يوفر مقتضيات التنمية الشاملة والعادلة، المعتمدة على الذات والقابلة للاستدامة، مع قدرتها على وضع هذه القرارات موضع التنفيذ.

- تجديـد جهـاز التخطيط مـن حيـث القـدرات البشـرية والمادية والمعلوماتية، ومن حيث أسـاليب التخطيط وقواعـد المعلومات. ومن أهم أمثلة التجديد في الأسـاليب اعتماد مبدأ التخطيط التكاملي للإنتاج والتوزيع، مع التركيز على هدف إشـباع الحاجات الأساسـية، والانطلاق من التشغيل والاسـتهلاك كأهداف أساسـية تشـتق منها أهداف الإنتاج والاستثمار، ومع مراعاة التوزيع العادل للمشـروعات على الأقاليـم المختلفة للدولة، واعتبار الاسـتدامة بعدًا رئيسًـا من أبعاد العملية التخطيطية، واسـتناد التخطيط إلى مشاركة شعبية واسعة النطاق.

---

(24) أمين، ص 285-291.

- المعالجة التكاملية لأربع من القضايا المتشـــابكة أشـــد التشابك: قضية الأجور وقضية الأســـعار وقضية الدعـــم والحماية الاجتماعيـــة وقضية توزيع وإعادة توزيع الدخل. فلا يمكن مثلًا إصلاح الأجور من دون مراعاة التطورات الحادثة بالنســـبة إلى القضايا الثلاث الأخرى. إذ إن مثل هذه المعالجة قد تفرغ عملية إصلاح الأجور من محتواها، وتؤدي إلى تدهور أحوال الأجراء بدلًا من إصلاحها عندما ترتفع الأسعار ارتفاعًا شديدًا، أو يجرى خفض كبير في الدعم مثلًا.

- إعادة هيكلة الأجور في ضوء المعالجة التكاملية المشـــار إليها في البند السابق، وذلك بوضع حد أدنى وحد أقصى لها، وإعادة توزيع مخصص الأجور بتحســـين أجور الفئات الدنيا من الفائض المقتطع من أجـــور الفئات العليا في إطار جداول جديدة للأجور فـــي القطاع العام بمعناه الواســـع. أما في القطاع الخاص، فإلى جانب إلزامه بالحد الأدنى للأجور على المستوى القومي، يجب تعديل الضريبة التصاعدية على الدخل بما يضمن عدم تجاوز الدخل الشـــامل للمنتمين إلى هذا القطاع لحد أقصى معقول.

- العدالة في علاقات العمل، وذلك بالوفـــاء بحقوق العمال في التنظيم والإسراع بإصدار قانون الحريات النقابية وإلغاء القيود على الحق في الإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي، وتعديل قانون العمل بما يضمن التفعيل الحقيقي لمبدأ التفاوض الجماعي بين العمال وأصحاب الأعمال، وتوفير حماية أفضل لحق النســـاء في العمل وفي توفيـــر دور حضانة لأطفالهن فـــي مواقع العمل الكبيـــرة ولحقهن في إجازات الولادة ورعاية الأطفال. ويتصل بذلك تحســـين ظروف العمل لكثير من الشـــرائح العمالية، بما في ذلك تثبيت العمالة الموقتة، وتوفير الأمان الوظيفي، وتشـــديد الرقابة على المنشآت الإنتاجية والخدمية في ما يخـــص تطبيقها لإجراءات الأمـــن الصناعي والالتزام بقانـــون البيئة وقانون التأمين الاجتماعي.

- لا يقل أهمية عن تحقيـــق العدالة في علاقات العمل توفير فرص العمل لمكافحة البطالة من خلال رفع معدلات الادخار والاستثمار وتوسيع الطاقات

الصناعية ومكافحة المحسوبية في شغل الوظائف، وكفالة المساواة في فرص الحصول على الوظائف والترقي.

- إعادة توزيع الدخل، وهذا يتطلّب - من جهة أولى - مراجعة قانون الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعية والاعتبارية بما يزيد من عدد الشرائح ويتصاعد بأسعار الضريبة على الشرائح العليا إلى 50 أو 60 في المئة (كان الحد الأقصى 20 في المئة، وتقرر زيادته مؤخرًا إلى 25 في المئة، باستثناء الضريبة على قطاع النفط المملوك للدولة، التي تصل إلى 40 في المئة)[25]. كما يتطلّب الأمر فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية التي تتحقق من المضاربة في البورصة ومن الاتجار بالعقارات. ولا يقل أهمية عن تعديل الهيكل الضريبي تحسين الإدارة الضريبية لإحكام التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي[26]. ومن جهة ثانية، إلى جانب التزام الدولة بالوفاء بالحاجات الأساسية للجميع مثل التعليم والصحة والتغذية والمياه النظيفة وما إلى ذلك، يلزم مراجعة سياسات مكافحة الفقر والحماية الاجتماعية في اتجاه التطبيق التدريجي لمبدأ تعميم الحماية الاجتماعية، مع قصر أسلوب الاستهداف على الحالات الاستثنائية التي قد يتعذّر فيها حصول فئات معيّنة من الفقراء على احتياجاتهم من البرامج المعممة[27]. ومن جهة ثالثة، يتعيّن تخفيف وزن الضرائب غير المباشرة في الهيكل الضريبي، نظرًا إلى ما هو معروف من آثار تراجعية لهذه الضرائب، أو

(25) يؤكد تقرير *World of Work* (2011) أنه لا تعارض بين الضرائب التصاعدية والنمو الاقتصادي القوي، وأن الاثنين يمكن أن يتعايشا، وأن هذا ما حدث خلال ما يطلق عليه الثلاثين سنة العظيمة اللاحقة للحرب العالمية الثانية. انظر: International Labour Organization (ILO), *World of Work Report, 2011: Making Markets Work for Jobs* (Geneva: ILO, International Institute for Labour Studies; New Delhi: Academic Foundation, 2011), p. 108, on the Web: <www.ilo.org>.

(26) لم أعرض للضرائب على الثروة أو على التركات لأن هناك تباينًا شديدًا بالرأي في شأن إمكانية التطبيق الفاعل لمثل هذه الأنواع من الضرائب. وكانت لمصر تجربة فاشلة مع ضرائب التركات أدت إلى إلغائها في ثمانينيات القرن الماضي.

(27) للمزيد عن سياسات الحماية الاجتماعية بين التعميم والاستهداف، راجع التقرير التالي الذي جادل بقوة لمصلحة أسلوب التعميم: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics* (Geneva: UNRISD, 2010), pp. 3-5 and 16, on the Web: <www.unrisd.org>.

على الأقل التركيز في تطبيقها على سلع الأغنياء. كما يتعيّن - من جهة رابعة - معالجة الخلل في العلاقات التأجيرية في الريف (بعدم المغالاة في إيجارات الأراضي الزراعية وتوفير مستوى معقول من الأمان للحائزين). وفي الحضر (مراجعة إيجارات المساكن القديمة بما يرفع الظلم الواقع على الملّاك، ومراقبة الإيجارات الجديدة بما يحد من شطط السوق وجشع الملّاك).

- إعادة توزيع الملكية، ويدخل فيها - على سبيل المثال - استرداد الأراضي التي تم الحصول عليها بغير حق، سواء بوضع اليد أم من خلال آليات الفساد، وإعادة توزيع الملكية الزراعية، ولا سيما في الأراضي الجديدة التي كانت قد تحررت من قيد الحد الأقصى المطبق في الأراضي القديمة. ويدخل في ذلك أيضًا إعادة تأميم بعض المنشآت التي خضعت للخصخصة وتحولت إلى احتكارات كبرى، خصوصًا في صناعات استراتيجية مثل الحديد والإسمنت والأسمدة والدواء.

- تطوير السياسة التعليمية في اتجاه النهوض بالتعليم كميًا وكيفيًا، وزيادة فرص الحصول على التعليم، خصوصًا التعليم الثانوي والعالي، لما لهذا كله من آثار حميدة في فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، فضلًا عن آثاره الإيجابية في النمو الاقتصادي. ومن الضروري أن يتكامل تطوير التعليم مع النهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لما بينهما من صلات قوية، ولأن للنجاح في أحدهما مردودًا طيبًا على الآخر.

- تعميم خدمات الرعاية الصحية من خلال نظام تأمين صحي اجتماعي شامل، مع التوسع في برامج التغذية في المدارس والمصانع، وتوفير الخدمات في مجال الصحة الإنجابية بالمجان.

- توجيه رعاية أكبر لصغار المنتجين في مجالات الزراعة والصيد والحِرَف. ويدخل في ذلك تخفيف العبء المرهق للمديونيات على هذه الفئات، وقيام الدولة بمد يد العون من خلال تحسين التشريعات والدعم المالي لتعزيز وتوسيع القطاع التعاوني، والاعتماد عليه إلى أقصى حد في

توفير مستلزمات الإنتاج وفي تسويق المنتوجات في هذه المجالات. وفي القطاع الريفي على وجه الخصوص، سوف تتحسن أوضاع الفلاحين من خلال تمكينهم من الحصول على أصول إنتاجية وكفالة درجة أعلى من الأمان الحيازي، وما إلى ذلك من إجراءات تندرج عادة تحت عنوان: الإصلاح الزراعي. وعمومًا، سوف تتوافر فرص أفضل لتحسين أوضاع صغار المنتجين في الريف والحضَر وزيادة مساهمتهم في التنمية إذا بُذل جهدٌ أكبر لمكافحة الاحتكار.

– توجيه عناية خاصة لمشكلات الفئات الأضعف في المجتمع، خصوصًا فئات المهمشين وسكان العشوائيات وذوي الإعاقات، والعمل على دمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومد مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل من لا يحصل منهم على دخل أو راتب.

– حماية المكتسبات التي تحققت للمرأة في العهود السابقة، والتصدي لمحاولات الانتقاص منها، والعمل على تطوير هذه الحقوق لا بقصد إنصاف المرأة فحسب – على أهمية ذلك – لكن أيضًا بقصد زيادة مساهمة نصف المجتمع في دفع عجلة التنمية.

– الوفاء بالحق في المعرفة، وتوفير الأطر المؤسسية والضمانات الكافية لحرية تداول المعلومات ولتيسير سُبُل حصول المواطنين عليها من دون مشقة أو كلفة مانعة.

– توفير الحماية الكافية لحقوق المستهلكين من خلال إحكام التشريعات الخاصة بحماية المستهلك وبمكافحة الاحتكار وتعزيز المنافسة، وتلك الخاصة بمواصفات المنتوجات، مع إحكام الرقابة على مخالفتها، وتشديد العقوبات في حالة المخالفة، وضمان حق المستهلك في تعويض عادل عما يلحق به من أضرار.

– مكافحة الفساد بحسبانه أحد آليات رأسمالية المحاسيب، وأحد آليات التمييز بين المواطنين – ومن ثم نسف مبدأ تكافؤ الفرص – وباعتباره سبيلًا

رئيسًا من سُبُل التركز في توزيع الدخل والثروة في العهد السابق. ويدخل في ذلك مكافحة الكسب غير المشروع، ومكافحة الرشوة والمحسوبية في الحصول على الأراضي وعلى الوظائف المتميزة، ووقف سياسة توريث الوظائف المعمول بها في بعض المؤسسات العامة. كما يدخل في ذلك إصلاح الموازنة العامة للدولة ودعم مواردها بدمج الصناديق الخاصة فيها عملًا بمبدأ وحدة الموازنة، وشمول الرقابة المالية لجميع مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية.

- تعزيز الحريات وتقنين ما اكتسبه الشعب منها بفضل ثورة يناير 2011، والعمل على دسترة الحريات والحقوق كلها المتصلة بالديمقراطية التشاركية، باعتبارها أدوات للتمكين من النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ولإدماجها كبعد رئيس في مختلف السياسات العامة. ويتعيّن على وجه الخصوص كفالة أوسع الفرص لمشاركة الشباب والمرأة في صنع القرارات في مختلف المجالات وعلى المستويات كلها، لصلة ذلك بالعدالة والاستدامة.

الفصل الرابع

في تعميق البحث عن النموذج التنموي الملائم

خلصنا في الفصل الثالث إلى مفهوم للتنمية اعتبرناه على وفاق مع المفهوم الواسع لكل من العدالة الاجتماعية والاستدامة؛ وهو مفهوم التنمية المستقلة. عرضنا بإيجاز الركائز الأربع التي يقوم عليها هذا النموذج: الاعتماد على الذات قُطريًا وجماعيًا، والدولة التنموية، والديمقراطية التشاركية، وإعادة توزيع الدخل والثروة. وألمحنا إلى اهتزاز الأساس النظري الذي يستمد منه أنصار اقتصاد السوق الحرة زادهم الفكري وثقتهم المفرطة في القدرات الفائقة لهذا النوع من الاقتصاد. كما أشارنا إلى ظهور مقاربات جديدة للنظرية الاقتصادية تنال من مصداقية اقتصاد السوق وتُهيّئ منطلقات جديدة لتجديد علم الاقتصاد ونظريات التنمية وسياساتها.

بذلك تكون دراستنا هذه قد قطعت شوطًا لا بأس به في التأسيس للنموذج التنموي الذي تدعو إلى تطبيقه تماشيًا مع الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية، واستجابةً للتطلعات المشروعة للجماهير التي احتشدت لإنجاح هذه الثورات. لكن ربما لا يكون في ذلك ما يكفي لإقناع من لا يزالون يتشبثون بنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة بالتخلي عنه. كما أنه قد لا يكفي لإقناع من يدعون إلى نماذج أخرى يعتبرونها بدائل يجب تفضيلها على النموذج السائد - مثل نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ونموذج الطريق الثالثة ونموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونموذج الاقتصاد الإسلامي والنموذج التركي الذي عادة ما يحسب على الاقتصاد الإسلامي - بأن ما يُقدّمونه لا يمثل بدائل حقيقية لهذا النموذج.

لذا، خصصتُ هذا الفصل لعرض أكثر تفصيلًا للأسباب النظرية والعملية لرفض النموذج المجرب، وهو نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشنطن، ولتوضيح الاعتبارات التي تدعوني إلى رفض النماذج الأربعة

المطروحة كبدائل له، إما لأن بعضها لا يمثل بدائل مختلفة بصورة أساسية عنه، وإما لأن بعضها الآخر لا ينطبق عليه صفة البديل المتكامل أصلًا. وفضلًا عن ذلك فإن هذا الفصل سيعرض مبررات تفضيل نموذج التنمية المستقلة على نموذج آخر، وهو نموذج التنمية البشرية الذي يتفق مع نموذج التنمية المستقلة في عدد من المنطلقات والخصائص، إلا أنه لا يخلو من نقاط ضعف تنال من أهليته لمواجهة تحدي التخلف والتبعية ولتمكين البلاد من الانطلاق على طريق التنمية السويّة.

أولًا: النموذج المجَرَّب
الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشنطن

1 - بنية تحتية فكرية هشة ومنطلقات نظرية خاطئة

يقوم الفكر التنموي السائد الذي يدعو إلى الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشنطن على بنية تحتية فكرية مُترسّخة يشار إليها عادة بالتيار الاقتصادي المهيمن، أو الفكر الاقتصادي السائد (Mainstream Economics). وتؤصل هذه البنية التحتية - وتُبرر- اقتصاد السوق الحرة المفتوح، على المستويين الجزئي والكلي. وتعرّض الفكر السائد - ولا سيما في العقود الثلاثة الماضية - إلى سيل من الانتقادات التي هزت الكثير من أركانه ودعت إلى نبذ بعض مسلّماته وفروضه، وطرحت في مقابل مقارباته ونظرياته مقاربات ونظريات جديدة تبعث على الأمل في بناء علم اقتصاد جديد أكثر اقترابًا في مُسلّماته وافتراضاته من الواقع المعيوش[1].

من أهم المُسلّمات والفروض التي تعرضت للشك أو الرفض: فرض الإنسان الاقتصادي وفرض الرشادة المتصل به، وفرض العلم الكامل، وفرض

(1) الفقرات التالية توجز ما جاء مفصلًا في: إبراهيم العيسوي، تجديد علم الاقتصاد: نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره، قضايا التخطيط والتنمية؛ 231 (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2011).

التوقعات الرشيدة والســوق الكفء، وفرض سيادة المســتهلك، وفرض اليد الخفية وما يترتب عنه مــن تناغم في مصالح مختلف الفاعلين في الســوق أو في النظام الاقتصادي في مجموعه، وما يســتوجبه من استغناء عن دور الدولة في تصويب حركة الأسواق وأداء النظام الاقتصادي، وفرض الفاعل الممثل أو النمطي، وفــرض ميل الوحدات الاقتصادية الجزئيــة والنظام الاقتصادي ككل إلى التــوازن. زد على ذلك إن الفكر الاقتصادي الســائد يميل إلى درجة عالية من التجريد عند صياغة النظريات الاقتصادية، وتُســيطر عليــه نظرة ميكانيكية للعلاقات بين كل من المتغيرات الاقتصادية والمتعاملين في الأسواق.

ســاهمت المقاربات البديلة في بلورة افتراضــات ورؤى أو نظريات أكثر اقترابًا من خصائص الســلوك الاقتصادي فــي الواقع المشــاهد. ومن أبرزها المقاربات التي انطلقت من المناهج التجريبية والســلوكية والنفسية والعصبية، وكذلــك المقاربات المرتبطــة بمنهجية التعقــد والمقاربات المؤسســة على النظرة البيولوجيــة لتطور الكائنات الحيــة والتفاعل بينها. ومــن أهم الأفكار التي تمخضت عن هــذه المقاربات فكرة تأســيس الســلوك الاقتصادي على مبدأ الرشــادة المحدودة أو المقيدة، وفكرة أن تفضيلات الأفراد ليست محددة ســلفًا في الأحوال كلها، وأنها تتعرض للتغيير مع تغيــر الظروف ونتيجة التأثر بالآخرين، كما أنها لا تتسم دائمًا بالاتساق. ومنها فكرة أن القرارات الاقتصادية عادة ما تتخــذ في ضوء معلومات تتســم بالنقــص والتوزيع غير المتســاوي لحيازتها. ومنها أن الســوق لا تقدر على توفير أفضل المعلومات الممكنة من خلال ما تنتجه من أسعار، حيث إن الأسعار لا تعكس المعلومات كلها المُتاحة بدقة، وكثيرًا ما يتطلّب القرار السليم الاستعانة بمعلومات غير سعرية.

من الأفكار المســتحدثة أيضًا أن القرارات الاقتصادية لا تتخذ في العادة بناءً على قواعد صارمة، وإنما تتخذ اســتنادًا إلى قواعــد تقريبية، وأنها تخضع لقدر من التجريــب ومن ثم التصحيح المتتابع والتعلم مــن الخبرات التي يمر بها متخذ القرار، ولا ســيما أن صناعة القرارات الاقتصادية عادة ما تجري في ظروف تتســم بالتعرض للمخاطر أو غيــاب اليقين. ومنهــا أن المتعاملين في

الأسـواق لا يتخذون قراراتهم في انعزال أو اسـتقلال عـن أقرانهم، بل إنهم يدخلون في علاقات تأثير وتأثر قـد تصل إلى حد المحاكاة العمياء على النحو الملاحظ في الأسواق المالية (سلوك القطيع). ومنها أن الأسواق لا تسير وفق نماذج أو قوانين يُمكن للمتعاملين فيها معرفتها بسهولة، وأن السمة الغالبة على الأسـواق والنظام الاقتصادي هي غياب التوازن وشيوع ظاهرة التغذية المرتدة الإيجابية بمعنى ميل ما قد يقع من انحراف عـن الوضع التوازني إلى التضخم في كثير من الأحيان، لا إلى التضاؤل كما تقضي بذلك الفكرة التقليدية للتوازن.

لذا فإن الفهم الأدق للسـلوك الاقتصادي يقتضي هجر الكثير من الأفكار التقليدية في شـأن أهداف وسـلوك الأفراد والمنشـآت، وفي شـأن القواعد الحاكمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ويسـتوجب تبني الأفـكار التي أفرزتها بعض المقاربات البديلة وإدماجها في نماذج للسلوك الاقتصادي أن تقوم على محاكاة الاقتصادات الحقيقية باسـتخدام أساليب النمذجة غير الخطية الدينامية التي تُفسح مجالًا واسعًا للتغيرات الفجائية (نظرية الكارثة) التي تستوعب فكرة حساسـية النظام للتغير في الظروف الابتدائية (نظرية الفوضى)، والتي تسـمح أيضًا بالتفاعل بين فاعلين غير متجانسـين في الاقتصـاد، ومن ثم تتيح الفرصة لانبثاق السلوك على المسـتوى الكلي بشكل تلقائي من السلوك على المستوى الجزئـي. كما يتعين أن تسـمح النمذجـة الواقعية للاقتصـاد بإضافة محتوى اجتماعي ملائم، وذلـك تعبيرًا عن حقيقة أن السـلوك الاقتصادي يمارس في سياق اجتماعي محدد وقابل للتطور. وأخيرًا فإن الحاجة ماسة لإدخال تغييرات جوهرية في عدد من النظريات الرئيسـة التي تقوم على افتراضات وتفضي إلى نتائج مجافية للواقع، بل وللمنطق أحيانًا (راجع الجدل في شـأن رأس المال)، مثل نظرية التوزيع ونظرية التجارة الدولية.

بالطبع، إن لكل ما تقدم انعكاسـات مهمة على الجـدل الذي لا يتوقف في شـأن كفاءة السـوق والدور الممكن لكل من الدولـة والتخطيط. فالكثير من الانتقادات لفروض ونظريات الفكر الاقتصادي السـائد تدعو إلى ضرورة التخلي عـن الاعتقـاد الأيديولوجي في كفاءة السـوق، وفي قدرة الأسـواق

على تصحيح نفسـها بنفسـها، ومن ثم ضرورة الاعتراف بالحاجة إلى تدخّل الحكومات في عمل الأسـواق من أجل ضبطها والحد من انفلاتها، ومن أجل معالجة ميل الأسـواق الحرة لإنتـاج تفاوتات كبيرة في توزيـع الدخل. وكما سـبق ذكره، فإن مقاربة اقتصاد المعلومـات الناقصة قد قدمت سـندًا جديدًا لضرورة تدخل الدولة لضبط الأسـواق. كما أظهـر الأداء الفعلي للاقتصادات الرأسـمالية عجز المقاربة الأخلاقية التي لا يقتصر تبنيها على التيارات الدينية، بل تتبناها أيضًا بعض التيارات العلمانية. إذ فشلت دعواتها في شأن المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستثمار المسؤول اجتماعيًا في وقاية النظام الرأسمالي من الأزمات، وعجزت أيضًا عن التصدي لما يصاحب أداء هذا النظام من تركز شديد في توزيع الدخل.

في ما يتعلق بتدخّل الدولة، يجب الانتباه إلى أن الدولة الرأسمالية لا تتردد بالتدخل في الاقتصاد في أوقات الأزمات، كما أن الرأسماليين أنفسهم يشجعون الدولة على التدخل بقوة في هذه الأوقات. والشـواهد على ذلك كثيرة، وكان أحدثها ما لوحظ من تدخلات قوية في الولايات المتحدة وفي غيرها من الدول الرأسمالية عقب وقوع الأزمة المالية العالمية في خريف 2008 جعلت البعض يتهم الرئيس أوباما باتباع سياسـة اشـتراكية! ذلك أن تدخل الدولة في ظروف الأزمات يقصد منه إنقاذ الرأسـمالية التي عجزت على الدوام عن الخروجِ من الأزمات بجهد الرأسـماليين. بعبارة أخرى، فإن المبـدأ العملي - ودَعكَ من النظريات المُنمّقة التي تتحدث عن قدرة الأسواق على التكيّف وعلى تصحيح انحرافاتها بنفسـها - هو تدخل الدولة لضبط الأسواق عندما يصيبها الانفلات وتُنذِر بتصدّع النظام الرأسـمالي أو انهياره. وهذا النوع من التدخل مختلف عن تدخل الدولة لتخطيط الاقتصاد وتعديل بنيته لمصلحة الأهداف الوطنية. إذ يظل غرضه الأساس حماية النظام الرأسمالي وتمكينه من التجدد[2].

(2) للمزيد انظر: ريمي هيريرا، «الأدوار السياسـية للفكر الاقتصـادي المهيمن،» ترجمة أحمد زويدي، المستقبل العربي، السنة 35، العدد 407 (كانون الثاني/ يناير 2013)، والمقالة عبارة عن ترجمة أحمد زويدي للفصل الثالث من كتاب هيريرا، رأسـمالية أخرى مستحيلة الصادر عن دار النشر Syllepse في باريس في عام 2010.

إذا انتقلنا إلى النموذج التنموي السائد والمُجرّب، فسوف نلحظ أنه يقوم على عدد من المنطلقات النظرية الخاطئة التي من المُحتّم أن تؤدي إلى فشله في إنجاز الخروج من التخلف والتبعية والإقلاع نحو الآفاق الرحبة للتنمية الشاملة العادلة والمستدامة. وثمة خمسة منطلقات معيبة ووثيقة الصلة بالفكر الاقتصادي السائد، نتناولها تباعًا في ما يلي:

المنطلق الأول: تجاهل دور الاستعمار والتبعية في صنع التخلف

لنأخذ كتاب ماير وروش واسع الانتشار في تدريس التنمية الاقتصادية في كثير من الجامعات الأجنبية والعربية كنموذج للفكر النيوكلاسيكي في شأن التنمية[3]. سوف نجد أنه يبدأ بعرض مقاييس التنمية والأداء الإنمائي المقارن في مجموعات مختلفة من الدول النامية، ثم يحدثنا عن «انقسام العالم» إلى دول زراعية وأخرى صناعية كما لو كان هذا الانقسام ظاهرة من ظواهر الطبيعة ولم يحدث بفعل فاعل، ويُبيّن أن الدول التي كانت الإنتاجية الزراعية فيها منخفضة وبطيئة النمو تخلفت، بينما سبقت بريطانيا دول العالم في مضمار التقدم لارتفاع الإنتاجية الزراعية فيها - الأمر الذي مكّن الثورة الصناعية من أن تبدأ فيها قبل غيرها. ويركز الكتاب على بيان وتحليل أوجه الاختلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية في معدلات نمو السكان وفي معدلات الإنتاجية في كل من الزراعة والصناعة وفي معدلات نمو الناتج القومي، على نحو يُظهر ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض الإنتاجية واشتغال النسبة الكبرى من السكان بالزراعة كأسباب للتخلف. ولا ترد كلمة «الاستعمار» سوى في صفحة واحدة من الكتاب الضخم (578 صفحة)، مع غياب أي إشارة إلى دور الاستعمار في اعتراض التحاق الدول المستعمَرة بركب التطور الرأسمالي من بابه الطبيعي (باب السادة)، وأنه جعلها تلتحق بهذا الركب من بابه الخلفي (باب الخدم) كتابع تنهب موارده وتُسخّر طاقاته البشرية والمادية لمصلحة المستعمِر.

---

(3) Gerald M. Meier and James E. Rauch, eds., *Leading Issues in Economic Development*, 7th ed. (New York: Oxford University Press, 2000).

إن تجاهل دور الاستعمار القديم في صنع التخلف ودور الاستعمار الجديد في تكريس التخلف وإنتاج النمو المشوّه مرتبط بعيب أساسي في منهجية الاقتصاد النيوكلاسيكي، وهو تجاهل التاريخ وإغفال نسبية النُظُم والقوانين الاقتصادية زمانيًا ومكانيًا، ما يجعل استدعاء المقاربة التاريخية والمقاربة التطورية أمرًا ضروريًا. فالقضية ليست قضية ماضٍ تولّى وانتهى أمره، حيث إن تداعيات حوادث هذا الماضي ما زالت قائمة حتى اليوم، وستظل تعمل عملها ما لم تدرك الدول النامية ما تتجاهله النظرة النيوكلاسيكية للتخلف، ألا وهو أنه لا خلاص من التخلف بغير الخلاص من التبعية التي ورثتها الدول النامية من عهود الاستعمار، ولمّا تزلْ تعانيها بفعل الاستعمار الجديد. والمدخل الطبيعي للخروج من التخلف هو تحرير الإرادة الوطنية، أي فك ارتباط التابع بالمتبوع من أجل إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة، والسير على طريق تنمية مستقلة/ معتمدة على الذات تحتل من خلالها الدول النامية وضعًا أفضل على خريطة تقسيم العمل الدولي[4].

المنطلق الثاني: افتراض وجود طبقة رأسمالية ذات فاعلية عالية

تفترض الليبرالية الاقتصادية الجديدة وجود طبقة رأسمالية في الدول النامية تملك القدرة على اقتحام المخاطر وارتياد مجالات التصنيع الجاد والعميق، وتحوز إمكانات بناء قدرات تنافسية قائمة على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الوطني. والثابت في حالة مصر مثلًا أن قدرات الرأسمالية المصرية محدودة، وأنها فضّلت السير وفق ما يتلاءم وهذه القدرات المحدودة. فسارت في الدروب المطروقة للتصنيع الهامشي المعتمد على تجميع المكوّنات المستوردة الذي لا ينتج إلا قيمة مُضافة هزيلة، وتحرّكت على المسار الذي حددت معالمه الشركات متعدية الجنسيات وهو طريق

(4) للمزيد في شأن وجهة النظر المغايرة لوجهة النظر النيوكلاسيكية للتخلف والتنمية، انظر مثلًا: Paul A. Baran, *The Political Economy of Growth* (New York: Monthly Review Press, 1957); Andre Gunder Frank, *The Development of Underdevelopment* (Boston: New England Free Press, 1966), and Samir Amin, *Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism*, Translated by Brian Pearce (New York: Monthly Review Press, 1976).

الوكالات والسمسرة وشـــراء حقوق التصنيع والعمل بنظام «الفرانشايز» لا في القطاعات الاقتصادية فحسب، بل وفي القطاعات الخدمية مثل التعليم والرعاية الصحية، وتهافتت على الأنشــطة الريعيــة والطفيلية في المجــالات العقارية والمالية وما إليها. وإذا أدركنا هذه الطبيعة للطبقة الرأســمالية المصرية، فليس مما يثير العجب أن نعلم أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الآن لم تتعدَ النســبة التي كانت قد بلغتها في أواخر ســتينيات القرن الماضي، وهي 16 في المئة – 17 في المئة، ما يشــير إلى أن التصنيع قد تلقّى ضربة قاصمة في عصر الانفتاح واقتصاد السوق الحرة والخصخصة، وأنه بدلًا من اســتكمال طريق التصنيع التي بدأتها مصر في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، تعرّضت البلاد لعملية تفكيك أو إهدار للتصنيع[5].

المنطلق الثالث: افتراض الكفاءة في آليات السوق الحرة وأفضلية الحكومة الرشيقة

يقوم نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشــنطن على الاعتقاد في القدرة العالية لآليات الســوق الحــرة على التخصيص الكــفء للموارد، وعلى توجيه المجتمع للســير في الطريق الصحيحة للتنمية. ويترتب على هذا الاعتقاد ضرورة التخلص من الدعم وغيره من القيود على أســعار المدخلات والمخرجات وتحرير أسعار الفائدة وســعر الصرف، وتقريب الأسعار المحلية من الأســعار العالمية، ومن ثم ترك الأمور لقوى الســوق وعــدم التدخل فيها من جانب الحكومة إلا عند الضرورة (أي فــي حالة وقوع أزمات) وفي أضيق الحدود. كما يترتب على هذه الثقة المفرطة في قدرات آليات الســوق تهميش دور التخطيط في تحريك الاقتصاد وفي رسم مسارات التنمية.

الحق أن هذه الدعوة للاعتماد على آليات السوق الحرة في تحقيق التنمية

(5) انظــر البراهين العملية علــى التراجع في مســيرة التصنيع في: جودة عبــد الخالق، التثبيت والتكيف في مصر: إصلاح أم إهدار للتصنيع؟، ترجمة ســمير كريم؛ تقديم إبراهيم شــحاتة، المشروع القومي للترجمة؛ 635 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004).

هي دعوة غير عملية. إذ إنها تتجاهل ما تتصف به الأسواق من قصور أو ميل إلى الفشل في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء. لكن العقبات التي تعترض عمل قوى السوق أشد في الدول النامية نظرًا إلى ما تتسم به أسواقها من ضعف وتجزّؤ ونُدرة في المعلومات وعوائق أمام انسياب ما هو مُتاح منها، وصعوبات في انتقال عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر، ومن موقع إلى آخر. ويُضاف إلى ذلك غياب المنافسة وشيوع الاحتكارات وغيرها من العراقيل التي تجعل السلوك الفعلي للفاعلين الاقتصاديين يبتعد كثيرًا عن السلوك الرشيد الذي تفترضه النظريات النيوكلاسيكية أو تدّعي استنتاجه من نماذج بينها وبين الواقع بون شاسع، وذلك على ما بيّنته المقاربات غير التقليدية، ولا سيما المقاربات التجريبية والسلوكية والنفسية والعصبية ومقاربة المعلومات الناقصة ومقاربة النظم المعقدة.

الحق أنه لا يمكن توقع فائدة كبيرة من النظريات النيوكلاسيكية لاقتصاد يسعي إلى الخروج من التخلف. إذ إن المجال الطبيعي لعمل هذه النظريات هو التغيرات المحدودة أو الهامشية بحكم أن الأداة الرئيسة للاقتصادات النيوكلاسيكية هي التحليل الحدي، بينما يمثل التخلف حالة من حالات الاختلالات الجذرية أو الهيكلية، أي التغيرات الكبرى التي لا قبل للتحليل الحدي التعامل معها. **لذا فإن حالات الإنماء الناجحة قديمًا وحديثًا لم تكن بفضل آليات السوق، بل بفضل حكومات نشطة قامت بترويض قوى السوق في إطار خطط شاملة.** ولا تعجز قوى السوق واقتصادات النيوكلاسيك التي تتولّى التنظير لكفاءتها عن مواجهة مشكلات التخلف وحدها، بل إنها تُصاب بالعجز أيضًا في الدول المتقدمة عندما يتعرّض النظام الرأسمالي للأزمات الدورية، ولا سيما الأزمات الضخمة مثل أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي والأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة. فهذه الأزمات تمثل اختلالات كبرى ليس في وسع آليات السوق التعامل معها، بل إن وقوعها في حد ذاته يكشف عن فشل كبير لهذه الآليات. وكما هو ثابت من التاريخ لا مخرج من هذه الأزمات إلا بتدخلات قوية من جانب الحكومات.

إن ما تقدم في شأن خطأ فرضية اعتبار القطاع الخاص ركيزة التنمية ومحركها الأساس، وخطأ فرضية الوثوق في قوى السوق لإدارة عملية الانتقال من التخلف إلى التقدم وتنظيم الجهد التنموي، يؤدي إلى رفض مُسلّمة من مسلّمات الفكر التنموي السائد، ألا وهي أن الحكومة الجيدة هي الحكومة الصغيرة أو الرشيقة التي تنأى بنفسها عن الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، والتي تترك الأسواق حرة (تحرير الاقتصاد الداخلي والتجارة الخارجية)، والتي تركز جهدها على توفير البنية التحتية والمناخ الملائم لعمل القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي. ومن هذا الباب دخلت مصر في عمليات الخصخصة وفتحت المجالات كلها أمام الرأسمالية المحلية والأجنبية بلا قيود أو ضوابط. وبذلك كتب على مصر السير خلال العقود الأربعة الماضية في مسار مغاير تمامًا للمسارات التاريخية لكل من الدول الصناعية القديمة والدول حديثة التصنيع التي ارتكز نجاحها على ما صار يعرف بـ «الدولة التنموية»[6].

المنطلق الرابع: مقولة تحرير التجارة محرك التنمية وأفضلية التوجه للخارج

من الافتراضات الخاطئة للفكر التنموي الذي نما وترعرع في أحضان الاقتصادات النيوكلاسيكية هي أن التوجه الصحيح للتنمية هو التوجه الخارج، أي التصدير، وأنه من الخطأ السعي إلى إنتاج بدائل الواردات. ويتصل بهذا الافتراض أيضًا مقولة شائعة مفادها أن التجارة الخارجية هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، وأنه كلما تحررت هذه التجارة من القيود كان النمو أقوى وأسرع.

في الحقيقة، إن هذه الافتراضات منافية للمنطق والخبرة التاريخية. فالقاعدة الذهبية الأولى في نمو الدول التي دخلت مضمار التصنيع في الزمن

(6) انظر في تفصيل ذلك: Robert Wade, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990); Ha-Joon Chang and Ilene Grabel, *Reclaiming Development: An Alternative Economic Policy Manual* (London; New York: Zed Books, 2004), and Ha-Joon Chang, «How to «Do» a Developmental State,» in: Omano Edigheji, ed., *Constructing a Democratic Developmental State in South Africa: Potentials and Challenges* (Cape Town, South Africa: HSRC Press, 2010).

القديم والزمن الحديث على الســواء هي أن التصنيع مستحيل من دون حماية، وأن تحرير الاقتصاد قبل تمكيــن الصناعة من الوقوف علــى أقدام ثابتة خطر عظيم يهدد بانهيار ما يكون قــد بُني من صناعات[7]. والقاعــدة الذهبية الثانية هي أن المجال الطبيعي لبدء التصنيع هو إنتاج بدائل لبعض الســلع التي يجري استيرادها، وأن الصادرات لا تنطلق ما لم تســتند إلى قاعدة محلية. وفي ذلك يقول آرثر لويس: «إنــه من الصعب أن يبــدأ التصنيع بتصديــر المصنوعات. والمعتاد هو البدء بالبيع في ســوق محليــة مألوفة ومحمية، ثــم الانتقال إلى التصدير بعــد أن يكون قد تــم تعلم كيفيــة الوصول بالتكاليف إلى مســتوى تنافسي»[8].

يرتبط بفرضيــة توجّه التنمية إلى الخارج توصية للدولــة النامية بأن عليها أن تسعى بكل السُبُل لاجتذاب الاســتثمارات الأجنبية. وهذه التوصية تناقض القاعــدة الذهبية الثالثة المُســتخلصة من قراءة الســجل التاريخي للاســتثمار الأجنبي المباشر ومن دراســة تجارب التنمية الناجحة في شرق آسيا والصين. ومفاد هذه القاعدة أنه باستثناء الاســتثمارات الأجنبية في مجال المواد الأولية والتعدين والنفــط والغاز، فإن رأس المــال الأجنبي لا يتدفق بغــزارة إلا إلى تلك الدول النامية التي تكون قد تمكّنت من تحقيــق نجاح اقتصادي بقدراتها الذاتية. فها هنا لا يأتي المســتثمر الأجنبي إلى الدولة النامية لينتشل اقتصادها من هوّة التخلــف، ولا حتى ليرفع هذا الاقتصاد من أزمــة وقع فيها، وإنما هو يأتي ليشارك في نجاح قد تحقق بجهد هذه الدولة. وما لم يتحقق هذا النجاح، لن تظفر الدولة باستثمارات أجنبية يُعتدّ بها. وعلى أحسن الاحتمالات فإنها لن تظفر باستثمارات أجنبية إلا في قطاعي المواد الأولية والصناعات الاستخراجية

(7) للمزيــد انظــر: Mehdi Shafaeddin, «Is Industrial Policy Relevant in the 21st Century?,» (Special Paper; no. 2, Arab Planning Institute (API), Kuwait, May 2006), and United Nations Development Programme (UNDP), *Making Global Trade Work for People* (London Sterling, Va.: Earthscan, 2003), on the Web: <www.undp.org>.

(8) William Arthur Lewis, «The Division of the World and the Factoral Terms of Trade,» in: William Arthur Lewis, *The Evolution of the International Economic Order*, Eliot Janeway Lectures on Historical Economics in Honor of Joseph Schumpeter; 1977 (Princeton: Princeton University Press, 1978), Cited in: Meier and Rauch, eds., pp.77 and 97-101.

لتأمين المواد الأولية ومصادر الطاقة اللازمة لصناعات الدول المتقدمة، ولن يُقبل إليها سوى المستثمرين المغامرين قناصي الفرص الذين عرفنا منهم كثيرين في سياق الانفتاح والخصخصة.

المنطلق الخامس: فرضية أولوية النمو على التوزيع وإعادة التوزيع

ثمة افتراض شاع طويلًا في سياق توافق واشنطن/ الليبرالية الاقتصادية الجديدة وفي فكر التنمية التقليدي، ألا وهو: النمو أولًا ثم إعادة التوزيع في ما بعد. إذ يرى القائلون بذلك أن النمو يحتاج إلى الحفاظ على درجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل والثروة حتى يتولّد قدر كافٍ من المدّخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة للنمو السريع، وأن إعادة التوزيع في المراحل السابقة على النمو خطأ جسيم، لأن توزيع «الكعكة» وهي لا تزال صغيرة هو مجرد توزيع للفقر.

الحق أن هذا الاعتقاد قد عفّا عليه الزمن. فثمة دراسات كثيرة توضح أن البدء مبكرًا بإعادة التوزيع يساعد في تحسين فرص النمو بتوسيع السوق والمساعدة في زيادة إنتاجية العاملين وزيادة التماسك الاجتماعي وتقوية الإحساس بالمشاركة لدى عامة الناس. وهذا ما حدث بالفعل في تجارب دول شتى. من هذه الدول مصر، حيث أنجزت ثورة يوليو 1952 إصلاحًا زراعيًا ضخمًا بعد سبعة أسابيع من قيامها، فضلًا عن إجراءات إعادة توزيع أخرى كثيرة لتحسين مستوى معيشة الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة. ولم تمر سوى بضع سنوات حتى نُفّذ إصلاح زراعي ثانٍ. وعلى هذا النهج سارت سيريلانكا ودول النمور الآسيوية والصين وفنزويلا والبرازيل وغيرها من دول أميركا اللاتينية. وعمومًا اتضح أن المشكلة الكبرى ليست في صغر حجم «الكعكة»، بل في سوء توزيعها. لذا فإن تصحيح التوزيع قبل النمو أمر ضروري لتصحيح مسار النمو اللاحق. إذ إن الأسواق لا تعترف بالفقراء، ولا تولي اهتمامًا لاحتياجاتهم. كما أن تأثير الفقراء في قرارات التنمية يكاد يكون معدومًا طالما كانت الفوارق واسعة في توزيع الدخل والثروة حتى إذا كان النظام الحاكم ديمقراطيًا بالمعنى المعتاد (أي يوفر الديمقراطية التمثيلية). إذ

في هذه الأحوال لا يسيطر الأغنياء على الثروة فحسب، بل إنهم يسيطرون على السلطة أيضًا. لاحظ أن إعادة التوزيع بما يحد من اللامساواة ضرورية لمكافحة الفقر أيضًا، حيث إن اللامساواة والفقر صنوان في الأغلب الأعم من الحالات.

إجمالًا يجب تجنّب التوجه النيوكلاسيكي إلى الفصل بين التوزيع والإنتاج، وإدراك أن إعادة التوزيع قبل النمو لا تغني عن توخّي التوزيع العادل والاهتمام بتلبية احتياجات الفقراء وذوي الدخول المنخفضة عند تصميم برامج التنمية، ما يستدعي التخطيط المسبق للدمج بين النمو والتوزيع. وليس هناك من هو مؤهل لإنجاز هذه المهمة سوى الدولة. وفضلًا عما تقدم، لا غِنى عن دور قوى الدولة في تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف إعادة التوزيع اللاحقة للنمو من خلال الضرائب التصاعدية والضرائب على سلع الأغنياء واستخدام حصيلتها في الدعم وغيره من سُبُل الحماية الاجتماعية[9].

تلك إذًا هي منطلقات نموذج اقتصاد السوق الحرة المفتوح والنموذج التنموي لليبرالية الاقتصادية الجديدة التي فنّدت المقارباتُ الجديدةُ الكثيرَ منها، كما بيّنت الخبرات العملية فشل سياسات التنمية التي أُسست عليها في إنقاذ الدول النامية من براثن التخلف والتبعية. ومن المهم أن نضيف إلى

---

(9) انظر: «حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية،» (تقرير المدير العام، التقرير الأول (ألف)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2011)؛ محبوب الحق، ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع؛ تقديم إسماعيل صبري عبد الله (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977)، ص 61؛ Hollis Chenery [et al.], *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth, a Joint Study [Commissioned] by the World Bank's Development Research Center and the Institute of Development Studies, University of Sussex* (London: Oxford University Press, 1974); Gunnar Myrdal, *The Challenge of World Poverty; a World Anti-Poverty Program in Outline*, with a Foreword by Francis O. Wilcox (New York: Vintage Books, 1970), pp. 56-57, and United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD): *Visible Hands: Taking Responsibility for Social Development, An UNRISD Report for Geneva 2000* (Geneva: UNRISD, 2000), and *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics* (Geneva: UNRISD, 2010), p. 6, on the Web: <www.unrisd.org>.

ما تقدم شهادتين: الأولى هي شهادة ريتشــارد جولي - الاقتصادي الشهير في معهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس في إنكلترا - التي ذكر فيها أن النموذج الليبرالي للتنمية صُمِّم في ضوء مصالح وأولويــات القوى الاقتصادية الكبرى في الغرب بهدف توســيع الأســواق أمام منتوجاتها واســتثماراتها في العالم، وبغرض توسيع نفوذها السياســي في الدول النامية. كما وصف توافق واشنطن الذي أُســست عليه سياســات هذا النموذج بأنه «يتســم بضيق النظر الشــديد وبالاقتصادوية والاختزالية والأيديولوجية»، وأن سياســاته مضــادة للنمو[10]. والثانية هي شــهادة بعض التقارير الدولية للتنمية البشرية التي وجهّت انتقادات شــديدة لسياســات توافق واشــنطن عمومًا، وبرامج التثبيــت والتكيف على الخصوص. إذ اعتبرها تقرير 1990 سياسات تتســم بقصر النظر، وتسعى إلى إحداث التوازن في الموازنات المالية على حســاب إشاعة الخلل والاضطراب في حياة البشر. كما أشــار تقرير 2007/ 2008 إلى أنه حتى قبل وقوع الأزمة العالمية الأخيرة، تدهور مستوى دخل الفرد في 55 دولة طبقت هذه السياسات بالقيــاس إلى ما كان عليه منــذ 10 أو 20 عامًا، بل ولفترة أطول بالنســبة إلى بعض هذه الدول[11].

2 - خبرات تاريخية لممارسات فاشلة

إضافة إلى ما تقدم في شأن هشاشة البنية التحتية الفكرية لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة وفي شأن عجز الكثير من منطلقاته عن التعامل الواقعي مع تحديات التنمية، يجب أن نتوقف للنظر في النتائج العملية لتطبيق هذا النموذج.

(10) انظر: Richard Jolly, «Employment, Basic Needs and Human Development: Elements for a New International Paradigm in Response to Crisis,» *Journal of Human Development and Capabilities*, vol. 11, no. 1 (February 2010), pp. 11-36.

ومن بين الدراسات المهمة التي استند إليها جولي لبيان أن سياسات توافق واشنطن مضادة للنمو: James Raymond Vreeland, *The International Monetary Fund: Politics of Conditional Lending* (New York, NY: Routledge, 2006).

(11) United Nations Development Programme (UNDP): *Human Development Report, 1990* (New York: Oxford University Press, 1990), and *Human Development Report, 2007/2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World* (New York: UNDP; Palgrave Macmillan, 2007).

إن هـــذا أمر ضروري على الرغم مـــن إدراكنا أن التعلم مـــن التاريخ ليس أمرًا يسيرًا. وفي ذلك يقول الفيلســـوف الألماني هيغل: «ربما يكون الشيء الوحيد الذي نتعلّمه من التاريخ هو أننـــا لا نتعلم على الإطلاق من التاريخ»[12]. وربما يكون هيغل قد أدلى بهذا القول على سبيل التندّر أو السخرية من طبائع البشر. لكن قوله هذا لا يخلو من قدر غير قليل من الحقيقة. فلو أن للبشـــر قدرة كبيرة على التعلـــم من التاريخ، ما كان لهـــم أن يكرروا أخطاءهم علـــى النحو الذي نلاحظه في ظـــروف وأحوال كثيرة، وما كان للعالم أن يســـتمر في معاناة ألوان شـــتى من البؤس والشـــقاء. وحتى عندما يظهر أن الناس يتعلمون من التاريخ، ففي الأغلب أنهم يتعلّمون ببطء شديد، وليس من النادر أنهم سرعان ما ينسون ما تعلّموه ويعودون إلى ما كانوا عليه من قبل بمجرد أن تهدأ أعراض مشـــكلة من المشكلات أو تخف وطأة أزمة من الأزمات.

لنتذكر مثلًا كم هـــي التصريحـــات النارية التي صدرت عن قـــادة العالم الرأســـمالي عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية في خريف 2008. لقد أعلن بعضهم وفاة توافق واشـــنطن وانتهاء حقبة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بينما توجّس بعضهم الآخر من انهيار وشـــيك للنظام الرأسمالي ذاته. وما أن خفتت آثار الصدمة الأولى، وشـــرعت حكومات الدول الرأســـمالية الكبرى في اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لمواجهة الأزمة، لم يمض وقت طويل حتى عادت الأمور إلى ســـيرتها الأولى. وبدلًا من إعادة النظر في آليات عمل النظام الرأســـمالي الذي لا يكف عن إنتـــاج الأزمات الطاحنة، صار هناك اقتناع شـــبه عام بأن ما حدث كان مجرد ســـحابة صيف عابرة، وتخلى القوم عن استكمال الإجراءات الإصلاحيـــة المحـــدودة التي تعهـــدوا تنفيذها فـــي وثائق متعـــددة لمجموعة العشـــرين، ما يُظهر أنه على الرغم من تكرار الأزمات العنيفة التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، لم يُســـتَوْعَب درس التاريخ القائل إن بيت الداء هو ما يتميز

---

(12) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Lectures on the Philosophy of World History: Introduction, Reason in History*, Translated from the German ed. of Johannes Hoffmeister by H. B. Nisbet; with an Introd. by Duncan Forbes, Cambridge Studies in the History and Theory of Politics (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1975), on the Web: <www.books.google.it/Books>.

به هذا النظام من تناقضات جوهرية، وإنه لا سبيل للخلاص من هذه التناقضات طالما استمر التمسك بأساسيات النظام الرأسمالي.

اعترف المدير السابق لصندوق النقد الدولي إبان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة بأن الصندوق قد أهمل قضية عدالة التوزيع، وأنه لا بد من أن يوليها عناية ملائمة في المستقبل. وتكررت أقوال مشابهة على لسان المديرة الجديدة للصندوق التي كانت تشغل منصب وزيرة المالية في فرنسا في حكومة ساركوزي المحافظة. لكن لا يبدو أن لهذه الأقوال أثرًا يُذكَر في البرامج المتفق عليها حديثًا بين الصندوق وعدد من الدول النامية مثل الأردن والمغرب (آب/ أغسطس 2012) وتونس (حزيران/ يونيو 2013) - ولا بين الصندوق وعدد من الدول المتقدمة مثل اليونان التي كادت أن تتحول إلى دولة نامية وزادت فيها نسبة الفقراء زيادة كبيرة في سياق تنفيذ برامج التقشف التي أصرّ عليها الصندوق والبنك الأوروبي كشرط لما يقدمانه من مساندة مالية لليونان.

إن توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول النامية لم تتغير من حيث الجوهر، حتى إذا زادت فيها جرعة المُسكّنات الاجتماعية. فمفاتيح النجاح في نظرهما - كما في نظر منظمة التجارة العالمية وهيئات المعونة التابعة لدول المركز الرأسمالي - تظل كما كانت قبل الأزمة العالمية وكما كانت في كل البرامج السابقة على الرغم من نتائجها الوخيمة: اقتصاد سوق حرة، وانفتاح واسع على الأسواق الدولية، واندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وحكومة صغيرة، وخصخصة لا تقف عن حدود المجالات الاقتصادية بل تتجاوزها لتدخل في عمق المجالات الاجتماعية مثل التأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية، واعتماد أساسي على القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي بغض النظر عن قدراتهما الحقيقية وتوجهاتهما الفعلية في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا وآثارها في التشغيل والتفاوتات في توزيع الدخل والبيئة. وهذا فضلًا عن التوصيات المعتادة بضغط الإنفاق العام بما

فيه الإنفاق العام الاجتماعي، وعدم التشـــدد في فرض الضرائب على الأغنياء بدعوى حفزهم على الاستثمار وإيجاد فرص العمل[13]. وليس من المتوقع أن يخرج عن هذه الخطوط الرئيسة الاتفاق الذي تلهث الحكومات المصرية وراء الصندوق لإنجازه على امتداد ما يقرب من سنتين.

يبـــدو لي أن قول هيغل في شـــأن التعلم من التاريخ ينطبـــق إلى حد بعيد على توجّهات السياســـات الاقتصادية في فترة ما بعد ثـــورة 25 يناير 2011. إذ آل الحكم - ديمقراطيًا - إلى جماعة لا ترى من عيوب النظام الذي ســـقط رأسه سوى الاستبداد والفســـاد، وربما ترى فيه شـــيئًا من الافتقار إلى الكفاءة في التطبيق وإلـــى العدالة في توزيع ثمار النمو. وفـــي الحقيقة أن هذا الاعتقاد لا تختص به الســـلطة الحاكمة الآن وحدها، بل تشـــترك معها في هذا الاعتقاد فئات غير قليلة من أهل السياســـة والاقتصاد ممن يقفـــون في صف المعارضة لهذه السلطة، ويوصف فريق منهم بأنهم ليبراليون بينما يوصف فريق آخر منهم بأنهم إســـلاميون. فهؤلاء وأولئك يرون أن التوجّه العام للسياسات الاقتصادية لا يحتـــاج إلى تغيير من حيث الجوهـــر بالقياس إلى ما كان عليـــه قبل الثورة، وإن كان ثمة تغيرات مرغوب فيها فهـــي تقع في مجال العدالة الاجتماعية وفي بعض الفروع والتفاصيل الأخرى. ولا يخرج عن هـــذا «التوافق» على الصعيد الاقتصادي والتنموي ســـوى أحزاب وحركات اليسار المصري التي لم تتمكن بعد من تكوين رصيد يُعتدّ به من الشعبية.

---

(13) يرصد تقرير حديث لمركز الجنوب نتائج بحـــث 314 تقريرًا قطريًا أصدرها صندوق النقد الدولي منذ عـــام 2010 عن الأوضاع الاقتصادية فـــي 174 دولة. ومن أهم هـــذه النتائج أن الصندوق ما زال يتمسك بإجراءات التقشـــف المعتادة، ليس في أوروبا فحسب، لكن في الكثير من الدول النامية، وعلى رأســـها إلغاء أو تخفيض الدعـــم الموجه للطاقة والغـــذاء والزراعة، وخفـــض الأجور أو وضع ســـقوف لزيادتها، وتعديل نظم المعاشـــات والرعاية الصحية وتحرير أســـواق العمل، وفرض ضرائب غير مباشـــرة على الســـلع الضرورية للأســـر الفقيرة. ويُبيّن التقرير ما يترتب على هـــذه الإجراءات من تهديد للأهـــداف التنموية والتقدم الاجتماعي، داعيًا إلى تبني سياســـات بديلة ومنصفة للإصلاح المالي والإنعاش الاقتصـــادي. انظـــر: Isabel Ortiz and Matthew Cummins, «The Age of Austerity: A Review of Public Expenditures and Adjustment Measures in 181 Countries,» (Working Paper, Initiative for Policy Dialogue (IPD) and the South Centre, New York; Geneva, March 2013), on the Web: <www.southcentre.org>.

لمّا كنتُ قد قدّمت منذ بضعة أعوام شواهد كثيرة على فشل هذا النموذج في مصر، وكذلك في الدول النامية في دراسة مستفيضة[14]، ولمّا كانت ثورة يناير قد قدمت شهادة شعبية في شأن فشل النظام الذي كان هذا النموذج التنموي ركنًا من أركانه الأساسية في إنجاز مطالبها في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، فحسبي أن أقدم هنا لمحة سريعة عن الأداء الفاشل لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة في عهد مبارك. وسوف أركز النظر على ثلاثة جوانب للأداء التنموي: جانب الأداء الاقتصادي، وجانب الأداء الاجتماعي والسياسي، وجانب الأداء البيئي لصلته الوثيقة بقابلية النمو والتنمية للاستدامة، وإن كانت للاستدامة أبعاد أخرى متعددة إلى جانب البعد البيئي.

أ - الأداء الاقتصادي

بحسب الإحصاءات الرسمية كان النمو الاقتصادي بطيئًا خلال الفترة بين عامي 1980 و2005، إذ لم يتجاوز معدله السنوي المتوسط 4 في المئة. لكن الإحصاءات الرسمية كان يشوبها قدر غير قليل من المبالغة في تضخيم إنجازات النظام، وعلى رأسها الإنجازات الاقتصادية. وبإعادة تقدير معدل النمو خلال تلك الفترة على أسس أكثر واقعية، تبيّن لي أنه كان في حدود 2.2 في المئة؛ وهو ما لا يزيد إلا بقدر طفيف على معدل نمو السكان. وفي الأعوام الثلاثة السابقة على وقوع الأزمة العالمية، كان معدل النمو في حدود 7 في المئة رسميًا، لكنه قد لا يزيد على 4 في المئة بعد تدقيق الحسابات.

إذا نظرنا إلى ركيزتين أساسيتين من ركائز النمو الاقتصادي: الادخار والاستثمار، فسوف يتبيّن لنا: كان معدل الادخار المحلي قبل الأزمة 16 في المئة، وهبط إلى 12.6 في المئة في سنة الأزمة، ولم يعد بعد إلى مستوى ما قبل الأزمة؛ حيث بلغ 14 في المئة في عامي 2009/ 2010. كما أن معدل

(14) انظر: إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007).

الاســتثمار بلغ 21 في المئة قبل الأزمة، وانخفض إلى 19 في المئة في ســنة الأزمة، وبقي عند هذا المستوى في عامي 2009/ 2010. وهذه هي التقديرات الرســمية. ولو قارنا هذه المعــدلات مع ما يناظرها في دول النمور الآســيوية القديمة والجديــدة، وفي الصين، التي تراوحت فــي معظمها بين 30 و35 في المئة لمعدل الادخار، و35 و40 في المئة لمعدل الاســتثمار – وإن كان بعض هذه الدول قد تجاوز معدل ادخارها 40 في المئة، بل و50 في المئة في بعض الأوقات – لتبيّن لنا مدى تواضع معدّلات الادخار والاستثمار في مصر، ولظهر لنا مدى التخلف عن توفير المقوّمات الضرورية للنمو.

ســوف تزداد الصورة قتامةً إذا نظرنا في مقياس للادخــار ذي صلة قوية بتكوين رأس المال البشــري والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومن ثم فإنه يُعد مؤشرًا لقابلية النمو والتنمية للاســتدامة، وهو ما كان البنك الدولي يطلق عليه معدل الادخار الأصيل وصــار يُطلِق عليه: معدل الادخار الصافي المعدل. لقد هبط هذا المعدل من 11 في المئة في عام 1991 إلى معدل سالب مقداره –10 في المئة في عام 2006؛ ما يشــير إلى ضعف ملحوظ فــي تكوين رأس المال البشري وازدياد كبير في معدل استنفاد الموارد الطبيعية وفي مستوى التلوّث.

لكن المشــكلة لم تكن محصورة في بطء النمو فحسب، بل تكمن أيضًا في محتوى النمو ونوعيته. فالقدر الأكبر من النمو قد تحقق في القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية مثل الســياحة والنفط وقناة الســويس والأنشطة العقارية. وكان هذا النمط من النمو مصحوبًا بدرجــة عالية من التبديد للموارد الطبيعية، ولا سيما موارد الطاقة والمياه والأراضي الصالحة للزراعة.

من جهة أخرى، كان هذا النمو مصحوبًــا بتراجع الدور الإنمائي لكل من الصناعــة التحويلية والزراعــة. وكما ذكرت من قبل، كانت مســاهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 14 في المئة في عامي 2009/ 2010؛ وهذه هي النسبة نفســها التي كانت مُحققة في أواخر ستينيات القرن الماضي. ولا عجب والحال كذلك أن يتحدث المتخصصون بدراســة القطاع الصناعي عن وقوع عملية تراجع أو تفكيــك للصناعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وفي

ما يتعلق بالزراعة، انخفض نصيبها من الاستثمارات على نحو ملحوظ، ما أدى إلى تباطؤ نمو الإنتاج الزراعي وتراجع مستوى الأمن الغذائي.

أضف إلى ما تقدم أن التوزيع الإقليمي (الجهوي) للنمو كان توزيعًا متحيّزًا للمراكز الحضرية على حساب الريف والصعيد. كما كانت قدرة النمو المحقق على توليد فرص العمل ضعيفة للغاية. إذ دار معدل البطالة وفق التقديرات الرسمية حول 10 في المئة سنويًا في العقد الماضي، بينما لم يكن هذا المعدل يزيد على 3 في المئة في أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين. وتشير التقديرات غير الرسمية إلى أن معدل البطالة يتراوح بين 15 و25 في المئة. وقدّره وزير العمل والهجرة في حكومة عصام شرف بنحو 19 في المئة في عامي 2011/ 2012.

ب - الأداء الاجتماعي والسياسي

لما كانت للتنمية السريعة والمستدامة متطلبات اجتماعية وسياسية، إلى جانب المتطلّبات الاقتصادية التي عرضنا لبعضها في ما سبق، وإلى جانب المتطلّبات البيئية التي سنتناولها في ما بعد، فإننا سننظر الآن في بعض الجوانب الاجتماعية والسياسية للأداء التنموي في عهد مبارك. وهنا نلاحظ إن سياسات التنمية الرأسمالية المنفلتة ومجمل السياسات العامة قد تحيّزت لمصالح القطاع الخاص الكبير على حساب المصلحة الوطنية. وأدى هذا التحيز إلى اتساع ضخم في الفوارق في مستويات الدخول وارتفاع كبير في مستوى الفقر، على نحو لا تظهره الإحصاءات الرسمية. فهذه الإحصاءات تقلل من حدة سوء التوزيع والفقر لاعتمادها على عيّنات من السكان تعجز عن التمثيل الحقيقي لكل من الفئات شديدة الفقر والفئات شديدة الثراء. كما أن الإحصاءات الرسمية تعتمد في قياس الفقر على خطوط فقر بالغة الانخفاض. ويستوي في ذلك ما يسمى بخط الفقر الأدنى الذي تبلغ نسبة الفقراء وفقًا له 21.6 في المئة من السكان، أو ما يعرف بخط الفقر الأعلى الذي تصل نسبة الفقراء تبعًا له إلى 42 في المئة في عامي 2008/ 2009.

في تصوّري أن التقدير الواقعي لنســبة الفقراء باستعمال خط فقر إنساني قد يتراوح بين 50 و60 في المئة من الســكان. ويعزز هذا التقدير الدراســات التي رصدت الحركات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد منذ عام 2000، والتي تصاعدت وتيرتها منذ عام 2004 عندما أخذت سياســات الليبرالية الاقتصادية دفعة كبــرى، وعندما بدأت ظاهــرة تعيين وزراء من رجــال الأعمال، وعندما ارتفعت نســبة تمثيل رجال الأعمال في البرلمان وتولّى كثيرون منهم مسؤولية قيادة عدد كبير من لجانــه. كما يعزز هذا التقدير اســتطلاع الرأي الذي أجرته لجنة الشــفافية والنزاهة في وزارة التنمية الإدارية، والذي أشار إلى أن 66 في المئة ممن اســتطلعت آراءهم قرروا أن المســاواة والعدل في تراجع، وأن 75 في المئة من المســتجيبين ذكروا أن الفقر في ازديــاد منذ عام 2005، وكذلك آخر تقرير للمجلس القومي لحقوق الإنسان الذي جاء فيه أن 70 في المئة من الشكاوى التي وردت إليه كانت متعلقة بالمظالم الاقتصادية والاجتماعية.

إلى جانب هذه التقارير، تشــير تقارير منظمات حقوقية متعددة أيضًا إلى شيوع الفساد بدرجة كنا نعتقد أنها بالغة الارتفاع. لكن ما ظهر عقب الثورة من قضايا زاخرة بالفضائح والفظائع كشــف عن أن الفســاد كان قد وصل إلى حد الفُجر، وأن دائرته كانت قد اتسعت لتشمل ذوي السلطان والمال بمن في ذلك الرئيس المخلوع وأفراد أســرته والمقربين منهم وعــدد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين وكبار رجال الأعمال الذي اســتطاعوا الجمع بين الثروة والسلطة. وهذا ما حدا ببعض المراقبين إلى وصف الحكم في عهد مبارك بحكم العصابة أو المافيا. وهو وصف دقيق بلا أدنى شك.

في ما يتصل بالجانب الاجتماعي أيضًا، تلزم الإشــارة إلى أن السياسات الاقتصادية في عهد مبارك - ومن قبله عهد السادات - أدّت إلى تأجيج الصراع الطبقي وزيادة التوترات الاجتماعية، بسبب ما تنتجه من إفقار واتساع للفجوات فــي توزيع الدخل والثروة وانتشــار للعشــوائيات (حيث يعيش ربع الســكان تقريبًا)، ومن ثم تدهور نوعية حياة نســبة كبيرة من السكان. ولا يمكن الفصل بين نتائج هذه السياسات وما شهدته البلاد - ولمّا تزلْ تشهده - من ارتفاع في

درجة التعصب الديني والتوتر الطائفي، واصطباغ ما ينشأ عنهما من منازعات بشيء غير قليل من العنف. وهذه الظواهر تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار التي تُنفّر المستثمرين المحليين والأجانب على السواء.

في ما يتعلق بالجانب السياسي، فمن المتوافق عليه في أدبيات التنمية الحديثة أن الحكم الصالح (الحوكمة) مطلبٌ أساس من متطلّبات التنمية السريعة والمستدامة. ومما لا شك فيه أن عهد مبارك افتقر إلى الحد الأدنى من مقوّمات الحكم الصالح، وأنه اتصف بدرجة عالية من الاستبداد ومن تغوّل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وتدخّلها في شؤون السلطة القضائية. كما اتصف نظام مبارك بالسطوة البالغة للأجهزة الأمنية، وبالسلوك البربري لأجهزة مباحث أمن الدولة. أضف إلى ذلك ظواهر سلبية أخرى كثيرة، منها: احتكار الحزب الوطني للحياة السياسية، مع أنه كان في الواقع جهازًا من أجهزة السلطة الحاكمة؛ وتزوير الانتخابات؛ وتحكّم لجنة الأحزاب التي كانت تحت سيطرة الحكومة والحزب الوطني في الحياة الحزبية على نحو بغيض، حيث صار رجال الحكومة والحزب يختارون المعارضين على هواهم؛ وتزاوج السلطة والثروة على نحو أفسد السياسة والاقتصاد على السواء. ولا غرابة والحال كذلك أن يُمنع على أغلبية المواطنين المشاركة في صنع قرارات التنمية، وأن تنحرف التنمية عن المسار المتوافق مع تلبية الاحتياجات الإنسانية للمصريين.

ج - الأداء البيئي

على الرغم من أن مصر ليست دولة غنية بالموارد الطبيعية، إلا أن نمط استخدامها هذه الموارد اتسم بقدر كبير من الاستنزاف والإهدار وسوء الاستخدام. وهنا لا بد من أن نذكر سيئة أخرى من سيئات عهد مبارك، ألا وهي الإفراط في تصدير مصدر نظيف للطاقة، وهو الغاز الطبيعي، خصوصًا تصديره بثمن بخس إلى العدو الصهيوني ليدير به آلة البطش والعدوان على أهلنا في فلسطين، وليواصل سرقته الأرض الفلسطينية، ويثبت احتلاله غيرها من الأرض العربية.

لم يتوقف الأمر عند استنزاف الموارد الطبيعية وإهدارها، بل إن مصر صارت تتعرض لمستويات بالغة الارتفاع من التلوث الذي يُتلف الأرض والماء والزرع والضرع ويُدمّر صحة البشر. وعلى الرغم من الاحتمالات الكبيرة لتعرض البلاد لآثار تغيّر المناخ العالمي، لم تُتّخذ أي إجراءات لمواجهة الكوارث المتوقعة. وعمومًا فإن الاستثمارات التي تخصص لحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية هزيلة للغاية. ولا غرو إذًا أن تحتل مصر المرتبة 115 من بين 146 طبقًا لمؤشر الاستدامة البيئية. وحقيقة الأمر هي أن العناية بالبعد البيئي للتنمية المستدامة لم يكن أصلًا من القضايا ذات الأولوية على أجندة أصحاب القرار في عهد مبارك، وأن نمط التنمية الليبرالي الذي طبّقه أهدرَ عدالة توزيع الموارد بين الأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل، فضلًا عن إهداره عدالة توزيع الموارد في ما بين الأجيال الحاضرة، على ما سبق بيانه.

لعل في ما تقدم ما يكفي لنبذ نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتحول إلى نموذج أقدر على الوفاء بتطلعات شعوب الدول النامية نحو نمو مصحوب بالإنصاف، يصون الموارد الطبيعية ويحمي البيئة، ويرسّخ دعائم الاستقلال الاقتصادي والوطني. وقبل أن أقدم النموذج الذي أثق في قدرته على تحقيق هذه التطلعات، يجب التوقف للنظر في مجموعة من النماذج التي تقدمها بعض القوى السياسية في مصر باعتبارها بدائل للنموذج السائد، بينما هي في الحقيقة ليست كذلك.

ثانيًا: نماذج لا تقدم بدائل حقيقية للنموذج المجَرَّب

يتناول هذا المبحث خمسة نماذج تُرشّحها بعض القوى السياسية والفكرية في مصر وفي الخارج للحلول محل نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة السائد. وهذه النماذج هي: نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، ونموذج الطريق الثالثة، ونموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ونموذج الاقتصاد الإسلامي، والنموذج التركي الذي عادة ما يُصنّف خطأ على أنه من نماذج الاقتصاد الإسلامي. والسؤال الذي ستسعى الفقرات التالية إلى الإجابة عنه هو: هل

تمتلك هذه النماذج من المواصفات والمميزات ما يجعلها تشكل بدائل متفوقة حقًا على النموذج السائد، بما يدعو إلى تفضيلها عليه؟

1 - نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي

في محاولة لاحتواء الصراع الاجتماعي والسياسي في أوروبا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وذلك في سياق تنامي قوة النقابات العمالية والتنظيمات السياسية المساندة لها، وفي مناخ احتدم فيه الصراع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، وكردة فعل على التركيز المتزايد في توزيع الدخل الذي أصبح يهدد قدرة النظام الرأسمالي على استيعاب ما ينتجه من سلع وخدمات، فضلًا عن تهديده الاستقرار والسلام الاجتماعي، اجتهد تيار الديمقراطية الاجتماعية في تقديم صيغ معدّلة من نظام اقتصاد السوق الرأسمالي. ويتركز التعديل في محاولة التعويض عن الآثار الاجتماعية الضارة لهذا النظام بتدخل الدولة للتوفير المجاني لبعض الخدمات الاجتماعية وبتنفيذ نُظم للحماية الاجتماعية للمواطنين اعتمادًا على نُظم للضرائب التصاعدية وبعض أشكال التخطيط التي لا تغير من الأركان الرئيسة للنظام الرأسمالي. ومن أبرز هذه الصيغ نموذج دولة الرعاية الاجتماعية المعروف بدولة الرفاه، الذي عُرِف في بريطانيا وعدد من الدول الأوروبية الأخرى ولا سيما الدول الاسكندنافية، ونموذج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي عُرِف في ألمانيا.

ثمة طائفة من أهل السياسة والاقتصاد والفكر في مصر وغيرها من الدول العربية، ولا سيما بعض من ينتمون إلى التيار الليبرالي وإلى يسار الوسط (الديمقراطيون الاجتماعيون)، ترى أن نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي يُقدم بديلًا خليقًا بالتبني، لأنه يُمثل نوعًا من الحلول الوسط بين الرأسمالية والاشتراكية، ولأنه حقق عند تطبيقه نجاحًا ملحوظًا في الجمع بين آليات السوق والعدالة الاجتماعي[15]. وهناك من تبنّى نموذج دولة الرعاية الاجتماعية

---

(15) انظر دعوات من كتّاب عرب لتطبيق نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي في المطبوعة الصادرة عن مؤسسة كونراد أيدناور: *The Social Market Economy Explained in a Simple Way* (Amman: Konrad-Adenauer-Stiftung Regional Program Near East, 2008), on the Web: <www.kas.de>.

من منظار إسلامي على أساس أنه يمثل الصيغة التي دعا إليها الإسلام أصلًا – صيغة التكافل الاجتماعي ودولة الرفاه الإسلامي[16].

الثابت من تاريخ هذه النماذج هو أنها حققت تقدمًا لا بأس به على طريق التخفيف من مظالم النظام الرأسمالي الطليق وأنها مكّنت من رفع مستوى معيشة قطاع واسع من السكان. لكن هذا النجاح كان موقوتًا، وساعد في تحقيقه أنه كان مرافقًا لفترة رواج اقتصادي غير مسبوق في الدول الصناعية المتقدمة، وذلك في سياق برامج إعادة التعمير في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي امتدت حتى ستينيات القرن العشرين. ووفّر هذا الرواج موارد وفيرة للإنفاق العام الاجتماعي، وجعل كلفة «التضامن الاجتماعي» محتملة ومقبولة إلى حد كبير من جانب الطبقة الرأسمالية. لكن ما أن بدأت موجة الرواج في الانحسار، وأخذ النظام الرأسمالي يدخل في حالة انكماش أو ركود في أواخر ستينيات القرن العشرين تراجعت معها الأرباح، فإن الضغط تزايدت لتخفيف ما يتحمله الرأسماليون من ضرائب كانت تُموّل الخدمات والحماية الاجتماعية. وبدأت الحكومات في اتخاذ إجراءات لخفض الضرائب على مجتمع الأعمال بدعوى تشجيع الاستثمار وزيادة التنافسية، من جهة، كما أخذت في تضييق نطاق الخدمات المجانية بفرض رسوم مقابل الحصول عليها وبتقليص حزمة الخدمات التي كانت تقدم من قبل، من جهة أخرى.

تنامى هذا الاتجاه مع تولي مارغريت ثاتشر رئاسة الوزراء في المملكة المتحدة (1979 –1992)، وقيامها – مع رفيقها الأميركي رونالد ريغان (1981 – 1989) – بتدشين ما عُرف بالليبرالية الاقتصادية الجديدة، حيث أطلقا العنان أمام الخصخصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتعرّض

---

(16) انظر: يوسف خليفة اليوسف، «دولة الرفاه من منظور إسلامي،» في: أحمد السيد النجار [وآخرون]، دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 543-576.

قسم كبير من مكاسب دولة الرعاية الاجتماعية للتأكل[17]. وهذا ما حدث أيضًا في ألمانيا على يد هيلمــوت كول (1982 - 1989)، ولــم يَحُد من التطرف في اتجاه الإجهاز على الكثير من منجزات اقتصاد الســوق الاجتماعي ســوى متطلبــات إعادة توحيد ألمانيا بعد ســقوط جدار برلين في عــام 1989. لكن اقتصاد دولة الرعاية الاجتماعية واقتصاد الســوق الاجتماعي تعرّضا بعد ذلك لضربات موجعة في ســياق العولمة وظهور مراكز للتصنيع منخفض التكاليف في دول الجنوب من خلال ما عرف بالتعهيد (Outsourcing)، وفي سياق انضمام معظم دول شــرق أوروبا الاشــتراكية ســابقًا إلى الاتحاد الأوروبي أيضًا. إذ ازدادت مطالبات الرأسماليين بتخفيف الأعباء الضريبية عليهم بدعوى تمكينهم من مواجهة المنافسة التي اشتدت شراســتها في إطار الرأسمالية المعولمة، ما حدّ كثيرًا من الموارد المتاحة للإنفاق العام الاجتماعي. كما أصبح من اليســير الإفلات من ضغــط النقابات العمالية لرفع الأجور في الــدول المتقدمة، بنقل الصناعات من هذه الدول إلى المناطق ذات العمالــة الرخيصة والأعباء الأقل على الشركات في أوروبا الشرقية والصين والهند وغيرها من الدول الآسيوية.

من المهم الانتباه إلى ســمتين لنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي تُبرِزان ضيق الحدود التــي يعمل فيهــا، خصوصًا فــي الصيغة الألمانيــة للنموذج. الســمة الأولى هي أولوية النمو الاقتصادي. وتتجلّى هذه السمة في الربط بين الخدمات التي تقدم للناس وموقعهم في ســوق العمــل. فالمزايا الاجتماعية التــي تقدم للفرد مرتبطة بمــا يحصل عليه من إيرادات؛ لــذا فإن من لا يعمل قد يجد نفسه في حالة انكشاف شــديد في مواجهة الطوارئ. أما السمة الثانية فتتمثل في مبــدأ ثانوية تدخّــل الدولــة (The Subsidiarity Principle) بمعنى أن الدولة لا تتدخل إلا في أضيق الحدود، وعندما لا تكون هناك وســائل أخرى

(17) يذكر شــاكرابورتي أن إعانة البطالة كانــت 21 في المئة من متوســط الأجور قبل وصول ثاتشر إلى السلطة، وانخفضت في الوقت الحاضر إلى 11 في المئة . كما يذكر أن الانخفاض الكبير في المزايا الاجتماعية حدث في ثمانينيات القرن الماضي عندمــا حوّلت حكومات المحافظين المزايا التي كانت متاحة للجميع إلى مزايا للفقراء وفق نظام الاســتهداف. انظر: Aditya Chakrabortty, «The Welfare State, 1942-2013: Obituary,» *Guardian*, 8/1/2013.

لعلاج المشكلات[18]. كما أنه من المهم أيضًا إدراك المساحة المشتركة الكبيرة بين اقتصاد السوق الاجتماعي وتوافق واشنطن. فبحسب قول باحث ألماني يروّج لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في الدول العربية، هناك توافق بين اقتصاد السوق الاجتماعي وتوافق واشنطن على أن القوى الدافعة لنجاح التنمية الاقتصادية هي المنافسة وحقوق الملكية الخاصة وتحرير الأسعار والسيطرة على التضخم والتقشف المالي. لكن الخلاف بين النموذجين هو في حرص نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي على الربط بين هذه السياسات للتنمية الاقتصادية وأهداف التنمية الاجتماعية، وهو ما يستدعي تدخّل الدولة لتقليل تشوّهات السوق وضمان الجمع الصحيح بين المنافسة الحرة والانسجام الاجتماعي. لذا فإن هذا الباحث يصف اقتصاد السوق الاجتماعي بأنه رأسمالية مدارة (Managed Capitalism)[19].

هكذا ثبت في الواقع أن نموذج دولة الرعاية الاجتماعية ونموذج اقتصاد السوق الاجتماعي لا يقدمان حلًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا مستقرًا أو قابلًا للاستدامة، نظرًا إلى أن هناك حدودًا للتنازلات التي يمكن أن يُقدّمها رأس المال، خصوصًا مع احتدام المنافسة العالمية وارتفاع نفقات الرعاية الاجتماعية بفعل التطور الديموغرافي (ارتفاع نسبة كبار السن الأكثر احتياجًا للرعاية المكلفة[20]). وهكذا تحولت هذه النماذج تحت الضغط إلى اقتصاد سوق حرة إلى حد بعيد، وإن استمرت في الاحتفاظ ببعض المسكّنات الاجتماعية، حيث لم يكن من السهل التخلص منها جميعًا، وذلك تفاديًا لما قد ينتج من ذلك من تذمر أو اضطراب اجتماعي قد لا تتيسر السيطرة عليه، من جهة

(18) مصدر هذه المعلومات عن النموذج الألماني لاقتصاد السوق الاجتماعي هو: Paul Spicker, «An Introduction to Social Policy,» (Welfare State), on the Web: <www2.rgu.ac.uk/publicpolicy>.

(19) Marcus Marktanner, «Germany's Social Market Economy: A Development Model for the Arab World?,» in: *The Social Market Economy Explained in a Simple Way.*

(20) ومن هنا اتجاه بعض الدول الأوروبية لرفع سن المعاش للحد من الإنفاق الاجتماعي على المعاشات وزيادة فترة سداد الأقساط وتقصير فترة الحصول على المعاش، كما حدث في فرنسا في عهد ساركوزي.

أولى[21]، وحفاظًا على درجة من الشــعبية للحكومات المحافظة وأحزابها، من جهة ثانية، ومن أجل ضمان قوة عمل صحيــة وذات إنتاجية مرتفعة مما يدعم تنافسية الشــركات، من جهة ثالثة. وتذكر دراســة لاقتصاد السوق الاجتماعي أنه على الرغم من أن حكومات الدول الأوروبية لم تزلْ تُنفق نســبة مرتفعة من الدخل على البرامج الاجتماعية إلا أن التراجع واضح جدًا في المعدل السنوي للنمو في نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعــي. وحدث هذا التراجع في وقت كان يستوجب تســارع معدل النمو في الإنفاق الاجتماعي تحت ضغط ارتفاع نسبة كبار الســن وارتفاع معدلات البطالة. كما تذكر هذه الدراسة اتجاه معظم الحكومات الأوروبية لشكل أو آخر من الخصخصة في مجال الرعاية الصحية، وتحوّلها مــن نظام الخدمات الاجتماعية المعممة إلى نظام الاســتهداف الذي يقصر تقديم هذه الخدمات على ذوي الدخول المنخفضة، ونزوعها إلى خفض إعانات البطالة وتقصير مدة استحقاقها - وهو ما حدث أيضًا بالنسبة إلى الجزء من الدخل الذي يحصــل عليه الفرد في أثناء الإجازات المرضية أو في حالات العجز[22].

لم تَنْجُ من هــذا المصير الــدول الاســكندنافية التي هناك مــن يعتبرها مضربَ الأمثال في تطبيــق الديمقراطية الاجتماعية وفي تشــغيل نموذج دولة الرعاية الاجتماعية أو اقتصاد السوق الاجتماعي (النموذج الاسكندنافي) (The Nordic Model) حيث يصل ســعر الضريبة التصاعدية إلى 60 في المئة وتفرض ضريبــة القيمة المضافة بســعر 25 في المئــة). وأطاحت الأزمــات المتوالية التــي تعرّضت لها هذه الــدول بالصــورة المثالية لدولة الرعايــة الاجتماعية، ومنها الأزمة التي ضربت الدانمــارك في الثمانينيات، والأزمــة التي تعرّضت لها فنلندة بســبب فقدانها أســواق الكتلة الاشــتراكية بعد انهيارهــا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، والأزمات المالية التي أصابت السويد في ذلك

---

(21) مــن الملائم هنا الإشــارة إلى قول مشــهور لعضو مجلــس العموم البريطانــي المحافظ كوينتون هوج: «If We Do not Give them Reform, they Will Give us Revolution».

(22) Palomar College, «The Social Market Economy,» (Economics 110, 2009), Chap. 4, on the Web: <www.faculty.palomar.edu>.

الوقت[23]. وتراجع المعدل السنوي لنمو نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي في الدول الاسكندنافية من 5.8 في المئة في السبعينيات إلى 3.7 في المئة في الثمانينيات، ثم إلى 1.5 في المئة في التسعينيات من القرن العشرين[24]. وعلى الرغم من الظروف الخاصة التي ساعدت النرويج في التوسع بإجراءات الرعاية الاجتماعية (ثروة ضخمة من الموارد الطبيعية شاملة موارد نفطية وثروة سمكية وطاقة مائية وفيرة - عدد سكان محدود لا يزيد على 5 مليون نسمة - وتاريخيًا لم يكن في النرويج طبقة عُليا قوية)، إلا أنها تأثرت بموجة الليبرالية الاقتصادية الجديدة (مثلًا بتنفيذ سياسات تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة - الخصخصة - تخفيض المعاشات - إدخال نظم إدارية ذات توجه سوقي في القطاع الصحي)، كما تأثرت بالأزمة العالمية الأخيرة، خصوصًا مع اندماجها العميق في الاقتصاد الأوروبي المعولم. لكن تأثّرها بهذين الحدثين كان بدرجة أقل من غيرها نظرًا إلى الظروف الخاصة التي ألمحنا إليها[25].

الدرس المستفاد هنا هو أن هذه النماذج لم تتمكن من احتواء التناقض البنيوي في النظام الرأسمالي، وأنه من الخطأ تصوّر أن الجمع بين «اقتصاد السوق» و«الاجتماعي» في عبارة واحدة يعني أنهما قوتان متعادلتان، فضلًا عن أن تكون الأولوية من نصيب «الاجتماعي» وأن يصبح هدف «المصلحة العامة» مقدمًا على هدف «الربح الخاص». فعندما يحتدم التناقض بين متطلبات السوق وتعظيم الأرباح، والمتطلبات الاجتماعية، فإن أول ما يُضحّى به هو البعد الاجتماعي ومتطلّباته في الموازنات العامة. وعمومًا أطاحت الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة بتوازن القوى الاجتماعية والسياسية الذي قامت عليه دولة الرعاية الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي.

---

(23) انظر: «Welfare: More or Less,» *Economist*, 2/2/2013, and Sarah Neville, «Welfare State Sees Big Contraction,» *Financial Times*, 1/4/2013.

(24) Palomar College, «The Social Market Economy».

(25) للمزيد عن حالة النرويج، انظر: Global Research, Centre for Research on Globalization, «The Crisis of the European Welfare State: An Interview with Asbjørn Wahl,» (25 March 2013), on the Web: <http://www.globalresearch.ca/the-crisis-of-the-european-welfare-state/5328326>.

يكفي الاطلاع على تطورات الأجور وتوزيع الدخل في ألمانيا وسائر الدول المتقدمة لإدراك المصير البائس لنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ونموذج دولة الرعاية الاجتماعية[26]. بعبارة أخرى فإن نموذج دولة الرعاية الاجتماعية ونموذج اقتصاد السوق الاجتماعي وما إليهما من صيغ للديمقراطية الاجتماعية لا تقدم بدائل حقيقية ومستدامة لاقتصاد السوق الرأسمالي. وأخيرًا، يجب أن نستدعي المقاربة التاريخية التي تفيد بأن هذه النماذج لم يكن هدفها إخراج اقتصاد من تخلفه وتبعيته - وهو الهدف الأسمى لبلاد مثل بلادنا - وإنما هي صيغ استهدفت تخفيف التوترات الاجتماعية الناشئة عن التناقض بين مصالح العمل ومصالح رأس المال في بلاد قطعت شوطًا طويلًا على طريق التقدم.

2 - نموذج الطريق الثالثة

من النماذج التي يرشحها بعض الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين في مصر للتطبيق - قبل ثورة يناير وبعدها - نموذج الطريق الثالثة (The Third Way). وظهرت الدعوة إلى هذا النموذج أصلًا في بريطانيا وبعض الدول المتقدمة الأخرى في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، استنادًا إلى مساهمات نظرية من أستاذ علم الاجتماع أنتوني غيدنز في بريطانيا وأستاذ علم السياسة هربرت كيتشيلت في الولايات المتحدة[27]. وعلى الصعيد العملي فإن من

---

(26) انظر في ذلك: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising?* (Paris: OECD, 2011); International Labour Organization (ILO), *World of Work Report, 2011: Making Markets Work for Jobs* (Geneva: ILO, International Institute for Labour Studies; New Delhi: Academic Foundation, 2011), on the Web: <www.ilo.org>, and Bertelsmann Stiftung, The Social Justice Index (27 October 2011), on the Web: <www.Bertelsmann-stiftung.de>.

للمزيد عن تجارب دولة الرعاية الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي، انظر: النجار [وآخرون]، دولة الرفاهية الاجتماعية؛ Rolf H. Hasse, Hermann Schneider and Klaus Weigelt, eds., *Social Market Economy History, Principles and Implementation - From A to Z*, 2nd ed. (Paderborn, Germany: Ferdinand Schoningh, 2005), and Ulrich Witt, «Germany's «Social Market Economy»: Between Social Ethos and Rent Seeking,» *Independent Review*, vol. 6, no. 3 (Winter 2002), on the Web: <www.independent.org>.

(27) من أهم أعمال غيدنز: Anthony Giddens: *The Third Way: The Renewal of Social* =

أشـــهر متبني الطريق الثالث توني بلير الذي تولى رئاسة الحكومة البريطانية في الفترة 1995 - 2003، والرئيس الأميركي بيـــل كلينتون (1993 - 2001)، والمستشار الألماني غيرهارد شرودر (1998 - 2005)، والرئيس البرازيلي/ أستاذ علم الاجتماع فرناندو كاردوســو (1995 - 2003) الذي كان من كبار الداعين للطريق الثالثة في الدول النامية.

انطلقــت الدعوة إلى الطريــق الثالثة من فكرة مؤدّاهــا أن على الأحزاب اليسارية عمومًا والأحزاب المتبنية الديمقراطية الاجتماعية خصوصًا أن تتجاوز برامجها ومنظماتهــا التقليدية وإرثها الانتخابي، وتعمل على إعادة بناء نفســها وإعادة بناء تحالفاتها الاجتماعية والانتخابية بمــا يتواءم مع التطورات الفكرية في شأن النظم الاقتصادية - الاجتماعية (ولا ســيما بروز الليبرالية الاقتصادية الجديدة وانهيار النظام الاشتراكي) ومع عصر العولمة. ومن هنا فقد تبنى توني بلير تنظير غيدنز للطريق الثالثة واتخذه أساسًــا لبنــاء حزب العمال الجديد في بريطانيا. وتولّى بلير رئاســة الحكومة البريطانية خلفًــا لحكومات المحافظين بقيادة مارغريت ثاتشر، ومن بعدها ميجور (1992 - 1997)، وهي الحكومات التي طبقت الليبرالية الاقتصادية الجديدة وأســقطت دولة الرعاية الاجتماعية. ومع ذلك فإنه لم يســتهدف اســتعادة هــذه الدولة، ولم يغير شــيئًا مما قامت به حكومات المحافظيــن (الخصخصة - إضعاف النقابــات العمالية بتقليص الحقوق الجماعية للعمال - تقليص الحماية الاجتماعية بدعوى دفع الناس إلى العمل ... إلخ)، بل إنه واصل الســير على النهج الثاتشــري (مثلًا خفض سعر الضريبة على الشــركات والاعتراض على فرض ضريبــة على المضاربات في البورصة بحجة أنها ستعوّق الحركة السريعة عبر الأسواق العالمية التي يحتاجها رأس المال)، وإن أعاد تقديمه في إطار فلسفي مختلف بعض الشيء. ومن هنا اتهم سياسات الطريق الثالثة في بريطانيا بأنها مجرد ثاتشرية جديدة.

Democracy (Malden, Mass.: Polity Press, 1999), and *The Third Way and its Critics* (Cambridge, UK: Polity Press; Malden, MA: Blackwell Publishers, 2000). =

ومــن أهــم أعمــال كيتشــيلت: Herbert Kitschelt, *The Transformation of European Social Democracy*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1994).

من وجهة نظر أنصار الطريق الثالثة فإنه هـذه الطريق تنطوي على تجديد لتيار الديمقراطية الاجتماعية في سـياق انتصرت فيه قوى السـوق والعولمة، وذلك من خلال التوفيق بين الديمقراطية الاجتماعية التي تمثل الطريق الأولى، والليبراليـة الاقتصاديـة الجديدة التي تمثـل الطريق الثانية. وفـي مقابل دولة الرعاية الاجتماعية دعا نموذج الطريق الثالثة إلى قيام ما سـمّاه دولة الاستثمار الاجتماعـي (Social Investment State). والمقصود بها الدولـة التي تُعنى بتنمية قدرات الأفراد على ريادة الأعمـال (Entrepreneurship)، والتي تهتم بمسـاعدة الأفراد على تحسـين أوضاعهم في دنيا العولمة بالاسـتثمار فـي راس المال البشـري وتحسـين المعلومات عن الفرص والخيارات المُتاحة. أي إن الدور الأهم من تقديم الرعاية الاجتماعية هو تحسين عرض العمل بالتعليم والتدريب وتوفير المعلومات التي تسـاعد الأفراد في اغتنام الفرص في السـوق. وينظر غيدنز إلى الرعايـة الاجتماعية التي تقدمها الدولة بنظـرة لا تختلف عن نظرة المحافظين والليبراليين الجدد. فإعانات البطالة تشـجع العمال على الكسـل وتدفعهم إلـى تفضيل البطالة علـى البحث عن عمل، والحمايـة الاجتماعية تعوّد الناس الاتكال علـى الدولة وعدم الاهتمام بتحسـين أحوالهم بجهدهم الذاتي. وعمومًا، يُعيد غيدنز إحياء المذهب الفردي، وإن قدّمه في ثوب جديد باسم الفردية المؤسسـية (Institutional Individualism) وكأن الفرد هو المؤسسة. فالمسؤولية عن تحسـين أوضاع الناس هي مسـؤولية فردية في المقام الأول يُمارسها الأفراد بأنفسـهم، وليس من خلال مؤسسـات جماعية مثل النقابات والأحزاب ودولة الرعاية الاجتماعية[28].

في الحقيقـة أن الداعين للطريق الثالثة لا يرون أن أمام البشـرية سـوى خيار وحيد، هـو التعايش مع الرأسـمالية. وفي ذلك يقول غيدنـز إننا نعيش اليوم في عالم لم يعد يملك فيه أي شـخص بديلًا من الرأسمالية. ويقول أيضًا

(28) Hans Keman, «Third Ways and Social Democracy: The Right Way to Go?,» *British Journal of Political Science*, vol. 41, no. 3 (July 2011), on the Web: <www.fsw.vu.nl>, and Neil Bradford, «Renewing Social Democracy? Beyond the Third Way,» *Studies in Political Economy*, no. 67 (Spring 2002), pp. 145-161, on the Web: <www.spe.library.utoronto.ca>.

إن الاشـــتراكية قد ماتت باعتبارها نظامًـــا اقتصاديًا، وما يتعيّـــن علينا فعله هو إقامة مجتمع رأسمالي أكثر إنســـانية. ومن هنا جاء تسليمه هو وكيتشيلت أيضًا بالأجندة الاقتصادية لليبرالية الجديدة بكل مشـــتملاتها: التحرر من التدخلات الحكومية في الاقتصـــاد والخصخصة وتفكيك الضوابط علـــى قطاع الأعمال وخفض الضرائب على الشركات وتقليص الحماية الاجتماعية وتهميش قضايا إعادة التوزيع والمســـاواة الاجتماعيـــة وإقصاء النقابات العمالية من المشـــهد الاجتماعي[29]. ومن هنا أيضًا كان تعايش بلير مع الثاتشرية ومع صيغة الليبرالية الاقتصادية كما لـــو كانت حتمية أو ضـــرورة تاريخية لا فـــكاك منها[30]. وفي خطاب له في عام 2009 أفصح بلير عن تأييده قيام رأسمالية جديدة[31].

وضع غيدنز القيـــم والمبادئ التاليـــة للطريق الثالثة: المســـاواة - حماية المنكشـــفين - الحرية بمعنى القدرة على التصرف باستقلالية (Autonomy) - لا حقوق من دون مســـؤوليات - لا مســـؤولية من دون ديمقراطية - التعددية - اللامركزية - المشـــاركة بين القطاع العام والقطـــاع الخاص - توازن العلاقات بين ثلاث مؤسسات رئيســـة: الســـوق والحكومة والمجتمع المدني[32]. لكن

---

(29) Bradford, «Renewing Social Democracy?», and «Giddens Defends Third-Way Politics,» *Times Higher Education* (1 November 1999), on the Web: <www.timeshighereducation.co.uk/148571.articles>.

(30) Harvey J. Kaye, «The Third Way: The Renewal of Social Democracy,» (Book Review), *Progressive*, vol. 6, no. 8 (August 1999), on the Web: <www.thefreelibrary.com>.

من الجدير بالانتباه أن حكومة بلير ضمت شـــخصيات رأســـمالية بامتياز مثل اللورد سانيسبوري رئيس مجلس إدارة شـــركة سانيســـبوري للأغذية، واللورد ســـايمون أحد كبار مديري شـــركة البترول البريطانية BP، ومارتن تايلور المدير التنفيذي السابق في بنك باركليز، وبيتر ديفيز المدير السابق لواحدة من كبريات شركات التأمين. لاحظ أيضًا أن دومينيك ستراوس وزير المالية والاقتصاد في حكومة ليونيل جوسبان والمنتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي المنتسب للديمقراطية الاجتماعية هو من كون «دائرة الصناعة» التي تشكل «لوبي» يضم كبار رجال الأعمال الصناعيين في فرنسا، وأنه من تولى لاحقًا منصب مدير صندوق النقد الدولي. انظـــر: Daniel Bensaid, «How Left Is Left in Europe?: New Centre, Third Way,» Translated by Ed Emery, *Le Monde Diplomatique* (English Edition) (December 1998), on the Web: <www.danielbensaid.org>.

(31) انظر خطاب توني بلير على الموقع الإلكتروني: <www.tonyblairoffice.org/speeches>.

(32) «First thoughts on the Third Way,» (No Right Turn, 15 October 2004), on the Web: <www.norighttum.blogpost.com>, and The Third Way: <www.en.wikipedia/wiki/TheThird Way>.

ماذا تعني المساواة عند غيدنز؟ إنها لا تعني سوى المساواة في الفرص. وعلى الرغم من اعترافه بأن المساواة في الفرص يمكن أن تؤدي إلى لا مساواة كبيرة في النواتج أو العوائد - وهذا صحيح كما سبق ذكره في الفصل الثاني - فإنه يدعو الديمقراطيين الاجتماعيين إلى تقبّل هذه النتيجة. وكما أوضحت في المبحث الرابع من الفصل الثاني فإن المساواة تظل منقوصة ما لم تضف إلى المساواة في الفرص شروط أخرى وهي غياب التمييز وتوفير الفرص والتمكين من اغتنام الفرص والسعي المستمر إلى تضييق الفروق في توزيع الدخل والثروة والنفوذ من خلال إعادة التوزيع. لكن هذه الشروط لا مكان لها في فلسفة الطريق الثالثة التي تتجاهل قضية توفير الحقوق الأساسية للمواطنين وقضية إعادة التوزيع. وإذا كان غيدنز يولي اهتمامًا بالديمقراطية واللامركزية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، فليس في الإمكان تنفيذ ذلك إذا كان البناء الاجتماعي ينهض على أساس من انعدام المساواة الحقيقية، ولا سيما من خلال ما أشرت إليه من شروط يجب إضافتها إلى المساواة في الفرص، وذلك بفرض إمكان توفير هذا الحد الأدنى من المساواة في المجتمع الرأسمالي الذي لا يري أنصار الطريق الثالثة بديلًا منه.

في ضوء ما تقدم، وبمراعاة أن فكرة الطريق الثالثة قد ظهرت في دول متقدمة سواء كنوع من الاستجابة لتغيرات تشهدها تلك الدول وليس لها نظير في بلادنا مثل ضمور الطبقة العاملة الصناعية وتنامي قطاع الخدمات الحديثة وعودة الفردية مع ضعف النقابات العمالية واتساع الطبقة الوسطى، أم سعيًا من الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية لتوسيع قواعدها الانتخابية لتشمل شرائح من الطبقة الوسطي والمحافظين[33]، فإن نموذج الطريق الثالثة لا يمثل نموذجًا بديلًا من النموذج التنموي المجرب، بل إنه نسخة أخرى من هذا النموذج، وهي لا تختلف عن الأصل إلا في التبرير الأيديولوجي، بل إن الاختلاف ليس كبيرًا حتى في هذا الشأن.

---

(33) Keman, «Third Ways and Social Democracy», and Bradford, «Renewing Social Democracy?».

3 - نموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تزايـد الاهتمام مؤخرًا بما يطلـق عليه الاقتصـاد الاجتماعي والتضامني (SSE: Social and Solidarity Economy) من جانب عدد من المفكرين والناشطين، ولا سـيما من ينتمون إلى تيـار الاقتصـاد الأخلاقـي (Ethical Economics or Ethonomics) ومن يتبنون فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكذلك بعض الهيئات الدولية مثل منظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية[34]. ويرى داعمو هذا «الاقتصاد» أنه يمثل بديلًا من اقتصاد السوق الرأسمالي والمشروع الخاص من جهة، ومن الاقتصاد المسيطر عليه من جانب الدولة والمشـروع العام من جهة أخرى. لذا فإنه من الشـائع وصف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنه لا هـو اقتصاد دولة ولا هـو اقتصاد خاص، وبأن مشروعاته لا هي مشروعات عامة ولا هي مشروعات خاصة[35].

تُعـرّف UNRISD هـذا «الاقتصاد» بأنه يضـم طائفة مـن المنظمات أو المنشـآت التي تمارس أشـكالًا من الإنتاج والتبادل بغرض إشباع الحاجات الإنسـانية وبناء القدرة على مقاومة الضغط، والتعافي السـريع من النكسـات والأزمات وتوسـيع القـدرات الإنسـانية، وذلـك من خلال علاقـات تقوم على التعـاون والتجمع والتضامـن والإدارة والرقابة الديمقراطيـة[36]. ويقدّم

---

(34) من أحدث مظاهر هذا الاهتمام إنشـاء منظمة العمل الدولية لمؤسسـة تدريبية باسـم The ILO SSE Academy. وقد عقدت هذه المؤسسة دورتها التدريبية الثالثة في أغادير بالمغرب في الفترة 8 - 12 نيسان/ أبريل 2013. انظر: *Partnerships for Decent Work Newsletter* (Geneva), no. 37 (May 2013).

وكذلك قيام معهد الأمم المتحـدة لبحوث التنمية الاجتماعيـة UNRISD بعقد مؤتمر دولي كبير في جنيف في الفترة مـن 6 إلـى 8 أيار/ مايـو 2013: «Potential and Limits of Social and Solidarity Economy,» (International Conference Organized by United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Geneva, 6-8 May 2013), on the Web: <www.unrisd.org>.

(35) «Neither State, Nor Private» and «Neither Public, Nor Private», See: John-Justin McMurtry, «Prometheus, Trojan Horse or Frankenstein?: The Social and Solidarity Economy as Community Creation, Market Wedge, or State Monster (Draft),» Paper Presented at: «Potential and Limits of Social and Solidarity Economy».

(36) «Potential and Limits of Social and Solidarity Economy,» (Project Brief; 2, United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), October 2012), on the Web: <www.unrisd.org>.

ماكميرتري، الباحث المتعمّق في موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تعريفًا أضيق بعض الشيء يذهب فيه إلى أن هذا «الاقتصاد» يشمل مجموعة من النشاط الاقتصادي التي لا تسيطر عليها الدولة بشكل مباشر ولا تخضع لمنطق السوق في تعظيم الربح، والتي تجعل لطيب عيش المجتمعات المحلية (Communities) والأفراد المهمشين الأولوية على التوجهات السياسية الحزبية وعلى الكسب الفردي[37].

تشمل المنظمات والمنشآت التي تندرج في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: التعاونيات الإنتاجية والتسويقية والاستهلاكية، ومؤسسات القروض الصغيرة (مثل بنك غرامين في بنغلاديش)، ومشروعات المحليات في مجال الطاقة البديلة، وجمعيات العون المتبادل التي توفر إطارًا للمشاركة في مواجهة المخاطر وتحمّل أعبائها، وجمعيات خدمة المجتمع المحلي، والمؤسسات القائمة على الوقفيات كمنظمات النفع العام والجمعيات الخيرية، وشبكات التجارة العادلة، والمنظمات غير الحكومية التي تدير نشاطًا مولدًا للدخل، وكذلك ما يطلق عليه المشروعات أو المنشآت الاجتماعية (Social Enterprises) – وهي مشروعات تطبق حلولًا سوقية (Market Solutions) للمشكلات الاجتماعية مثل التغلب على الإقصاء الاجتماعي بإيجاد فرص عمل للناس المستبعدين من أسواق العمل التقليدية ومن المشروعات الفردية)[38]. وأصبح لأشكال متعددة من هذه المنظمات والمنشآت تواجد محسوس في عدد كبير من الدول المتقدمة والدول النامية.

عمومًا يسعى نشاط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى المزاوجة بين البُعد الأخلاقي والبعد الاقتصادي، من خلال تحقيق أغراض أخلاقية مثل إعلاء قيم العمل وكرامته والتعاون والتضامن والمشاركة والديمقراطية، إضافة

---

(37) McMurtry, «Prometheus, Trojan Horse or Frankenstein?».

(38) انظر في ذلك: Roberto Di Meglio, Coumba Diop and Martin Gasser, *Social and Solidarity Economy: Our Common Road towards Decent Work: The Reader 2011, in Support of the Second Edition of the Social and Solidarity Economy Academy, 24-28 October 2011, Montreal, Canada, the Reader 2011* (Turin: International Training Centre of the ILO, 2011), on the Web: <www.khup.com/downloads/49>.

إلى الأغـراض الاقتصادية المتمثلة في إنتاج سـلع وخدمـات نافعة لا مجرد تعظيم الربـح. وعلى الرغم مـن أن المنظمات العاملة تحـت مظلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قد تشمل منظمات للعمل الخيري، إلا أنصار هذا النوع من «الاقتصاد» يُصرّون على أنه ليس اقتصادًا للفقراء والجماعات المنكشـفة، وأن التركيز الأساسـي لمنظماته هو على إنتاج سلع وخدمات لخدمة المجتمع وفق عدد من المبادئ الأساسية: كراهية السـيطرة المباشرة للدولة على نشاط هذه المنظمات، وكراهية الربح باعتباره محركًا للنشاط الاقتصادي، والمشاركة الطوعيـة والديمقراطيـة، والجماعية والتضامـن[39]. تجـدر ملاحظة أمرين: أن المنظمـات التي تعمل وفق هذه المبادئ قد تُنسَـب إلى أنـواع أخرى من «الاقتصاد» مثل الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني والاقتصاد الشـعبي. وأن أنواعًا مـن هذه المنظمات قـد وجدت مجالًا للعمل فـي كل من الدول الرأسمالية والدول الاشـتراكية سـابقًا والدول النامية، ولا سـيما المنظمات التعاونية وجمعيات النفع المتبادل والمنظمات الخيرية.

ارتبط بـروز مفهوم الاقتصـاد الاجتماعي والتضامني بتطور الرأسـمالية وتعاظم قوتها وتحوّلها إلى نظام عالمي في نهاية القرن التاسع عشر. كما تزايد الاهتمام بهذا النوع من «الاقتصاد» مع تنامي ظواهر جشع الرأسمالية وتوحشها من جهة، ومع انتصار الاشـتراكية في الاتحاد السـوفياتي فـي عام 1917 ثم توسع النظام الاشتراكي في دول شـرق أوروبا من جهة أخرى. فها هنا ظهرت الحاجة إلى البحث عن بديل لـكل من اقتصاد الدولة المفتقر إلى المشـاركة والإدارة الديمقراطية في دول الكتلة الاشـتراكية، واقتصاد السـوق الرأسمالي القائم على الاسـتغلال وتعظيم الربح من خلال المنافسـة الشرسـة وتسليع (Commodification) كل شـيء في الدول الرأسـمالية. لكن الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تضاءل مع بروز تيارات الديمقراطية الاجتماعية وانتشار صيغ مثل دولة الرعاية الاجتماعية واقتصاد السـوق الاجتماعي وما إليهما من صيغ معدلة للرأسمالية، ونجاح هذه الصيغ في التخفيف من الآثار الاجتماعية

---

(39) المصدر نفسه، و McMurtry, «Prometheus, Trojan Horse or Frankenstein?».

السلبية للرأســمالية. لكن عددًا من التطورات التي شهدها العالم في ثمانينيات وتســعينيات القرن العشــرين عمل على تجديد الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ومن أبرز هذه التطورات الليبراليــة الاقتصادية الجديدة والتراجع عن الكثير من إجراءات الرعاية والحماية الاجتماعية في العالم الأول، وانهيار النظام الاشتراكي والتحول إلى الرأسمالية في العالم الثاني، وانتكاس التنمية في العالم الثالث وتطبيق برامج التثبيت والتكيف فيها، وتنامي مظاهر العولمة. كما تزايد الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني مــع ازدياد عدم الأمان الناتج من تكرر الأزمات الاقتصادية العالمية، ومع اتجاه المجتمع الدولي للبحث عن أجندة تنموية جديدة لما بعد عام 2015 خلفًا للأهداف الإنمائية للألفية[40].

لكن هل يقدم الاقتصــاد الاجتماعي والتضامني صيغة بديلة حقًا للنموذج المجرب - نموذج اقتصاد السوق الرأســمالي والليبرالية الاقتصادية الجديدة؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نضع في الاعتبار الحقائق التالية:

- إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامنــي لا يمثل نظامًا اقتصاديًا كاملًا، ولا وجود له كاقتصاد وطني فــي أي دولة. وإنما هو مجرد قطــاع يضم مجموعة من المشــروعات التي تعمل في مجال الإنتاج والتبادل وفــق مبادئ أخلاقية، وذلك من دون إغفال الاعتبــارات الاقتصادية في إدارتهــا[41]. فالربح وإن لم يكن هدفًا رئيسًا لهذه المشــروعات، إلا أنه يظل هدفًا واجب التحقيق لتكوين فائض لتمويل النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وعمومًا فإن القطاع المتمثل في منظمات ومشــروعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يمثل بديلًا كاملًا لا للنظام الرأســمالي ولا للنظام الاشتراكي، وإنما هو يمثل قطاعًا ثالثًا يعمل جنبًا إلى جنب مع القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصادات المختلطة، ســواء أكانت الغلبة فيها لنمط الإنتاج الرأسمالي أم لنمط الإنتاج الاشتراكي.

---

(40) للمزيــد انظــر: McMurtry, «Prometheus, Trojan Horse or Frankenstein?», and «Potential and Limits of Social and Solidarity Economy».

(41) ولفظ «قطاع» مســتخدم فعلًا في الإشــارة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من جانب بعض الباحثين في شؤونه، مثل: McMurtry, «Prometheus, Trojan Horse or Frankenstein?».

- إن مشـــروعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامنـــي عندما تعمل في إطار النظام الرأسمالي السائد فإنها تتعرض لضغط يتحدى فلسفته الأساسية، ولا سيما الضغط المرتبط بالتنافس مع المشـــروعات الخاصة والشركات العملاقة. ما قد يدعو هذه المشروعات للتخلي بعض الشـــيء عن البعد الأخلاقي ويقربها من المشروعات الخاصة، وذلك من أجل بقائها واستمرار نشاطها.

- أن مجال العمل الأساسي لمشروعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو المجال المحلي، أي المجال المتعلق بإنشـــاء وإدارة مشـــروعات لمصالح المجتمعات المحلية، على الرغم من أنه قد توجد اتحادات وشبكات للربط بين هذه المشـــروعات على الصعيد القطري وعلى الصعيد العالمي. ومن المتوقع أن تواجه محاولات تجاوز هذه المشروعات للصعيد المحلي - وهو ما يطمح إليه أنصـــار الاقتصاد الاجتماعـــي والتضامني[42] - بعقبـــات ضخمة نظرًا إلى اضطرارها إلى التفاعل والاشـــتباك مع كل من مؤسســـات السوق ومؤسسات الدولة، ومع الأنواع المختلفة من الشـــبكات والحـــركات الاجتماعية. وهو ما يهدد بانحصار نشـــاط مشـــروعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النطاق المحلي.

نتتهي مما تقدم إلى أنه ليس هناك ما يبرر النظر إلى مشـــروعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامنـــي باعتباره نظامًـــا اقتصاديًا بديلًا يمكـــن أن يحل محل اقتصاد السوق الرأســـمالي ونموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة الذي يجسده في الوقت الراهن. لكن يمكن النظر إلى هذه المشـــروعات - والترحيب بها - باعتبارها أدوات للتخفيف من غلواء قوى الســـوق ومواجهة اندفاع الرأسمالية وراء هدف تعظيـــم الربـــح وتغليبه على الأهـــداف الاجتماعيـــة والأخلاقية، وبحســـبانها من وســـائل تحســـين أوضاع المجتمعات المحلية والتلطيف مما يتعرض له الفقراء والمهمّشون من ظلم اجتماعي.

---

(42) انظر مثلًا مقالة أوتنغ - نائب مدير معهـــد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: Peter Utting, «What Is Social and Solidarity Economy and Why Does It Matter?,» (United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), 1 May 2013), on the Web: <www.unrisd.org/unrisd/website/newsviews.nsf/>.

4 - نموذج الاقتصاد الإسلامي

من النماذج التي تقدم كبديل للنموذج التنموي السائد تلك النماذج التي تُنسَب إلى الاقتصاد الإسلامي، والتي صاغها بعض المفكرين الإسلاميين - خصوصًا الاقتصاديين منهم - التي تدعو إليها برامج الأحزاب ذات التوجه الإسلامي - خصوصًا تلك التي انبثقت عن جماعات إسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين والجمعيات السلفية والصوفية.

يحسن بنا قبل أن نصف ملامح نموذج الاقتصاد الإسلامي ونعلق عليها أن نقف عند تعبير «الاقتصاد الإسلامي» لنتبيّن حقيقة المقصود به. فهل يشير «الاقتصاد الإسلامي» إلى علم اقتصاد يفسر الظواهر الاقتصادية بطريقة مغايرة لتلك التي نجدها في علم الاقتصادي بشقيه الرأسمالي والاشتراكي؟ أم أنه يشير إلى نظام اقتصادي يسير وفق مجموعة من السياسات التي تشتق من المبادئ والقيم الأخلاقية التي يحض الإسلام على اتباعها؟

في الحقيقة أن الكتابات في الاقتصاد الإسلامي هي من حيث الجوهر كتابات معيارية أو استهدافية (Normative)، بمعنى أنها تدور حول مبادئ وخصائص النظام الاقتصادي الذي يجب إقامته استنادًا إلى الشريعة الإسلامية وإلى القيم الأخلاقية المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والتي يقال أن القرآن الكريم قد خصّها بآيات يصل عددها إلى 6227 آية[43]. فالفكرة الأساس في النظام الاقتصادي الإسلامي هي توجيه السلوك الاقتصادي للبشر وفق الأحكام الشرعية التي تضمّنتها نصوص القرآن الكريم والسُنّة النبوية، وبما يتماشى مع القيم الروحية التي يدعو الدين الإسلامي إلى الالتزام بها[44]. لذا فإن الداعين

---

(43) حامد الحمود العجلان، الربا والاقتصاد والتمويل الإسلامي: رؤية مختلفة، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 91 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 11، نقلًا عن: عبد الرحمن يسري، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي (الإسكندرية، مصر: دار الجامعات المصرية، 1988).

(44) للمزيد انظر أيضًا مواصفات سيناريو الدولة الإسلامية في مشروع مصر 2020 والتي جري استخلاصها من عدد من المراجع الإسلامية الرصينة في: إبراهيم العيسوي [وآخرون]، الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر، 2020، كراسات مستقبلية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2008).

إلى نظام اقتصادي إسلامي يصفون الاقتصاد الإسلامي بأنه «اقتصاد أخلاقي»، بمعنى أنه ينطوي على الربط الوثيق بين الاقتصاد والأخلاق الإسلامية، وبأنه «اقتصاد تعبدي»، بمعنى أن ممارسة النشاط الاقتصادي طبقًا للمبادئ والقيم الإسلامية عبادة يتقرّب بها الناس إلى الله[45]. وطبقًا لروجيه غارودي فإن «ما يميز اقتصادًا إسلاميًا عن غيره من الاقتصادات الأخرى.. هو نظام القيم الذي يوجه الاستهلاك والإنتاج وتوزيع الثروات وتصوّره للاستثمار والتنمية. ونظام القيم هذا محكوم بـ «التوحيد»، توحيد الله الذي يدعو ويأمر بالوحدة بين كل الأشياء»[46].

في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية تحديدًا، يعتبر عبد الرحمن يسري أن من شروط التنمية الاقتصادية طبقًا للمنظور الإسلامي «التمسك بالقيم التي أرساها الحق سبحانه وتعالى كسبيل للإيمان والتقوى»، وأن أول خطوة للعودة إلى هذه القيم هي «الاستغفار» - ومعناه الاعتراف بخطأ الابتعاد عن القيم الإسلامية والرغبة في الرجوع عنها - و«التوبة» - ومعناها الاعتراف بالخطأ المذكور حالًا والإقلاع عنه والعزم على عدم العودة إليه - وأن التنمية الاقتصادية وفق التوجه الإسلامي هي التنمية التي ترتبط بـ «الإيمان والتقوى»؛ فالله «يجعل أمر الرزق سهلًا يسيرًا للمؤمنين وصعبًا عسيرًا للذين خرجوا من دائرة الإيمان»[47].

ليس في الكتابات عن الاقتصاد الإسلامي ما يمكن التعامل معه على أنه علم وضعي (Positive) معني بتفسير الظواهر الاقتصادية. بل إن من يكتبون في الاقتصاد الإسلامي يستفيدون كثيرًا من الاقتصاد الوضعي الذي نشأ في الغرب «حتى أصبح استخدام أدوات الاقتصاد الحديث ضروريًا لتوضيح

---

(45) محمد راتب النابلسي، «مبادئ الاقتصاد الإسلامي،» (موسوعة النابلسي للعلوم الإسلامية، 2 كانون الأول/ديسمبر 2008)، على الموقع الإلكتروني <www.nabulsi.com>.

(46) روجيه جارودي، «تأملات حول الاقتصاد الإسلامي،» ترجمة عبد الحميد يويو، المنعطف، العددان 23 و24 (2004)، ص 117.

(47) يسري، ص 106-108. ويتساءل المؤلف: «هل معنى هذا أن المجتمعات التي سارت في طريق الكفر لا تتقدم اقتصاديًا؟ ويجيب بأن الله يزيد الكافرين من «نعم الدنيا وزينتها ولكن إلى حين، إلى أجل مسمى عنده ثم يأخذهم أخذ عزيز مقتدر»، المصدر المذكور، ص 107.

التحليل الاقتصادي الإسلامي. وفي بعض الحالات يكون التحليل مماثلًا، لكن مع إضافة لمسة إسلامية مدعومة باقتباس ذي صلة من القرآن أو الحديث الشريف»[48]. لذا، اتفق مع ما ذهب إليه حامد العجلان من أن الحديث عن الاقتصاد الإسلامي هو حديث عن عقيدة أو أيديولوجيا، وليس حديثًا عن علم بالمعنى المتعارف عليه، وأن النظام الاقتصادي الإسلامي هو «نمط لا يتطور بالتجربة التاريخية، ولا يمتلك النظام الارتجاعي (Feed Back) الذي يصحح مساره ويجعله يتكيف بحسب الظروف المستقبلية. والجزء الأكبر من معتقداته غير قابل للنقد وملائم لجميع الأوقات والأمكنة، لأنها منبثقة عن مصادر قدسية»[49]. وهذا ما يؤكده شرّاح الاقتصاد الإسلامي بقولهم: إن «الأصول ومبادئ الاقتصاد الإسلامية التي وردت في القرآن والسُنّة هي أصول لا تقبل التعديل لأنها صالحة لكل زمان ومكان بصرف النظر عن تغير الظروف مثل الزكاة»[50].

بالنظر إلى ما تقدّم – وعلى الرغم من دفاع بعض كتاب الاقتصاد الإسلامي عن وجود «علم» اقتصاد إسلامي – فإنني سوف استخدم تعبير «الاقتصاد الإسلامي» بالمعني المتواتر في الكتابات الإسلامية، أي بمعنى النموذج أو النظام الاقتصادي الذي يرغب المفكرون الإسلاميون والأحزاب الإسلامية في إقامته. والسؤال الذي يجب طرحه الآن: ما هي مبادئ وخصائص النموذج الاقتصادي الإسلامي؟ والجواب من واقع ما تيسر لي الاطلاع عليه من كتابات في هذا الشأن هو أن من أبرز هذه المبادئ والخصائص ما يلي[51]:

---

(48) العجلان، ص 145. قد يستشهد عند تناول سلوك المستهلك بآية ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾، القرآن الكريم، «سورة الفرقان،» الآية 67، مع أن هذا توجيه بشأن ما ينبغي على الفرد إتباعه بشأن الاستهلاك، وليس فيه تفسير للتصرفات الاستهلاكية الفعلية للفرد المسلم.

(49) العجلان، ص 146.

(50) حسن مدني، الاقتصاد الإسلامي (الربوة، الرياض: المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات، 2008)، على الموقع الإلكتروني: <www.islamhouse.com>.

(51) من أهم هذه الكتابات: القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي، سلسلة الندوات والمؤتمرات؛ 1 (القاهرة: جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، [د. ت.])، ويرجع =

أ- ملكية المال والاستخلاف. فالمال مال الله وهو مملوك له ملكية مطلقة، والناس مستخلفون فيه، ومن ثم فهم مسؤولون عن كيفية كسبه وإنفاقه أمام الله. فلا يجوز لهم اكتساب المال من معصية، ولا يجوز لهم إنفاقه على المحرمات أو في ما يضر الناس. كما أن المال أداة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل التجاري، وليس سلعة تُباع وتُشرى، وإلا وقع الناس في المحظور وهو الربا.

ب - الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق. فالأصل أن الحرية الاقتصادية مكفولة في النموذج الإسلامي. وهناك من قد يُضيف أنها مقيّدة، أو أنها يجب أن تمارس وفق الأخلاق الإسلامية، وأن من حق الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي «حينما تتعدى حرية الأفراد الاقتصادية السلوك الإنساني المطلوب»[52]. ومن الأصول أيضًا أن «يتم النشاط الاقتصادي ... من خلال السوق الإسلامية التي تقوم على آليات «المنافسة التعاونية» من حرية اقتصادية - مقيدة - تحكم إنتاج الطيبات ومن خلال قوى العرض والطلب وميكانيكية الأسعار، ووفقًا للمعاوضات المالية العادلة القائمة على صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي»[53]. ووفقًا لغارودي فإن السوق في المجتمع الإسلامي تختلف كثيرًا عن السوق في المجتمع الرأسمالي. فلا يمكن أن يوجد في هذه السوق الإسلامية «ما يؤدي إلى الإفساد»، «لأن المستهلكين في شرائهم، والدولة أو الخواص في استثماراتهم، قد تم تحويلهم وصرفهم عما جعله مبدأ «دعه يعمل» ووهم الربح إلى أقصى حد يتوالد كالسرطان في السوق الرأسمالي»[54].

= أنه منشور في عام 1990 أو 1991- ويحتوي هذا الكتاب على خلاصة أعمال ومناقشات عدد كبير من الباحثين والفقهاء الذين شاركوا في تلك الندوة التي تواصلت أعمالها لفترة طويلة. ومنها: يسري، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، وزهير سليمان، «السياسة الاقتصادية في الفكر الإسلامي»، والمقالة تستند - في ما يبدو - إلى كتاب للمؤلف عن التخطيط الاقتصادي في الإسلام، وهو منشور على الموقع التالي: <www.kantakji.com/fiqh>. ومنها: مدني، الاقتصاد الإسلامي، والنابلسي، «مبادئ الاقتصاد الإسلامي».

(52) سليمان، «السياسة الاقتصادية».

(53) القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي، ص 17.

(54) جارودي، ص 123-124.

من حق الدولة مراقبة السوق «لكن من دون التدخل في تحديد السعر»، حيث تتم المراقبة «عن طريق ما يسمى بالمحتسب»[55]. وفي رأي مجموعة كبيرة من الباحثين والفقهاء أن الأسعار تتحدد في السوق «التي يخضع لقانون العرض والطلب»، وأنه «لا يجوز لولي الأمر التدخل بالتسعير إلا إذا اضطربت الأسعار بفعل قوى غير قوى العرض والطلب في السوق»، وأن هذه القاعدة تنطبق على الأجور أيضًا: «العمل كسائر السلع لا يجوز تحديد أجره بقرارات إدارية مركزية تحكمية، أي لا يجوز تسعيره، لأن في التسعير ظلمًا»[56]. وهناك من يرى أن للدولة أن تضع «كافة الضوابط التي تمنع انحراف السوق عن حالة المنافسة الصافية سواء بالضرب على أيدي المحتكرين أو بالتدخل المباشر في النشاط الإنتاجي»[57].

ج - ملكية وسائل الإنتاج والقطاع العام والقطاع الخاص. يرى كتّاب الاقتصاد الإسلامي أن الملكية تنقسم إلى ملكيه خاصة وملكية عامة. فالإسلام يحمي الملكية الخاصة، وهي مكفولة بشرط ألا تؤدي إلى الإضرار بمصالح عامة الناس، وبشرط ألا تنطوي على احتكار سلعة يحتاجها العامة[58]. والملكية الخاصة «وظيفة اجتماعية ائتمننا الله عليها، ويجب على كل فرد أن يقوم بها وفق الإرادة الإلهية ووفق الخير العميم للأمة»[59]. وفي رأي بعض الكتّاب الإسلاميين أنه «لا يجوز وضع حد أعلى لما يمكن أن يمتلكه الأفراد»، وإن أجازوا أن تتخذ الدولة «الإجراءات (الأخرى) الكفيلة بمنع تركز الثروات والدخول»[60]. وفي ما يتعلق بالملكية العامة، فإنها واردة في حالة المرافق العامة المهمة لحياة الناس ومصالح المجتمع. وفي رأي بعضهم الآخر فإن الملكية العامة تشمل ما لم يدخل في نطاق الملك الخاص منذ النشأة مثل الماء

(55) النابلسي، «مبادئ الاقتصاد الإسلامي،» ومدني، الاقتصاد الإسلامي.
(56) القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي، ص 28، 39 و59.
(57) يسري، ص 133.
(58) النابلسي، «مبادئ الاقتصاد الإسلامي».
(59) جارودي، ص 123.
(60) القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي، ص 30.

والنار والكلأ (وقد يضاف الملح والمعادن) باعتبارها منافع عامة، كما تشمل ما كان داخلًا في الملك الخاص وخرج منه تحقيقًا لمصلحة عامة مثل الوقف[61].

يتفرع عما تقـدم رؤية لدور كل مـن القطاع الخاص والقطـاع العام من المنظور الإسـلامي. وفي هذا الأمر يذكر عبد الرحمن يسـري أنه «لا شك أن هناك شـبه اتفاق كامل بين من كتبوا في الاقتصاد الإسلامي على أن المشروع الخاص هـو الوحدة الأساسـية في النشـاط الإنتاجي». وفي تقديـره أن هذا الموقف لا يعني «أن المشـروع العام ليس له قائمة أو ليس له دور في النشاط الإنتاجي داخل المجتمع الإسلامي. فالمشـروع العام له دور محدد ومهم، بل وقد يصبح فـي غاية الأهمية في ظل ظروف معينة»[62]. وفي رأي المشـاركين في نـدوة مركز صالح كامل فـإن «دور القطـاع العام يتحدد كجـزء من دور الدولة الذي يتركز في تنمية الهياكل الأساسـية والمرافق العامة والمشروعات الاستراتيجية، والمشروعات التي يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص، هذا بجانب توفيرها للخدمات العامة من دفاع وأمن وعدالة»[63].

د - الإنسان الإسـلامي وسلوكه الاقتصادي. الإنسـان الإسلامي (Homo Islamicus) هو «الإنسـان الذي يتذكر الله عند كل فعل وعمل ويتصرف باعتباره وكيلًا مسؤولًا عن قدره وقدر الآخرين جميعًا»؛ وهو ما ينفي فكرة السعي إلى الربح من أجل الربح: «فمفهوم الربح يمكن أن يوجد في اقتصاد إسلامي، ولكن لا كغاية في حد ذاته، وكفائض قيمة، واستغلال لعمل الآخرين، بل كأداة قياس لإدارة جيدة وعمـل ذي فعالية في تحقيق عبودية الله ومصلحة الإنسـان»[64]. وفي بيان أن الإسـلام يرفض فكرة تعظيم الربح، يقول عبد الرحمن يسري: إن «الإسلام يتخذ موقف النقيض التام من الأثرة حيث يحث الأفراد على الإيثار، أي تفضيل الغير علـى النفس»، ويؤكد ذلك بالنـص القرآني: ﴿ويؤثرون على

(61) يسري، ص 72 وما بعدها.

(62) المصدر نفسه، ص 55.

(63) القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي، ص 17.

(64) جارودي، ص 119.

أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يُوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾[65].
ويصف بعض كتّاب الاقتصاد الإسلامي سلوك الإنسان الإسلامي بأنه يخضع لمبدأ «الاستقامة» و«الرقابة الذاتية»، حيث إن على الإنسان أن يتذكر دومًا أن سلوكه وأعماله محل مراقبة من الله الذي «لا يُخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء»، كما أن على الإنسان أن يراقب تصرفاته ويُخضِعها للقيم الإسلامية الأصيلة، باعتبار «أن الوازع الداخلي أقوى كثيرًا من الوازع الخارجي»[66]. ومن الأمور التي يجب أن يلتزم بها الإنسان الإسلامي «تغليب الجوانب الروحية... على شهوات النفس وأهوائها ثم توجيه الموارد التوجيه الذي يرضي الله عزّ وجُلّ مالك الملك»، وضبط استهلاكه امتثالًا لنهي الإسلام عن «الترف والإسراف والتبذير»، وعملًا بالأمر القرآني: «وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين». وفي ما يتعلق بالتراكم الرأسمالي اللازم للتنمية، فهو يتحقق «بإقناع الناس بالإنفاق في سبيل الله، مع فرض زكاة على القادرين وضرائب على الأغنياء». أما في ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي الذي يُحبّذ ممارسته من جانب الإنسان الإسلامي، فإن للتجارة مكانةً خاصةً وفق الحديث الشريف: «تسعة أعشار الرزق في التجارة»[67].

هـ - عدالة التوزيع. يجب أن «يتم توزيع ناتج المجتمع على أفراده وفقًا لمعايير توزيع عادلة تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعي المنشود (من خلال الزكاة والصدقات والنفقات الأخرى)»[68]. ومن مقتضيات العدالة وفق المبادئ الإسلامية عدم اكتناز الثروات، وعدم الاستيلاء على الأراضي واسترقاق الآخرين فيها أو احتكارها أو تعطيلها[69]. كما أن من مبادئ العدالة من المنظور الإسلامي مبدأ «المشاركة في المخاطر» الذي يعتبر في نظر البعض «أساس الاقتصاد الإسلامي وعماده،

(65) يسري، ص 55- 56.
(66) سليمان، «السياسة الاقتصادية،» والنابلسي، «مبادئ الاقتصاد الإسلامي».
(67) الاقتباسات من: القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي، ص 20-22.
(68) المصدر نفسه، ص 17.
(69) سليمان، «السياسة الاقتصادية».

و(هو) الصفة المميزة له عن غيره من النظم. فالمشـــاركة في الربح والخســـارة هي قاعدة توزيع الثــروة بين رأس المال والعمل، وهي الأســـاس الذي يُحقق العدالة في التوزيع»[70]. وكما سبق ذكره، فإن الأجور تتحدد بالعرض والطلب ولا يجوز تحديدها إداريًا من جانب الدولة. وثمـــة التباس في فرض حد أدنى للأجور. فطبقًا لكتاب **القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي**، ذكر مرة أنه «إذا قل الأجر عن الوفاء باحتياجات العامل الأساســية، فــإن للعامل أن يأخذ من بيت مال المسلمين ما يسد به الأشــياء الضرورية»؛ وهو ما ينطوي على رفض وضع حد أدنى للأجر متلائم مع احتياجات العامل الأساسية وأسرته كما يقضي بذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكن ذكر في موضع آخر من الكتاب: «يكون حساب الأجرة على أساس سعر السوق مع التقيد في ذلك بالحد الأدنى للأجور وفقًا للعرف الســائد في منطقة العمل». وعمومًا يتكرر في هذا الكتاب التأكيد على أن «أجــر العامل يتحدد بالتراضي ســواء أكان صاحب العمل هو الدولة أم صاحب مشروع خاص، وسواء كان عقد العمل فرديًا أو جماعيًا، وما جاء بعقد العمل ملزم للطرفين ما لم يكن مجحفًا بأحدهما فيرد إلى ما يســمى في الشريعة الإســلامية بـ «أجر المثل»، وهو لا يختلف عن «أجر التوازن» في الاقتصاد الرأسمالي (وهو الأجر الذي يتحدد عند التقاء منحنى العرض بمنحنى الطلب في ظل المنافسة الكاملة - التفسير في الأصل)»[71].

تشير برامج الأحزاب الدينية في مصر وكذلك البرنامج الانتخابي للرئيس مرســي إلى أن المطروح من جانبها هو نظام اقتصاد سوق رأسمالي من حيث الجوهر، مع بعض الإضافات ذات النكهة الإســلامية، مثل أســاليب الصيرفة الإسلامية والصكوك والوقف - وإن كان من المعروف أن معظم هذه الأساليب ليست حكرًا على الإسلاميين، وأنه قد صار لها نظائر في أوروبا وأميركا وغيرها من الدول غير الإسلامية. فبرنامج حزب الحرية والعدالة الذي انبثق من جماعة

---

(70) المصدر نفسه.

(71) الاقتباســات من: القوانيــن الاقتصادية من منظور إســلامي، ص 39 و43 و37-38 على التوالي.

الإخوان المســلمين يرى أن «الدور الرئيسي في الاســتخدام الكفء للموارد ولإحداث التنمية المنشــودة ... هو مســؤولية القطاع الخاص»، و«أن الحرية الاقتصادية والمنافسة الشريفة هي أســاس التقدم والرقي. ومن ثم فإن للقطاع الخاص دورًا محوريًا في الحياة الاقتصادية». كمــا يدعو البرنامج إلى «ترويج ثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي». وهو يتحــدث عن العدالة بعبارات عامة مركزًا على الزكاة والصدقات والوقــف وأعمال البر. وهو يؤيد وضع حد أدنى وحد أقصى للأجور، لكنه لا يقدم توجّهًا محددًا في شــأن الضرائب، ولا يذكر شيئًا عن الضرائب التصاعدية والضرائب على الأرباح الرأسمالية. وبالطبع فإن في تحمس ســلطة الإخوان لقرض صنــدوق النقد الدولي ما يكشــف عن أنه ليس ثمة فرق يذكر بين نموذجهم الاقتصادي والتنموي، والليبرالية الاقتصادية الجديدة التي كانت سائدة في مصر قبل ثورتها، والتي سوف تتكرس من خلال الاتفاق المســتهدف إبرامه مع الصندوق. أما حزب النور الســلفي فكلامه عن الاقتصاد يتسم بعمومية شــديدة، حيث يكثر فيه ذكر أهداف طيبة من دون بيان وســائل تنفيذها. ومع ذلك فإن ميل هذا الحزب إلــى القطاع الخاص واقتصاد الســوق الحرة واضح. وســوف تكون هناك فرصة لتفصيل ما أجملته في شأن تصورات الأحزاب الإســلامية في ما يتعلــق بالنظام الاقتصــادي في الفصل السادس.

هكذا إذا ركزنا على جوهر نموذج الاقتصاد الإسلامي من واقع الكتابات الجادة وفي ضوء الشــواهد العملية في الدول التي تزعــم تطبيق هذا النموذج، فســوف نلحظ انحيازًا واضحًا لنمــوذج اقتصاد الســوق الحــرة القائم على المشروع الخاص باعتباره الوحدة الأساس للنشاط الاقتصادي وعلى محدودية دور الحكومة، وعلى الإقرار بالطبقية، مع ظهــور ملامح من التطبيقات العتيقة للرأسمالية التي تجاوزتها الأحداث كرفض التسعير ورفض إضراب العمال عن العمل واسترجاع مذهب التجاريين في التركيز على التجارة باعتبارها أكثر فروع النشاط الاقتصادي أهميةً. وهذا الكلام يحتاج إلى مزيد من التفصيل.

في ما يتعلق بموقف الإســلاميين من النُظم الاقتصادية، فإن بعض الفقهاء

مثل الشـيخ محمد الغزالي يرى أن الإسـلام محايد في شـأن اختيـار النظام الاقتصـادي، وأنه لا يؤيد ولا يرفـض أي نظام اقتصادي في حـد ذاته، وإنما يرفض أو يؤيد أي جزء من النظام بحسـب ما ينشأ عنه من نفع أو ضرر للناس. ومع ذلك فإن ثمة ما يشـير إلى إعجاب الغزالي بالغرب والرأسـمالية؛ وهو ما قد يرجع إلى أن الرأسـمالية الغربية في نظره ليسـت معادية للدين على النحو الشائع مثلًا بخصوص الشـيوعية[72]. وعمومًا على الرغم من أن بعض الكتاب الإسـلاميين سعى إلى تبرير الاشـتراكية من منظار إسـلامي، خصوصًا عندما تحوّلت بعض نُظم الحكم العربية إلى الاشـتراكية في ستينيات القرن العشرين، إلا أن معظم كتابات الإسـلاميين تركز على نقد النظم والسياسات الاشتراكية، وأن القليل النـادر منها هو الـذي يتصدى بالنقد للرأسـمالية، بـل إن أغلبية الكتابات عن الاقتصاد الإسلامي تبدو متوافقة مع أساسيات النظام الرأسمالي، وإن حفلت بتمني أن يتحلّى الناس في ممارسـتهم النشـاط الاقتصادي بالقيم الروحية للإسلام وبأخلاقيات «الإنسان الإسـلامي». فمن حيث الأساسيات، تؤكد الكتابات الاقتصادية الإسـلامية - كما سـبق ذكره - أن الملكية الخاصة والمشروع الخاص هما أسـاس النظام الاقتصادي، وأنه لا يجوز تقييد الملكية الخاصة بحد أقصى، وأن الاقتصاد الإسـلامي هو اقتصاد سوق حرة تتحدد فيه الأسعار بقوى العرض والطلب، وأن التسعير سـواء للمنتجات أم لقوة العمل ممنوع كقاعدة عامـة، وإن جاز التدخل في بعض الحالات الاسـتثنائية عندما تضطرب الأسـعار في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية والحروب، مع اختلاف في الآراء في شأن فرض حد أدنى وحد أقصى للأجور.

أضف إلى ما تقدم أمـورًا عدة، منها رفض السـماح للعمال بالإضراب باعتبارها وسـيلة للضغط علـى أصحاب الأعمـال لرفع الأجـور باعتبار أن الإضراب «ليس من الأمور التي أقرّها الإسـلام»، وبحسبان أن «في الإضراب ضررًا على صاحب العمل وعلى العامل وعلى الأمـة كلها فيجب دفعه»، وإن

(72) وهذا طبقًا لقراءة حامد العجلان لـ: محمد الغزالي، الإسـلام والأوضاع الاقتصادية، ط 3 (بيروت: دار الكتاب العربي، 1952). انظر: العجلان، ص 140-141.

سمح للعمال بأن «ينظموا نقابات ترعى مصالح المهنة وتقيم لهم المشروعات النافعة، طالما التزمت هذه النقابات بشـرع الله»[73]. وهــو ما ينم عن تجاهل أن العامل هو الطرف الأضعف في علاقة العمــل، وأنه - تبعًا لذلك - الأولى بالحماية؛ وهو المبدأ الــذي انطلقت منه الاتفاقات الدولية في شــأن علاقات العمــل. ومنها تحبيذ «الرأســمالية التجارية» بالتشــديد علــى أفضلية التجارة باعتبارها نشــاطًا اقتصاديًا، باعتبار أن فيها تســعة أعشــار الربــح؛ الأمر الذي يستوجب «تحريرها من خلال منع التسعير»[74]. وإذا كان هذا وضع التجارة في الجاهلية وبعد ظهور الإســلام في الجزيرة العربية، باعتبار أن مناطق مثل مكة والمدينة كانــت مناطق تجارة عابرة/ ترانزيت (رحلة الشــتاء ورحلة الصيف)، ولم تعرف إلا صورًا بدائية جدًا للنشــاط الزراعي والنشــاط الصناعي، فليس هناك ما يدعو إلى استمرار التمسك بأفضلية التجارة بعدما أصبح التقدم الزراعي والصناعي أساس التنمية وعماد الاقتصادات الحديثة.

من الأمور الأخرى التي يجب الانتباه إليها تمســك الإســلاميين بقواعد للموازنة العامة تبدو مناقضة لما أصبح مســتقرًا في علــم المالية العامة، وذلك على النحو الملاحظ مثلًا من جانب مؤلفي كتاب **القوانين الاقتصادية من منظور إســلامي**. فهم يدعون إلى «قاعدة التخصيص» التي تقضي بتخصيص إيرادات معينة لمواجهة نفقات محددة، باعتبارها «قاعدة أصلية في النظام (الإســلامي) المعروض، وتصل إلى درجة الإلزام بالنسبة للتكافل الاجتماعي». كما يدعون إلى «قاعدة تعدد الموازنات»، حيث تكون هنــاك موازنات عدة، وليس موازنة واحدة تظهر بها الإيرادات والنفقات المقدرة، و«قاعدة التوازن» بين الإيرادات والنفقــات[75]. فمن الواضح تعارض هذه القواعد مع أســس إعــداد الموازنة العامة للدولة، مثل «قاعدة عدم التخصيــص»، وبمقتضاها تصب الموارد كلها في وعاء واحد يُنفَق منه على الأغراض كلهــا، وحيث لا يُخصَّص مورد معين

---

(73) القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي، ص 36-37.

(74) المصدر نفسه، ص 36-37.

(75) المصدر نفسه، ص 128-130.

لإنفاق معين إلا على سبيل الاستثناء الذي يُحبّذ عدم التوسع فيه، و«قاعدة وحدة الموازنة» ويقصد بها أنه يتعين إدراج جميع نفقات وإيرادات مختلف الوحدات التابعة للدولة في الموازنة العامة للدولة، تيسيرًا لمهمة الرقابة الشعبية والسياسية على تنفيذ الموازنة. إذ إنه عندما تتوزّع النفقات والإيرادات على موازنات متعددة مثل الحسابات والصناديق الخاصة - كما هو الحال في مصر - يُصبح من الصعب إحكام الرقابة على تنفيذ الموازنة، كما يتعذّر ترشيد النفقات والسيطرة على الإيرادات. كما أن تساوي الإيرادات والنفقات (قاعدة التوازن) لم يعد من القواعد المرعية في إعداد الموازنة العامة للدولة، حيث من الوارد - بل قد يكون من المفيد اقتصاديًا - وجود عجز في الموازنة، والمهم أن يكون في حدود ضيقة (3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لقواعد الاتحاد الأوروبي).

إن ما تقدم يشير إلى تبني الإسلاميين صيغةً من صيغ النظام الرأسمالي وقواعد اقتصادية ومالية تجاوزها الزمن. وفضلًا على ذلك فمن الكتّاب في الاقتصاد الإسلامي من يزعمون امتلاك النظام الاقتصادي الإسلامي عددًا من الصفات التي تميّزه عن النظم الاقتصادية الوضعية وتجعل له الأفضلية عليها. وفي الواقع أن بعض هذه الصفات لا يخرج في الواقع عن تمنيات بانتهاج المتعاملين في الاقتصاد للأخلاق الفاضلة التي يدعو إليها الإسلام، والتي تدعو إليها في الواقع كل الأديان السماوية وغير السماوية، كما يدعو إليها أنصار الاقتصاد الأخلاقي، مثل الصدق والأمانة واجتناب الغش وعدم الاحتكار وعدم الاستثمار أو الاتجار في ما يعود بالضرر على الناس والتراحم والتحلي بالمسؤولية الاجتماعية بتخصيص بعض أرباح المشروع الخاص للوقف أو لأعمال النفع العام. والدعوة إلى هذه السلوكيات الفُضلى قديمة قدم البشرية ذاتها، لا قدم الإسلام وحده. ومع ذلك سارت البشرية في اتجاه مخالف، وقل من يلتزم بهذه السلوكيات من الممارسين للنشاط الاقتصادي حتى عندما لا يقتصر الأمر على مخاطبة الضمير واستدعاء الوازع الديني، ويتعدى ذلك إلى سن قوانين تحظر هذه السلوكيات المنافية للأخلاق الحميدة وتضع عقوبات شديدة على المخالفين مثل قوانين منع الاحتكار أو منع الاتجار بالمخدرات.

وعمومًا فإنه من المســـتحيل تصوّر قيام نظام اقتصادي واستدامته بالتعويل على احتمال اســـتجابة الأفراد للدعوة إلى الأخلاق الطيبة، حيث لو استجابت القلة القليلة، فإن أكثر الناس لا يســـتجيبون. ومن هنا جــاء القول الحق: إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

من نقاط التميز الأخرى التي تُنسَب إلى النظام الاقتصادي الإسلامي على سبيل التخصيص القول إنه يسمح بتعدد أشــكال الملكية، أو أنه يسمح بفرض قيود علــى الحرية الاقتصادية، أو أنه يُحبّذ المشــاركة في المخاطر أو تقاســم الربح والخســارة، أو أنه يدعو إلى العدالة الاجتماعية ويضع الأساليب الكفيلة بتحقيقها مثل الزكاة والصدقات والوقف. والمحقق أن هذه النقاط لا يتخصص بها النظام الاقتصادي الإســلامي دون غيره. فتعدد أشكال الملكية معروف في النظم الرأســمالية التي صار معظمها نُظُمًا مختلطة، وإن بقيت الملكية الخاصة هي الأكثر شــيوعًا، بل إن هذا التعدد وُجِدَ في المجتمعات الاشتراكية وإن كان الوزن الأكبر فيها للملكية المجتمعية مثل الملكية العامة والملكية التعاونية. كما أن تدخل الدولة لتقييد الحرية الاقتصادية عند الضرورة أمر مســلّم به في النظم الرأســمالية، وإن ظلت القاعدة العامة - كما في النظام الاقتصادي الإسلامي - هي اقتصاد السوق الحرة.

في ما يتعلّق باســتثمار الأموال وفق مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر تجنبًا للاســتثمار المالــي بطريق الاقتــراض مقابل دفع فائدة، التــي يعتبرها كثيرون من الإســلاميين ربًا، فمن المعــروف تاريخيًا أن تحريــم الربا ليس ابتكارًا إسلاميًا خالصًا. إذ طالب به المصلحون الاجتماعيون من قديم الزمن. كما أن ظهور المصــارف الحديثة في أوروبا يرجــع - ضمن ما يرجع - إلى الرغبة في إيجاد بدائل تُغني عن الإقراض الربوي. وعمومًا فإن الجدل ما زال مستمرًا بين الإسلاميين في شأن ما يُعد ربًا وما لا يُعد كذلك بشكل عام، وفي شــأن ما إذا كانت الفائدة المصرفية من قبيل الربا المُحرّم بشكل خاص. وثمة فتاوى شرعية من جانب شــيوخ وعلماء الأزهر تُجيز الفائدة على الودائع أو على القروض. كما أن بعض المعاملات التــي تنطوي على الاعتراف بالقيمة

الزمنية للنقود - وهي أســاس الفائدة - لا تُرفض من الإسلاميين، حيث تميّز البنوك الإسلامية بين كلفة التمويل قصير الأجل وكلفة التمويل طويل الأجل. ويلاحظ أيضًــا أن صيغ المشــاركة والمضاربــة قد تراجعت فــي معاملات المؤسســات المالية الإســلامية لمصلحة صيغة المرابحة التــي تنطوي على نوع من التمويل بهامــش فوق التكلفة[76]. كما يســمح بعض كتّاب الاقتصاد الإسلامي بتحصيل الضرائب مقابل خصم معيّن للممول، وهو ما يعد اعترافًا بالقيمة الزمنية للنقود[77].

ناقش حامد العجلان نشأة المصارف الإسلامية مناقشة تفصيلية ونقدية، تبيّن منها أنه على الرغم من تكاثــر هذه المصارف إلا أن مجموع أصولها في عام 2006 لم يتجاوز نصف مجموع أصول مصرف عالمي واحد، وهو بنك «ســيتي غروب»، وأن أسلوب المضاربة يشكل نسبة يســيرة جدًا من التمويل في البنوك الإســلامية، وأن أكثر من 85 في المئة من التمويل المقدم من بيت التمويل (الإســلامي) الكويتي في الفترة بين عامي 2000 و2005 قد تم من خلال عمليات المرابحة أو الإجارة، وهي «أدوات شبيهة بالدين النقدي مقابل الفائدة»، وأن هناك من الدلائل ما يُشير إلى أن الأدوات الشبيهة بالدين بلغت أكثر من 50 في المئة من إجمالي التمويل المقدم من المصارف الإســلامية.

---

(76) بحســب النابلســي فإن المضاربة هــي أن يدفع صاحــب المال مالًا لصاحــب العمل أو المؤسسة الاســتمارية من أجل استثماره له، على أن توزع الأرباح على أســاس نسبة محددة من الربح وليس من أصل المال، انظر: النابلســي، «مبادئ الاقتصاد الإســلامي». وفي المشــاركة تشارك أطراف المعاملة بالمال والجهد أو بأحدهما، ويتشاركون في تحمل الربح والخسارة. أما المرابحة فهي أن يقوم صاحب المال بشراء ســلعة من أجل بيعها بسعر أعلى - أي بهامش ربح متفق عليه فوق التكلفة - وهي أقرب شيء إلى التجارة العادية. وفي الإجارة يشتري صاحب المال أو المستثمر عقارًا أو معدات بغرض تأجيرها، ويكون هذا الإيجار بعد خصم مصروفات الصيانة هو ربح هذا النشــاط التجاري. انظر مناقشة الاقتصادي الهندي المسلم محمد عمر فاروق مسألة الفائدة وصيغ الاستثمار الإسلامي في سياق دراسته لفرض الإنســان الإســلامي في: Mohammad Omar Farooq, «Self-Interest, Homo Islamicus and Some Behavioral Assumptions in Islamic Economics and Finance,» (September 2006), on the Web: <www.globalwebpost.com/farooqm/writings/.../i.../homo-islamicus.doc>.

(77) انظر ما يطلق عليه مبــدأ «تعجيل الضرائب» في: القوانين الاقتصادية من منظور إســلامي، ص 113-117.

كما أن إدارة مؤسسات التمويل الإسلامي لم تسلَم من الفساد وسوء الإدارة؛ الأمر الذي أوقعها في أزمات طاحنة وألحق بالمتعاملين معها خسائر فادحة مثلما حدث مع شركات توظيف الأموال المنتسبة إلى الإسلام في مصر ومع بنك الاعتماد والتجارة الدولي ومع بنك دبي الإسلامي(78). وهو ما يكشف عن فجوة واسعة بين السلوك الفعلي للقائمين على أمور مؤسسات التمويل الإسلامي وللمتعاملين معهم، وبين سلوك «الإنسان الإسلامي» المفترض من جانب دعاة الاقتصاد الإسلامي. وأخيرًا يجب أن نذكر أن بعض صيغ المعاملات التي تنسب إلى الإسلام معمول بها في بعض الدول غير الإسلامية، وإن ظل الوزن الأكبر للتعامل من خلال المصارف والبورصات الحديثة.

يزعم أنصار النظام الاقتصادي الإسلامي أن هذا النظام يتميز بالدعوة إلى العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي. لكن هذه ليست خصلة مميزة للنظام الاقتصادي الإسلامي دون غيره. فالنظم الاشتراكية تُعلي من شأن العدالة الاجتماعية، وتعتبر أنه إذا كانت الرأسمالية قد ساهمت مساهمة ملحوظة في تطور قوى الإنتاج، إلا أنها قد أخفقت أشد الإخفاق في تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن الخلل في توزيع الدخل والثروة قد صار مصدرًا رئيسًا لما ينتاب النظام الرأسمالي من أزمات دورية. وفضلًا على ذلك فإن أساليب إصلاح الخلل في توزيع الدخل والثروة طبقًا للمنظور الإسلامي هي أساليب محدودة الأثر، إما لأنها تتحاشى وضع حد أعلى للملكية، وإما لأنها ترفض التسعير، وإما لأنها تلجأ إلى الأساليب التطوعية للتضامن الاجتماعي مثل الزكاة والإحسان والصدقات والوقف. ومن الملاحظ أن المصلحين الاجتماعيين في الدول الرأسمالية - ولا سيما دُعاة الاقتصاد الأخلاقي - يدعون إلى تطبيق معظم هذه الصيغ التطوعية، وهي بالفعل مطبّقة في أغلبية هذه الدول. وحتى لو فرضنا أن الزكاة يمكن أن تفرض في النظام الإسلامي بسلطان القانون وليس بسلطان الدين وحده، فمن الغريب أن تبقى نسبتها ثابتة عند 2.5 في المئة من

---

(78) انظر تفاصيل هذه البيانات والوقائع في: العجلان، ص 29-30 و168-171.

الثروة غير العاملة منذ ما يربو على أربعة عشر قرنًا، على الرغم مما طرأ على الحياة الاقتصادية من تغيرات، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الموارد المطلوبة لتوفير السلع العامة ولتلبية غيرها من الحاجات الأساسية ولمواجهة الفقر والعوز[79].

يتبيّن مما تقدم أن الظاهر من الكتابات النظرية وبرامج الأحزاب الإسلامية والتطبيقات العملية هو أن النظام الاقتصادي الإسلامي يتفق مع النظام الرأسمالي من حيث الجوهر ومن حيث التوجهات الأساسية، وأن النقاط التي يعتبر أنصار الاقتصاد الإسلامي أنها تميزه عن النظم الوضعية إما أنها تندرج ضمن الدعوات الأخلاقية التي تستند إلى الوازع الديني التي ثبت على مر الزمان ضعف استجابة الناس لها، وإما أنها لا تشكل نقاط اختلاف جوهري مع النظم الوضعية، ولا سيما النظم الرأسمالية.

5 - النموذج التركي

ثمة انبهار كبير بالنموذج المعمول به في تركيا مع حكم حزب العدالة والتنمية من جانب قطاع واسع من الإسلاميين والليبراليين في مصر. وكما سيتبيّن في ما بعد لا أرى ما يدعو إلى مثل هذا الانبهار. فالنموذج التركي هو نموذج اقتصاد سوق مفتوحة ومرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنظام الرأسمالي العالمي

---

(79) يمكن أن نتبين - ولو بشكل تقريبي - عدم كفاية الزكاة باعتبارها مصدرًا أساسيًا لتمويل الإنفاق الاجتماعي بحساب معدل الضريبة على الدخل المكافئ للزكاة بواقع 2.5 في المئة من الثروة، ومقارنتها بالمعدلات المطبقة للضريبة على الدخل في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة. هب أن معدل العائد على الاستثمار 15 في المئة. حينئذ يكون الدخل المتوقع تحصيله (د) من استثمار الفرد لثروته (ث) هو: د =0.15 × ث. وبفرض ضريبة على الدخل بمعدل (ض)، سوف تكون حصيلة الضريبة على الدخل هي (د× ض). أما حصيلة الزكاة فهي (0.025×ث). وبمساواة حصيلة الضريبة على الدخل بحصيلة الزكاة: د×ض =0.025 ×ث، وبالتعويض عن د بالقيمة 0.15×ث، نجد أن قيمة ض هي 0.167، أي 16.7 في المئة. وهذا هو معدل الضريبة المكافئ لمعدل الزكاة. ومن الواضح أنه معدل منخفض جدًا للضريبة على الدخل بالقياس إلى المعدلات الشائعة، فضلًا عن أنه معدل ثابت لا يتصاعد مع تزايد الدخل. ولو أردنا الوصول بمعدل الضريبة المكافئ للزكاة إلى 25 في المئة مثلًا لكان من اللازم مضاعفة معدل الزكاة ليصل إلى 5 في المئة من الثروة.

ومركز قيادته، باعتباره شريكًا مع القوى الكبرى في هذا النظام من خلال عضويته في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وباعتبار تلهفه على الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، أي بالجناح الأوروبي للرأسمالية العالمية.

من المفيد في تقويم النموذج التركي الإلمام بطرف من تاريخ حزب العدالة والتنمية، حيث أسّس هذا الحزب في عام 2001، وفاز بما يزيد قليلًا على ثلثي مقاعد المجلس النيابي في الانتخابات التي أجريت في عام 2002، ثم تكرر فوزه في انتخابات 2007. ومن المعروف أن مؤسسي هذا الحزب - ومنهم رجب طيب أردوغان وعبد الله غول - نشأوا في إطار الحركة الإسلامية التي قادها نجم الدين أربكان الذي أسس أول حزب إسلامي في تركيا في عام 1969 باسم حزب النظام الوطني. ومما يلزم تذكّره - لصِلَته بالتوجهات الاقتصادية للتيار الإسلامي التركي على العموم ولحزب العدالة والتنمية على الخصوص - أن أربكان كان في ذلك الوقت رئيسًا لاتحاد غرف الصناعة والتجارة التركية في أنقرة. ونظرًا إلى قيام النظام الحاكم المُهيمَن عليه من العسكريين ذوي النزعة العلمانية بحظر نشاط ما يُؤسس من أحزاب إسلامية، ومحاولة قادة الحركة الإسلامية الالتفاف على هذا الحظر بتكوين أحزاب جديدة، توالى إنشاء الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، ومنها حزب الخلاص الوطني في عام 1971 وحزب الرفاه في عام 1980 وحزب الفضيلة في عام 2000 الذي دعا إلى نظام اقتصاد السوق، فضلًا على دعوته إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وعدائه الصريح للغرب[80].

بمرور الوقت تبيّن لأردوغان وغول وآخرين أنه لا أمل يُرجى في استمرار الانضواء في التيار الإسلامي المتشدد الذي قاده أربكان، وأن الأوان قد آن

(80) مصدر معلوماتي في هذه الفقرة والفقرات التالية هو: راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية: الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة علا عادل (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2012). ومما يذكره هذا الكتاب (ص 102-106) أنه كانت ترعى نشاط هذه النخبة البرجوازية المسلمة من أصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة رابطة أُسست في عام 1990 باسم موسياد (Musiad) أي اتحاد الصناع ورجال الأعمال المستقلين. وكانت هذه الرابطة تصدر صحيفة عرفت باسم الإنسان الإسلامي (Homo Islamicus)، وكان أعضاء هذه الرابطة يطلقون على أنفسهم: «النمور الأناضولية».

للانشــقاق عن هذا التيار وتأســيس حزب جديد أرادوه «حزبًا شعبيًا محافظًا»، وليس «حزبًا إسلاميًا مهمشًا»، وهو حزب العدالة والتنمية. وكانت أعينهم على النخبة الرأسمالية المسلمة، وهي الطبقة الوسطى أو طبقة البرجوازية الأناضولية التي ترعرعت في عهــد تورغوت أوزال رئيس وزراء تركيــا بين عامي 1983 و1989 ورئيس الجمهورية بين عامــي 1989 و1993. واعتبروا أن عليهم أن يتخذوها عمودًا فقريًا للحزب الجديد.

بالفعل أصبح حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان ممثلًا سياسيًا للطبقة الوســطى وحزبًا لليبرالية الجديدة المتوافقة مع العولمة. ولم يعد هذا الحزب يطالــب بدولة إســلامية، بل صار يدعو إلــى حرية العقيدة فحســب في ظل ديمقراطية حرة. واســتهل الحزب حكمه تركيا باستكمال تنفيذ «الإصلاحات الاقتصادية» التــي كانت الحكومة الســابقة قد تفاوضــت عليها مع صندوق النقد الدولي من دون اســتثناء (شــاملًا خفض الإنفاق العام وبرنامج ضخم للخصخصة). كما أنه ســعى إلــى إقامة علاقات مع الاتحــاد الأوروبي على أســاس جديد (وهو الكيان الذي كان أربكان يطلق عليه «النادي المســيحي» ولا يكف عــن مهاجمته). وعملت حكومة حزب العدالــة والتنمية على تلبية معظــم طلبات الاتحاد الأوروبــي لالتحاق تركيا به - وهو مــا كانت ترفضه الحكومــات الســابقة - ومنها إلغاء حكــم الإعدام حتى فــي وقت الحرب والســماح بتدريس اللغة الكردية وإفســاح مجال أوســع لحرية الرأي وعدم اعتبــار الخيانة الزوجية جرمًا فــي قانون العقوبات. كما اســتمرت تراخيص الكحول بيــد وزارة الداخلية بينما كان بعض رؤســاء البلديات يســعون إلى الحصول على ســلطة إصدار هذه التراخيص لقصرها على أحياء دون غيرها في مدنهــم. ومما يذكر أنه كان هنــاك تخوفٌ لدى معارضــي حزب العدالة والتنمية من وجود «أجندة سرية» للحزب تهدف إلى إقامة دولة إسلامية. وهو ما ثبت أنه تخوّف لا أســاس له في الواقع. فبمــرور الوقت صار من الواضح أن «الإســلامية» لدى حزب العدالة والتنمية أصبحت مسألة «هوية» لا أكثر، وأن سياســة الحزب هي سياســة «براغماتية» بامتياز تطبق بمقتضاها الليبرالية

الاقتصادية الجديدة التي يقتصر دور الدولة فيهـــا على دور المُنظِّم، ولا يمتد إلى دور الشريك الاقتصادي[81].

في الواقع أصبح حـــزب العدالة والتنمية كيانًا يضم كتلًا سياســـية متعددة مثل الإســـلاميين المجددين والإســـلاميين المحافظين والقوميين والليبراليين الذين انتقلـــوا من أحزاب أخرى، وصار جهده مركـــزًا على أن يحقق المجتمع التركي «ديمقراطية علمانية وتعدّدية يُحافظ فيها على هويته الإســـلامية». ومما يؤكد ذلك قول أردوغان: «إن مرجعيتي الشخصية هي الإسلام، لكن مرجعيتي السياســـية هي الدســـتور والمبادئ الديمقراطية»، وقول المستشـــارة الألمانية أنجيلا ميركيل في أثنـــاء زيارتها تركيا في عام 2004: «إن الحزب المســـيحي الديمقراطـــي وحزب العدالة والتنمية يســـتخلصان قيمهما مـــن الدين، لكنهما يفصلان الدين عن السياســـة»[82]. وفي رأي فهمي هويدي- وهو من المتابعين عن كثب لتطورات المشـــهد التركي، فضلًا عن كونه من المتعاطفين مع التيار الإســـلامي - أن حزب العدالة والتنمية «ليس حزبًا إســـلاميًا ولا هو جزء من الإسلام السياسي، رغم أن مؤسســـيه ملتزمون دينيًا، وأغلبهم انتمى في السابق إلى حزب الرفاه الذي أسسه نجم الدين أربكان تحت اسم آخر «النظام الوطني» في عام 1970، لكنهم خرجـــوا من الحزب بعدما طوروا أفكارهم واختاروا أن يشكلوا حزبهم المستقل الذي أرادوا أن يكون حزبًا علمانيًا يضم المحافظين في تركيا. وطبقًا لاســـتطلاع الرأي الذي أجري في سنة 2009، فإن الذين يعتبرون أنفسهم «إسلاميين» من أعضاء الحزب لا تتجاوز نسبتهم 27 في المئة، أي أكثر من ربع الأعضاء بقليـــل. أما الباقون فهم إما مواطنون مســـتقلون محافظون أو كانوا أعضاء في أحزاب يمينية أخرى»[83].

لذا، ليس من الواقعـــي التعامل مع النموذج التركي كمـــا لو كان نموذجًا إسلاميًا على غرار ما يدعو إليه حزب الحرية والعدالة أو حزب النور وغيرهما

(81) هيرمان، ص 109 و128-129.

(82) الاقتباسات من: المصدر نفسه، ص 129-131، و139 على التوالي.

(83) فهمي هويدي، «أكثر من تقسيم،» الشروق، 12/ 6/ 2013.

مــن الأحــزاب ذات المرجعية الإســلامية التي ترفع شــعار تطبيق الشــريعة الإســلامية، والتي أصرّت على وضع مادة إضافية في الدســتور الجديد تُفسّر المقصود بمبادئ الشــريعة تفســيرًا طائفيًــا، حيث لا تعترف بغير أهل السُــنّة والجماعة كمسلمين[84]. إذ صار حزب العدالة والتنمية أقرب إلى «حزب يمين وسط ذي جذور إسلامية» يضع «كل الرهانات على آليات السوق الحرة» وعلى تطبيق «السياسات النيوليبرالية»[85].

بغض النظر عن انتســاب أو عدم انتســاب النموذج الذي يُعمل به حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى الاقتصاد الإسلامي، ودونما إنكار نجاح حكومته في تحقيق عدد من الإنجازات الاقتصادية (مثل زيادة متوسط دخل الفرد وزيادة الصادرات وخفض الدين العام وإن بقي مســتواه مرتفعًا على ما سنُبيّن لاحقًا) في إطار الليبرالية الاقتصادية الجديدة، إلا أن الأداء الاقتصادي التركي لا يبدو مُبهِرًا عند مقارنته بالأداء الاقتصادي المصري خلال العقد الماضي.

إن البيانات المُتاحة توضح أن معدل النمو الســنوي المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي خــلال العقد الأول من الألفية الحاليــة كان أقل في تركيا (4.7 في المئــة) منه في مصــر (5.3 في المئــة). صحيح أن معــدّل النمو التركي ارتفع في عامــي 2011 و2012 إلى حوالى 9 فــي المئة، لكن ليس من الواضح أن هذه القفزة جــزء من اتجاه عام لتصاعد معدلات النمو، بل إن من المراقبين من يــرى أن هذه القفزة نتجت من فقاعة مالية أحدثتها سياســة الإقراض الاســتهلاكي الرخيص التي اتبعتها حكومــة أردوغان بغرض زيادة شعبيتها، وأن هناك من النذر ما يشــير إلى قرب انفجار هذه الفقاعة نظرًا إلى تعثّر كثير من المقترضين في السداد، على غرار ما حدث في أميركا وأدى إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية في خريف 2008. ومن جهة أخرى، يُلاحَظ أن

(84) تنص المادة 219 من الدســتور الجديد على أن «مبادئ الشريعة الإســلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنة والجماعة».

(85) الاقتباســات من: عمــرو عادلي، «احتجاجــات تركيا وأزمــات الديمقراطيــة،» الأهرام، 2013/6/4.

نصيب الصناعة التحويلية في الناتج خـلال الفترة بين عامي 2008 و2011 كان فـي حدود 18 في المئة فـي تركيا، مقابل 16 في المئـة في مصر؛ وهو ليس بالفرق الهائل. وفي عام 2009 لم يختلـف معدل الادخار المحلي في تركيا عن نظيـره في مصر، وهو معدل ضعيف للغايـة، حيث إنه لا يزيد على 13 في المئة. كما كان معدل الاسـتثمار أعلى في مصر: 19 في المئة مقابل 15 في المئة فـي تركيا. ومع ضعف القاعدة الادخارية فـي البلدين، لم يكن غريبًا أن يزداد فيهمـا الاعتماد على الموارد الخارجية، ولا سـيما القروض، وإن كان وضع تركيا في هذا المجال أسـوأ كثيرًا من وضع مصر، حيث بلغت نسـبة الدين الخارجي إلى الناتج 16 في المئة في مصـر مقابل 35 في المئة في تركيا. وإذا كانت تركيا قد سـجلت (بحسـب أحدث بيانات متاحة خلال الفترة بين عامي2000 و2009) انخفاضًا في نسـبة الفقراء إلى 18 في المئة مقابل 22 في المئـة في مصر، فإن العكس كان متحققًا بالنسـبة إلى التفاوت في توزيـع الدخل، حيث كان تركز التوزيع (مُقاسًـا بدليـل جيني) أعلى في تركيا (40 في المئة) عنه في مصر (32 في المئة)[86]. وعلى ذلك، ليس هناك ما يشير إلى تفوّق سـاحق للنموذج التركي على النموذج الذي عمل به النظام السـابق في مصر ولمّا يزلْ معمولًا به حتى الآن. ومن ثم ليس هناك ما يدعو حقًا إلى كل هذا الإعجاب بالنموذج التركي.

من المهم الانتباه إلـى أن النموذج التركي يواجـه تحديات عديدة. فإلى جانب المشكلة الكردية التي لمّا تزلْ معلقة، وإلى جانب انتهاكات تركيا لحقوق الإنسـان - ولا سـيما في مجال محاكمة الصحفيين وحبسـهم وتقييد حركة النقابات - فإن تركيا تعاني التداعيات السـلبية المعروفـة لليبرالية الاقتصادية

---

(86) بيانات مصر وتركيـا مسـتمدة مـن: United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report, 2011: Sustainability and Equity a Better Future for All* (New York: UNDP; Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2011); *World Development Report, 2012: Gender Equality and Development* (Washington, DC: World Bank, 2011); *World Development Indicators, 2005* (Washington, DC: World Bank, 2005); Kamil Ayanoglu, «Policy Implementation, Tools and Practices during Planning Period in Turkey,» Paper Presented at: «Global Knowledge Sharing of Inclusive Development and Planning,» (Seminar Organized by the Ministry of Planning (Egypt) and JICA (Japan), Cairo, 18-19 February 2013), and <www.data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS>.

الجديدة، وفي رأسها الفوارق المتزايدة الاتســاع في توزيع الدخل والثروة بين الطبقات والأقاليم. كما تعاني تركيا اختلالات شــديدة في ميزان المدفوعات. فالصادرات نصــف الــواردات تقريبًا. وما يصــدر من منتجــات يعتمد على مكوّن اســتيرادي مرتفع جراء ضعف حيازة تركيا المــوارد الطبيعية وانخفاض معدل الادخــار المحلي. ويُقدّر أن العجز في ميــزان العمليات الجارية بميزان المدفوعات قد ارتفع من 0.3 في المئة من الناتــج المحلي الإجمالي في عام 2002 (عندما آل حكم تركيا إلى حزب العدالة والتنمية) إلى 5.9 في المئة في عام 2012، ويتوقع صندوق النقد الدولي وصول هذه النسبة قريبًا إلى 8.4 في المئة. وكما هو متوقع، أدى تمويل العجز في ميزان المدفوعات بالاقتراض من الخارج إلى تضخم الدين الخارجي[87]. والمحقق أن هذه المشــكلات وغيرها تُنتج ضغطًا من شــأنه توليد السخط واســتثارة الغضب الذي قد ينفجر في أي لحظة استنادًا إلى حادث من الحوادث التي لا تبدو أول وهلة ذات خطر عظيم، مثلما حدث خلال شــهر حزيران/ يونيو 2013 في مناسبة مشروع إعادة تنظيم ميدان تقسيم في اسطنبول.

قصارى القول إذًا هو أنه ليس في النماذج الخمســة التــي تناولتها آنفًا ما يمثل بديلًا يختلف بشكل جوهري عن النموذج السائد. لذا فإنه يتعين مواصلة البحث عن بدائل أخــرى يمكن التعويــل عليها للخروج من مــأزق التخلّف والتبعية.

ثالثًا: النماذج الواعدة

تطرح الأدبيات الاقتصادية والتنموية غير التقليديــة نموذجين بديلين من نموذج الليبرالية الاقتصادية/ توافق واشــنطن: نموذج التنمية البشــرية ونموذج التنمية المســتقلة. وفي ما يلي بيان موجز عن سمات ومرتكزات كل من هذين النموذجين.

---

(87) انظر: عادلي، «احتجاجات تركيــا،» و Una Galani, «On its Own Feet,» (Breakingviews, 15 May 2013), on the Web: <www.breakingviews.com>.

1 - نموذج التنمية البشرية

يرتكز هذا النموذج على مفاهيم أساسية، أبرزها حقوق الإنسان والإنصاف والعدالة والاستدامة والكفاءة. وسلّط ريتشارد جولي الضوء على أهم سمات هذا النموذج من خلال المقارنة بينه وبين نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة (ويُطلِق عليه: النموذج الليبرالي)، على النحو التالي[88]:

- يركّز نموذج التنمية البشرية على كل حقوق الإنسان، ويولي اهتمامًا فائقًا لقضايا الإنصاف والعدالة الاجتماعية، بينما يركّز النموذج الليبرالي على الحقوق السياسية والمدنية.

- يتعامل نموذج التنمية البشرية مع التعليم والصحة والتغذية باعتبارها وسائل أساسية لتمكين البشر وحقوقًا للإنسان، بينما ينظر إليها النموذج الليبرالي باعتبارها استثمارًا في العنصر البشري مفيد لزيادة الإنتاج والإنتاجية ليس غير.

- يركز نموذج التنمية البشرية على البشر وعلى تنمية قدراتهم وتوسيع خياراتهم. لذا فإن قضايا العدالة والتوزيع والتشغيل تحظى باهتمام كبير باعتبارها أهدافًا يتوخّى هذا النموذج تضمينها في عملية صنع السياسات التنموية من البداية. وفي المقابل، ينصبّ جل اهتمام النموذج الليبرالي على الكفاءة في تخصيص الموارد وعلى النمو الاقتصادي، وتأتي عدالة التوزيع والتشغيل كتوابع وملحقات لهذين الهدفين.

- يولي نموذج التنمية البشرية قضية الحكم أو الحوكمة اهتمامًا كبيرًا، ويتعامل معها بمفهوم واسع للحكم الديمقراطي الذي تعم منافعه على الناس كافةً[89]، بينما يركز النموذج الليبرالي على الديمقراطية السياسية، ومن ثم فإنه لا يوجه اهتمامًا كبيرًا للجانب الاجتماعي للديمقراطية.

---

(88) Jolly, «Employment, Basic Needs and Human Development».

(89) Democratic and Inclusive Governance.

- يؤسَّس تعامل نموذج التنمية البشـرية مع الحكومة على أن لها وظائف أساسـية يتعين القيام بها بغض النظر عن مسـألة حجمها، بينما ينطلق النموذج الليبرالية من اعتقاد مسبق بضرورة أن يكون حجم الحكومة صغيرًا.

2 - نموذج التنمية المستقلة

يقوم بنيان هذا النموذج على أربعة مرتكزات سبق عرضها بإيجاز وبشكل مختلف قليلًا في المبحث الثالث من الفصل الثالث:

- **المرتكز الأول** هو الاعتماد على الـذات، أي اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع فـي المقام الأول - وليس حصريًا - وذلك على المسـتويين القُطري والجماعي. وفي ما يخص الاعتماد القُطري على الذات، تبرز قضيتان: الأولى هي العناية برفع معدلات الادخار - ومن ثم الاستثمار - إلى مستويات عُليا تناظر ما هو مسجل في تاريخ النمور الآسيوية والصين (40 في المئة -50 في المئة). والثانية هي العناية بتنمية القوى البشـرية ورفع إنتاجيتها، من خلال إعطاء أولوية للوفاء بالحاجات الأساسـية للسكان من جهة، وعن طريق توجيه اهتمام خاص للتعليم والتدريب وإعادة التدريـب والبحث والتطوير والابتكار من جهة أخرى.

في ما يخص الاعتماد الجماعي على الذات، فالمستهدف هو توثيق عُرى التعاون بين الدولة النامية التي تأخذ بنموذج التنمية المستقلة وغيرها من الدول النامية في إطار ما يُعرف بالتعاون جنوب - جنوب، مع إعطاء أولوية متقدمة - في الحالة المصرية - للتعـاون مع الدول العربية الأخـرى والدول الأفريقية. ومن المهم أن يكون التركيز الأكبر في هذا التعـاون على المجالات الإنتاجية والعلمية والتكنولوجية، وليس على مجرد تحرير التجارة وإنشاء مناطق التجارة الحرة التي جُرّبت لأكثر من نصف قرن وثبت ليـس ضعف مردودها التنموي فحسـب، بل وضعف قدرتها أيضًا على زيادة التجارة البينيـة لدول الجنوب. كما تسـتهدف جهد التعاون في ما بين دول الجنـوب تقوية مركزها التفاوضي في المحافل الدولية، وزيادة قدرتها على حمايـة مصالحها ووقف الإجراءات

المضادة للتنمية التي تضغط الدول المتقدمة مـــن أجل تمريرها في الاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

- المرتكـــز الثاني يجمع بيـــن عنصرين، بالنظر إلى مـــا بينهما من روابط عضوية: الدولة التنموية والتخطيط القومي الشامل. والدولة التنموية هي الدولة التي لا يكون دورها اقتصارًا على توفير البنى التحتيـــة وعلى التنظيم والتحفيز وتهيئة مناخ جيـــد لعمل القطاع الخاص، لكنها تقـــوم - فضلًا عن ذلك كله - بالمشاركة في الإنتاج والاســـتثمار الإنتاجي، وتولي اهتمامًا فائقًا لتسريع وتيرة التصنيع وتعميقه، وتأســـيس قاعـــدة علمية وتكنولوجية وطنيـــة تفتح مجالات جديدة للنمو القائم على معارف تولَـــد محليًا. إنها الدولة القائدة لعملية التنمية والمشاركة فيها مشـــاركة فاعلة بأشكال مباشـــرة وأخرى غير مباشرة، بحسب مقتضيات الإســـراع بخطى التنمية ووفـــق متطلّبات تحصينها ضد النكســـات والانقطاعات. ومن المهـــم إدراك أن الجهد التنموي للدولة لا يســـتبعد جهد القطاع الخاص. فمســـاهمة القطـــاع الخاص مطلوبة، لكن بشـــرط ابتعاده عن النشاط غير الإنتاجي، وبشرط تفكيك علاقات تبعيته للشركات الدولية، وبشرط التزامه بالأولويات والتوجهات التنموية التي تضعها الدولة من منطلق تســـريع عملية الانتقال من التخلف إلى التقدم المستدام. ومن هنا تأتي أهمية التخطيط القومي الشـــامل كأداة لتنظيم الجهد الذي يقوم به شـــركاء التنمية وتنســـيقها، ولضمـــان أن تحظى الاحتياجات الأساســـية للناس بمكانهـــا اللائق في برامج الاســـتثمار والإنتاج. ويجدر الانتباه إلى أن التخطيط القومي الشامل لا يستبعد آليات الســـوق، لكنه يحدد الدوائر الملائمة لعملها ويضع الضوابط التي تحمي التنمية من شطط الأسواق وانفلاتها.

- المرتكـــز الثالث يجمـــع أيضًا بين عنصرين لا غنـــى عن الحرص على تلازمهما حتى يتوافر للديمقراطية بعدها السياســـي جنبًا إلـــى جنب مع بُعدها الاجتماعي، وتصبح بحق ديمقراطية تشاركية: العنصر **الأول** هو التوزيع العادل للدخل والثروة والمكافحـــة المبكرة للفقر وتوفير سُـــبُل الحماية الاجتماعية. والعنصر الثاني هو المشاركة الشـــعبية في إدارة شؤون المجتمع والدولة. وكما

تشــهد التجارب التنموية الحديثة نسبيًا فإن اتخاذ إجراءات مبكرة لإعادة توزيع الدخل والثروة وتحســين أوضاع الفقراء وذوي الدخــول المنخفضة من دون انتظار دوران عجلات النمو الاقتصادي هو أمر ليس ممكنًا فحسب، بل إنه أمر مفيد أيضًا لحفز النمو الاقتصادي ولإطلاق قــوى التنمية، وذلك من خلال ما يؤدي إليه من توسيع للســوق وزيادة في الإنتاجية وتقوية للتماسك الاجتماعي والانتماء الوطنــي. ومن المهم عدم الفصل بين النمــو والتوزيع، لا بإجراءات إعادة التوزيع الســابقة على تحرك قطار النمو فحســب، لكن بإجراءات تكفل تضمين الاعتبارات التوزيعية في قرارات تخطيط الاســتثمار والإنتاج واختيار المشروعات، وبإجراءات لإعادة التوزيع بعد النمو أيضًا.

لا تقتصر فائدة تحسين التوزيع الســابق للنمو والمرافق واللاحق له على ما لها من آثار إيجابية في الإنتاجية وفي العدالــة الاجتماعية. فهذه الإجراءات مفيدة أيضًا لتحسين مشــاركة الناس في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية وبكل ما يخص شؤون حياتهم. فكلما ضاقت الفوارق في توزيع الدخل والثروة، قلت فرص توظيف الديمقراطية التمثيلية لمصلحة الأغنياء، واتسعت الفرص لجعل الديمقراطية تعمل لمصلحة الطبقات الشــعبية، ولتحويل الديمقراطية التمثيلية إلى ديمقراطية تشاركية.

- المرتكز الرابع هو ضبط العلاقــات الاقتصادية الخارجية بما يُمكّن من إعادة رسم خريطة العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة النامية في اتجاه معزز للتنمية. وهو ما يقتضي التدرّج في فتح الاقتصاد أمام المنافسة الأجنبية والعمل بنظــام للحماية الذكية للصناعات المحلية. وبموجب هــذا النظام تكفل حماية نسبية موقتة للمنشآت الإنتاجية الوطنية، على أن يرافقها برنامج للتطوير الإداري والمالي والتكنولوجي والتســويقي لهذه المنشآت، وعلى أن تتجه الحماية إلى التناقص مع ما ينتج من هذا البرنامج من نمو في القدرات الإنتاجية والتنافســية للمنشآت المعنية.

لا يقتضي ضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة رفض الاســتثمار الخارجــي أو القــروض، وإنما هو يســتلزم التعامــل معهما علــى أنهما من

العناصر المُكمّلــة - لا البديلة - للجهد الادخاري المحلي، مع إدراك أنه كلما زادت الاســتثمارات بالقــدرات الادخارية المحلية، كان من الأيســر اجتذاب الاســتثمارات الأجنبية النافعة والاقتــراض من الخارج بشــروط غير مجحفة اقتصاديًا أو سياســيًا. وفي كل الأحــوال، فإن النجاح في إعادة رســم خريطة العلاقات الاقتصادية الخارجيــة مرهون بتقوية العمــود الأول (الاعتماد على الذات) إلى أقصى حد ممكن.

استخلاص: النموذج المفضل

لعلّه اتضح مما تقدم في هذا الفصل أن الفكر الاقتصادي النيوكلاســيكي السائد تعرّض لانتقادات كثيرة، وأن هذه الانتقادات قد كشفت خطأ الكثير من المُســلّمات التي قام عليها هذا الفكر، وكشــفت مجافاة العديد من افتراضاته الواقع. كما ألقت الدراســة الضوء على المساهمات الكثيرة التي قُدّمت لبلورة مقاربات بديلة استهدفت تقريب النظريات الخاصة بالسلوك الاقتصادي للأفراد والمنشآت وعمل الأســواق من الواقع، ومن ثم تضييق الفجوة بين التصوّرات النظرية لأداء النظام الاقتصادي الرأســمالي وأدائه الفعلــي، وتقديم اقتراحات لإصلاح هذا النظام أو تغييره تغييرًا جذريًا.

بيّنت أيضًا كيف أدى تســلل الكثير من مُسلّمات الفكر الاقتصادي السائد إلى الفكــر التنموي إلى ظهور نظريات تنموية أخفقت في الإحاطة بالأســباب الجوهرية للتخلف، وأســفرت عن سياســات تنموية ثبت عجزها عن تخليص الدول النامية من براثن التبعيــة والتخلف. وفي المقابل، تجاهل الفكر التنموي السائد الكثير من المقاربات غير التقليدية التي سعت إلى فك الارتباط بين الفكر التنموي والفكر الاقتصادي الســائد، وقدمت تفسيرًا مختلفًا للتخلف ورسمت خريطة طريــق جديدة للتنمية. كمــا عجز هذا الفكر عن اســتيعاب العديد من دروس التاريخ في شأن خبرات النجاح في تحقيق النمو والتنمية قديمًا وحديثًا. ومن المحقق أن فــي تحرير الفكر التنموي من الافتراضات والمُســلّمات غير الواقعية للفكر النيوكلاســيكي، وفي استيعاب المقاربات غير التقليدية للتخلف

والتنمية، ما يبرهن على خطأ المقولة التي يرددها أنصـــار الليبرالية الاقتصادية الجديدة بأنه لا بديل لها ولا للنموذج التنموي المستند إليها. وظهر لنا أن هناك على الأقل نموذجين بديلين من النموذج التنموي السائد، وأن هذين النموذجين ينطلقان مـــن افتراضات واقعية ويســتلهمان دروس التاريخ على نحو صحيح: نموذج التنمية البشرية ونموذج التنمية المستقلة.

على الرغم من اشتراك نموذج التنمية البشــرية ونموذج التنمية المعتمدة على الذات فــي كثير من المبــادئ والمنطلقات المرغوب فيهـــا مثل حقوق الإنســـان وديمقراطية الحكم وتنميـــة الناس بالناس وللناس واســتدامة النمو والتنمية والإنصاف والديمقراطية السياســية والاجتماعية والكفاءة الاقتصادية وتحديد حجم الحكومة بمتطلبات التنمية لا بالأفكار المسبقة، فإن بين هذين النموذجين بعض الفروق المهمة أيضًـــا. منها أن نموذج التنمية المعتمدة على الذات يتصف بتحديد أكبر في منهج التطبيق ووضوح أشـــد في السياســـات، بينما يغلب على نموذج التنمية البشـــرية العمومية والميل إلى تفادي التفاصيل في شـــأن تطبيق المبـــادئ والمنطلقات المشـــتركة؛ وهو مـــا يجعلها عرضة لتأويـــلات متباينة قـــد يحمل بعضها مخاطـــر الارتداد للنموذج المســـتهدف تجاوزه. ومنها أن نموذج التنمية المســـتقلة ينطلق من ربط واضح بين التبعية والتخلف، على نحـــو توضع معه قضية تحريـــر الإرادة الوطنية وإعادة هيكلة العلاقات مع الدول المتقدمة باعتبارها نقطة انطلاق ضرورية من أجل الســـير في طريق تنمية شـــاملة ومســـتدامة. ومنها أن الاعتماد على الـــذات له مكانة متميزة في نمـــوذج التنمية المســـتقلة، بينما لا يحظى- في مـــا يظهر - بهذه المكانة في نموذج التنمية البشرية.

من المهم هنا أن نتذكر أن مفهوم التنمية البشرية لم يُصمم خصيصًا للدول الناميـــة، بل إنه مفهوم عام يُطبّـــق على الدول كلها بغض النظر عن المســـتوى الذي بلغته من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياســـي. وكما هو معروف للمطلعين على التقرير الدولي للتنمية البشرية، فإن دول العالم تُرتّب وفق قيمة دليل التنمية البشرية الذي يُحسب لها، وأن هذا الترتيب يتجاوز تصنيف الدول

إلى دول متقدمة وأخرى نامية، ويركّز على تصنيف الدول في مجموعات ذات مستوى منخفض أو متوسط أو مرتفع من التنمية البشرية.

بالنظــر إلى هذه الفــروق بين نموذج التنمية المســتقلة ونمــوذج التنمية البشرية، أرى في نموذج التنمية المســتقلة مزايا إضافية تدعو إلى تزكيته لمصر ولغيرها من الدول الناميــة باعتباره نموذجًا واعدًا للنمــو الاقتصادي المعتمد على القوى الذاتية، وللتنمية التي تراعي العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية والقابلية للاستدامة.

الفصل الخامس

مصر بين جدل النهايات وجدل البدايات

المقصود بجدل النهايات الجدل الذي أثيـر في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك في شأن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحسن في مستوى معيشة عموم الناس. أما جدل البدايات فيقصد به الجدل الذي ظهر بعد ثورة يناير 2011 في شأن أسلوب مواجهة المأزق الاقتصادي الذي نشـأ خلال المرحلة الانتقالية، وفي شأن صلته بالأسلوب الواجب اتباعه لمواجهة المأزق المزمن المتمثل في عجز مصر عن الفكاك من أسر التخلف والتبعية.

أولًا: جدل النهايات
نمو بلا عدالة أم غياب النمو والعدالة معًا؟

أُثير في المؤتمر السـنوي للحزب الوطني الديمقراطـي[1] الذي عُقد في 19 - 21 أيلول/ سـبتمبر 2006 ما بدا لبعض قياداته ولبعض المسؤولين في حكومته أنه لغز غير مفهوم. ففي تقديرهم أن أداء الاقتصاد المصري تحسّـن. وقدّموا أكثر من مؤشر لبيان هذا التحسّن. مع ذلك الظاهر لديهم أن المصريين لم يشـعروا بهذا التحسّـن من خلال ارتفاع مستوى معيشـتهم، بدليل أنهم لا يكفون عن الشـكوى من سـوء أحوالهم. ويبدو أن وراء عدم القدرة على فهم هذا اللغز افتراضين أساسـيين: **أولهما** أن التحسّـن في أداء الاقتصاد المصري أمر واقع، ولا مجال للشـك في أنه قد وقـع فعلًا. **وثانيهما** أن هذا التحسّـن على المستوى الكلي كان من المتوقع أن يُترجَم إلى تحسّن في مستوى معيشة المصريين.

التأمل في هذين الافتراضين يطرح سـؤالين جوهريين: **السـؤال الأول،**

(1) الحزب الذي كان يرئسه الرئيس المخلوع حسني مبارك طوال فترة حكمه.

هل التحسّن في أداء الاقتصاد المصري حقيقي، أم غير حقيقي، أم أنه حقيقي ولكنه مبالغ فيه؟ وهو ما يدعونا إلى فحص مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للتثبت من دقتهــا ومصداقيتها. والســؤال الثاني، إذا كان الناس لم يشــعروا بالتحسن في مستوى معيشتهم نتيجة التحسّن المُفترض في الأداء الاقتصادي الكلي، فما السبب في ذلك؟ وهنا علينا أن ننظر في احتمالين: الاحتمال الأول هو أن التحسّــن لم يقع أصلًا في الأداء الاقتصادي الكلي. وهذا ما سنتحقق منه عند الإجابة عن الســؤال الأول. والاحتمال الثاني هو أن تحسّنًا قد حدث فعلًا، لكن الناس لم تشعر به من خلال ارتقاء مستوى معيشتهم. وربما يرجع هذا إلى عدم حدوث تحسّن في مستوى المعيشــة فعلًا. وهو ما يطرح قضية السياســات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية، ومدى قدرة هذه السياسات والأولويات على تحقيق نمو اقتصادي تصل فائدتــه إلى الجميع، وعلى نقل التحسّــن من المســتوى الكلي إلى المســتوى الجزئي – وعلى الأخص نقله إلى الفقراء والمحرومين. كما أنه قد يرجع إلى وقوع التحسّــن في مســتوى معيشة الناس، لكن من دون أن يشــعروا به. وفي الحالة الأخيرة نواجه ثلاثة احتمالات: **الأول** هو أن التحســن كان ضئيلًا للغاية بحيث لم يشــعر الناس به، إمّا لأن التحسّــن في المكوّنات الاقتصادية لمســتوى المعيشة كان قليلًا أصلًا، وإمّا لأنه حتى إذا كان كبيرًا قد اقترن بتغيرات سلبية في المكونات غير الاقتصادية لمستوى المعيشــة. والثاني هو اختلاف معنى التحسّن في مستوى المعيشة لدى كل من صنّاع السياســات والناس. فقد يكتفي صنّاع السياسات بما قد تُظهره بعض المؤشرات من تحسّن مستوى معيشة في هذا العام بالنسبة إلى العام الســابق. لكن الناس قد لا يعتبرون أن تحسّــنًا طرأ على مســتوى معيشــتهم إلا بوصول مســتوى التحسّــن إلى الحد الذي يعتبرونه معقولًا أو مأمولًا. ومن جهة أخرى، فإن بعض الناس قد لا يعتبر أن مســتوى معيشته قد تحسّــن فعلًا إذا كان هذا التحسّــن ضئيلًا جدًا في نظره بالقياس إلى التحسّن الذي طرأ على مســتوى معيشــة غيره. أما الاحتمال الثالث فهو أن الناس لم يشعروا بالتحسن في مستوى معيشتهم لخلل في أجهزة استقبالهم. وهنا علينا

أن نواجههم بالأدلة الدامغة على وقوع التحسّن، وتبصيرهم بكيفية إدراك ما يطرأ على مستوى معيشتهم من تقدم بالاطلاع على المؤشرات الملائمة.

في كل الأحوال، وراء هذه التساؤلات والاحتمالات الثلاثة قضية يجب طرحها، وهي قضية المؤشرات الخاصة بالتغير في مستوى المعيشة. فما هي المؤشرات المتاحة حاليًا للتعرف إلى التغير في مستوى معيشة المصريين، وما هو تقويمنا لكفاءة هذه المؤشرات في التعبير الدقيق عن تغير مستوى المعيشة؟ وإذا كانت المؤشرات المتاحة غير دقيقة أو غير كافية، فما هي المؤشرات الأدق في التعبير عن التغير في مستوى المعيشة؟ لكن هذا السؤال يستدعي طرح سؤالين مهمين: أولهما، ما معنى مستوى المعيشة، وما دلالته؟ وثانيهما مستوى معيشة من؟ فهل يكفي النظر في مؤشر متوسط لمستوى المعيشة لجميع المصريين، أم يجب النظر في مؤشرات عن مستوى معيشة فئات مختلفة من الشعب المصري، أو فئة بعينها كالستين في المئة الأقل دخلًا في المجتمع المصري؟

في ضوء ما تقدم من أسئلة واحتمالات سوف أبدأ بالبحث في حقيقة التحسّن المفترض في المؤشرات الاقتصادية الكلية. وبعد ذلك سوف أنظر في مدى انعكاس التحسّن المفترض على مستوى معيشة المصريين.

1 - حقيقة التحسن المفترض في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي

أتوقف عند أربعة من أهم المؤشرات التي تقدم لبيان ما طرأ مؤخرًا من تحسّن في أداء الاقتصاد المصري: معدل النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الاحتياطات الدولية ومعدل البطالة. وسوف أنظر سريعًا في كل من هذه المؤشرات لمعرفة إلى أي مدى تشير إلى تحسّن في الأداء الاقتصادي الكلي.

أ - معدل النمو الاقتصادي

هناك أسباب عامة تدعونا إلى التشكيك في دقة تعبير هذا المعدل كما

تحسبه وزارة التخطيط (التي تغير اسمها في عام 2004 إلى وزارة التنمية الاقتصادية، لكنها استعادت اسمها القديم بعد ثورة يناير 2011. وسوف نشير إليها في ما بعد بـ «الوزارة») عن حقيقة النمو الفعلي في الاقتصاد المصري. أولها ذلك التقليد التاريخي المتمثل في الميل إلى تضخيم معدل النمو الفعلي، وذلك لأسباب سياسية في المقام الأول. وثانيها أن هناك ما يدعو إلى الارتياب في شأن دقة حساب الناتج المحلي الإجمالي (ن. م. أ.) بالأسعار الجارية، بالنظر إلى:

- التوسع في نشاط القطاع الخاص وازدياد نصيبه في الاستثمارات والناتج، والاعتماد في قياس نشاط هذا القطاع على اجتهادات وأساليب تقدير لم تخضع لدراسات علمية مدققة، لأسباب من أبرزها غياب الشفافية في هذا الشأن.

- إن بيانات قطاع الأعمال العام والقطاع العام قد تكون مشوبة بأخطاء متزايدة منذ إنشاء قطاع الأعمال العام، وذلك مع تراخي المؤسسات في هذين القطاعين في تزويد الجهات المعنية بالبيانات الدقيقة عن نشاطها.

- التضخم المتزايد في حجم القطاع غير النظامي أو غير الرسمي، خصوصًا مع بقاء معدل البطالة عند مستويات مرتفعة لأعوام طويلة، ومع صعوبة تقدير النشاط الاقتصادي لهذا القطاع. وإذا كان من المرجح أن القياس الدقيق لنشاط القطاع غير النظامي قد يزيد من ن. م. أ. المُقاس، إلا أنه ليس من الواضح إن كان أثره في معدل نمو ن. م. أ. سلبيًا أم إيجابيًا.

أما السبب الثالث للاعتقاد في عدم دقة معدل النمو الاقتصادي فهو أن هناك أيضًا ما يدعو إلى عدم الارتياح إلى حساب ن. م. أ. الحقيقي، حتى بفرض دقة تقدير ن. م. أ. بالأسعار الجارية، وذلك بسبب ميل الجهات المعنية إلى استعمال مكمش ضمني منخفض نسبيًا. وعمومًا، فإن إثبات عكس ما نقول يستدعي الكشف عن الأساليب والاجتهادات المُستخدمة في حساب مكوّنات ن. م. أ. بالأسعار الثابتة. وهذا الأمر يدعو إلى تدقيق منهجية قياس الأسعار وأرقامها القياسية. وهناك سبب رابع يدعو إلى الشك

في دقة معدل نمو ن. م. أ. ويتصل بمعامل رأس المـال للناتج المتضمن في العلاقة بين معدل الاستثمار ومعدل النمو في ن. م. أ. فالمعامل الضمني ليس منخفضًا فحسب، بل يبدو أنه آخذ في التناقص من سنة إلى أخرى، على خلاف ما يُفترض من اتجاهه للارتفاع طبقًا لمسيرة التطور في فنون الإنتاج.

انخفض المعامل المحسوب لرأس المال للناتج من 5.7 في سنة 01/ 2002 إلى 2.9 في سنة 05/ 2006 [2]. وإذا كان معدل النمو في ن. م. أ. المقدر لسنة 05/ 2006 هو 6.8 في المئة قد اقترن بمعدل استثمار لا يزيد على 19.9 في المئة، فإن استعمال معامل رأس مال للناتج في حدود – 5 هو معامل غير مرتفع في ضوء المقارنات الدولية – كان يقتضي أن يصل معدل الاستثمار إلى 34 في المئة، أي إلى ما يزيد على المعدل المعلن بنحو 14 نقطة مئوية.

الجدول (5 – 1)
معدلات الاستثمار والنمو في الناتج المحلي الإجمالي
ومعاملات رأس المال للناتج المحسوبة منها

السنة	معدل الاستثمار	معدل نمو ن. م. أ.	معامل رأس المال للناتج
2001/ 2002	18.2	3.2	5.7
2002/ 2003	16.6	3.0	5.5
2003/ 2004	16.6	4.1	4.0
2004/ 2005	17.7	5.1	3.4
2005/ 2006	19.9	6.8	2.9

(2) مصدر معدلات الاستثمار والنمو: النشرة الإحصائية (البنك المركزي المصري) (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006)، والنشرة الاقتصادية (وزارة التجارة والصناعة، مصر) (تموز/ يوليو 2006)، فضلًا عن البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط/ التنمية الاقتصادية.

الأمر هنا يخرج عن واحد من احتمالات ثلاثة. إما أن معدل النمو في ن. م. أ. متضخم إحصائيًا، إذ كان من المتوقع ألا يزيد على 4 في المئة بفرض صحة معدل الاستثمار وبفرض أن معامل رأس المال للناتج 5، وإما أن معدل الاستثمار مقدّر بأقل من قيمته الحقيقية، بافتراض صحة معدل النمو، وإما أن كلًا من معدل النمو ومعدل الاستثمار بعيدان عن الصواب. وإذا كنت أرجح أن ثمة مغالاة في تقدير معدل نمو ن. م. أ. إلا أن النتيجة العامة التي يمكن استخلاصها مما تقدم هي أن ثمة حاجة إلى توثيق مفصل ودقيق للأساليب المتبعة في حساب مكوّنات ن. م. أ. والاتفاق عليه، وذلك بكل من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة، على أن تنشر هذه المعلومات حتى يتيسّر للباحثين إخضاعها للبحث العلمي والخروج باقتراحات لتطوير هذه الأساليب، ومن ثم تحسين تقديرات الناتج ومعدلات نموّه. ومع ذلك وبفرض أن نسبة المغالاة في تقدير معدلات نمو ن. م. أ. ثابتة، فثمة اتجاه عام واضح في الأعوام الخمسة الأخيرة لتزايد معدل نمو ن. م. أ. وعلينا أن ننظر في أسباب عدم شعور الناس بهذا التحسّن في معدل النمو. وهذا ما سنفعله في العنوان «ب» (حقيقة تأثير الأداء الاقتصادي الكلي في مستوى المعيشة) لاحقًا.

(1) الاستثمار الأجنبي المباشر

تُسجّل الإحصاءات المنشورة ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة بين 03/ 2004 و05/ 2006، على النحو المبيّن في الجدول (5 – 2).

الجدول (5 – 2)
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة بين 03/ 2004 و05/ 2006

السنة	مليون دولار
2004/2003	407.2
2005/2004	3901.8
2006/2005	6111.4

هنا نلاحظ أن الجزء الأكبر من الزيادة بين سنتي 03/ 2004 و04/ 2005 يرتبط بإضافة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط، وقدره 2638 مليون دولار في سنة 04/ 2005، أي أن الرقم المقابل لـ 407.2 مليون دولار في سنة 03/ 2004 هو 1263.8 مليون دولار في سنة 04/ 2005. وجانب من هذا المبلغ لا يمثل إضافة حقيقة لرأس مال المجتمع، حيث يتمثل في مشتريات الأجانب لأصول قائمة في قطاع الأعمال العام من خلال برنامج الخصخصة بمقدار 420 مليون دولار، وحيث إن سنة 03/ 2004 لم تشهد مشتريات للأجانب في قطاع الأعمال العام، فإن الرقم المقابل لـ 407.2 مليون دولار في سنة 03/ 2004 هو 843.6 مليون دولار. ومن ثم هناك زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 04/ 2005 بالقياس إلى سنة 03/ 2004، لكنها لم تكن بالضخامة التي تظهر من مقارنة الرقمين المسجلين إحصائيًا في هاتين السنتين.

في سنة 05/ 2006 ثمة زيادة كبيرة في رقم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ 6.1 مليار دولار، لكن جانبًا كبيرًا من هذه الزيادة (30 في المئة) ذهب إلى قطاع النفط والغاز. والمردود المباشر لهذا الجانب على رفاه المواطن محدود: أولًا لتسرب نسبة كبيرة من عائد هذا الاستثمار إلى الخارج لمصلحة الأجانب، وثانيًا لتركز الفائدة المتمثلة في الأجور المرتبات في عدد قليل من العاملين في هذا القطاع. أما الجزء الذي يُحوّل كفائض للحكومة فمردوده على المواطن مرتبط بمدى انحياز نمط الإنفاق العام وأولوياته إلى الفئات الأقل دخلًا من السكان. كما أن مبلغ الـ 6.1 مليار دولار تضمن 15 في المئة تمثّلت في مشتريات الأجانب لشركات قطاع الأعمال العام. ومن ثم فهي لا تمثل إضافة صافية لرأس مال المجتمع بقدر ما تمثل انتقالًا للملكية من الطرف الوطني إلى الطرف الأجنبي. أما النسبة المتبقية: 55 في المئة فتمثل استثمارات جديدة. لكن لمّا كان أغلبها يذهب إلى مجال العقارات والإسكان الفاخر والمنتجات الترفيهية و«المولات» والفنادق الراقية وما إلى ذلك مما يُخاطب الفئات مرتفعة الدخل، فإن المردود على المواطن الفقير والمتوسط الحال من مثل هذا الاستثمار قد يكون ضئيلًا. وقُلْ مثل ذلك

عن الاستثمارات في الصناعات التجميعية. فالقيمة المضافة منها محدودة، وجانب كبير من العوائد يذهب إلى الأجانب وإلى الأغنياء أصحاب هذه المشروعات.

إذًا، على الرغم من أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون مبالغًا في تقديرها باعتبارها إضافة حقيقية إلى رأس مال المجتمع، إلا أن مكوّنات هذا الاستثمار وغياب الأولويات الحاكمة لمجالات استخدامه (حيث إن الدولة تُرحّب بالاستثمار الأجنبي في أي مجال وفي أي نشاط، ولا تضع قيودًا عليه في ما يتعلق بالعمالة أو التصدير) تجعل أثر هذا الاستثمار في مستوى معيشة القاعدة العريضة من الجماهير محدودًا. أضف إلى ذلك بالطبع أن هذه الاستثمارات ليست فورية المردود، بل إن ثمة فترات إبطاء لا بد من أن تمر قبل أن تظهر ثمار هذه الاستثمارات.

ثمة تناقض هنا لا بد من الانتباه إليه: فالدولة قد تركت الاستثمار الأجنبي المباشر حرًا طليقًا ولم تشأ أن تضع له أولويات أو تفرض عليه قيودًا تؤمن وصول قدر محسوس من عوائده إلى أغلبية المصريين، ومع ذلك فإن الدولة تستغرب أنه مع كل هذا التدفق للاستثمار الأجنبي لم يشعر الناس بأثر إيجابي له في مستوى معيشتهم. إذًا هنا قضية سياسات وأولويات تحتاج إلى مراجعة حتى يزداد المردود الإيجابي للاستثمار الأجنبي على مستوى معيشة قطاع واسع من المصريين.

(2) الاحتياطيات الدولية

بحسب الإحصاءات المنشورة في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي، شهدت الاحتياطات الدولية زيادة ملموسة من آخر حزيران/ يونيو 2004 حتى آخر تشرين الأول/ أكتوبر 2006، على النحو المبيّن في الجدول (3 - 5)[3].

(3) النشرة الإحصائية (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006)، وشهور الواردات تشير إلى الواردات السلعية فحسب.

الجدول (5 – 3)

تطور الاحتياطيات الدولية

السنة	مليار دولار	عدد شهور الواردات
2004 (آخر حزيران/ يونيو)	14.781	9.7
2005 (آخر حزيران/ يونيو)	19.302	9.0
2006 (آخر حزيران/ يونيو)	22.931	9.0
2006 (آخر تشرين الأول/ أكتوبر)	24.392	9.6

قد توحي هذه الأرقام بتحسّن ضخم في الوضع الخارجي للاقتصاد المصري. لكن دلالة هذه الأرقام المطلقة محدود. ويظهر ذلك بوضوح عندما ننظر في ما تعنيه هذه الأرقام كعدد شهور واردات في العمود الأخير من الجدول (5 – 3)، وهو المقياس الأدق للأمان والوقاية من الصدمات. وإذا تذكرنا أن رقم آخر تشرين الأول/ أكتوبر 2006 محسوب على أساس واردات 05/ 2006، وليس على أساس الواردات الأعلى (وغير المتاحة بالطبع) لسنة 06/ 2007، فإن الرقم الفعلي لتشرين الأول/ أكتوبر 2006 قد لا يزيد على 9 شهور، وربما يقل عنه، خصوصًا إذا أخذنا بالاعتبار التخفيضات الأخيرة (المعلنة في 5 شباط/ فبراير 2007) في التعريفة الجمركية وما قد تؤدي إليه من زيادة كبيرة في الواردات.

إذًا التحسّن في رقم الاحتياطات وإن كان صحيحًا إحصائيًا، إلا أن دلالته على التحسّن في الأوضاع الاقتصادية واهية، حيث إن القياس بعدد شهور الواردات يُظهر تراجعًا إلى 9 شهور في آخر حزيران/ يونيو 2005 بالقياس إلى آخر حزيران/ يونيو 2004 (9.7 أشهر)، وثمة جمود في عدد شهور الواردات عند 9 شهور في آخر حزيران/ يونيو 2006، وربما ينخفض الرقم عن ذلك في 06/ 2007.

(3) البطالة

ابتهج المســؤولون بظهور نتائج المسح الصغير لسوق العمل لعام 2006 الذي كشــف عن هبوط معدل البطالة من 11.7 في المئــة في عام 1998 إلى 8.3 فــي المئة في عــام 2006، ومن ثم تناقــص عدد العاطليــن إلى مليوني عاطل[4]. لكن الفرحة لم تدم طويلًا، فسرعان ما ظهرت نتائج المسح الرسمي الكبير لسوق العمل في عام 2005 الذي يقوم به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مبيّنة ارتفاع معدل البطالة بين عامي 2004 و2005 من 10.3 في المئة إلى 11.2 في المئة، مع ازدياد عــدد العاطلين من مليونين ومئة ألف إلى مليونين وأربعمئة ألف عاطل[5].

لاحظ أن التقديرات غير الرســمية لعدد العاطلين أكبــر مما ذكرنا بكثير. لكن حتى إذا قبلنا بالتقديرات الرسمية، فلا بد من أن نسجل أن هذه التقديرات تنطوي بالضرورة على تقدير منخفض لعــدد العاطلين، جراء التعريف المعتمد للمشــتغلين في بحث العمالة الذي يقوم بــه الجهاز المركــزي للتعبئة العامة والإحصاء. فالمشتغلون هم «الأفراد في ســن 15 فأكثر الذين يزاولون أعمالًا بأي من الأنشطة الاقتصادية لبعض الوقت (على الأقل ساعة واحدة) خلال فترة الإسناد الزمني القصيرة للبحث (أسبوع) ســواء داخل المنشآت أو خارجها». فمثل هذا التعريف يفضي إلى تضخيم عدد المشــتغلين، ومن ثم إلى تحيّز إلى أدنى في عــدد العاطلين. لاحظ أيضًــا أن تزايد البطالة - كنســبة وعدد مطلق أيضًا - يقدم دليلًا إضافيًا على المبالغــة في تقدير معدل النمو الاقتصادي وفي ما طرأ عليه من ازدياد.

---

(4) انظر: نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وإيران: Ragui Assaad, «Egyptian Labour Market Panel Survey, 2006: Survey Description,» *Forum*, vol. 13, no. 2 (Winter 2006).

(5) جمهورية مصر العربية، الجهــاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الســنوية لبحث العمالة بالعينة لعام 2005، على الموقع الإلكتروني: <www.misrintranet.capmas.gov.eg>.

نخلص مما تقدم إلى أنه من بين أربعة مؤشرات للأداء الاقتصادي الكلي، ثمة مؤشران (الاحتياطات الدولية ومعدل البطالة) لا يكشفان عن أي تحسّن، بل ومن المرجح أنهما يشيران إلى تراجع في الأداء. أما المؤشران الآخران (معدل النمو والاستثمار الأجنبي المباشر) فهما وإن كانا قد أظهرا تزايدًا، إلا أن هذا التزايد مبالغ فيه. كما تبيّن أنه ليس من الواقعي توقع أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير محسوس - فضلًا عن أن يكون تأثيرًا فوريًا - في مستوى معيشة قطاع واسع من المصريين. وفي ما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي من المرجّح أن يكون هذا المعدل متحيّزًا إلى أعلى. وعلى كل حال، من الأهمية بمكان الإفصاح الكامل عن طرائق تقدير الناتج والإنفاق عليه، وذلك حتى يتيسر إخضاع هذه الطرائق للتقويم العلمي الدقيق، وحتى يمكن اقتراح تعديلات محددة في طرائق التقدير ربما تفضي إلى تقديرات أدق في المستقبل.

ب - حقيقة تأثير الأداء الاقتصادي الكلي في مستوى المعيشة

إذا افترضنا - جدلًا - أن تحسّنًا ولو جزئيًا طرأ على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، ونظرنا في أسباب عدم شعور الناس بهذا التحسّن من خلال تحسّن مستوى معيشتهم، فسوف نواجه ثلاث قضايا: **الأولى** قضية السياسات والأولويات الاقتصادية في مجال تخصيص الموارد والتأثير في نمط الإنتاج. **والثانية** قضية توزيع الدخل والفوارق بين الطبقات وما يتصل بها من قضايا خاصة بالفقر ومستويات الأجور والمعاشات والضرائب والدعم وما إلى ذلك. **والثالثة** قضية المؤشرات التي تقيس حجم التأثير في مستوى المعيشة عمومًا، وفي مستويات معيشة قطاعات بعينها من الشعب، فضلًا عن المشاكل المنهجية في قياس مستوى المعيشة ذاته، وفي معايير تقويم التطور في مستوى المعيشة.

(1) قضية السياسات والأولويات

يتوقف إحساس الناس بالنمو الاقتصادي على أمرين: نمط الإنتاج

وسياسات التوزيع اللاحقة للإنتاج. وإذا ركّزنا على نمط الإنتاج، فمن الملائم أن نستعيد مثلًا خلاصة ما جاء في كتاب إعادة التوزيع مع النمو الذي أعدّه تشينري (Chenery) وآخرون، الصادر عن البنك الدولي ومعهد دراسات التنمية في ساسكس (Sussex) في عام 1974[6]. إذ انتهى هذا العمل الممتاز إلى أن نمط توزيع الدخل وحالة الفقر يتحددان بصفة أساسية بقرارات الإنتاج، أي بالإجابة عن أسئلة من نوع: ماذا ينتج؟ ولمن ينتج؟ وكيف ينتج؟

من الملاحظ أنه مع التحوّل إلى اقتصاد السوق وفتح الاقتصاد بلا ضوابط وتراجع دور الدولة - ومن ثم تراجع دور التخطيط - في تحديد نمط الإنتاج، أن هذا النمط انحاز إلى منطق السوق ولمصلحة من بيدهم القدرة الشرائية الأكبر. فحدث توسع هائل في سلع الأغنياء (إسكان فاخر/ مدن الأغنياء/ منتجات ترفيهية/ أندية الصفوة/ متاجر و«مولات» فاخرة/ سيارات ذات ماركات باهظة الثمن/ تعليم خاص وأجنبي ومستشفيات متميزة لا يقدر على تكاليفها إلا الميسورون)، وفي المقابل حدث نمو بطيء أو انكماش في سلع الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى (إسكان شعبي أو اقتصادي شحيح/ مدارس ومستشفيات عامة في حالة متدهورة/ ارتفاع مستمر في أسعار الأغذية الشعبية/ تدهور أوضاع مياه الشرب والصرف الصحي). فكيف - والحال كذلك - يمكن للقاعدة العريضة من الشعب أن تشعر بتحسّن الأداء الاقتصادي الكلي، طالما أن ثمراته لا تصل إليها، بحكم القرارات التي تتخذ عند المنبع، أي قرارات تخصيص الموارد والإنتاج؟!

أعتقد أن النتيجة التي أريد أن أصل إليها أصبحت واضحة: كي يشعر الناس - وبالذات الأغلبية الفقيرة وذات الدخول المنخفضة - بمردود للتحسّن في الأداء الاقتصادي الكلي على مستوى معيشتهم، يلزم تنشيط دور الدولة والتخطيط في تحديد الأولويات وقرارات الاستثمار والإنتاج، وفي

---

(6) Hollis Chenery [et al.], *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth, a Joint Study [Commissioned] by the World Bank's Development Research Center and the Institute of Development Studies, University of Sussex* (London: Oxford University Press, 1974).

تحفيز القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي على ولوج مجالات أقرب إلى الوفاء بالحاجات الأساسية لعموم المواطنين. فهذا هو السبيل لإدراج بعد التوزيع في قرارات تخصيص الموارد، وتأمين وصول ثمار النمو إلى أكبر عدد من الناس.

أضف إلى ما تقدم أن النمو قد يتركز في قطاعات حتى وإن كانت معدّلات الأجور فيها مرتفعة، إلا أنها لا تشغل أعدادًا كبيرة، مثل قطاع النفط والغاز، وبالتالي لا ينتشر العائد من هذا النمو إلى قطاعات واسعة من الشعب. كذلك ففي قطاع كهذا، وفي قطاعات أخرى أيضًا مثل السياحة والإسمنت والدواء حيث يزداد وزن الأجانب، فإن جانبًا من ثمار النمو لن يصل إلى الناس بحكم أنه سيتدفق إلى الخارج. ويجب أن نُحذّر هنا من مخاطر التوسع في بيع شركات القطاع العام للأجانب للحد من تسرّب الدخل إلى الخارج، وللحد أيضًا من مخاطر السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطني. ولما كان العائد من بعض القطاعات مثل قطاع النفط والغاز وقناة السويس يعود إلى الدولة، فإن تأثيره في مستوى معيشة الناس مرهون بمدى الانحياز إلى الطبقات الشعبية في نمط الإنفاق العام والأولويات الحاكمة له.

(2) قضية توزيع الدخل والفقر

إذا كانت حالة توزيع الدخل والفقر تتأثر أول ما تتأثر بقرارات الاستثمار والإنتاج على ما سبق بيانه، فإنها تتأثر أيضًا بالسياسات اللاحقة للإنتاج مثل سياسات الضرائب والإنفاق العام (شاملًا الدعم والضمان الاجتماعي، فضلًا عن التعليم والصحة والمرافق العامة). وينطلق بعض صنّاع القرارات في تقويمهم الأوضاع الاجتماعية من أن بعض المؤشرات المحسوبة من بيانات مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك تشير إلى أن عدالة التوزيع (كما يُعبّر عنها معامل جيني) ونسبة حصة أعلى 10 في المئة إلى حصة أدنى 10 في المئة، ونسبة الفقراء في مصر في وضع معتدل أو حتى جيد. لكن الشعور بالارتياح الناتج من نقطة انطلاق كهذه يجب أن يكون محل مراجعة، وذلك إذا كنا جادين في تحسين مستوى معيشة أغلبية الشعب المصري. والاعتبارات والوقائع التي

تدعو إلى مثل هذه المراجعة كثيرة، تناولتُ بعضَها في الفصول السابقة من هذا الكتاب. وحسبي الآن أن أذكر عددًا منها في ما يلي:

- عيوب مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك. فهي قد تغفل نسبة غير قليلة من الفقراء خصوصًا من يعانون الفقر المدقع، ومن الأغنياء أيضًا وبالذات شديدي الغنى. كما أن ثمة احتمالًا كبيرًا ألا يفصح الأغنياء الذين تشملهم هذه المسوح عن مستويات دخولهم واستهلاكهم الحقيقية. ومؤدى ذلك أن تظهر الفوارق في الاستهلاك والإنفاق بين الشرائح السكانية المختلفة بأقل من حقيقتها.

- أن مفهوم عدالة التوزيع كما يُعبّر عنه معامل جيني مثلًا هو مفهوم تعسفي إلى حد كبير. فما هو المنطق في أن العدالة - أو بالأحرى المساواة - الكاملة تتحقق عندما تحصل كل شريحة من السكان على نصيب من الإنفاق أو الدخل مساوٍ لنصيبها في عدد السكان؟ فالنهوض بشريحة أفقر 40 في المئة من السكان مثلًا قد يتطلب أن تحصل هذه الشريحة على 50 في المئة أو 60 في المئة من الدخل الكلي للمجتمع، ولو لفترة معيّنة تعوّضها عما تعرّضت له من حرمان طويل وتعالج خلالها بؤس أحوالها.

- ثمة حاجة إلى مؤشرات إضافية إلى التوزيع والفقر، بخلاف ما يظهر في مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك، وذلك للاقتراب بدرجة أكبر من الواقع. ومن هذه المؤشرات مثلًا التغير في مساحة وعدد سكان المناطق العشوائية، والتغير في عدد المتسوّلين ومن مثلهم من ما سحي الأحذية في الشوارع، ومن «السياس» الذين يفرضون أنفسهم على قائدي السيارات، وفي أعداد أطفال الشوارع، وأعداد من يطلبون معاشات الضمان الاجتماعي، فضلًا عن توزيع الثروة، شاملة الأصول الثابتة مثل الأرض الزراعية والأرض غير الزراعية والمباني، وكذلك السلع المعمرة - ولا سيما السيارات الفاخرة. زد على ذلك بعض المؤشرات الخاصة بإنفاق الأغنياء على حفلات الخطوبة والزفاف وغير ذلك من المناسبات في الفنادق والمنتجعات الراقية، وعلى السلع الكمالية، وما إلى ذلك.

- ولا يفوتنا أن نلحظ التمسك الرسمي بنسب الفقر المنخفض التي نتجت من تعديل التعاريف وطرائق القياس المعمول بها في تحديد خط الفقر وفي تحديد نسبة السكان الواقعين تحته، مما هبط بهذه النسبة من 48 في المئة في سنة 95/ 1996 إلى 16.7 في المئة في سنة 1999/ 2000. ومع ذلك فإن النسبة المنخفضة ذاتها قد اتجهت إلى التزايد حسبما ظهر في تحليل نتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك في سنة 2004/ 2005. وارتفعت هذه النسبة من 16.7 في المئة في سنة 1999/ 2000 إلى 19.6 في المئة في سنة 2004/ 2005. وفي تقديري أن النسبة الحقيقية في سنة 2004/ 2005 قد تصل إلى 50 في المئة أو أكثر.

- أضف إلى ما تقدم ما ظهر في تقرير معهد التخطيط القومي عن الاقتصاد المصري (2005) في شأن تطور نصيب الأجور في ن. م. أ. حيث نقص هذا النصيب من 29.1 في المئة في سنة 2001/ 2002 إلى 26.5 في المئة في سنة 2004/ 2005. وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض صناع القرار يهوّن من أهمية هذا المؤشر، إلى درجة أنه قد اختفى من وثائق الخطة وتقارير متابعتها. إلا أن هذا - في اعتقادي - خطأ كبير. ذلك أن الأُجراءَ في المجتمع المصري يمثلون حوالى 56 في المئة من المشتغلين، فضلًا عن أن هذه النسبة تضم جميع المشتغلين في الحكومة والقطاع العام (نحو 6 مليون مشتغل، يمثلون هم ومن يعولون حوالى 22 مليون نسمة) وحوالى 35 في المئة من المشتغلين في القطاع الخاص (نحو 5 مليون شخص يمثلون ومن يعولونهم حوالى 20 مليون نسمة)، أي إننا نتحدث عن أوضاع 42 مليون مصري. صحيح أنه ليس الأُجراء جميعهم من ذوى الأجور المنخفضة، لكن النسبة الأكبر منهم ينطبق عليها هذا الوصف، ومن ثم يجب متابعة أوضاعها.

- بالطبع هناك إجراءات تتخذها الحكومة لتحسين الأجور والمعاشات وإعانات الضمان الاجتماعي، لكن تظل هناك أسئلة يجب طرحها: ما مدى تلاؤم العلاوات التي تُمنح لموظفي الحكومة، والزيادات التي تطرأ على المعاشات وإعانات الضمان الاجتماعي مع التغير في نفقة معيشة الفئات

المعنية من السـكان؟ وهل من الملائم في هذا الشـأن الاعتمـاد على الرقم القياسي لأسعار المسـتهلكين أم يجب الاعتماد على مقياس لنفقة معيشة هذه الجماعات، بما يكفل الحفاظ على مستويات معيشتها وتحسين هذه المستويات المنخفضة أصلًا؟ وهل يتأثر مسـتوى الأجور والمعاشات في القطاع الخاص فعلًا بما يتخذ من قرارات حكومية في هذا الشأن؟

لاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لا يمثل مقياسًا للتغير في نفقة المعيشـة، حيث إنه لا يقيس التغيرات في أصناف وكميات السلع والخدمات كلها التي يشتريها الناس، ولا يقيس التغيرات في المبالغ التي ينفقونها للحفاظ على مستوى معيشتهم. ومع ذلك فإن هذا الرقم يُفصح عن تصاعد ملحوظ في معدل التضخم السنوي المتوسط من 2.3 في المئة في عام 2001 إلى 4.2 في المئة في عام 2003، وإلى 4.8 في المئة في عام 2005. وسـجل هذا المعدل ارتفاعًا من 4.7 في المئة في حزيران/ يونيو 2005 بالقياس إلى حزيران/ يونيو 2004، إلى 7.2 في المئة في حزيران/ يونيـو 2006 (بالقياس إلى حزيران/ يونيـو 2005)، ثم إلى 13.1 فـي المئة فـي تشـرين الثاني/ نوفمبر 2006 (بالقياس إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2005)[7]. ولا شك في أن لهذه التغيرات المتزايدة في الأسـعار تأثيرات سلبية في مستوى معيشـة قطاعات واسعة من المصريين الذين لم يشهدوا تغيرات مقاربة في دخولهم النقدية.

---

(7) يلاحظ أن أسعار خدمات النقل والمواصلات قد زادت بنسبة 10.4 في المئة، وأسعار الطعام والشراب قد زادت بنسبة 11.7 في المئة، بينما بلغت نسبة الزيادة في أسعار خدمات الاتصالات السلكية واللاسـلكية 22.7 في المئة، وفي أسـعار الخدمات الثقافية والترفيهية 27.5 في المئة، وذلك في شهر أيلول/ سبتمبر 2006 مقارنة مع أيلول/ سبتمبر 2005. بيانات هذه الفقرة من: النشرة الاقتصادية (تموز/ يوليو 2006)؛ النشرة الإحصائية (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006)، وموقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الإلكتروني: <www.msrintranet.capmas.gov.eg>.

لاحظ أن سعر الفائدة الاسمي انخفض بين آب/ أغسطس 2005 وأيار/ مايو 2006 من 7.4 في المئة إلى 6.2 في المئة (للودائع لمدة ثلاثة أشـهر) ومن 9.32 في المئـة إلى 8.66 في المئة (لأذون الخزانة لمدة 91 يومًا)، كما سجل سـعر الفائدة الحقيقي قيمًا سالبة في الفترة بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 وتشـرين الثاني/ نوفمبر 2004، وهو بالقطع سـالب طبقًا لمعدلات التضخم منذ آب/ أغسطس 2006 (9 في المئة فأكثر). انظر: النشرة الاقتصادية (تموز/ يوليو 2006).

- وربما يكــون التغيير فــي قانون الضرائــب على الدخــل الصادر في حزيران/ يونيو 2005 قد ساهم في عدم شــعور قطاع من المصريين بالتحسّن في مستوى معيشتهم، أو شــعورهم بضآلة التحسّن إن كان ثمة تحسّن قد وقع. إذ انطوى هذا القانون على تخفيف درجة تصاعدية الضريبة، وانحاز بالتالي إلى الأغنياء بتخفيف العبء الضريبي عليهم. ومن المرجح أن يكون قد ســاهم في توسيع الفوارق بين الطبقات.

- تزايــدت الاحتجاجــات العمالية في عــام 2006 لدرجــة أن العدد المســجل لها بلغ 222 احتجاجًا بين اضرابات واعتصامــات وتظاهرات[8]. كمــا تصاعدت وتيرة هــذه الاحتجاجات في مطلع عــام 2007 في عدد من المراكز الصناعية الكبــرى. وإذا علمنا أن الحوافز والمنح التي يطالب العمال بصرفها قد لا تزيد على 1500 أو 2000 جنيه للعامل في المتوسط، وأن بدل الوجبة الغذائية بعد الزيادة هو 43 جنيهًا شــهريًا[9]، أي ما يقل عن 1.5 جنيه يوميًا وهو ما يكفي بالكاد لشراء «سندوتشــين طعمية»، وأن بعضًا من العمال أضرب عن الطعام مــن أجل مثل هــذه المبالغ، فلنا أن نتصــوّر مدى بؤس الأوضاع المعيشــية لهذه الفئة من المشتغلين من الشعب المصري، فضلًا عن أوضاع العاطلين والمهمّشين.

إذًا هناك من الاعتبارات والوقائع ما يســتوجب أن يُنبّــه صنّاع القرارات إلى تزايد الفوارق بين الطبقات وارتفاع نســبة الفقراء واشتداد وطأة الفقر على كثيرين منهم. وهذا بالطبع سبب من أسباب غياب الشعور بالتحسّن في مستوى المعيشة لدى كثيرين، سواء لتدهور أحوالهم بالقياس إلى ما كانت عليه في فترة ســابقة، أم لضآلة التحسن في أوضاعهم مقارنة بالتحسّــن في الفئات الأحسن حظًا.

---

(8) انظر مركز الأرض لحقوق الإنســان، تقرير عــن الحقوق الاقتصاديــة والاجتماعية في عام 2006، على الموقع الإلكتروني: <www.lchr.eg.org>.

(9) الأهرام، 9/ 2/ 2007.

(3) قضية المؤشرات

(أ) مستوى المعيشة

استعملتُ في ما تقدم تعبير مستوى المعيشة كما لو كان تعبيرًا محددًا وواضح المعنى، لكن الأمر ليس بهذه البساطة. وهناك على الأقل مفهومان لمستوى المعيشة[10]: الأول مفهوم ضيّق يشير إلى مستوى الرفاه المادي (Material Comfort)، مقيسًا بالسلع والخدمات المُتاحة لفرد أو أسرة أو جماعة أو أمة. وعادةً ما يُعبّر عن مستوى المعيشة بهذا المعنى بمتوسط دخل الفرد. وهذا هو مفهوم مستوى المعيشة الذي يأخذ به تقرير التنمية البشرية عند حساب دليل التنمية البشرية لمصر، المكوّن من ثلاثة أدلّة فرعية: توقع الحياة والتعليم ومستوى المعيشة[11]. والثاني مفهوم واسع يشير إلى مستوى الرفاة (Well-being) أو الرخاء (Prosperity) المادي وغير المادي، مقيسًا بكمية ونوعية السلع والخدمات المتاحة لفرد أو أسرة أو جماعة أو أمة، من خلال الاستهلاك الخاص (أي بالشراء من السوق)، وكذلك من خلال الاستهلاك الجماعي (أي من خلال ما توفّره الحكومة للمجتمع). وهذا المفهوم قريب من مفهوم نوعية الحياة ومفهوم التنمية البشرية الذي يتّسع نظريًا ليشمل مختلف أنواع الاستهلاك كمّا وكيفًا، بما في ذلك حالة البيئة وفرص التعليم والرعاية الصحية وتوافر فرص العمل ووقت الفراغ والأمان والتماسك الاجتماعي والحريات المدنية والسياسة. وبالطبع فإن هذا المفهوم الواسع هو المفهوم الأفضل للتعبير عن مستوى المعيشة وما يطرأ علية من تغيرات.

أيًا كان المفهوم المأخوذ به لمستوى المعيشة، فإن تقويم مستوى المعيشة لجماعة ما كسكان إقليم أو دولة، ينبغي ألا يقف عند حدود المتوسط العام لنصيب الفرد من السلع والخدمات، بل يجب أن يمتد إلى كيفية توزيع هذه السلع والخدمات بين الناس. فازدياد هذا المتوسط في الوقت الذي يزداد

---

(10) انظر تعاريف مختلفة لمستوى المعيشة على الموقع الإلكتروني: <www.answers.com>.

(11) انظر ملحق الملاحظات الفنية في أي عدد من أعداد تقرير التنمية البشرية المصري.

الأغنياء غنى والفقراء فقرًا، قد يعنى أن المجموعة ككل أصبحت أسوأ حالًا. وكذلك الحال إذا كان المجتمع يتكوّن من نسبة صغيرة من السكان شديدي الغنى ونسبة كبيرة من السكان شديدي الفقر، فإن متوسط الفرد قد يكون مرتفعًا، بينما يكون مستوى معيشة أغلبية السكان منخفضًا.

(ب) المؤشرات المتاحة حاليًا للتعرف إلى مستوى المعيشة

إن أكبر كم من المعلومات ذات الصلة بمستوى المعيشة يتوافر في تقرير التنمية البشرية المصري. فهو يتضمن المؤشرات الخاصة بالدخل والاستهلاك المعبّرة عن مستوى المعيشة بالمفهوم الضيّق. كما أنه يتضمن بيانات ومؤشرات عن مستوى المعيشة بالمعنى الواسع في ملحق المؤشرات القومية، وهي دليل التنمية البشرية وبيانات ومؤشرات تفصيلية عن التعليم والصحة والتغذية والحرمان البشري وحالة المرأة وتوزيع الإنفاق ونسبة الفقراء والفجوات بين الريف والحضر. فضلًا عن المؤشرات الإقليمية المتضمنة في ملحق المحافظات، والتقارير على مستوى المدينة والمركز والحي. زد على ذلك مؤشرات متابعة التقدم في الأهداف التنموية للألفية، أي متابعة التقدم في خفض نسبة من يعانون الفقر والجوع والأمية أو نقص التعليم، وخفض نسبة الوفيات للأطفال، وتمكين المرأة وما إلى ذلك.

لكن يلاحظ على المعلومات والتحليلات الواردة في تقرير التنمية البشرية ضمن ملحق المؤشرات القومية ما يلي:

- إن بعض البيانات والمعلومات الواردة فيه قد لا تُسعِف صانع القرار، حيث إن الفارق بين تاريخ أحدث بيان وتاريخ إصدار التقرير قد يصل إلى عامين أو أكثر.

- أن نسبة كبيرة مما يرد ضمن ملحق المؤشرات القومية يتمثل في إحصاءات أو أرقام مُطلَقة، ومن ثم فهي ليست مؤشرات بالمعنى الدقيق، ومن الأمثلة على ذلك عدد السكان ومساحة القُطر والرقم القياسي لأسعار المستهلكين وعدد السعرات الحرارية ... إلخ. إن هذه أرقام صماء ليست

منسوبة إلى مستوى معياري أو مســتوى مستهدف الوصول إليه. وأعتقد أن من الواجب تدارُك هذا الخلط بين الإحصاءات والمؤشرات.

- إن نســبة غير قليلة من المعلومات الواردة في هــذا الملحق عبارة عن متوســطات. ومن ثم يغيب البعــد التوزيعي لها. كما أن البيانــات ذات الصلة بالتوزيع والفقر لا تتوافر إلا كل خمســة أعوام، ومن ثم فهي سرعان ما تُصبح معلومات قديمة.

- إن التقرير لا يولي تحليل هذه المؤشرات العناية الكافية، وصار تضمين هذه المؤشرات في التقرير واجبًا روتينيًا. ومن ثم لا يستطيع القارئ الوقوف منه على التغيرات في أوضاع مستوى المعيشــة أو التنمية البشرية من سنة إلى سنة إلا ببذل مجهود خاص في قراءة ملحق المؤشــرات القومية. واقتصر التحليل في تقرير 2005 على متابعة التطور من خلال عدد محدود جدًا من المؤشرات الواردة في ملحق المؤشــرات القومية، مقارنة بين الوضع في عام 1994 (عند صدور أول تقرير) والوضع في عام 2004 أو قرب تلك السنة. وغالبًا ما توجد مفارقات بين الأرقام الواردة في الشرح والأرقام الواردة في الملاحق.

- عمومًا المؤشر المركب للتنمية البشرية محدود القيمة ولا يساعد كثيرًا في متابعة التغير في مستوى المعيشة من سنة إلى أخرى. وكما قيل كثيرًا في نقد هذا المؤشر فإنه يقصر كثيرًا عن التعبير عن ثراء مفهوم التنمية البشرية. كما أنه يقصر عن التعبير عن المفهوم الواسع لمســتوى المعيشة. ومن المهم تذكر أن هذا المؤشــر لم يصمم أصلًا لمتابعة التطور في أي دولة من ســنة إلى أخرى، بقدر ما تأثر تصميمه بالرغبة في عقد المقارنات بين الدول وترتيبها على سُــلّم التنمية البشرية.

إلــى جانب المؤشــرات التي ترد فــي تقريــر التنمية البشــرية المصري والمســتمدة بالطبع من عدد كبير من الــوزارات والهيئات فــي الدولة، هناك مؤشرات استطلاع الرأي التي يجربها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التي يُمكن أن تكون لها صلة غير مباشــرة بمتابعة التطور في مستوى المعيشة، مثل

استطلاع الرأي الخاص بثقة المستهلك (Consumer Confidence) واستطلاع الرأي في مناخ الأعمال. وعمومًا فإن النظر في مؤشـــر ثقة المســـتهلك ومؤشر الثقة في مناخ الأعمال (Business confidence) معًا يُمكـــن أن يُلقي بعض الضوء على المستوى العام للنشـــاط الاقتصادي واتجاهاته في المستقبل القريب (6 أشهر) خصوصًا اســـتعداد المستهلكين للإنفاق واســـتعداد قطاع الأعمال للتوسع[12]. وطبقًا لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أظهر مؤشر ثقة المستهلك تدهورًا في الفترة بين أيلول/ سبتمبر 2005 وتشـــرين الثاني/ نوفمبر 2006، حيث إنه انخفض عن مستوى الرضى المتوســـط. ولا تتوافر لديَّ معلومات عن أسلوب المركز في جمـــع المعلومات اللازمة لقياس هذا المؤشـــر، وعن أســـلوبه في القياس.

(ج) نحو تقويم أشمل وأدق للتطور في مستوى المعيشة

ثمة ثلاثة مجالات للتطوير يمكن اقتراحها:

- مؤشـــرات الأداء الكلي: على الرغم من أن دلالة هذه المؤشرات على التغير في مستوى المعيشة بالمعنى الواسع - وهو الأفضل كما ذكرت سابقًا - محدودة، إلا أنه لا يمكن الاســـتغناء عنها، حيث إنها تدخـــل أيضًا في تكوين بعض المؤشـــرات ذات الصلة بمستوى المعيشـــة من خلال مؤشرات الدخل والاســـتهلاك والبطالة وما إليها. لكن يلزم تدقيق هذه البيانات. ونقطة البدء هنا هي إجراء مراجعة لطرائق جمع البيانات وتركيـــب مكونات ن. م. أ. والإنفاق

(12) بحســـب الهيئة المبتكرة لمؤشرات ثقة المســـتهلك (The Conference Board) تجمع بيانات هذا المؤشـــر شـــهريًا من 5000 أســـرة أميركية، ويتم الســـؤال عن تقويم الأوضاع الاقتصادية الحالية ((Business Conditions) - حسنة/ ســـيئة/ عادية) وعن تقويم ســـوق العمل (الوظائف وفيرة/ شحيحة). كما تطرح أسئلة عدة عن التوقعات خلال ستة أشـــهر قادمة في ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية (أفضل/ أســـوأ/ لا تغيير) وأحوال التوظيف (وظائف أكثر/ أقل/ لا تغير)، والدخـــل (يزيد/ ينخفض/ يبقى ثابتًا)، وخطط شراء السلع المعمرة وخطط القيام بأجازة. كذلك تُدرج أسئلة عن التوقعات لسنة قادمة في شأن اتجاهات معدل التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم. ويحسب مؤشر ثقة المستهلك لشرائح مختلفة من السكان فحسب عمر رب الأسرة وبحسب مســـتوى الدخل، كما يحسب المؤشر للمناطق المختلفة داخل الولايات المتحدة الأميركية. انظر الموقع الإلكتروني: <www.conference-board.org>.

عليه، بكل من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة. وهو ما قد يقتضي أيضًا إجراء فحص تفصيلي دقيق لطرائق جمع معلومات الأسعار وتركيب الأرقام القياسية للأسعار، من أجل الوصول إلى معالجة أدق لمكوّنات القيم والسلع الجديدة والتغير في جودة السلع، وكذلك لتقريب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) بوجه خاص من الرقم الأقرب إلى تقويم مستوى المعيشة، وهو الرقم القياسي لنفقة المعيشة (COLI)[13]. ومن جهة أخرى، يقترح حساب معدل البطالة وفق مقياس أكثر واقعية للتشغيل من مقياس ساعة على الأقل في الأسبوع. وفي الأحوال كلها، يجب إخضاع المؤشرات الكلية لتحليل وتقويم دقيق للتخلص من التحسن الظاهري والوصول إلى الحجم الحقيقي للتغير في الأداء الاقتصادي الكلي، وللوقوف على مكوّنات الأرقام الكلية، واستخلاص مغزاها بالنسبة إلى مستوى معيشة أغلبية الشعب.

- مؤشرات التوزيع والفقر: يقترح تحويل مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك من مسح يجرى كل خمس سنوات إلى مسح سنوي، على غرار بحث العمالة بالعيّنة، بما يؤمن حساب مؤشرات توزيع الإنفاق ونسب الفقر سنويًا[14]. وهذا أمر معمول به منذ زمن طويل في الدول النامية التي اهتمت مُبكرًا بقضايا توزيع الدخل والفقر، ومنها تايوان. ويتصل بهذا الأمر ضرورة إجراء مراجعة علمية تفصيلية دقيقة للطرائق والأساليب المتبعة في جمع بيانات هذا المسح، بغرض توسيع نطاق تغطيتها والحصول على معلومات أدق عن

---

(13) من أجل جعل CPI أقرب إلى COLI، صار مكتب إحصاءات العمل الأميركي (US,BLS) يستخدم منذ كانون الثاني/ يناير 1999 صيغة الوسط الهندسي في حساب معظم المكوّنات الأساسية التي يشملها CPI، أي أرقام المجموعات السلعية المختلفة. ويرجع ذلك إلى أن هذه الصيغة تسمح بقدر متواضع من الإحلال داخل أي مجموعة سلعية عندما تتغير الأسعار النسبية للسلع الداخلة فيها. وفي عام 2002 قام المكتب بإنتاج رقم قياسي إضافي مكمل لـ CPI الغرض منه تقديم تقريب أدق لـ COLI، وذلك بإتاحة الفرصة للتعبير عن الإحلال بين المجموعات السلعية. وربما يفيدنا الاطلاع على تفاصيل هذه التطورات في تحسين CPI. انظر الموقع الإلكتروني لمكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل الأميركية: <www.bls.gov/dolfaq/bls-ques2.htm>.

(14) اعتبارًا من مسح 2008-2009 عدلت دورية مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لتصبح سنتين.

أنماط الاستهلاك في المجتمع المصري. ويقترح أيضًا مراجعة الأسلوب الجديد لحساب نسبة الفقراء للوصول إلى تقديرات أكثر واقعية بحيث لا تبتعد كثيرًا عن خط الفقر المُقدّر بدولارين للفرد الذي يعتمده البنك الدولي في المقارنات الدولية، بل إنه يجب الانطلاق من خط فقر في حدود 3 دولارات. باعتباره خطًا إنسانيًا للفقر. وفي الأحوال كلها يجب أن تتحوّل عملية حساب مؤشرات توزيع الإنفاق والفقر إلى عملية إلكترونية روتينية بحيث تُتاح نتائجُها في وقت مبكر يسمح بمراعاتها عند اتخاذ القرارات ذات الصلة بالأجور والدعم والمعاشات وما إلى ذلك.

- مؤشرات أدق لمستوى المعيشة[15]: إن تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشرات توزيع الإنفاق ونسب الفقر على النحو المقترح أعلاه، سوف يساعد في الاقتراب بشكل أفضل من التغيرات في مستوى معيشة المصريين. لكن هذا التحسين لن يكفي للوصول إلى فهم دقيق وشامل للتغيرات في مستوى المعيشة وللوقوف على مدى استفادة الشرائح المختلفة من السكان من النمو الاقتصادي. لذا يجب إضافة عدد من الاقتراحات التي تساعد في الوصول إلى هذا الغرض، أذكر منها:

• تركيب معدل للنمو الاقتصادي المصحح بأوزان توزيعية على النحو الذي اقترح في كتاب **إعادة التوزيع مع النمو** الذي أشرنا إليه سابقًا. وقُدّم مقياسان بديلان في هذا الشأن: **الأول** هو المقياس ذو الأوزان المتساوية، حيث ترجّح معدلات نمو دخل الفئات الدخلية المختلفة بأنصبتها النسبية في العدد الكلي للسكان (كبديل للترجيح الضمني في معدل النمو التقليدي بأنصبة الفئات الدخلية في ن. م. أ.). والثاني هو المقياس المرجح بأوزان الفقر، حيث يُعطى وزن لمعدل نمو دخل الفئات الفقيرة من السكان أكبر من الوزن الذي يُعطى لمعدل نمو دخل الفئات الغنية. والفكرة هنا هي جعل معدّل النمو

---

(15) للمزيد عن مفهوم وقياس ومؤشرات مستوى المعيشة، انظر: مستوى المعيشة، المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحاليل: دليل قياس وتحليل معيشة المصريين، قضايا التخطيط والتنمية؛ 212 (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008).

المصحح أقوى تعبيرًا عن التطور في دخل الفئات الأفقر من السكان تمشيًا مع سياسات مكافحة الفقر. إن هذا الإجراء سيجعل معدّل النمو المصحح أقل من معدّل النمو التقليدي إذا كان التوزيع قد تدهور، كما سيزيد معدل النمو المصحح على معدل النمو التقليدي إذا كان التوزيع قد تحسّن. وسوف يتساوى المعدلان إذا ظل التوزيع ثابتًا.

بالطبع، إن مفهوم مستوى المعيشة أو الرفاه المتضمن في المقياس المصحح هو مفهوم ضيق حيث إنه لا يتجاوز الدخل وتوزيعه. ومع ذلك فهو يقدم وسيلة سهلة للدمج بين معلومات النمو في الدخل والتغير في توزيعه. وبالطبع قد لا تتوافر بيانات مباشرة عن توزيع الدخل. وحينئذ يمكن استعمال بيانات توزيع الإنفاق المتوافرة من مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، خصوصًا إذا تم جمع هذه البيانات سنويًا حسبما اقترحتُ في ما تقدّم.

• تركيب مؤشر مركب لمستوى المعيشة لعموم المصريين يتجاوز القصور الهيكلي في مؤشر متوسط دخل الفرد وفي دليل التنمية البشرية، انطلاقًا من مفهوم وسط لمستوى المعيشة، قد لا يصل إلى المفهوم الواسع، لكن يجب أن يتجاوز المفهوم الضيق بمسافة يعتد بها.

يمكن أن يتألف هذا المؤشر - في مرحلة أولى - من مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل مؤشرات عن الدخل والتعليم والصحة والبطالة وتوزيع الإنفاق ونصيب الأجور في ن. م. أ. ونسبة الفقراء ونسبة ساكني المناطق العشوائية، وعدد أطفال الشوارع، فضلًا عن عدد من المؤشرات الخاصة بأوضاع الشرائح والمناطق الأقل حظًا مثل شريحة أدنى 20 في المئة من السكان، وشريحة محافظات الصعيد، أو ريف الصعيد تحديدًا، حيث يشمل الصعيد ثلثي الفقراء ونصف الأميين[16]. وفي ما أذكر، قامت هناء خير الدين بمحاولة في هذا الاتجاه في ورقة خلفية لأحد تقارير التنمية البشرية

---

(16) معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر تقرير التنمية البشرية: اختيار مستقبلنا، نحو عقد اجتماعي جديد (القاهرة: المعهد؛ البرنامج، 2005)، ص 26.

المصرية. وفي مرحلة لاحقه، يمكن توسيع المؤشر المركب ليشمل مؤشرات عن أمور مثل الإنفـاق على الـدروس الخصوصية والإنفـاق الخاص على الرعايـة الصحية وحوادث المرور والسـرقات الصغيرة، وأعداد المتسـولين وماسحي الأحذية ومن إليهم من المهمشين، والتلوث البيئي، والاحتجاجات العمالية، والحريات.

• تركيب مؤشر مركب لمستوى معيشة الستين في المئة الأقل دخلًا من السكان، وذلك على النحو المقترح للمؤشـر المركب على المستوى القومي. إذ لا يكفي النظر في تطور أحوال هذه الشـريحة الكبيرة من خلال متابعة تطوّر نصيبها في الإنفاق العائلي أو الكلي للتعرف إلى التغيرات في مستوى معيشتها. ويتصل بهذا الأمر تركيب مؤشـر للتغير في نفقة المعيشة لهذه الشريحة، وذلك للوقوف على التغير الحقيقي في مستوى معيشتها.

• اسـتطلاعات الرأي. من المفيد الى جانب «مؤشرات الوقائع» المقترحة أعلاه والمستمدة من المسوح والمصادر الإحصائية الأخرى، إضافة «مؤشرات الرأي» من واقع اسـتطلاعات رأي كتلك التي يقوم بها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. لكن من المهم تطوير هذه الاسـتطلاعات لتشمل فئات اجتماعية متنوعة، وكذلك تحاشي الأسـئلة العامة التي قد يختلف فهمها من المبحوثين (مثل الرأي في الأحـوال الاقتصادية) والتحول إلى أسـئلة أكثر تحديدًا (مثلًا السؤال عن التغير في مسـتوى خدمات التعليم أو الصحة أو النظافة، وسهولة الوصول إلى هـذه الخدمات) مع إجـراء بعض هذه البحـوث ميدانيًا، وعدم الاعتماد على الاتصالات الهاتفية وحدها في هذا الشأن.

من المهم تذكر أن قضية إدراك عموم الناس التحسنَ في مستوى معيشتهم ليسـت مجرد قضية مؤشـرات، على أهمية العناية بهذا الجانب، وإنما هي في الأساس قضية سياسات وأولويات متعلقة بالتكوين السلعي والجغرافي للنمو، وقضية سياسات متعلقة بالتوزيع ورعاية الفئات الأسوأ حالًا من السكان. ومن دون العناية بإعادة تصميم السياسـات والأولويات بما يزيـد من انحيازها إلى الشرائح السكانية الأقل دخلًا والمناطق الجغرافية الأشد حرمانًا، لن يكون ثمة

مردود يذكر من الجهد الذي سيُبذل في التوصل إلى مؤشرات أفضل لمستوى المعيشة.

ثانيًا: جدل البدايات
مصر ما بعد الثورة ومواجهة المأزق المزدوج

1 - المأزق الحالي والمأزق المزمن

في الواقع أن مصر تتعرض اقتصاديًا وتنمويًا لمأزقين:

- مأزق حال. وهذا هو المأزق الذي نتج من حدث الثورة وتداعياته المختلفة، خصوصًا ردات فعل القوى المضادة للثورة. وهنا يأتي في المقدمة تفجير الوضع الأمني وما ترتب عنه من إشاعة الخوف والرعب من جانب المنتجين والمستثمرين وعموم الناس من جهة، وتقاعس سلطة الحكم الانتقالي عن تطهير جهاز الشرطة وإعادة هيكلته وتغيير عقيدته الأمنية وأساليب عمله ودعم قدراته البشرية واللوجستية من جهة أخرى. فما كان للتراجع الاقتصادي أن يطول أمده لو أن الحكام الجدد بادروا بعلاج سريع وغير تقليدي لمشكلة الانفلات الأمني. وما أكثر الاقتراحات التي قُدّمت لهذا الغرض. لكن للأسف كان التراخي والتقاعس - سواء عن ضعف وقلة حيلة أم عن عمد - سيد الموقف، ليس في الشأن الأمني وحده، لكن أيضًا في سائر الشؤون المتصلة بتصفية النظام القديم وبناء النظام الجديد، وفي مواجهة المشكلات الاجتماعية المتفجرة وفي التعامل مع الوضع الاقتصادي المتراجع.

- مأزق مزمن يستتر الآن وراء المأزق الحال أو الطارئ، يتمثل في حالة الدوران في حلقة مفرغة من التخلف والتبعية، والعجز عن كسر هذه الحلقة لما يقرب من أربعة عقود، ليس خلال الأعوام العشرة الأخيرة من حكم مبارك فحسب كما يريد الجنزوري أن يقنعنا، وأن مشكلات الدين العام والاقتصاد الريعي لم تظهر إلا بعد أن استُبعِد من رئاسة الحكومة في

عام 1999[17]. وحتى لا اســتطرد في هذه النقطة، فإنني أُحيل إلى ما سجلته في كتابــي الاقتصاد المصري فــي ثلاثين عامًا. وبالطبع فــإن المأزق المزمن ليس مأزقًا اقتصاديًا خالصًا، بل إنه مأزق تنموي بامتياز.

المأزق الاقتصادي الراهن - شأنه شــأن الأزمة العالمية التي اندلعت في عام 2008 وما أفرزته من تداعيات ســلبية على الاقتصــاد المصري - أصاب اقتصادًا في حالة مرض مزمن، فكشف عن هشاشة الوضع الاقتصادي وعيوب المسار التنموي وضعف الآليات المؤسســية مثل النقابات والأحزاب. وهو ما يجعل التعامل مع المأزق الراهن أصعب وأكثر تعقيدًا. هذا من جهة. ومن جهة أخرى ســوف يؤدي التعامل غير الســليم مع المأزق الحالي إلى تفاقم المأزق المزمن. ذلك أن العلاقة وثيقــة بين المأزقين. فالحلول للمــأزق الحالي التي تُلقــي الأعباء على الطبقات الشــعبية تتناقض مع روح الثــورة، ولن ينتج منها إلا المزيــد من الاضطراب وتفاقــم المأزق المزمن. والتمــادي في الاقتراض الداخلي والخارجي في الوقت الذي بلغ فيه الدين العام مســتوى بالغ الارتفاع سوف يضرب قضية استدامة التنمية في مقتل، ويزيد من تعقيدات عملية التنمية. ولذا فإن تجاهل المأزق المزمن للتنمية عنــد معالجة المأزق الحالي، وإهمال المنظور الأطول مدى لما قد يتخذ من حلول عاجلة ســيجعلنا كمن يبحث عن شــيء ضاع منه تحت عمود النور لمجرد أن تحته ضوء، بينما البحث في هذه المنطقــة يصرفه عن البحث فــي مناطق أخرى أكثر أهمية؛ ومــن ثم قد تضيع فرصة العثور على الشيء المفقود إلى الأبد.

الحق أن المأزق المزمن للتنمية مرشــح لمزيد من التعقيد والتفاقم بسبب التعامل مع المأزق الحالي بنهج تقليدي لا يختلف كثيرًا عن نهج النظام السابق في العلاج بالقطعة والعلاج من يوم ليوم، بل ومن لحظة إلى أخرى بالمسكّنات الوقتية. هذا في حين أن المعالجــة الصحيحة للمأزق الاقتصادي الراهن كانت

(17) شغل كمال الجنزوري منصب رئيس مجلس الوزراء في الشهور الأخيرة من حكم المجلس العسكري للبلاد واستمر في هذا المنصب فترة قصيرة بعد تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية في 30 حزيران/ يونيو 2012.

تستوجب الانطلاق من رؤية تنموية شاملة بعيدة المدى ومغايرة للرؤية السائدة في ما سبق - رؤية الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتوافق واشنطن - التي كانت السبب في المشكلات التي أدّت في النهاية إلى قيام الثورة. ومما لا شك فيه أن غياب هذه الرؤية التنموية الجديدة واستمرار العمل وفق «كتالوغ» اقتصاد السوق الحرة المفتوح هو ما يفسر لماذا تحوّل الوضع الاقتصادي منذ قيام الثورة من سيئ إلى أسوأ. وليس وراء غياب هذه الرؤية التنموية الجديدة من سبب سوى غياب الروح الثورية والإرادة الثورية لدى من آلت إليهم مهمة إدارة شؤون البلاد (المجلس العسكري وحكوماته والبرلمان الجديد الذي قضي بحله بعد فترة وجيزة من انتخابه). بعبارة أخرى ليس هناك من تفسير للتعثر في معالجة الموقف الاقتصادي الصعب وإهمال المنظور التنموي الأطول مدى عند التعامل معه سوى أن النظام السابق ما زال قائمًا ولم يصبه تغيير جوهري، في ما عدا الإطاحة برأسه وعدد قليل جدًا من رموزه وأدواته، وأن كثيرين ممن تولّوا المسؤولية الوزارية بعد ثورة يناير كانوا شركاء أساسيين في نظام مبارك، بل ومشاركين - عن وعي أو بلا وعي - في الخراب الذي قادنا إليه.

تلك هي المعضلة الكبرى للثورة المصرية. فمن ثار ويطلب التغيير لا يحكم، ومن يحكم لم يكن له شأن يذكر بالثورة، وهو - بحكم التصور أو المصلحة - لا يريد تغييرًا، ولا يريد للثورة أن تستمر لحين استكمال أهدافها، بل إنه يعمل على احتوائها ومحاصرتها. وهذا هو السبب أيضًا في أن التقدم المحدود جدًا نحو تحقيق أهداف الثورة لم يأتِ إلا بعد وقت طويل نسبيًا وكردة فعل لضغط جماهيري ضخم ومتكرر وصراعات قوى وصلت إلى صدامات عنيفة أزهقت في سياقها أرواح كثيرة وأصيب الآلاف من المواطنين. وهذا السيناريو مرشح للتكرار حتى بعد انتخاب مجلس الشعب الجديد (ولا أريد الحديث عن مجلس الشورى الذي أظهرت انتخاباته رفضًا شعبيًا كاسحًا لوجوده)، وحتى بعد رحيل المجلس العسكري. والسبب هو أن ميزان القوى السياسية الجديد لا يسمح بالقطيعة المطلوبة مع النظام القديم، خصوصًا في الشق الاقتصادي والشق التنموي. ذلك أن برامج الأحزاب الدينية التي صارت لها الغلبة في البرلمان - ومعها الأحزاب الليبرالية - تؤكد التمسك باقتصاد

السوق الحرة، وبحصر دور الدولة في الدور الرقابي والتحفيزي. ولا يشذ عن هذا الإطار إلا القلة المنتمية إلى الأحزاب والقوى التقدمية واليسارية التي نجحت في الوصول إلى البرلمان وذلك بحكم امتلاكها رؤية للتغيير، اشتراكية أو ذات أفق اشتراكي على الأقل. لكن الميزان القائم للقوى السياسية ليس أبديًا. فهو قابل للتغيير ولو بعد حين، تحت تأثير عاملين: **أولهما** هو ردة فعل الشعب عندما يُدرِك أن من اختارهم لتمثيله قد عجزوا عن تحقيق ما يصبو إليه من حرية وعدالة وكرامة. **وثانيهما** توالي الضغط من جانب القوى الثورية على الحكام الجدد من أجل الانتقال إلى نظام اقتصادي جديد ونهج تنموي جديد أكثر قدرة على تحقيق هذه الأهداف.

2 - تداعيات الأوضاع العالمية والإقليمية على الوضع في مصر

من أهم هذه التداعيات ما يلي:

أ - محاولات احتواء الثورة

علاوة على ما تواجهه الثورة المصرية من محاولات للاحتواء من الداخل (من جانب القوى المضادة للثورة وممن ركبوا موجة الثورة)، هناك محاولات للاحتواء من الخارج. فالقوى العالمية الكبرى (خصوصًا أميركا وأوروبا) تضغط لاستبقاء مصر الثورة في دوائر نفوذها، وتريد الحفاظ على اقتصاد السوق الرأسمالي الحرة والمفتوحة أمام تجارتهم واستثماراتهم، كما تريد الحفاظ على مصالحها ولا سيما المصالح النفطية والإبقاء على سياسات عدم المساس بإسرائيل. والقوى الإقليمية (ولا سيما دول الخليج) تريد احتواء الثورة المصرية حتى لا تصل عدواها إلى بلدانها. كما أنها صاحبة مصلحة مشتركة مع القوى العالمية في عدم خروج مصر على نهج اقتصاد السوق الحرة والمفتوحة. وبالطبع لا نستبعد هنا دور إسرائيل المتوجّسة من الثورات العربية ومن يقظة شعوب دول الثورات وانعكاساتها عليها. ولمحاولات الاحتواء هذه أصداء واضحة على إمكانات وشروط الدعم والاقتراض من جانب القوى العالمية والإقليمية.

ب - الأزمة العالمية وتوافق واشنطن

الدرس الأكبر لهذه الأزمة هو فشل سياسات توافق واشنطن والحاجة إلى صيغة جديدة لإدارة الاقتصاد. وهنا نلحظ اتجاهين: **الأول** هو اتجاه القوى الحاكمة والتيار السائد الذي لا يرى أن ثمة مشكلة في النظام الرأسمالي في حد ذاته، وإنما المشكلة في الانفلات الذي وقع في اقتصاد السوق. لذا يتبنى هذا الاتجاه الصيغة الرأسمالية، لكن في إطار اقتصاد سوق منضبط بقواعد وإجراءات تحد من شطط وجشع القطاع الخاص ومغامرات المضاربين في أسواق المال والسلع. وقد يطلق بعضهم على هذا النظام اقتصاد السوق الاجتماعي. **والثاني** هو اتجاه القوى التقدمية الذي يرى في الأزمات المتلاحقة للنظام الرأسمالي دليلًا قويًا على علل هيكلية في هذا النظام تدعو إلى تغييره. ومن ثم يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن العلاج الجذري يكمن في التحول إلى نظام اشتراكي، وأن هذا التحول يمكن أن يبدأ بتطبيق نموذج التنمية المستقلة.

ج - حوارات الأزمة العالمية

أثارت الأزمة العالمية جدلًا مناظرًا لما هو قائم عندنا. ونذكر هنا على سبيل المثال الجدل في شأن قضيتين:

- هناك جدل في شأن عجز الموازنة والدين العام وسياسة الإنفاق العام، وهل تكون هذه السياسة انكماشية أم توسعية. الاتجاه المهمين حاليًا هو التقشف وتقليص الإنفاق العام بما في ذلك الأجور والإنفاق الاجتماعي بدعوى خفض العجز والحد من الاقتراض وتضخم الدين العام. وهو تقشف يُلقي بعبء حل الأزمة على الفقراء والطبقة الوسطى - لا على الأغنياء - ويُحمّلهم ثمن جشع الرأسماليين وحماقات الحكام. إذ يرفض أصحاب هذا الاتجاه زيادة الضرائب على الأغنياء بدعوى أنها ستحد من الاستثمار. وهذا ما أدى إلى التظاهرات الحاشدة في اليونان وإسبانيا وإيطاليا، التي لم تكن موجّهة ضد الحكومات فحسب، بل وضد البرلمانات أيضًا. ولعل في هذا درس مهم في شأن حدود الديمقراطية الليبرالية أو التمثيلية.

في المقابل هناك اتجاه يطالب بالتوسع في الإنفاق العام على الأجور والمعاشات والبنية الأساس وغيرها، حتى لو زاد العجز والدين العام موقتًا، لأن هذا الإجراء سيزيد من الطلب الكلي ويرفع معدّل النمو ويوسع القاعدة الضريبية، ما يساعد لاحقًا في خفض العجز. كما أن أصحاب هذا الاتجاه يدعون إلى احتواء العجز بفرض ضرائب على الأغنياء ولا يعتقدون أنه ستكون هناك آثار سلبية في الاستثمار لأن المستثمرين يحققون معدلات أرباح عالية أصلًا، ولأن العبء الضريبي الحالي خفيف على الأغنياء. وهذا ما دعا إليه استغلتز وتقرير الأنكتاد عن التجارة والتنمية في عام 2010. وهذا أيضًا ما أدعو إليه في مصر.

- هناك جدل في شأن الحاجة إلى الحد من فوضى تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود، بحسبان مسؤوليتها عن الأزمة وعن صنع أزمات جديدة. وتكررت المطالبات في تقارير مجموعة العشرين بوضع قيود على حركات رؤوس الأموال، لكنها لم تُترجَم إلى سياسات وإجراءات على الأرض، نظرًا إلى أن التيار التحرري لم يزل سائدًا. وظهرت مؤخرًا حركة قوية يقودها مجموعة من كبار الاقتصاديين للضغط على أميركا وأوروبا لاستبعاد شرط حرية انتقال رؤوس الأموال من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف للتجارة والاستثمار.

ثالثًا: سبل الخروج الآمن من المأزق المزدوج

أ - مواقف حالية عقيمة وخطيرة

إن هذه الحوارات التي تُجرى على الصعيد العالمي ليست بعيدة عن بعض القضايا الاقتصادية المطروحة على الصعيد المصري، ولا هي بعيدة عن موقف حكومات ما بعد الثورة والمجلس العسكري منها، والتي تتمسك بالكثير من الحلول غير الملائمة من وجهة نظري.

- من ذلك التمسك بسياسة وموازنة انكماشية بدعوى عدم زيادة العجز

أو خفضه مع أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ما زالت في حدود قابلة للتحمل (10 في المئة تقريبًا). وهي سياسة تعزز الركود ولا تساعد في الخروج منه، فضلًا عن أنها لا تتماشى مع أهداف الثورة في العدالة والتطلع إلى مستوى معيشة لائق، خصوصًا عندما نضيف إلى التمسك بالسياسة الانكماشية، التمسك بعدم فرض ضرائب جديدة (مثل الضريبة على الأرباح الرأسمالية) والتمسك بعدم تعديل الهيكل الهزيل للضريبة التصاعدية الحالية. وهكذا يُلقى بالعبء الأكبر على الفقراء والشرائح المُرهَقة من الطبقة الوسطى، لا على الأغنياء الذين تمكّنوا من زيادة ثرواتهم زيادة عظيمة في العهد السابق، ويُراد تمكينهم من استكمال مسيرة تنمية الثروات الخاصة حتى بعد قيام ثورة تدعو إلى العدالة الاجتماعية.

– تم العزوف عن اتخاذ إجراءات حازمة لتقييد خروج رؤوس الأموال من جهة، وفرض قيود تُحد من الاستيراد، من جهة أخرى. وكانت النتيجة أن نحو نصف الاحتياطات الدولية لمصر قد استُنزِف بحلول شباط/ فبراير 2012، وأن حجم الاقتراض ومستوى الدين العام زادا زيادة كبيرة، على الرغم من رفض المجلس العسكري للاقتراض الخارجي عند إعداد موازنة 2011/ 2012، خلافًا لرأي وزير المالية في حكومة شرف وكذا وزير المالية ورئيس الوزراء الحالي (أي في آذار/ مارس 2012) في التمسك بخيار الاقتراض الخارجي. وزاد تمسك السلطة الجديدة بالاقتراض ولا سيما من صندوق النقد الدولي، على الرغم من أن الاقتراض من صندوق النقد الدولي- أو البنك الدولي – لا يخلو من قيود واشتراطات. وعلى من يشك في ذلك – ويصدق قول مدير الصندوق أنه قد ندم على إهمال بعد العدالة الاجتماعية في برامجه، وأنه عازم على تغيير مسلكه – أن يراجع موقف الصندوق من اليونان وأزمتها الحالية وإصرار الصندوق على سياسة تقشفية يقع عبؤها الأكبر على العمال وسائر الطبقات الشعبية والوسطى، فضلًا عن إصراره على خصخصة الشركات المملوكة للدولة وتحرير سوق العمل.

إن الاندفاع على طريق الاقتراض الخارجي – إلى جانب الاقتراض

الداخلـي بالطبع - والقلـق البالغ الذي أبدتـه الدوائر الرسـمية إزاء احتمال قطع المعونة الأميركية لمصر، هو أمر خطير حقًا. فهو يعني أن سـلطة الحكم الانتقالي لا ترى أن هنـاك بديلًا من الاقتراض والدعـم الخارجي. وهذا غير صحيح؛ فثمة بدائل سـوف أطرحها في ما بعد. كما أنه يعني أن هذه السـلطة تتطلع إلى العون ممن يريد احتواء الثورة، وممن لن يتوانى عن فرض شروط لا أراها في مصلحة مصر.

ب - توجهات الخروج من المأزق الحالي بما يساعد في الخروج من المأزق المزمن أيضًا

إن مواجهة المـأزق الاقتصادي الراهن على نحو ييسـر - أو على الأقل لا يعرقل - المواجهة المطلوبة لمأزق التنميـة المزمن تقتضي تنفيذ الخطوات السبع التالية:

(1) ضرورة التمسـك بمفهوم الحزمة المتكاملة للسياسات والإجراءات، بدلًا من أسـلوب التعامل بالقطعة وبالحلول الجزئية التـي ينعزل كل منها عن الآخر؛ وهو الأسلوب الذي غالبًا ما يؤدي إما إلى بقاء الوضع على ما هو عليه وإما الوصول إلى حلول مبتورة قد يتناقض بعضها مع بعضها الآخر ولا ترضي أحدًا. مثال: لا يمكن التصرف في موضوع الأجور بمعزل عن قضايا الأسـعار والدعم ووسائل الحماية الاجتماعية الأخرى وتوزيع الدخل. ولا يُمكن النظر في هذه المجموعة من الموضوعات من دون مراجعة شـاملة لبنود الإيرادات والمصروفات في الموازنة العامة.

(2) ضرورة التعامل مع الضائقة الحالية بأفق تنموي ومنظور طويل المدى نسبيًا، حتى لا تكون للحلول التي تتخذ في الأجل القصير انعكاسات ضارة على المسار التنموي على المدى الطويل. وهذا ما أتوقعه لو أُبرِم الاتفاق على قرض صندوق النقد الدولـي والبرنامج التقليدي الذي سـيصاحبه. والبديل الصحي لهذا الحل لا بد من أن ينبثق من رؤية تنموية أساسـها الاعتماد على القدرات الذاتية المصرية، أي من نموذج تنمية مسـتقلة معتمـدة على الذات، ليس لأن

هذا النموذج يمثل ضمانةً لتقدم اقتصادي وتحسن في مستوى المعيشة قابلين للاستدامة فحسب، لكن لأنه يمثل أيضًا ضمانة للاستقلال الوطني ولصون الكرامة الوطنية المُعرّضين للتهديد والخطر حاليًا. ومن أهم مستلزمات التوجه: التحول من دولة الرقابة والتحفيز إلى الدولة التنموية بمفهومها وممارساتها التي كان لها الفضل الأكبر في النجاح التنموي لدول جنوب شرق آسيا، وتحول الانحياز الطبقي للسياسات والموازنات من انحياز إلى الأغنياء إلى انحياز إلى الفقراء والطبقات الشعبية بوجه عام، وكذلك إلى الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، واستهداف هذه السياسات والخطط إشباع الحاجات الإنسانية لهذه الطبقات.

(3) في ما يتعلق بالحلول المباشرة التي تتماشى مع هذه التوجه، أرى أن السياسة المالية والاقتصادية الملائمة يجب أن تكون سياسة توسعية تزيد الإنفاق العام على الأجور وبنود الإنفاق الاجتماعي - جنبًا إلى جنب مع زيادة الاستثمار العام بما فيه الاستثمار الإنتاجي - حيث إن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وتشغيل الطاقات العاطلة - بما فيها الطاقات البشرية - ومن ثم يزداد النمو وتتسع القاعدة الضريبية، وتزداد الإيرادات العامة، بما يعمل على خفض العجز لاحقًا.

(4) **مشكلة العجز والديون الخارجية.** إن المشكلة الحقيقية ليست العجز في الموازنة في حد ذاته، لكنها في مصادر أو أسباب هذا العجز، خصوصًا ارتباط العجز بمصروفات باهظة لخدمة الدين العام (ربع الإنفاق العام) وبالإسراف في الإنفاق العام غير المنتج. وهذا التشخيص يقودنا إلى نتيجتين:

الأولى، ضرورة الاعتماد على الموارد الذاتية إلى أقصى حد، وعدم التوسع في الاقتراض داخليًا أو خارجيًا - وهو ما يقتضي العمل على زيادة الإيرادات والاقتصاد في الإنفاق وإعادة ترتيب أولوياته - على النحو الموضح في ما بعد.

الثانية، ضرورة العمل على التخلص من جانب من المديونية الخارجية

القائمـــة باعتبار أنهـــا نتجت من قروض لا يعلم الشـــعب عنها شـــيئًا ووافقت عليهـــا برلمانات مـــزوّرة، وأن القلة من الأغنيـــاء وأصحاب النفـــوذ هي التي حظيت بالاستفادة الأكبر نســـبيًا منها - لا عموم الشعب، وأن المُقرضين يجب أن يتحملـــوا جانبًا من التركة الثقيلة للديون، خصوصًا أنهم اســـتفادوا كثيرًا في ما ســـبق وأنهم كانوا يعلمون أنهم يتعاملون مع نظم وحكومات فاســـدة. وهذا مـــا فعلته الأكوادور مثـــلًا في عـــام 2006 عندما قـــررت أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي لن تزيد على 20 في المئة مـــن إجمالي الموازنة بدلًا من 50 في المئة، وشـــكلت لجنة لتحليـــل الدين العام الخارجـــي، ونجحت في ضوء المعلومات التي ظهرت من هذا التحليل في التخلص من 7 مليارات دولار من ديونها. وهذا ما يجرى بالنســـبة إلى اليونان حيث كان أحد جوانب حل أزمتها هو التخفيف من ديونها بإســـقاط 105 مليار يورو (130 مليار دولار أميركي) من الديون اليونانية المســـتحقة للقطاع الخاص بخسارة للدائنين تبلغ نحو 74 في المئة من قيمة مستحقاتهم[18]. لاحظ أن هناك حملة عالمية وحملات وطنية يشارك فيها نشطاء من دول الشمال ودول الجنوب، من بينهم مصريون (الحملة الشـــعبية لإســـقاط ديون مصر)، للمطالبة بإلغاء أو خفض ديون الدول النامية. وللأسف لم تهتم الحكومة بالمشاركة في هذه الحملة ولم تُبدِ أي تعاطف معها حتى الآن، وتتصرف باعتبارها حكومة مستغنية ومترفعة.

(5) تقليص النفقات - كيف؟

- من الضروري التخلّص من صور البـــذخ والإنفاق غير الضروري كلها حاليًا ضمن الإنفاق العـــام. وعلينا البدء بالصناديق المغلقـــة. والمقصود بهذه الصناديق صناديق لجهات مثل القوات المســـلحة التي يبدو أن لديها من الوفرة المالية ما يجعلها تقدم قرضًا بمليار دولار للبنك المركزي، وتتفق على إعادة بناء الكنائس وعلاج المصابين وغير ذلك. فمن الوارد خفض مخصصاتها بـ 10 في المئة مثلًا، مع إخضاع موازنتها للرقابة البرلمانية على نحو جاد. ومن الضروري تصحيح الوضـــع الغريب للقوات المســـلحة التي تمـــارس نشـــاطًا اقتصاديًا

(18) الشروق، 11/ 3/ 2012.

ضخمًا - وإن كنا لا نعرف حجمه على وجه الدقة واليقين - ولا يخضع هذا النشاط لرقابة ولا تؤدّى عنه ضرائب بحسب ما هو شائع من المعلومات. وهذا النشاط يجب إخضاعه للقواعد نفسها التي تخضع لها شركات القطاع العام، بما في ذلك دفع الضرائب والخضوع لرقابة جهاز المحاسبات. ويُفضل تحويل النشاط الاقتصادي الهادف إلى الربح للقوات المسلحة إلى نشاط مدني بعيدًا عن هذه المؤسسة. وفي الواقع أنه من الضروري إعادة هيكلة القوات المسلحة؛ فليس الإعلام والداخلية فحسب هما اللذان بحاجة إلى إعادة هيكلة.

- كما يجب خفض مخصصات النفقات غير الضرورية بالعملة المحلية مثل مخصصات الإعلانات والاستقبالات والمؤتمرات والسفريات وبدلات السفر والوقود والسيارات الحكومية، وتقليص عدد المستشارين، مع العناية بالصيانة خصوصًا الصيانة الوقائية.

- وقف دعم الطاقة للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة. وسد الثغرات في نظام الدعم بوجه عام.

في ما يتعلق بخفض النفقات غير الضرورية بالنقد الأجنبي يلزم اتخاذ الإجراءات التالية:

- وقف رحلات الحج والعمرة أو على الأقل وقف الحج والعمرة المتكررين، وإلغاء أو خفض بعثات الحج الرسمية (عدا المخصص لرعاية الحجاج)، وحصص الحج المخصصة للوزراء والنواب. فما يحتاجه البيت يحرم على الجامع بحسب الحكمة الشرعية البليغة.

- تقليص عدد البعثات الدبلوماسية في الخارج ومصروفاتها.

- الحد من السياحة الترفيهية للمصريين في الخارج إلى أقصى حد ممكن، مع تشجيع السياحة الداخلية من جانب المدارس والجامعات والجمعيات والأندية ... إلخ، لمعاونة شركات السياحة على اجتياز أزمة نقص السياحة الوافدة من الخارج.

- حظر استيراد السلع غير الضرورية أو التي لها بديل محلي، أو زيادة رسم التنمية على هذه السلع، خصوصًا السيارات الفارهة والتبغ والخمور وما إلى ذلك.

- زيادة التعريفة على الواردات من مختلف السلع للحد من استيرادها. وحقيق بالتنويه في هذا الشأن أن اتحاد المستثمرين المصريين طالب بالإجراءين السابقين، وطالب تحديدًا بزيادة التعريفة المقررة على السلع من المواد الخام إلى السلع تامة الصنع من 5 في المئة إلى 10 في المئة.

- فرض قيود على تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، خصوصًا رؤوس الأموال الساخنة.

(6) إعادة هيكلة الإنفاق العام، من خلال:

- إعادة ترتيب بنود الإنفاق العام بحسب نظام صارم للأولويات يضع كل ما يخدم زيادة النشاط الزراعي والصناعي والارتقاء بالتعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان الشعبي وتطوير العشوائيات في مراتب متقدمة.

- استكمال المشروعات المتوقفة أو المتعثرة في القطاع العام، ولا سيما في مجالات استصلاح الأراضي ومشروعات المياه والصرف الصحي وصناعات الغزل والنسيج وغيرها. وربما تكون الحكومة قد بدأت السير في هذا الاتجاه، بحسب ما صدر من تصريحات.

- وضع نظام عادل للأجور يتضمن حدًا أدنى (1200 جنيه) وحدًا أقصى (15 مثل الأدنى)، مع استخدام الوفر المحقق من خفض الأجور المرتفعة في زيادة أجور الفئات الدنيا. ومن الملاحظ أنه حصل التفاف على موضوع الحد الأدنى للأجور الذي طُبّق في الحكومة بواقع 684 جنيهًا، إذ لم يمتد تطبيقه إلى القطاع الخاص. كما أن الحد الأقصى البالغ 35 ضعفًا ما زالت تعترض تطبيقه بعض العقبات حتى داخل الحكومة، فضلًا عن عقبات تطبيقه في البنوك العامة - حيث لا يرتبط بالحد الأدنى العام وإنما بالحد الأدنى المُطبّق فيها.

- زيادة المعاشـــات، خصوصًا لأصحاب المعاشـــات المتدنية وتحسين معاشات وإعانات الضمان الاجتماعي.

- تنفيــذ برامج إعانــة بطالة مقترنة بتدريـــب للعمالــة لتأهيلها للوظائف المطلوبة في السوق، والمرتبطة بالاستثمارات التي يجري التخطيط لها.

- توجيه نســبة من الإنفاق العام لمســاهمة الحكومــة - جنبًا إلى جنب الشـــركات والبنوك في القطاعين العام والخاص، ومساهمات الجمهور العام - في إنشاء عدد من المشروعات الإنتاجية الكبيرة بنظام شركات المساهمة، على أن تصمم هذه المشروعات بحيث يدور في فلك كل مشروع كبير مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(7) زيادة الإيرادات عن طريق:

- وضع حد لقضية الصناديق الخاصة التي تتعارض مع مبدأ أســـاس من مبادئ المالية، هو مبدأ وحدة الموازنة، والاستفادة من رصيدها (36 مليار جنيه في حزيران/ يونيو 2010) في أوجه الإنفاق المشار إليها أعلاه.

- فتح الباب لتســـجيل الأراضي والمباني وشقق التمليك برسوم مخفضة خلال أجل محدد يتعرض المالك بعده لغرامة يجري تحصيلها بجدية؛ وهو ما يمكن أن يُسهم في تحويل القطاع غير النظامي إلى قطاع نظامي.

- وقف الخصخصــة ومراجعــة كل صفقاتها، وصفقــات بيع الأراضي المملوكــة للدولة على أن تعود إلــى الملكية العامة الشـــركات الأراضي التي تثبت فيها شبهة التربح أو إهدار المال العام أو الاحتكار، حتى تغذي الفوائض المحققة فيها الموازنة العامة للدولة.

- الإســـراع بعملية مراجعة عقود تصدير الغاز وتعديل العقود المبرمة مع شـــركات النفط الأجنبية بحيث تتحمل الضرائب التي تدفعهــا نيابة عنها الهيئة العامة للبترول، وبحيث يتم تقاســـم الزيادات التي تطرأ على الأســـعار العالمية للنفط معها كما فعلت دول نفطية مثل الجزائر.

- اســترداد جانب من دعم الطاقة بزيادة الضريبة أو رســم التنمية المقرر على السيارات ذات السعات اللترية العالية.

- تعديل هيكل الضريبة التصاعدية الحاليــة إلى هيكل يتضمن زيادة عدد الشرائح والتدرج في الســعر وصولًا إلى 50 في المئة على الأقل على الشرائح العليا. ومما يذكر في هذا الشأن أن اتحاد المســتثمرين طالب برفع أعلى سعر للضريبة التصاعدية من 25 في المئة إلى 30 في المئة.

- فرض ضريبة على الأرباح الرأســمالية المحققة من تعاملات البورصة ومن الصفقات العقارية.

- زيادة ضريبة المبيعات على السلع الكمالية والاستهلاك الترفي، بما فيها الحفلات التي تقام في الفنادق الفاخرة.

- مراجعة الإعفاءات الضريبية لحذف ما لا ضرورة له.

كما ســبق ذكره، فإن هذه الإجراءات يجــب أن تتضمنها حزمة أو برنامج واحد متناســق، يراعى فيه الآثــار المختلفة لهذه الإجــراءات وعلاقة الواحد منها بالآخر، وذلــك للحيلولة دون وصول العجز فــي الموازنة والتضخم إلى مستويات غير مقبولة قد تُضر الفقراء قبل الأغنياء. وهو ما يقتضي إصلاح نظام التخطيط ونظام وضع الموازنة العامة للدولة وتوثيق العلاقات بينهما.

من المهم ملاحظة أن التغييرات المنشودة لتمكين البلاد من الخروج من مأزقها الاقتصــادي الحال والتحرك نحو الخروج مــن مأزقها التنموي المزمن لن تتحقق بمجرد إعلان المواقف وصوغ الاقتراحات، وإنما تتحقق من خلال عمل من يتبنون هذه المواقف والاقتراحات على كسب تأييد أوسع قطاعات من الشــعب لها، وتنظيم الجماهير والتحرك معها لتأليــف قوة ضغط منظمة تجدد قوة الدفع الثوري، وتســتخدم أســاليب النضال الديمقراطي كلها لدفع السلطة في الاتجاه المنشود، ولتصحيح ميزان القوى السياسية، وتصحيح ما يرافقه من انحياز اجتماعي أو طبقي للأغنياء.

الفصل السادس

آفاق تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر بعد الثورة

إذا كان تحقيق العدالة الاجتماعية مرهونًا بتوفير نمط جديد للتنمية يتصف بالشمول، وينطلق من مبدأ الاعتماد على الذات، وتتكامل فيه الأبعاد المختلفة للاستدامة، فإن السـؤال عن قدرة الثورة المصرية على تحقيق العدالة والتنمية يؤول في الواقع إلى سـؤال عن قدرة الثورة المصريـة على إحداث هذا النمط الجديد للتنمية. وتسـتدعي الإجابة عن هذا السؤال التوقف أولًا عند خصائص المرحلة المنقضية من عمر الثورة، التي درجنا على تسميتها بالمرحلة الانتقالية. وكنا نظن في أول الأمر - مع طغيان الشعور بنشوة النجاح في الإطاحة بمبارك، ومـع التآلف الذي بدا أنه نشـأ بين مختلف القوى السياسـية - أنها سـتكون مرحلة واحدة، وأنها لن تطـول كثيرًا. لكن تطورات الحـوادث أظهرت خطأ هذا الظن. ومن هنا أصبح من الواجب تقسيم المرحلة الانتقالية إلى مرحلتين: مرحلـة انتقالية أولى، وهي المرحلة التي بدأت بسـقوط رأس النظام السـابق في 11 شـباط/ فبراير 2011 وتنتهي بانتخاب البرلمان الجديد وبدء ممارسته سـلطاته. ومرحلة انتقالية ثانية بدأت بالانتخابات الرئاسـية وتولّي أول رئيس مدني سـلطاته في 30 حزيران/ يونيو 2012، ثم خروج المجلس العسـكري من المشهد السياسي، ووضع الدستور الجديد، وتنتهي بانتخاب مجلس نواب جديد، وإن كان من الصعب معرفة متى يحدث ذلك. لذا سوف نبدأ بالنظر في طبيعة الميزان الجديد للقوى السياسـية الذي تمخضت عنه الانتخابات النيابية في نهاية المرحلـة الانتقالية الأولى، والنظر كذلك فـي المضمون الاقتصادي والاجتماعي لبرامج الأحزاب التي صار لها تمثيل بدرجة أو بأخرى في برلمان ما بعد الثورة، من أجل التعرف إلى الملامح المتوقعة للنظام السياسـي والنظام الاقتصادي - الاجتماعي المرتقب. وبعد ذلك ننتقل إلى تحليل ما جرى خلال الفترة التي انقضت مـن المرحلة الانتقالية الثانية، مع محاولة استشـراف آفاق

المستقبل عن طريق وضع عدد من السـيناريوات المحتملة في المدى القريب وفي المدى الأبعد.

أولًا: إنجازات المرحلة الانتقالية الأولى وإخفاقاتها

يشـير تطور الأوضاع بعد مرور نحو عامين ونصـف العام على قيام ثورة 25 يناير إلى أن مصر قد سـارت في طريق وعرة وهي تسعى إلى الانتقال من نظام مبارك إلى نظام جديـد يُلبّي أهداف هذه الثورة: عيـش - حرية - عدالة اجتماعية - كرامة إنسانية. فعلى هذه الطريق اختلطت الإنجازات بغير قليل من الإخفاقات.

من أبرز الإنجازات سـقوط مبارك وعدد من كبار أعوانـه، وانتقالهم من سـكنى القصور إلى سـكنى السـجون، وخضوعهم للمحاكمات الجنائية عن بعض ما ارتكبوه من جرائم في حق مصر وشـعبها. ومنها اختفاء برلمان مبارك المزوّر، والإجهاز على عدد من الأدوات التي كان يعتمد عليها في بسط نفوذه، ولا سـيما الحزب الوطني والمجالس المحليـة. ولا يقل في الأهمية عن تلك الأمور تلاشـي الخوف من نفوس المصريين، وانتزاعهم عـددًا من الحريات المهمة وممارستهم ألوانًا شتى من الاحتجاجات والضغط على حكام المرحلة الانتقالية، ما أسفر عن اسـتجابات جزئية ومتأخرة في كثير من الأحيان لبعض المطالب الاقتصاديـة والاجتماعية. نذكـر منها وضع حد أدنـى وحد أقصى للأجور في الجهاز الحكومي والبنوك والشـركات العامة، وتثبيت بعض فئات العمالة الموقتة، وزيادة أجـور ومزايا بعض فئات العمـال والموظفين، ورفع المعاشات[1]. يضاف إلى هذه الإنجازات مشاركة المصريين في أول انتخابات برلمانية تتسـم بدرجة عالية نسـبيًا من الحرية والنزاهة. ولم يكن تحقيق هذه الإنجازات بالأمر اليسير. إذ جاءت في معظم الأحوال نتيجة كثير من المبادرات

(1) يمكن الإطلاع على عرض تفصيلي للمكاسـب الاقتصادية والاجتماعية للثورة في: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، «ثورة 25 يناير في عـام،» (تقارير معلوماتية؛ العدد 61، القاهرة، كانون الثاني/ يناير 2012).

الشعبية والتظاهرات الحاشدة والاعتصامات للضغط على المجلس العسكري الذي تولّى الحكم خلال المرحلة الانتقالية الأولى. وشـهد عدد غير قليل من هذه التحركات الشـعبية صدامات عنيفة مع الشـرطة المدنية والعسكرية، قتل وجرح خلالها مئات المواطنين.

أمـا الإخفاقات فكثيرة. منها اسـتطالة أمد المرحلة الانتقالية واتسـامها بقدر متزايد مـن التوتر والاحتقان بسـبب الفقدان المتزايد لثقة الشـعب في المجلس العسـكري. ومنها العجز عن شـق مسار سلس لتسـليم الحكم من العسـكريين إلى سـلطات مدنية منتخبـة، وتنكب الطريق نحـو هذا الهدف بإصرار السلطة العسكرية الحاكمة على إجراء الانتخابات البرلمانية - بما في ذلك انتخاب مجلس شورى لا قيمة له، إذ لم يشارك في انتخاباته سوى 7 في المئة من الناخبين المسجلين - وإجراء الانتخابات الرئاسية قبل وضع دستور جديد للبلاد يحدد سـلطات الرئيـس الجديد، وذلك على الرغم مما شـاب القواعد الحاكمة لهـذه الانتخابات من عُوار قانوني بسـبب تحصين قرارات اللجنة المشـرفة عليها ضد الطعن عليها أمام القضاء. كمـا اعترضت عملية إعداد الدسـتور الجديد عراقيل شتى بسـبب الغموض الذي أحاط بأسلوب تأليف الجمعية التأسيسـية وما خلّفه من صراعات بين القوى السياسية وفئات الشعب التي أرادت أن يكون لها تمثيل يُعتدّ به في تلك الجمعية، وذلك جراء سـعي الأغلبية البرلمانية الإسلامية إلى الاسـتئثار بالنسبة الكبرى من عضوية الجمعية التأسيسية.

من الإخفاقات أيضًا العجـز عن تطهير أجهزة الدولة مـن أعوان النظام السـابق وأذنابه، خصوصًا أجهـزة الأمن والإعـلام والقضـاء. ومنها غياب المحاكمات السياسية لرأس النظام السابق وبطانته وأعوانه الذين أفسدوا الحياة السياسـية وأهدروا الكثير من ثروات البلاد، وساعدوا في انتشار الفساد في كل مناحـي الحياة. ومنها غيـاب المحاكمات الجنائية عما ارتكبتـه أجهزة مبارك الأمنية من انتهاكات لحقوق الإنسان، والعزوف عن تبني مفهوم العدالة الانتقالية وتفعيله. ومنها العجز عن إحداث تغيرات أساسـية في السياسـات الاقتصادية

والاجتماعيــة؛ ما أدى إلى احتدام المشــكلات الاقتصاديــة والاجتماعية التي كانت متأزمة أصلًا في عهد مبارك.

ليس من الصعب التعرف إلى أســباب وعورة المســار الذي سلكته مصر منذ قيــام ثورتها. فبعض هذه الأســباب يتعلق بالطبيعة الخاصــة لهذه الثورة، كونها ثورة شــعبية بلا قيادة مركزية ذات برنامج محــدد وموحد. فعلى الرغم من عبقرية الشــعارات التي رفعها الثوار («عيش - حرية - كرامة إنســانية» - «تغيير - حرية - عدالة اجتماعية» - «الشعب يريد إسقاط النظام»)، إلا أن ثمة اختلافات في رؤية القوى السياسية المختلفة للترجمة الملائمة لهذه الشعارات، وثمة تباينات في شــأن المدى الذي يمكن الذهاب إليه فــي تغيير النظام وفي شأن السياســات الملائمة لإنجاز التغيرات المنشــودة. ومما زاد الأمور تعقيدًا أن المجلس العســكري الذي كان مــن المفترض أن يقوم بــدور الوكيل عن الثوار، سرعان ما تحول إلى «وصي» أو «قيّم» له رؤيته الخاصة التي يسعى إلى فرضها في شــأن التغيير؛ وهي رؤية محافظة بالضرورة بحكم أن هذا المجلس كان ركنًا أساسيًا من أركان نظام مبارك. ومن هنا كان تكرار الصدام بين القوى الثورية والمجلس العســكري، وتكرر اتهامه من هذه القوى بأنه جزء من الثورة المضادة، إن لم يكن هو قائدها الفعلي.

من الأسباب الأخرى لوعورة مســار الثورة تفجّر المشكلات الاقتصادية والاجتماعيــة التــي تراكمت خــلال عهد مبــارك، وتطلع كثيــرون من فئات الشــعب التي حُرمت طويلًا من حقها في العيش الكريم إلى تحسّــن ســريع لأوضاعها، ولا ســيما أن مُناخ الحريــة الذي أتت به الثورة شــجّع على تزايد وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية وجعل البلاد تشــهد مرحلة جديدة من الصراع الطبقي. وفي ســياق هذا الصراع، صار مطلب العدالة الاجتماعية يفرض نفسه على أجندة العمل الوطني بقوة متزايدة.

ثمة ســبب إضافي لوعورة طريــق الثــورة، ألا وهو تلــك التغيرات في تضاريس الحياة السياســية والاجتماعية المصرية التي تبلورت في عهد مبارك كردة فعل على ســوءات نظامه. ونخص بالذكر هنا تجريف المجال السياســي

بهيمنة الحزب الوطني على المشهد السياســي وتهميش قوى المعارضة. وهو ما جعل كثيرين يلوذون بالدين باعتباره بديلًا من السياسة. ومن هنا كان البروز المتزايد للقوى الإسلامية ممثلة في جماعة الإخوان المسلمين، وبدرجة أقل - وإن لم تكن هينة - في الجماعات الســلفية. وأدى بروز هذه القوى إلى تعقيد إضافي في المشهد السياســي الجديد، متمثّلًا في اختلاط الاستقطاب السياسي باستقطاب آخر ديني - علماني/ مدني، مع توجس قبطي شديد من صعود تيار الإسلام السياســي. وهو ما تجلّى في الجدل الذي احتدم في شأن هوية الدولة ومرجعيتها في الدستور الجديد، الذي استنزف الكثير من الوقت والطاقة.

أخيرًا، علينا ألا ننسى أن مصر لا تعيش في فراغ جغرافي أو سياسي. فهي جزء من أمة عربية، بل هي قلب الأمة العربية التي باتت تعاني التفكك والانقسام وفقدان وحدة الهدف ووحدة الصف معًا. وولّد هذا الوضع عراقيل إضافية أمام الثورة المصرية. فثمة طائفة من الحكام العرب - ولا سيما أغلبية حكام الدول الخليجية - شعرت بعدم ارتياح شديد لقيام الشعب المصري بخلع مبارك الذي كان يصطف معهم وراء الولايات المتحدة، ويســير وفق ما تُحبّذه من سياسات اقتصادية واجتماعية وخارجية. بــل يمكن القول إن هــذه الطائفة من الحكام العرب أصبحت تساورهم الهواجس والمخاوف من انتقال عدوى الثورات التي وقعت في ما صار يطلق عليه بلدان الربيع العربي إلى بلدانها. وشــهدنا بعض نتائج هذه الهواجس والمخاوف عندما هبّــت رياح الثورة على البحرين، الأمر الذي تجلّى في الاحتشاد غير المسبوق للقوى العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل قمع الانتفاضة الشعبية هناك.

كما تبدّت نتائج المشــاعر غير الودية تجاه الثورة المصرية في ما مارسته الدول الخليجية من ضغط - بالتعاون مع قوى غربية متعددة - من أجل احتواء هذه الثورة. وكان من أقوى أســلحة الضغط ســلاح المال الذي اســتعمل من الحكومات ومن بعــض الجمعيات الأهلية الدينية في الخليج. ففي ما يبدو مما تنقله الصحف مــن أخبار وروايات، تدفّقت المنح الســخية على بعض القوى السياســية المصرية كالجماعات الإسلامية - ولا ســيما الجماعات السلفية -

وعلى مرشحي الرئاسة الأقرب إلى النظام السابق، بينما تم الإعراض عن تقديم المعونات أو القروض أو الاستثمارات إلى مصر بهدف تعميق وإطالة أمد الوضع الاقتصادي الصعب للبلاد، ومن ثم تأليب الشعب على الثورة وتنفيره من القوى الثورية. ولم تدّخر بعض الحكومات والمنظمات غير الحكومية الغربية وسعًا في محاولة استمالة بعض القوى السياسية الليبرالية والثورية بسلاح المال؛ ما أدّى إلى تفجير ما عُرِف بأزمة المنظمات الأجنبية.

ثانيًا: ميزان القوى السياسية عقب أول انتخابات نيابية بعد الثورة

إذا كانت الثورة قد فتحت المجال السياسي بفضل ما انتزعه الشعب من حريات، فإنها فتحته على هذا المشهد الذي حظيت فيه القوى الإسلامية بمساحة ضخمة من الساحة السياسية، والذي علا فيه صوت الداعية على صوت السياسي، بدعوى صيانة الهوية الإسلامية وتعزيزها، وبرز فيه الخطاب الديني المحافظ الذي يوظف في التنفير من القوى الليبرالية والقوى اليسارية والتقدمية. الأمر الذي ضاعف العوامل المناوئة لهذه القوى، سواء في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في آذار/ مارس 2011، أم في الانتخابات البرلمانية في أواخر عام 2011 وأوائل 2012. ولم تسمح الظروف التي نشأت بعد الثورة لتلك القطاعات من القوى الليبرالية والقوى اليسارية التي شاركت في الثورة والتي سعت إلى الاحتشاد والتجمع في أحزاب جديدة باحتلال مساحة واسعة في الساحة السياسية، ولم تسمح لها بالتالي بالفوز بنسبة كبيرة من مقاعد مجلس الشعب، خصوصًا مع تراجع الإخوان عن وعودهم بعدم خوض الانتخابات في الدوائر كلها وتراجعهم عن نواياهم في الاكتفاء بالمشاركة واستبعاد المغالبة. وطالت الفترة اللازمة لتأسيس هذه الأحزاب بالنظر إلى الشروط المتشددة التي أتى بها قانون الأحزاب الجديد، وتشتت جهد الأحزاب الناشئة بين الاشتراك في النضال السياسي من أجل استكمال تحقيق أهداف الثورة والمهام اللازمة للبناء الحزبي والتواصل مع القواعد الشعبية في أرجاء البلاد. كما لم تسمح الإمكانات المالية الضعيفة للأحزاب اليسارية الجديدة

بالقيام بما تستلزمه الحملات الانتخابية من دعاية ومؤتمرات جماهيرية وما إلى ذلك.

لذا لم يكن مفاجئًا أن تفوز القوى الإسلامية بنسبة كبيرة من مقاعد مجلس الشعب في الانتخابات التي شارك فيها نحو 63 في المئة من الناخبين. لكن المفاجئ حقًا هو وصول هذه النسبة إلى 72 في المئة (47 في المئة إخوان + 25 في المئة سلفيون)، مع فوز عدد قليل من الشخصيات المعروفة من شباب الثوار وشيوخهم الذين ترشحوا في الانتخابات كأفراد أو ضمن القوائم الانتخابية، بمن في ذلك من كانت لهم أدوار مرموقة في معارضة حكم مبارك. ما يكشف عن وجود فجوة بين قيادات الثورة من التيارين الليبرالي واليساري، من جهة، والمجتمع وقاعدته الانتخابية، من جهة أخرى.

نظرًا إلى الظروف التاريخية التي سبق إيضاحها، وفي إطار المستجدات التي ظهرت بعد قيام الثورة، وما صاحبها من منافسة غير متكافئة بين القوى الإسلامية والقوى المدنية، لم يكن غريبًا إذًا أن تكون الغلبة في الانتخابات النيابية للقوى الإسلامية. وعلى ذلك فإن مسار الثورة سوف يتحدد على المدى القصير وربما المدى المتوسط أيضًا، بميزان القوى الجديد الذي يتجلّى في التركيبة السياسية لبرلمان ما بعد الثورة، حيث تستأثر فيه القوى الإسلامية - ولا سيما حزب الحرية والعدالة الإخواني وحزب النور السلفي - بأغلبية مريحة توفّر لها فرصة جيدة للتأثير في صياغة دستور ما بعد الثورة وفي التشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولا يُغير من هذا الاستنتاج حل مجلس الشعب بحكم قضائي، حيث إن سلطة التشريع قد انتقلت بموجب الدستور الجديد إلى مجلس الشورى الذي يتمتع التيار الإسلامي بأغلبية مقاعده. كما لا يغير منه انتخاب مجلس شعب جديد (مجلس نواب بحسب الدستور الجديد)، حيث من المرجح أن يظل التيار الإسلامي هو الأقوى تأثيرًا في هذا المجلس نظرًا إلى تشعّب وتعمّق جذوره الجماهيرية، وعلى الرغم من تراجع شعبيته في المرحلة الانتقالية الثانية، وذلك على ما سيأتي بيانه عند طرح سيناريوات المستقبل في المبحث السادس من هذا الفصل (سادسًا: سيناريوات المستقبل).

كي نســتطلع ملامح النظام السياســي والنظام الاقتصادي - الاجتماعي خلال المرحلة الانتقالية بشــقيها الأول والثاني، علينا قــراءة برامج الأحزاب الرئيســة الممثلة في البرلمــان الجديد قــراءة دقيقة. وفضلًا علــى ذلك، فإن استكشــاف المواقــف المحتملة للقوى الإســلامية يســتوجب أيضًــا متابعة تصريحات أبرز قياداتها والممارســات العملية الظاهــرة لأتباعهم وحلفائهم. كما علينا ألا نغفل في استشراف المستقبل طبيعة البيئة الإقليمية والبيئة الدولية المحيطة بمصــر، وما تفرزه من ضغــط على صنّاع السياســات في مصر، وما تقدّمه من دعم لهذا الطرف أو ذاك من أطراف العملية السياســية. وعلينا كذلك أن نأخذ في الحســبان أن طبيعة الثورة المصرية والظروف المحيطة بها تجعل من الصعب أن تحقق أهدافها بضربة واحدة قاضيــة في جولة واحدة، وترجّح أن هذه الأهداف ستتحقق عبر جولات متعددة، قد تنهزم فيها قوى الثورة تارة، وتنتصر تارة أخرى. وكان هذا هو حــال ثورات أخرى كثيرة في التاريخ القديم والتاريخ الحديث. إذ على الرغم من قيادة الشــيوعيين ذوي العقيدة الواضحة المعالم للثورة الروسية، قُضيت سنوات طُبّقت فيها سياسات اعتُبِرَتْ سياسات محافظة وبعيدة عن التوجه الاشتراكي، مثل السياســة التي طبّقها لينين وأطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة، قبل أن تشق الثورة مسارها الاشتراكي. وفي مصر، على الرغم من وجود قيادة موحَّدة لثورة يوليو، وعلى الرغم من امتلاك الثورة المبادئ الســتة، إلا أنه قد انقضت سنوات بعد قيام الثورة، تدرّجت فيها السياسات حتى وصلت إلى ما أُطلق عليه مرحلة التحول الاشتراكي.

ثالثًا: انعكاسات غلبة التيار الإسلامي على النظام السياسي

من المرجّح على المدى القريب، وربما على المدى المتوســط أيضًا، أن يكون النظام السياســي الذي ســينتجه البرلمان الجديد نظامًا سياسيًا ينحو إلى الديمقراطيــة، لكن ديمقراطيته لن تكــون على النمط الذي تدعــو إليه القوى المدنية الليبرالية واليسارية، بل إنها ســتكون ديمقراطية مقيّدة بقيود يُدّعى أنها مستمدة من الشريعة الإســلامية. ولا تعود هذه القيود إلى الإقرار المتوقع من جانب معظم - إن لم يكن كل - القوى السياســية الممثلة في البرلمان للنص

الدستوري بأن «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع». وإنما يُرجّح ذلك ما نُلاحظه من محاولات من جانب القوى الإسـلامية - ولا سيما الجماعات السلفية - لتقديم تفسيرات متشـددة لهذا المبدأ أو للالتفاف حوله بصورة أو أخرى.

الجماعات السـلفية والأحزاب السياسـية التي انبثقت عنها لا تكف عن إعلان نيّتها إقامة الدولة الإسـلامية، ولا عن تأكيدها أنها جاءت لتطبيق «شرع اللـه». ومن الملاحظ أن برنامـج حزب النور يتحدث بوضـوح عن «ضرورة تحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسـلامية». وهكذا فإن البرنامج يساوي بين «مبادئ الشريعة الإسلامية» و«الشريعة الإسلامية» ذاتها، على ما بينهما من فرق شاسع. فـ المبادئ تدور حول قيم إنسـانية عليا تشترك فيها جميع الأديان السماوية والعقائد غير السماوية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان كقيم الصدق والأمانة والعدل والمساواة والحرية والكرامة الإنسـانية. أما الشريعة فتتضمن جملة من الأحكام التفصيليـة التي تراكمت على مدى السـنين، والتي تباينت فيها المذاهب والاجتهادات على نحو قسّم المسلمين إلى جماعات شتى ذات مذاهب مختلفة.

مع ذلك يفترض السـلفيون أن «حكم الشـرع» واضح لا لَبس فيه. وهو كلام مردود عليه بأن الإسـلام لم يأتِ بنظام للحكم محدد القسـمات واضح الملامح، وإنما ترك هذا النظام للبشـر يجتهدون في بنائه وفق الظروف في كل زمان ومكان. وهذا الكلام ينطبق أيضًا على الأحكام وثيقة الصلة بطبيعة النظام الاقتصادي - الاجتماعـي، وهي أحكام المعاملات التـي لا يمكن إضفاء أي قداسـة أو ديمومة عليها في رأي المستنيرين من علماء الدين الإسلامي. ولدار الإفتاء فتوى حديثة بأن «الشريعة الإسلامية لم تأمر بنظام سياسي محدد»، و«أن الشـرع ترك الباب مفتوحًا أمام الاجتهادات التي تتناسـب والعصور والأماكن المختلفـة»[2]. ولزعماء السـلفيين تصريحات تثير الكثير مـن المخاوف لدى الليبراليين واليسـاريين، بل ولدى كل مؤمن بالديمقراطيـة وقيَمها الأصيلة. إذ

(2) الشروق، 13/12/2011.

صرّح أحد قيـادات حزب النور بأنهم يرفضون «الفكرة الفلسـفية للديمقراطية في أن الشـعب هو مصدر السـلطة التشـريعية»، وأنهم عندمـا يقبلون بآليات الديمقراطية، فإنهم يقبلونها «منضبطة بضوابط الشريعة»، بمعنى أنهم لا يقبلون «أن يكون الحكم لغير الله»[3].

لدى الإخوان المسـلمين أيضًا ما يثير الارتياب فـي تعاملهم مع المبدأ القائل إن «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، وما يثير شـبهة الالتفاف حول مبدأ «الشعب مصدر السـلطات». فهم عندما يوافقون على «مدنية الدولة» يسـارعون إلى القول إنها «مدنية ذات مرجعية إسلامية»، ويتحـدث برنامج حزب الحريـة والعدالة في بعض المواضـع عن «مرجعية الشـريعة»، وفي مواضع أخرى عن «مبادئ الشـريعة»، ما يشـي بشـيء من المراوغة في هذا الشـأن. ومما يسـترعي الانتباه أن هذا البرنامج يسعى إلى فرض مرجعية الشـريعة بجعل المحكمة الدسـتورية العليـا رقيبًا على التزام التشريعات بهذه المرجعية. وأغلب الظن أن هذه ليست إلا صيغة بديلة لصيغة كان الإخوان قد تقدموا بها في نسـخة سـابقة من برنامجهم وأثارت مخاوف شـديدة، ما اضطرهم إلى سـحبها، وهي وصايـة علماء الدين على سـلطة التشـريع على نحو قريب من صيغة ولاية الفقيه المعتمدة في إيران. إذ عندما تكون الغلبة للقوى الدينية في البرلمان والحكومة، فسـوف يكون في مقدور هذه القوى التأثير في تأليف المحكمة الدسـتورية العليا وفرض ممثليهم فيها للقيام بمهمة تقييد سلطة الشـعب في التشريع استنادًا إلى «مرجعية الشريعة». ومن المرجح أن يعود الإخوان إلى فرض وصاية رجال الدين على التشـريع وغير ذلك من الأمور إذا استطاعوا إلى ذلك سبيلًا. ونُسِب إلى خَيرَت الشاطر عقب ترشّـحه لرئاسـة الجمهورية عن جماعة الإخوان المسلمين وحزبها أنه قال في لقاء مع زعماء السلفيين قصد كسب أصواتهم لمصلحته: «إن الشريعة كانت وستظل مشروعي وهدفي الأول والأخير»، ووعدهم بأنه «سيعمل حال

(3) انظر الأقوال المنسوبة للسيد ياسر البرهامي في: الشروق، 14/ 12/ 2012.

فوزه (بالرئاسة) على تكوين مجموعة من أهل الحل والعقد لمعاونة البرلمان في تحقيق هذا الهدف»[4].

يهدف «برنامج النهضة» الذي تمحـــورت حوله الحملة الانتخابية لمحمد مرسي انتقال النظام السياسي «تدريجًا» - نظرًا إلى الظروف الانتقالية التي تمر بها مصر - «من نظام رئاسي شـــديد المركزية إلى نظام شبه برلماني»، و«تغيير سياســة التعيين للمناصب المؤثرة فـــي الدولة (المحافظيـــن والمحليات) إلى الانتخاب». ويتحدث البرنامج عن «ضمان الحريات والحقوق الأساســية لكل مصري والتي لا غنـــى عنها في أي مجتمـــع متقدم، وفي إطـــار منظومة القيم الدينية الأصيلة». ويتبنى البرنامج مبدأ «الشـــعب مصدر السلطات» و«الشورى كمبدأ أســـاس» لا يقتصر على مجال العلاقات السياســـية، بل يمتد تطبيقه إلى «مختلف جوانب الحياة في الدولة»، و«التعددية السياســـية» و«الفصل الكامل بين الســـلطات». وتحت عنوان «المرجعية الإسلامية» اســـتبعد برنامج النهضة أن تكون الدولة «عســـكرية أو بوليسية» أو أن تكون «دولة «ثيوقراطية» تحكمها طبقة رجال الدين، فضلًا عن أن تُحكَم باســـم «الحق الإلهي»، وشدد على أن تكون «دولة وطنية دستورية» تقوم على «مبدأ المواطنة والمساواة وإلغاء أشكال التمييز بكل صوره». كما استهدف البرنامج «إعادة الاعتبار للمؤسسة الدينية - الأزهر والكنيسة المصرية - والعمل على استقلالها»[5].

من الملاحظ أن برنامج النهضة لم يقدم شـــيئًا يذكر في مجال تصفية دولة الاستبداد والفســـاد التي أقامها نظام مبارك. وتجاهل البرنامج المطالب الثورية في شـــأن الأحكام العســـكرية بحق المدنيين وإعادة محاكمتهـــم أمام القضاء المدني، وفي شأن الإفراج السريع عمن اعتقلوا لأسباب واهية، وفي شأن تطهير

---

(4) الشـــروق، 5/ 4/ 2012. لاحظ أن ترشيح خيرت الشـــاطر لم يقبل لأسباب قانونية، ورشح الإخوان رئيس حزبهم محمد مرسي بدلًا منه.

(5) الاقتباســـات من برنامج النهضة (البرنامج الرئاسي ...محمد مرســـي 2012- النهضة إرادة شعب). وهو متاح على عدد من المواقع الإلكترونية، منها: <http://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dr.morsy2012>.

أجهزة الدولة من الفاسدين والمفسدين، وفي شأن إعادة هيكلة وزارة الداخلية وتحرير جهاز الإعلام الرسمي من السيطرة الحكومية، وتخليص القضاء من العناصر الفاسدة وتأكيد استقلاليته، وفي شأن إقامة نظام للعدالة الانتقالية تُجرى بمقتضاه محاكمات عن الجرائم السياسية لعناصر النظام السابق، مع عزل هذه العناصر سياسيًا قبل إجراء أي انتخابات[6].

تشير تصريحات وممارسات عدة (بما في ذلك تقديم مشروعات قوانين في مجلس الشعب) من جانب القوى الإسلامية، ولا سيما من جانب القوى السلفية إلى أن تقييد الديمقراطية خطر قوي الاحتمال، ولا سيما في ما يتعلّق بالقيود على الحريات الشخصية، وعلى حقوق المرأة (بما في ذلك الحقوق التي اكتسبتها في عهدي السادات ومبارك في مسائل مثل الخلع وحضانة الأطفال والحقوق المتصلة بالعمل)، وعلى حرية الفكر والفن والأدب، وعلى ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية. وتحدث برنامج حزب النور عن «إطلاق الحريات المشروعة». كما تشير الممارسات التي شاعت بين السلفيين حتى قبل دخولهم المجال السياسي، وبين بعض الجماعات الإسلامية الأخرى أيضًا، إلى توجهات سلبية تجاه المرأة (فهي عورة يجب إخفاء ملامحها من الرأس إلى القدمين، كما يجب منع الاختلاط بين الجنسين، وقصر عمل النساء على مجالات بعينها)، وتجاه المسيحيين (بعضهم يُحرم السلام عليه أو تهنئته بأعياده، فضلًا عن اعتبارهم كفارًا)، وتجاه الفنون والآداب (الهجوم على أدب نجيب محفوظ بدعوى أنه يحض على الرذيلة والفجور، ومقاضاة بعض المشتغلين بصناعة السينما بدعوى أن أفلامهم تزدري الإسلام، وتحريم التصوير وتعليق صور الأشخاص، وتحريم مشاهدة التلفزيون اللهم إلا القنوات الدينية وربما المباريات الرياضية للرجال)، وتجاه النشاط السياحي، يقول أحد

---

(6) استمع الرئيس إلى هذه الملاحظات وكذلك إلى بعض ما سيرد لاحقًا من انتقادات متعلقة بالجانب الاقتصادي والتنموي في برنامج النهضة، من خلال الكلمة التي ألقاها المؤلف بصفته ممثلًا آنذاك لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي في اجتماع الرئيس المنتخب بممثلي الأحزاب السياسية بقصر الاتحادية يوم الخميس 28 حزيران/يونيو 2012.

مشايخ السلفية إنهم ملتزمون بمنع «السياحة الشاطئية»، ويقول متحدث رسمي لحزب النور إن حزبه سيمنع الخمور تمامًا في الفنادق المصرية، وإن الخمر لن تقدم للأجانب وسيسمح للسائح بحملها وشربها داخل غرفته فحسب. ودعا زعيم سلفي معروف إلى تغطية التماثيل الفرعونية بالشمع لأنها كالأصنام التي كانت تحيط بالكعبة في الجاهلية[7].

عمومًا، الخوف من انقلاب الإسلاميين على الديمقراطية أو تكبيلها بقيود شديدة له ما يبرره، في ضوء تجارب الحكم الإسلامي في بلاد مثل السودان وإيران. وليس بمستبعد أن يعود الإسلاميون بعدما يقبضون على زمام الحكم في مصر إلى إحياء مقولات من نوع تحريم الخروج على الحاكم الإسلامي، حتى إذا ظلم وجار على حقوق العباد، أو طرح ما يعتبره بعضهم «الآلية الإسلامية» لاختيار رئيس الجمهورية، ألا وهي أن تقوم جماعة أهل الحل والعقد باختيار رئيس يبايعه الناس لأجل غير محدود، ولا يبعد عنه منصبه إلا لمرض أو عجز شديد أو إذا انحرف عن «المنهج الرباني»[8].

في ما خلا بعض المناوشات التي قام بها بعض الإسلاميين بغرض تقييد حرية الإعلام مثل محاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي والهجوم على بعض الإعلاميين، ومثل ترويع القضاة بمحاصرة المحكمة الدستورية العليا، فإن التصريحات المتشددة للإسلاميين لم تتحول إلى أفعال خلال الفترة الماضية. واستمر المصريون في التمتع بما اكتسبوه عقب سقوط رأس النظام السابق من حريات في التعبير عن الرأي والتظاهر وغير ذلك من ألوان الاحتجاج السياسي التي لم تخلُ من مظاهر العنف في بعض الأحيان، ولم ترد على حرية الإعلام وما يقدم في أجهزة من برامج ثقافية وفنية أي قيود، بل مورست حريات واسعة شابتها في بعض الأحوال تجاوزات صارخة بالإسفاف في القول والتجريح

---

(7) الشروق، 13/12/2011.

(8) انظر تصريح القيادي بالدعوة السلفية الشيخ محمود عبد الحميد في: الشروق، 13/5/2012.

الشخصي أو بالنقد غير الموضوعي. وربما يرجع عدم قدرة الإسلاميين على ترجمة أقوالهم المتشددة إلى أفعال إلى قصر مدة ممارستهم التشريع في مجلس الشعب الذي قضي بحلّه سريعًا. وربما يرجع ذلك إلى دخول التيار الإسلامي في معارك متكررة مع القوى الليبرالية واليسارية ومع القضاء ومع الإعلام خلال الفترة الماضية، وازدياد مشاعر التوجس والخوف من الإسلاميين؛ الأمر الذي جعلهم لا يضيفون إلى المشهد المضطرب قضايا قد تفاقم من هذه المشاعر السلبية. وربما يكون من بين الأسباب اكتشاف سلطة الإخوان أن المشكلات التي ورثوها من نظام مبارك أضخم كثيرًا مما كانوا يتصوّرون، ما دفعهم إلى عدم فتح جبهات جديدة تتعلق بالحريات الشخصية أو بقضايا الثقافة والإعلام قد تزيد من تأزم الأوضاع وتنال من الثقة فيهم.

رابعًا: انعكاسات غلبة التيار الإسلامي على النظام الاقتصادي - الاجتماعي

تناولت في الفصل الرابع بإيجاز التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب الإسلامية. وسوف أفصّل هنا بعض ما سبق إيجازه، مع إضافة قراءة برامج الأحزاب الليبرالية واليسارية.

تحبذ الأحزاب الإسلامية مبدأ الحرية الاقتصادية ونظام اقتصاد السوق الرأسمالي، مع إلباس هذه التوجهات لباسًا إسلاميًا. لاحظ أنه لم يعرف عن الإسلاميين الوقوف ضد سياسة الانفتاح الاقتصادي، أو ضد تطبيق برامج صندوق النقد الدولي سواء في عهد مبارك أم في عهد السادات. بل إنهم رحّبوا بهذه السياسات وراكموا الثروات عن طريقها، من خلال التجارة غير المشروعة في العملة، ثم بابتداع شركات توظيف الأموال وترويجها على أنها صيغة إسلامية صحيحة للاستثمار، مع أنه قد ثبت أنها كانت عملًا من أعمال النصب بامتياز. لاحظ أيضًا أن خيرَت الشاطر المرشّح المستبعد لرئاسة الجمهورية، ونائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين من كبار رجال الأعمال، وصاحب أو مشارك في مشروعات اقتصادية متعددة، ولا سيما في مجال

التجارة والمصارف والعقارات. وثمة قيادات إخوانية وسلفية متعددة تنتمي إلى الرأسمالية المتوسطة والكبيرة.

وفقًا لبرنامج حزب الحرية والعدالة «يتم النشاط الاقتصادي ... من خلال السوق الإسلامية ... التي تعتمد على المنافسة العادلة وحرية اقتصادية مقيدة ... وعلى صيغ التمويل الإسلامي»[9]. ويؤكد البرنامج ضرورة إعادة النظر في المنظومة المصرفية «بما يسمح أن تؤدي (المصارف الإسلامية) دورًا متزايدًا في الحياة الاقتصادية». ولا يستبعد البرنامج دور الدولة تمامًا لكنه يُحدّده في «العمل المستمر على قيام بيئة صحية ومناخ استثمار مناسب محيط بالعملية الإنتاجية»، و«تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات الاستراتيجية، خصوصًا تلك التي يحجم القطاع الخاص عن الدخول فيها». لكن الأساس في التنمية والعمل الاقتصادي هو القطاع الخاص. إذ يقول البرنامج: «أما الدور الرئيسي في الاستخدام الكفء للموارد ولإحداث التنمية المستدامة ... فهو مسؤولية القطاع الخاص»، وإن «الحرية الاقتصادية والمنافسة الشريفة هي أساس التقدم والرقي، ومن ثم فإن للقطاع الخاص دورًا محوريًا في الحياة الاقتصادية». كما يدعو البرنامج إلى «ترويج ثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي».

في ما يتعلق بتوزيع الدخل، يتحدث برنامج حزب الحرية والعدالة بعبارات عامة عن وجوب أن يتم التوزيع وفق معايير توزيع «عادلة» تتلاءم مع الجهد المبذول أو وفق التكافل الاجتماعي المنشود. ويقرر البرنامج أن رعاية غير القادرين هي مسؤولية الدولة وبقية أفراد المجتمع القادرين من خلال الصدقات المفروضة، وعلى رأسها الزكاة والتطوعية وغيرها من النفقات ... ومن خلال ... الضرائب». وثمة تركيز على دور «مؤسسة الزكاة والوقف وكافة أعمال البر». ويؤيد البرنامج وضع حد أدنى وحد أقصى للأجر، لكنه لا يُقدّم توجّهًا مُحدّدًا في شأن الضرائب، ولا يذكر الضرائب

(9) برامج معظم الأحزاب متاحة على الإنترنت بدرجة أو بأخرى من التفصيل.

التصاعدية أو الضرائب على الأرباح الرأسمالية، كما أنه لا يذكر شيئًا عن إعادة توزيع الثروة.

في ما يتعلق بالرؤية الاقتصادية لبرنامج النهضة الذي ارتكزت عليه الحملة الانتخابية للرئيس مرسي، فإنها تستهدف «التأسيس لتنمية مستدامة طبقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية»(؟)، وتحقيق «العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر»، و«الانتقال من الاقتصاد القائم على الإهلاك التام للموارد(؟) إلى الاقتصاد القائم على المعرفة والقيمة المضافة». ويقدم برنامج النهضة تفاصيل كثيرة بعضها عن مشروعات لا يبدو أنها تستند إلى حد أدنى من دراسة جدواها الاقتصادية أو الاجتماعية، يُستهدف تنفيذ بعضها على المستوى الإقليمي (المحافظات)، وتنفيذ بعضها الآخر على المستوى القومي (المشروعات القومية الكبرى)، فضلًا عن طائفة أخرى من المشروعات التي لا يخرج ما ورد في شأنها عن عبارات إنشائية مكررة تتصف بالعمومية الشديدة ولا تنطوي على أي معنى واضح أو آلية محددة لتنفيذها.

تتوزع الأدوار بين القطاع الخاص والدولة في برنامج النهضة على النحو التالي: «إن القطاع الخاص هو الدافع الحقيقي للتنمية الإنسانية المستدامة». وهنا نواجه زعمًا في شأن قدرة القطاع الخاص لم يجرؤ على ترديده حتى أنصار اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث إن إنسانية التنمية واستدامتها رهن بتفعيل معيار الربحية الاجتماعية في تقويم جدوى أي مشروع ونتائجه، بينما لا يتحرك القطاع الخاص إلا وفق معيار الربحية الاقتصادية، أي العائد الخاص الذي لا يدخل في حسابه ما قد ينتج من المشروع من خارجيات، أي آثار خارجية (Externalities). ويتصل بذلك ما ذكره البرنامج من «تفعيل وتنظيم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال». فهذا عمل تطوعي من جانب رجال الأعمال وإن أرادوا تنظيم دورهم الاجتماعي فهذا شأن خاص بهم. وتضمّن البرنامج (ص 41) وسيلة تستعصي على الفهم لزيادة أهمية دور القطاع الخاص والمحافظة على تنافسيته، وهي «تحقيق نمو قطاعي يعادل 100 في المئة سنويًا» (!). ومما يؤكد الدور المركزي للقطاع الخاص في فكر الإخوان قول مرشح الإخوان

الذي استبعد من الانتخابات الرئاسية خيرت الشاطر في لقاء له مع غرفة التجارة الأميركية في القاهرة: «القطاع الخاص هو المفتاح لحل مشكلات مصر الاقتصادية»، و«ليس لدينا خيار سوى أن يضطلع القطاع الخاص بدور كبير»[10].

يرتبط بالدور المركزي للقطاع الخاص في برنامج النهضة تأكيد برنامج النهضة أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستهداف زيادة عددها بنسبة 30 في المئة خلال خمسة أعوام (أي في عام 2017). وهذا هدف غريب، حيث إن السواد الأعظم من المشروعات (المنشآت) القائمة في مصر هي مشروعات صغيرة (92 في المئة منها تُشغّل أقل من خمسة عمال، و98 في المئة منها تُشغّل أقل من عشرة عمال بحسب تعداد عام 2006[11]). وهذه المشروعات لا تخرج في كثير من الأحيان عن كونها وسائل إعاشة، فضلًا عن أنها إفراز لحالة التخلف العام الذي يعانيه الاقتصاد حيث تشيع فيها أساليب تكنولوجية عتيقة وإنتاجية العمل متدنية. والمطلوب حقًا ليس زيادة عدد هذه المشروعات، بل تقليص وزن هذه المنشآت في الهيكل الصناعي وتطويرها بتحويل بعضها الصغير إلى متوسط وتحويل بعضها المتوسط إلى كبير بالمعنى الحديث، واندثار نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، على أن يتم ذلك من خلال عملية تصنيع عميق وواسع النطاق تقوم بمقتضاها مشروعات كبرى وترتبط بكل منها وتدور في فلكها مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواعدة، وذلك بما يضمن تطورها تكنولوجيًا وإداريًا.

اتصالًا بوضع القطاع الخاص، نشير إلى قضية الخصخصة التي ذُكرت في أكثر من موضع في برنامج النهضة. إذ استهدف البرنامج «العمل على ترشيد سياسة الخصخصة وضبطها وفق سياسة واضحة، خصوصًا بالنسبة إلى الصناعات الاستراتيجية»، و«إعادة النظر في سياسة الخصخصة والمحافظة

---

(10) ذُكر في: Peter Volkmar and Rachel Scheier, «The «Renaissance» Plan, Explained,» *Business Monthly* (August 2012), pp. 27-29.

(11) <www.capmas.gov.eg/reports/monsh>.

على المشـــروعات العامـــة الناجحة». ولم يوضـــح البرنامج معنى «ترشـــيد» و«ضبط» و«إعادة النظر في سياسة الخصخصة»، وهي عبارات تحتمل أكثر من معنى. ومن المعروف أنه بعد مضي ما يقرب من عام على تولّي مرســـي رئاسة الجمهورية لم يتخذ أي إجراء في شأن المشروعات التي خضعت للخصخصة في العهد الماضي، على الرغم مما هو معروف من أن بعض هذه المشروعات ينتمي إلى قطاعات اســـتراتيجية، وأنها تحوّلت إلى احتـــكارات خاصة لرأس المال المحلي والأجنبي. ومما يزيد الأمور التباسًـــا تصريح الرئيس مرسي في خطاب له لمناسبة عيد العمال ألقاه في مصنع الحديد والصلب في حلوان التابع لقطاع الأعمال العام بأن الخصخصة قد انتهت ولا عودة إليها.

في ما يتعلق بدور الدولة فهو «توفير المناخ المؤسســـي المحفز» باعتباره من «أهم ما يتطلّبـــه إقامة مجتمع المعرفة، وأول ما يجب أن نبدأ به في ســـبيل تحقيق التنمية المســـتدامة». وفي تفصيل البرنامج لـــدور الدولة يذكر «محاربة منظومة الفساد»، و«رسم السياسات الاقتصادية»، و«تحقيق الاستغلال المسؤول والأمثل للموارد»، و«معالجة الاقتصاد الموازي (غير الرســـمي)»، و«خلق بيئة تشـــجع قطاع خاص ديناميكي». وبحســـب فهم أحد القيادات العليا للإخوان المســـلمين (حســـن مالك - رجل الأعمال ومعاون الرئيس فـــي التواصل مع القطاع الخاص وفي معالجة الملف الاقتصادي) فإن رؤية الإخوان المســـلمين للتنمية «تدعم الاقتصاد المنضبط، وأن الســـوق الحر والمنافســـة الشريفة هما الأســـاس في التقدم والتنميـــة»، وأن دور الدولة «يتركز فـــي الجانب الرقابي والتحفيزي»[12]. وهذه هي أيضًا قراءة المجلة الشـــهرية لغرفة التجارة الأميركية في القاهـــرة لدور الدولة في برنامـــج النهضة، حيث تذكـــر أن جوهر البرنامج هو «تنفيذ مشروعات حكومية تُحسّـــن البنية التحتية ومناخ الأعمال، مع ابتعاد الدولة عن السوق وتركه حرًا كي يقوم بالباقي»[13].

---

(12) مـــن خطاب لحســـن مالك في مؤتمر إطـــلاق تقريـــر البرنامج الإنمائي للأمـــم المتحدة: «تحديات التنمية العربية 2011»، حســـب تغطيته على موقع قناة الجزيرة الإلكتروني: <www.aljazeera.net/home/>.

(13) Volkmar and Scheier, «The «Renaissance»».

فضلًا عما تقدم، يتضمن برنامج النهضة أهدافًــا مُفرِطة في طموحها ولا يبدو أنها مبنية على دراســات جــادة، مثل «خفض العجز فــي الموازنة العامة بنسبة 20 في المئة سنويًا»، و«خفض العجز في ميزان المدفوعات بنسبة 15 في المئة سنويًا»، و«زيادة نسبة الصادرات التكنولوجية لتصبح 15 في المئة بحلول 2016». ومــن جهة أخرى فإن بعض الأهداف الأخرى مُســرِفة في تواضعها، مثل اســتهداف وصول نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 20 في المئة بحلول عام 2023، ما يعني زيادة هذا النصيب على مســتواه الحالي (16 – 17 فــي المئة) بثلاث أو أربع نقاط مئوية خلال 11 ســنة(!). وقد عوّل البرنامج كثيرًا على أدوات وصيغ التمويل الإســلامية مثل الصكوك والمضاربة وصناديق الاســتثمار لدرجة أنه توقع وصول نصيب قطاع «التمويل الإســلامي والتكافل» إلى 8 في المئــة من الناتج المحلــي الإجمالي في عام 2023.

في مــا يتعلق بالعدالــة الاجتماعية، ذكــر برنامج النهضة أنه يســعى إلى تحقيقها بمواجهة الغلاء (بما في ذلك وضع تســعيرة للســلع الأساســية عند الضرورة ولفترات زمنية محددة) والقضاء على الفقر والبطالة وتقديم الخدمات العامة الأساســية وتحسين مســتوى معيشــة العمال والفلاحين ورفع مستوى الأسر المعيلة وزيادة المعاشــات. والوسائل لتحقيق هذه الأهداف هي استرداد ما تم نهبه مــن أموال وأراضي الدولة وإصلاح النظــام الضريبي وتفعيل الزكاة والوقف ومحاربة الفساد. وتضمن البرنامج تعديل نظام الضرائب «بإقرار نظام ضريبي مرن على الإيراد العام يراعــي العدالة الاجتماعية ويقلل فرص التهرب الضريبي»، و«تفعيل هيكل ضريبي مرن يتوافق مــع المعايير الدولية والإقليمية لتشجيع رجال الأعمال على المنافســة، وخفض معدلات الضرائب للشركات الصغيرة والمتوســطة». ومن الواضح أن هذه العبارات العامة لا تكشــف عن معالم محددة للنظام الضريبي المستهدف إقامته. ومن الملاحظ أن البرنامج قد تفادى أي إشارة إلى الضرائب التصاعدية أو الضريبة على الأرباح الرأسمالية.

تضمــن البرنامج أيضًا إعادة هيكلة الأجور ووضــع حد أدنى وحد أعلى

للأجور، لكن من دون تحديد لأي منهما، بل ومن دون الإشارة إلى معايير لهذا التحديد. كما استهدف البرنامج تحقيق العدالة الاجتماعية بمساندة «النشاط الخاص والصغير»، و«استهداف القرى الأكثر فقرًا في الصعيد والريف»، وتوفير الخدمات الأساسية للقرى والمدن المحرومة، وتفعيل الزكاة والوقف والصدقات و«استخدام أموال الزكاة والوقف في خدمة المجتمع وحماية الفقراء ودعم النشاط الاقتصادي» بإنشاء «مؤسسة أهلية للزكاة» و«مجموعة من صناديق استثمار أموال الوقف». وليس من الواضح ما إذا كان «تفعيل الزكاة» يعني فرضها بسلطان الدولة وسيف القانون كالضرائب. كما أنه ليس من الواضح أيضًا المقصود بتفعيل الوقف والصدقات، خصوصًا أنها من الأعمال التطوعية أو الاختيارية التي لا مجال فيها للإلزام. وعلى الرغم من أن البرنامج أشار إلى «إعادة توزيع الدخل» و«توزيع الاستثمارات العامة بصورة تحقق العدالة المكانية»، إلا أنه لم يتطرق من قريب أو بعيد لمسألة إعادة توزيع الثروة.

عمومًا، فإن توجه برنامج النهضة هو نحو اقتصاد سوق حرة مع بعض التدخلات المحدودة من جانب الدولة لضبط السوق عند الضرورة ولفترات زمنية محددة، وليس من بين هذه التدخلات قيام الدولة باستثمارات إنتاجية وإنشاء مشروعات في إطار القطاع العام، ربما باستثناء المشروعات الاستراتيجية التي يعزف القطاع الخاص عن إنشائها. كما أن البرنامج يأخذ بمفهوم العدالة الاجتماعية أضيق كثيرًا من المفهوم الواسع والمتوافق مع متطلبات التنمية المستقلة والمستدامة الذي اقترحتُه في الفصلين الثاني والثالث. كما أن الكثير من آليات المفهوم الضيّق للعدالة الاجتماعية ضعيف أو غير محدد، ويعتمد على يقظة الضمير والالتزام الأخلاقي والوازع الديني أكثر مما يعتمد على السياسات وعلى القانون.

الحق أن الناقدين لبرنامج النهضة اتسعت دائرتهم لتضم بعض الإسلاميين والمتعاطفين معهم. نذكر من هؤلاء فهمي هويدي الذي تضمن نقده لهذا البرنامج أنه افتقر إلى الحلول المبتكرة وتبنّى أفكارًا إصلاحية مقتبسة من

خبـــرات التجربة الغربية. إذ فـــي تقديره أنه ليس في هذه الأفـــكار «ما هو نابع من صميم الخصوصية والتربة المصريـــة». بل إنه ذهب في نقده إلى أن برنامج النهضة «لم يكن ليختلف كثيرًا إذا ما قدّمه الرئيس الســـابق بعد تنظيف الطاولة كما يقولون». كما يـــرى أن البرنامج لـــم يوجه لقضية العدالـــة الاجتماعية ما تســـتحقه من أهمية وأولوية لدرجة خشـــي معها أن يظن أن المســـتفيد منه هم الأثرياء القادرون لا الفقراء والمستضعفون[14].

إذا انتقلنا إلى البرنامج الاقتصادي لحزب النور الســـلفي، فســـنلاحظ أنه يتصف بعمومية شـــديدة وغموض ملحـــوظ. إذ إنه يكتفي بذكـــر أهداف عامة مثل رفع مســـتوى المعيشـــة ومكافحة البطالة وتقديم الدعـــم وتحقيق العدالة الاجتماعيـــة، من دون الإفصاح عـــن مضمون هذه الأهداف وسُـــبل تحقيقها. وعلى الرغم من أن الحزب لم يصرح عن موقفه في شـــأن دور كل من القطاع الخاص والدولة، فإن بعض الفقـــرات التي جاءت في برنامجه الاقتصادي وفي برنامجه السياســـي أيضًا تشـــير إلى ميله إلى القطاع الخاص واقتصاد الســـوق الحرة. إذ يشـــدد مثلًا على «حق المجتمع في صون الملكية الفردية والمنافسة الاقتصادية الشـــريفة والحرة»، كما يحبّذ «تحرير التجارة في السلع الزراعية في حالة رواج النشـــاط الاقتصادي واتباع سياسة تعزيز الأســـعار في حالة الركود الاقتصادي». ويدعو في برنامجه للرعاية الصحية إلى «دعم مستشفيات القطاع الخاص ومراكزه الطبية»(!).

كما هو الشـــأن في برنامج حزب الحرية والعدالة، يركز حزب النور على تبني صيغ التمويل الإســـلامي وتفعيل الزكاة والوقف. فثمة دعوة إلى «التوسع في صيغ التمويل الإســـلامي المبنية على المشـــاركة في الأرباح وفي الإنتاج، بدلًا مـــن النظام الربوي القائم على الفائدة». وإذ يخشـــى الحزب من أن تؤدي هذه الدعوة إلى اضطراب الأوضاع الاقتصادية، فإنه يتحفّظ في دعوته باشتراط «أن يتم ذلك بصورة متدرّجة وعلى ســـنوات عديدة حتى لا تحدث آثار سلبية

---

(14) الشروق، 21/ 8/ 2012.

على الاقتصاد». أما في مجال العدالة الاجتماعية فيشدد على «ضرورة تفعيل مؤسسات الزكاة والوقف والمشاركة من قبل الدولة، وأيضًا من قبل أبناء الوطن الأغنياء والقادرين لإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع».

الظاهر إذًا هو أن القوى الإسلامية صاحبة الأغلبية في مجلس الشعب (المنحل وربما في المجلس القادم أيضًا) سوف تتبنى نظامًا رأسماليًا بالأساس يقوم على محورية دور القطاع الخاص واقتصاد السوق الحرة. وهذا التوجه للنظام الاقتصادي - الاجتماعي لن يختلف بصورة جوهرية عن النظام السائد في عهد مبارك. وربما يتمثل الاختلاف عما كان قائمًا في نظام مبارك في اقتران النظام الاقتصادي - الاجتماعي بدرجة أقل من الفساد وببعض التحسينات المحدودة في توزيع الدخل. ولا يتوقع أن تثير مسألة التطبيق المتدرج والمتمهل لصيغ التمويل الإسلامي خلافًا حادًا بين الإسلاميين والليبراليين، إذ إن هذه الصيغ كان معمولًا بها منذ أعوام في عهد مبارك، وأنها قد انطوت على مجرد تنويع في الخدمات المصرفية، ولم يتحقق من ورائها انقلاب في النظام المصرفي.

هذا عن الأحزاب الإسلامية، فماذا عن الأحزاب الليبرالية واليسارية الممثلة في البرلمان؟ كما هو معروف، فإن الأحزاب الليبرالية التي حظيت بالمرتبة الثالثة في نسبة المقاعد في مجلس الشعب المنحل (بعد حزب الإخوان صاحب المرتبة الأولى والأحزاب السلفية صاحبة المرتبة الثانية) تحبذ الطريق الرأسمالية التي تأخذ بها الأحزاب الإسلامية. فبرنامج حزب الوفد الذي يقوده واحد من كبار رجال الأعمال يدعو إلى «الاعتماد على نظام الاقتصاد الحر الذي يعطي للقطاع الخاص النصيب الأكبر في تحقيق برامج التنمية» مع «ضمان العدالة في توزيع الدخل وعوائد التنمية بين المواطنين جميعًا». وهذا ما يدعو إليه حزب المصريين الأحرار الذي أسسه الملياردير نجيب ساويرس، إقامة «نظام اقتصادي مبني على الاقتصاد الحر والعدالة الاجتماعية». وبشكل أكثر تحديدًا - طبقًا لبرنامج الحزب - «يؤمن حزب المصريين الأحرار باقتصاد

الســوق كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ويرى استهداف زيادة الثـروة القومية بدلًا من إعـادة توزيعها». وهكذا الحال مـع الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي الذي يقول برنامجه إنه يسـعى إلى «تنمية الديمقراطية في الاقتصاد والمجتمع بما يعني العمل على إعادة توزيع الثروة لصالح العمل والعاملين في ظل اقتصاد السوق»، وكذلك مع حزب العدل الذي يتبنّى «إقامة نظام اقتصادي حر يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو المتوازن وتكافؤ الفرص لجميـع المصريين، يكـون القطاع الخاص المحلـي والأجنبي فاعلًا أساسيًا في تحقيق أهدافه، وتقوم الدولة فيه بدور المراقب والمحفّز والمُنظّم». ويتكرر التأكيد على مقولة «اقتصاد السوق الملتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية» في برامج باقي الأحزاب الليبرالية.

هكذا تتفـق الأحزاب الليبرالية مع الأحزاب الإسـلامية فـي تبني صيغة الاقتصاد الحر أو اقتصاد السـوق الحرة، وفي إضافة هدف العدالة الاجتماعية، مع تبايـن صريح أو ضمني فـي المقصود بالعدالة الاجتماعيـة، ومع افتراض غياب أي تعـارض بين الحريـة الاقتصادية وإطلاق قوى السـوق، من جهة، وأهداف مُثُل العدالة الاجتماعية وتوازن النمو والكفاءة في اسـتخدام الموارد واستدامة التنمية، من جهة أخرى.

في ما يتعلـق بالأحزاب اليسـارية التي نجحت في الحصول على نسـبة محدودة مـن مقاعد أول مجلس شـعب منتخب بعد قيام الثـورة، مثل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وحزب الكرامـة، فإنها تدعو إلـى قيام نظام اشـتراكي على المدى البعيـد، وترى أن الوصول إليه يحتاج إلى مرحلة انتقالية يطبّق فيها برنامج للتنمية المستقلة استنادًا إلى نظـام مختلط يتعايش فيه القطاع الخاص والقطـاع العام والقطاع التعاوني جنبًا إلى جنـب، لكن مع قيام الدولـة بدور تنموي ملحـوظ في وضع الأطر والتوجهات الرئيسـة لحركة الاقتصاد، وفي التنسـيق بين تصرفات القطاعات الثلاثة من خلال خطط للتنمية الوطنية. ومن المهـم في ما تراه هذه الأحزاب وجود قطاع عام قوي، وقيامه بدور رئيس في مجال الاستثمار الإنتاجي بالقدر

الذي يساعد في دفع وتعزيز مسيرة التصنيع، وفي اقتحام مجالات جديدة ثبت عجز القطاع الخاص عن ولوجها على الرغم من أهميتها للتنمية السوية. كما يقتضي الأمر اتخاذ السياسات الكفيلة بإبعاد القطاع الخاص عن النشاط الريعي والطفيلي، وعن السير في ركاب الشركات الأجنبية، وتحفيزه للانخراط في نشاط إنتاجي في إطار ما تضعه الدولة من خطط بمشاركة شعبية. كما ترى هذه الأحزاب أن ثمة حاجة لجهد كبير لإخراج القطاع التعاوني من الركود وتنشيط مساهمته في التنمية الجادة.

بالطبع، إن لقضية العدالة الاجتماعية وضعًا خاصًا في برامج الأحزاب اليسارية. فهي تقدم رؤية أكثر تحديدًا وتفصيلًا في هذا الشأن بالقياس إلى ما يرد في برامج الأحزاب الإسلامية والليبرالية. فهي تدعو مثلًا إلى تعديل الضريبة على الدخل وعلى الشركات بما يجعلها ضريبة تصاعدية بحق، وفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية المحصلة من التعاملات العقارية والمضاربات في البورصة، وإحداث زيادة ضخمة في الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وإعادة هيكلة الأجور الحكومية بوضع حد أعلى وحد أدنى إنساني للأجور، والتعامل مع قضية الأجور في إطار تكاملي يجمع بين الأجور والأسعار وتوزيع الدخل وسبل الحماية الاجتماعية. ومما يميز التوجه الاجتماعي للأحزاب اليسارية أنها ترى أن أقصر طريق إلى تحقيق العدالة الاجتماعية هي تخطيط الإنتاج بما يتماشى مع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وأن إعادة التوزيع ينبغي ألا تتوقف عند الدخل، بل يجب أن تمتد إلى الثروة.

المرجح إذًا مع وجود برلمان ذي أكثرية إسلامية وليبرالية أن يحافظ نظام الحكم الجديد على جوهر سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي كان يطبقها نظام مبارك، والتي عجزت ثورة يناير عن قطع مسارها[15]. وتشير

(15) كان من الغريب أن يصدر القضاء المصري بعد قيام الثورة حكمًا برد أربع شركات كانت قد بيعت للقطاع الخاص في إطار البرنامج الفاسد للخصخصة، وأن تمتنع حكومة عصام شرف عن تطبيق هذا الحكم، بل وأن تطعن فيه، على الرغم مما أبداه عمّال هذه الشركات من استعداد لاستردادها =

حوادث عدة خـلال المرحلة الانتقاليـة الأولى إلى أن الثورة لـم تتمكن بعد من تصفية النظـام القديم، كما أنها لـم تتحرك بدرجة محسوسـة على طريق الإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعيـة. وإذا كان الأمر كذلك، فليس من المتوقع على المدى القريب أن يكون هناك مجال لتوفير الشـروط اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية بالمعنى الذي قدّمتُه في هذه الدراسة، أي من خلال تطبيق نمط تنموي جديد مؤسـس على الاعتماد على الذات وعلى الاستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشـرية والسياسـية والبيئية. ولا شك في أن الأمر مرهـون على المدى الأبعد بحدوث تغيير جوهـري في ميزان القوى السياسية، وبوصول الصراع الاجتماعي والوعي الشـعبي بحقيقته إلى مستوى أعلى من التطور والنضج، ومـن ثم بالدخول في مراحل أعلى للثورة. فالنضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بالمعنى الواسع والشامل لن ينجح، بل وقد ينحرف إلى دروب فرعية (من خلال مسـكّنات وقتية) إذا لم يكن القائمون به على وعي جيد بأسباب الظلم الاجتماعي وعلى دراية كافية بالآليات التي تعمل على استمراره. وليس في وسعنا أن نغيّر العالم إلا إذا فهمنا جيدًا كيف يعمل.

خامسًا: المرحلة الانتقالية الثانية ومأزق الانتقال الديمقراطي

كما ذكرت في بداية هـذا الفصل، يقصد بالمرحلـة الانتقالية الثانية تلك المرحلة التي بدأت بتولّي محمد مرسـي رئاسـة الجمهورية في 30 حزيران/ يونيو 2012، وتنتهي بانتخاب مجلس نواب جديد في موعد غير معروف على وجه اليقين وإن كان من المتوقـع وقوعه في صيف أو خريف 2013. وبطبيعة الحال لا يمكن النظر إلى هـذه المرحلة في عزلة عن المرحلة الانتقالية الأولى التي كانت السلطة فيها بيد المجلس العسـكري الذي ساند مطلب الشعب في إسـقاط مبارك، لكنه كان يستهدف تحويل الثورة الشـعبية إلى حركة إصلاحية

= وإدارتها بأنفسهم. كما كان من الغريب أن تتجه حكومة كمال الجنزوري (الذي شارك في تسريع برنامج الخصخصة عندما كان رئيسًا للوزراء في عهد مبارك) لتوسيع نطاق تطبيق اتفاقية الكويز، على الرغم من مطالبة القوى الثورية بإلغاء هذه الاتفاقية التي تجعل نفاذ الصادرات الإسـرائيلية إلى السـوق الأميركية بشروط ميسرة مشروطًا باشتمالها على مكون إسرائيلي بنسبة معينة.

محدودة تغلق ملف التوريث، لكن تُحافظ على أساسيات النظام السابق، بما في ذلك المحافظة على الوضع الخاص للجيش وعلى شبكة المصالح التي كوّنها. وكانت هناك مظاهر متعددة لتحقيق هذا الهدف من جانب المجلس العسكري. منها ما يتعلق باتخاذ بعض القرارات مثل استبقاء حكومة أحمد شفيق التي أُلّفت في الأيام الأخيرة من عهد مبارك، والاستمرار في عملية التعديلات الدستورية المحدودة التي كان قد دعا مبارك إلى القيام بها خلال أيام الثورة. ومنها ما يتعلق بالامتناع عن اتخاذ بعض القرارات، خصوصًا عُقب نجاح الثورة في إسقاط مبارك، مثل الامتناع عن اعتقال رموز النظام السابق وإحالتهم إلى محاكمات سياسية، أو حتى فرض الإقامة الجبرية عليهم، ما سمح لأفراد أسرة مبارك وأعوانه من كبار المسؤولين التنقل بحرية، ويُسّر لبعضهم فرصة الهرب إلى خارج البلاد مصحوبًا بما تيسّر حمله من أموال ووثائق، كما للبعض الآخر فرص التخلص من مستندات مهمة كانت ستساعد في إثبات ما اقترفوه من جرائم سياسية ومالية وجرائم قمع وتعذيب وغيرها، وكذلك الامتناع عن حل الحزب الوطني وحل المجالس المحلية - وهو ما تحقق بأحكام قضائية.

كما جاءت المرحلة الانتقالية الثانية مُحمّلة بنتائج المسار الذي بدأ باستفتاء آذار/ مارس 2011 على تعديل عدد محدود من مواد دستور مبارك، وما تلاه من إصدار المجلس العسكري لإعلان دستوري، أي دستور موقت، من دون استفتاء الشعب عليه، بدلًا من البدء بوضع دستور جديد يرسم معالم نظام الحكم الجديد من خلال جمعية تأسيسية، ثم وضع قانون جديد متسق مع الدستور الجديد تُجرى على أساسه الانتخابات النيابية. وهو المسار الذي يتحمل مسؤوليته المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية التي وجدت في الظروف الجديدة فرصة سانحة للوصول إلى السلطة. وتفاقم الوضع بالصدامات التي وقعت مع عناصر الجيش والشرطة في ماسبيرو وشارع محمد محمود وغيرها من شوارع وميادين القاهرة وعدد غير قليل من المحافظات الأخرى، وبما اعتبره كثيرون محاكمة هزلية لمبارك وابنيه ورجال داخليته، ومع الحكم بحل مجلس الشعب، وقرار منح الضبطية القضائية لضباط الجيش ورجال الاستخبارات العسكرية الذي أعاد حالة الطوارئ في ثوب جديد.

ازداد الطين بِلّة بالإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري في 17 حزيران/يونيو 2012 والذي سعى فيه إلى استمرار سلطته حتى بعد انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية على نحو يجعل الرئيس منقوص الصلاحيات ويضعه تحت وصاية المجلس العسكري. ما اعتبرتُه إجراءً يُعيد الأمور إلى حالة أسوأ من كل ما مررنا به منذ قيام الثورة، وينقل البلاد من مرحلة حكم العسكر إلى مرحلة تحكّم العسكر، ليس بالتعدي على سلطات الرئيس فحسب، بل وبالنص على أحقية المجلس العسكري في إعادة تشكيل (أي تعيين) الجمعية التأسيسية لوضع الدستور إذا ما وقع ما يحول دون استكمال هذه الجمعية مهامها[16]. والمحقق هو أن المأزق الذي وصلت إليه البلاد وبلغ ذروة غير مسبوقة بهذا الإعلان الدستوري لا يتحمل وزره المجلس العسكري وحده، بل كان لكل القوى السياسية نصيب في صنعه. وإذا كان تيار الإسلام السياسي يتحمل جانبًا غير يسير من هذه المسؤولية نتيجة نهمه الشديد للسلطة بعد طول إقصاء من المشهد السياسي، فإن القوى الأخرى بمن فيها القوى الثورية شاركت في هذه المسؤولية بالتفرق والتشتت، وبالتركيز على التظاهر والاعتصام والظهور في وسائل الإعلام، وبقصر النظر والنفَس، والاكتفاء بشعار الثورة مستمرة من دون توجيه اهتمام كافٍ للعمل الحزبي المنظم والالتحام بالجماهير وبناء قواعد شعبية على الأرض. ومما لا شك فيه أن قوى الثورة المضادة شاركت في تأزيم الأمور باستئجار البلطجية وتأجيج العنف ونشر الفوضى، وباختراق صفوف الثوار وادعاء أن إنقاذ الثورة بات مرهونًا بخوض معركة مشتركة لإسقاط الإخوان وحلفائهم. فمثلما أعطى مناخ الحرية الذي جلبته الثورة حرية التعبير والتنظيم والتظاهر للثوار، فإنه أتاح لقوى الثورة المضادة أيضًا إمكانات واسعة للتحرك والانقضاض على الثورة.

لذا، لم يكن غريبًا أن تشهد المرحلة الانتقالية الثانية حالة من الاستقطاب الشديد والمتزايد بين القوى الإسلامية من جهة والقوى المدنية (الليبرالية

(16) للمزيد انظر: إبراهيم العيسوي، «الإعلان الدستوري حلقة جديدة في مسلسل إجهاض الثورة،» الشروق، 24/ 6/ 2012.

واليسارية والشـباب الثوري ومعهم قطاع واسع من المسـيحيين الذين لديهم شعور قوي بالذعر من صعود الإسلاميين) من جهة أخرى. وفاقمت الانتخابات الرئاسية من حالة الاستقطاب، خصوصًا خلال جولة الإعادة التي شهدت منافسة ضارية بين مرشح الإخوان محمد مرسي والمرشح المنتسب إلى النظام السابق قلبًا وقالبًا أحمد شـفيق الذي لم يُبعده المجلس العسكري عن رئاسة الحكومة إلا بعدما خرجت القوى الشعبية في عدد من التظاهرات المليونية. ومع انقسام المجتمع إلى قسـمين متقاربين في التصويت في جولة الإعادة (مرسي 51.7 في المئة وشفيق 48.3 في المئة)، ومع عدم رضى قطاع متزايد من الشعب عن أداء الرئيس مرسي، وحنثه بالوعود التي قدّمها لقوى المعارضة التي ساندته في جولة الإعادة، تزايدت حدة الاسـتقطاب وتكررت حالات الصدام بين القوى المدنية والقوى الإسلامية، وازداد تشكيك القوى المدنية في شرعية الرئيس، بل وفي سلامة نتائج الانتخابات التي حملته إلى قصر الاتحادية.

على الرغم من أن القرارات التي أصدرها الرئيس مرسـي في 12 آب/ أغسطس بإنهاء دور المجلس العسكري في إدارة شؤون البلاد وإحلال قيادات جديدة للقوات المسلحة والاسـتخبارات العامة والشرطة العسكرية والحرس الجمهوري محل القيادات القديمة كانت خطوة مهمة في اتجاه تصحيح مسار المرحلة الانتقالية الثانية، إلا أنها لم تسـلم من النقد. إذ رأت فيها المعارضة نوعًا من الصفقة التي اسـتهدفت الخروج الآمن للعسكر - خصوصًا أن هذا الخـروج كان مصحوبًا بتكريم القيـادات العُليا للجيش بالأوسـمة - وعدم تعريضهم للمسـاءلة عن وقائع فسـاد كانوا طرفًا فيها في أثناء حكم مبارك أو جرائم قتل أو إصابة أو تعذيـب للمتظاهرين خلال المرحلة الانتقالية الأولى، وكذلك عدم المساس بالوضع الخاص للقوات المسلحة بما في ذلك نشاطها الاقتصادي. وكان مثيـرًا للجدل والغضـب التغاضي عـن المطلب الثوري بتطهير وزارة الداخلية وإعادة هيكلتها، وكذلك إنشـاء آلية للعدالة الانتقالية. كما كان مما أثار حفيظـة المعارضة حرص الرئيس على إبداء درجة عالية من المودّة والتقدير للقوات المسلحة والشرطة؛ ما فُسّـر على أنه محاولة لتأمين وضعه بعدم اسـتعداء مؤسسـات الدفاع والأمن، وكسب مسـاندتها لشرعية

حكمه. وعمومًا كانت هـذه التصرفات وغيرها من الرئيس الجديد مصدرًا لتنامي معارضته.

من المحطات الرئيسة التي وسّعت الشرخ بين الرئيس ومعارضيه وعمّقت الاستقطاب الإسلامي/ المدني، وجعلت بعض مساعدي الرئيس ومستشاريه ينفضّون من حوله قراره بعودة مجلس الشعب المنحل بحكم قضائي؛ ما انطوى في نظر كثيرين على تحدٍ صارخ للسلطة القضائية، وكان نقطة البداية لسلسلة من الصدامات بين الرئاسة والقضاء، بل يرى غير قليل من المراقبين أنها أدت إلى انتقام القضاء من الرئيس وحكم الإخوان بتسييس بعض الأحكام القضائية. ومنها الخلاف في شأن تأليف الجمعية التأسيسية الجديدة لوضع الدستور؛ ما أدى إلى عدم انضمام بعض ممثلي القوى المدنية إليها منذ البداية أو قرب انتهاء أعمالها. ومنها الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 والذي رأت فيه القوى المدنية انتكاسًا لعملية الانتقال الديمقراطي ومحاولة من الرئيس لتركيز السلطات بيده وتحصين قراراته ضد رقابة القضاء، كما رأت فيه السلطة القضائية انتقاصًا من صلاحياتها. وكان من تداعيات هذا الإعلان الدستوري أن سعت المعارضة المدنية إلى التكتل في كيان أطلق عليه «جبهة الإنقاذ». وضمت هذه الجبهة 14 حزبًا سياسيًا و«التيار الشعبي» الذي أسسه المرشح الرئاسي حمدين صباحي. وجمعت هذه الجبهة خليطًا من أنصار الثورة وممن كانوا يعتبرون حتى وقت قريب من الفلول وقوى الثورة المضادة. وتغاضى أطراف الجبهة عن الخلافات بينهم لمصلحة التوحد في البداية تجاه هدف تصحيح ما أفسده الإعلان الدستوري، ولاحقًا تجاه هدف إسقاط الرئيس مرسي والإطاحة بحكم الإخوان - وهو الهدف الذي كان محل خلاف بين أطراف الجبهة لبعض الوقت. ولم يهدِّئ من سخونة الحوادث تراجع الرئيس عن بعض بنود الإعلان الدستوري تحت ضغط قوى سياسية، بعضها مؤيد للرئيس وبعضها الآخر معارض له.

من المحطات التي شهدت المزيد من القطيعة بين التيار المدني والتيار الإسلامي تلك المعركة التي دارت في شأن الاستفتاء على مشروع الدستور

الجديد، وتردد جبهة الإنقاذ بين دعوة الشعب لمقاطعة الاستفتاء ودعوته إلى التصويت ضد مشروع الدستور. وعلى الرغم من أن قرار جبهة الإنقاذ جاء في النهاية لمصلحة المشاركة في الاستفتاء، إلا أن المفاجأة كانت في أن نسبة من صوّتوا ضد مشروع الدستور الجديد لم تزد على 36 في المئة من مجموع من أدلوا بأصواتهم.

كان من التطورات السلبية في مسار المرحلة الانتقالية الثانية تنكّر قطاع واسع من المعارضة المدنية للديمقراطية والتهوين من أهميتها، بدعوى أنه لا يمكن اختزال الديمقراطية في صندوق الانتخابات الذي أتى بالإسلاميين والرئيس مرسي. وهي كلمة حق أريد بها باطل، وهو تجاهل نتائج الصندوق كليًا بدعوى أن أغلبية الناخبين أمّيون وفقراء يسهل شراء أصواتهم بكيس أرز أو زجاجة زيت، أو بدعوى تعرض الانتخابات للتزوير في هذه الظروف، أو حتى بادعاء أن الديمقراطية التمثيلية غير كافية. وعلى الرغم من أن الادعاء الأخير صحيح، إلا أنه لا يسوّغ رفض الديمقراطية التمثيلية كهدف مرحلي وكحلم تطلّع المصريون إلى تحقيقه. وبدت حجج التنكر للديمقراطية متهافتة، ولا يفهم منها سوى أن الديمقراطية لا تكون شيئًا طيبًا من منظور القوى المعارضة للسلطة الحاكمة إلا إذا أتت بالنتائج التي تريدها هذه القوى.

عمومًا، اتسمت المعارضة لحكم الإخوان بغياب الإنصاف، حيث راحت المعارضة تُسفّه كل إجراء أو عمل يقوم به الرئيس والحكومة، حتى لو كان فيه بعض الإيجابية، ومن أمثلة هذه الإجراءات والأعمال التحسن في الحالة الأمنية - وإن كان محدودًا - وفي توفير السلع الأساسية والزيادة في أجور ومعاشات فئات كثيرة وتثبيت أعداد غير قليلة من العمال الموقتين وإسقاط ديون الفلاحين التي لا تزيد على عشرة آلاف جنيه. ومن أمثلتها الزيادة في إنتاج القمح في الموسم الزراعي الحالي. فبعض قوى المعارضة تجاهلت هذا الإنجاز أو أنكرت تحققه جزئيًا أو كليًا، وبعضها الآخر رفض الاعتراف بأي فضل للنظام الحاكم في تحقيقه وعزاه لجهد الفلاحين وحدهم -وكأنه لم تكن هناك سياسة وضعتها الحكومة لتحفيز الفلاحين على زيادة إنتاجهم. وصار

من الشـــائع عند المعارضة تضخيم المشكلات وتجاهل أن جانبًا مهمًا منها هو من مخلفات النظام السابق التي لن يتيســـر معالجتها في وقت وجيز. كما صار من الشـــائع في صفوف المعارضة القول إنه لم يتحقق مـــن أهداف الثورة أي شيء، مع أن هناك أشياء مهمة قد تحققت كما ذكرت حالًا وكما سبق بيانه في المبحث الأول من هذا الفصل، ولا سيما في مجال الحريات وتكوين الأحزاب والجمعيـــات وفي مجال نزاهـــة الانتخابات والاســـتفتاءات وزيـــادة الدخول والمعاشات ... إلخ.

إذا كان من الصحيـــح أن ما تحقـــق لا يرقى إلى طموحـــات الثوار، فإن الإنصاف يقتضي أيضًا الاعتراف بـــأن الثورات لا تحقق أهدافها كلها في أعوام قليلة حتى عندما تقـــوم بها جماعات ثوريـــة منظمة، أو عندمـــا تتولّى الحكم حكومات ثورية. وفي ذلك يقول الرئيس التونسي المنصف المرزوقي: «ثورات الربيع العربي لم تحقق أهدافها حتى الآن لأنها ما زالت في بداية مسارها. وقد يستغرق ذلك ســـنوات أو عقودًا. الثورة الفرنســـية حدثت عام 1789 ولكنها حققت أهدافها عام 1870 لأســـباب كثيـــرة معروفة تاريخيًا. كمـــا أن الثورة الروسية أيضًا اســـتغرقت وقتًا لتحقيق جزء مهم من أهدافها، ثم فشلت. وليس ضروريًا أن تنجح كل الثورات في تحقيق مطالبها. فالثورة مشـــروع ينجح أو لا ينجح. نحن الآن في مســـار ولا نعرف إلى أين ســـيؤدي»[17]. كما يجب إدراك أن التحقيـــق الكامل لأهداف الثورة رهن بإحلال هياكل سياســـية واقتصادية - اجتماعية محل الهياكل القديمة؛ وهذه ليســـت من المهام التي تُنجَز في سنة أو سنوات قليلة.

كما غاب الاتســـاق عـــن مواقف المعارضـــة، وتعرّضت هـــذه المواقف للتقلب، خصوصًا بعدما زاد الوزن النســـبي لمكوّنها «الفلولـــي». فبعدما كان الشـــعار المرفوع في معظم المرحلة الانتقالية الأولى هو إسقاط حكم العسكر، إذا بأطراف من المعارضة - ومن بينها الشـــباب الثوري - تســـعى إلى مواجهة

(17) من حديث للرئيس التونسي مع رئيس تحرير الأهرام في: الأهرام، 25/ 5/ 2013.

حكـم الإخوان باسـتدعاء العسـكر. ووصل الأمـر ببعض قـوى المعارضة إلى حد جمـع التوقيعات على توكيـلات لوزير الدفاع/ القائـد العام للقوات المسـلحة لتولي السـلطة، والتظاهر أمام وزارة الدفاع طلبًا لقيام الجيش بإقالة الرئيس مرسي وتولّي السـلطة بدلًا منه بصفة موقتة. ومن المؤسف أن مسلك المعارضة خرج عن السـلمية وخالطه قدر متزايد من العنف اللفظي والمادي، كما اتسم الإعلام الناطق باسـم المعارضة بتجاوزات صارخة. وليس من شك في أن قوى الثورة المضادة و«بلطجيتها» وأطفال الشـوارع والعناصر الإجرامية مسـؤولة عن جانب مهم مما أصبحت تظاهرات المعارضة تتسم به من أعمال عنف يتصدّرها الحجـر و«المولوتوف» و«الشـماريخ» والشـعارات التي لم يخل بعضُها من بذاءة، وأعمال الحرق والتخريب للمنشـآت العامة وسيارات الجيش والشرطة ومقرات حزب الحرية والعدالة، فضلًا على محاصرة مجلس الوزراء والبرلمان ومحاولات اقتحام قصر الاتحادية. ومع ذلك لا يمكن إعفاء بعض عناصر القوى الثورية من المسـؤولية عن بعض هـذه الأعمال. وفقدت التظاهرات والاعتصامات كثيرًا من مغزاها بعدما أصبحت أشـبه بطُقس يتكرر بصورة روتينية دونما هدف محدد وقابل للتحقيق.

لم تُحسِن المعارضة تقدير الأثر السلبي لهذه الممارسات في قطاع واسع من الجماهير؛ ما أدى إلى نفور كثيرين من الثـورة والثوار، بل وترحّم بعضهم على أيام النظام السابق، كما أدى إلى ازدياد المخاوف من وقوع البلاد في براثن حرب أهلية. ولم تُحسِن المعارضة أيضًا اسـتثمار التراجع في شعبية الإخوان المسـلمين بوجه خاص والتيار الإسـلامي بوجه عام، خصوصًا مع انكشـاف فقدانهم الكفاءة في إدارة شـؤون البلاد وفي معالجة المشـكلات الاقتصادية والنزاعات السياسية، ومع غياب الشفافية في بعض الأمور، ومن أبرزها العجز عن مواجهة الاتهامات بـ «أخونة» أجهزة الدولة ببيانات دقيقة والاكتفاء برفض هذه الاتهامات بكلام مرسـل. وبدلًا من اسـتثمار هذا التراجع بتكثيف العمل السياسـي بين الجماهير وتقوية أحـزاب المعارضة لتواجدهـا على الأرض، والاستعداد الجاد للانتخابات النيابية الوشيكة على نحو يساعد في تغيير التركيبة السياسـية لمجلس النواب - ومن بعده مجلس الشورى - لمصالحها، انساقت

المعارضة وراء الدعوة التي روّجتها حركة شـــبابية جديدة أطلقت على نفســها حركة «تمرد» لإســقاط الرئيس وإجراء انتخابات رئاســية مبكرة[18]. فساعدت بذلك في شخصنة معضلة الحكم بحصرها في شخص رئيس الجمهورية، بدلًا من أن تحوّلها إلى معركة بناء مؤسسات مثل البرلمان على نحو يساعد في كبح جماح الرئيس - أيًا كان - وســد الطريق أمام أي قرارات أو مشروعات قوانين تراها المعارضة غير متوافقة مع تحقيق أهداف الثورة، ويساعد أيضًا في تأليف حكومة تُعبّر عن التــوازن الجديد للقوى السياســية[19]. لاحظ أيضًا أنه علاوة على ما تحمله الدعوة إلى إســقاط الرئيس وإجراء انتخابات رئاسية مُبكِرة من شخصنة لقضية الحكم، فإن دخول المعارضة في معركة انتخابات رئاسية خليق بالقضاء على ما بقي من تماسك في جبهة الإنقاذ، حيث سيتحوّل بعض رموزها من حلفاء إلى متنافسين من أجل الوصول إلى قصر الاتحادية.

عمومًا، زادت حوادث المرحلة الانتقالية الثانية من عوامل غياب الاستقرار السياسي الذي اتسمت به المرحلة الانتقالية الأولى، ونقلت كثيرًا من مشكلات الصراع السياسي إلى ساحات المحاكم، وجعلت من القضاء طرفًا في منازعات ليســت من اختصاصه أصلًا، مــا أدّى إلى الدخول في حلقــة مفرغة من إقامة الدعاوى القضائية، ثم استئناف ما يصدر في شأنها من أحكام، ثم الطعن عليها

---

(18) من حيث المبدأ، ليس لدي اعتراض على طلب سحب الثقة من الرئيس. لكن أرى أن يكون هذا من الأمور التي ينظمها الدستور. وكنت قد اقترحت - اقتداءً بدستور فنزويلا - أن يتضمن الدستور الجديد مادة تجيز إجراء استفتاء على سحب الثقة من الرئيس - بل وسحب الثقة من أي مسؤول منتخب - بعد انقضاء نصف مدتــه، وذلك بناءً على طلب موقّع من نســبة معينة من الناخبيــن المعنيين. انظر: إبراهيم العيسوي، «نحو استحضار الغائب في مسودة الدستور،» الشروق، 11/ 2/ 2012.

(19) بحسب المادة (139) من الدستور الجديد يختار رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء ويكلفــه بتأليف الحكومة وعرض برنامجها على مجلس النواب خــلال ثلاثين يومًا على الأكثر، فإذا لم تحصل على الثقة يكلف رئيس الجمهورية رئيسًــا آخر لمجلس الوزراء مــن الحزب الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على الثقة خلال مدة مماثلة، يختار مجلس النواب رئيسًا لمجلس الوزراء ويكلفه رئيس الجمهورية بتأليف الحكومة، على أن تحصل على الثقة خلال مدة أخرى مماثلة، وإلا يحل رئيس الجمهورية مجلس النواب، ويدعو إلى انتخاب مجلس جديد خلال ستين يومًا من تاريخ صدور قرار الحل. وطبقًا للمادة (127) لا يجوز لرئيــس الجمهورية حل مجلس النواب إلا بقرار مسبب، وبعد استفتاء الشعب.

أمام محكمة النقض أو تحويل الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا. ويضاف إلى ذلك شعور متزايد بتعرض أحكام القضاء للتسييس.

إضافة إلى الحلقة المفرغة للسياسة والقانون، ظهرت حلقة مفرغة للاقتصاد والسياسة والأمن. إذ تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة السير في نهج هو في الواقع الامتداد الطبيعي للنهج الذي كان مُطبقًا في عهد مبارك – ومن قبله السادات – وهو نهج الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو توافق واشنطن، مع ميل واضح إلى التماس الحلول في العون الخارجي؛ وهو ما تجلّى في السعي الحثيث للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي المعروف برعايته وترويجه هذا النهج الاقتصادي، وفي السعي إلى الحصول على المنح والمساعدات والقروض الخارجية. ومع تدهور الوضع الاقتصادي ازداد التردي في الأوضاع السياسية، وذلك بتصاعد الاحتجاجات بمختلف أشكالها وتزايد مظاهر الارتباك وعدم الاتساق في الأداء السياسي للحكم، ومن أبرز أمثلتها التناقض الذي ظهر في سياق تناول مشروع قانون جديد للسلطة القضائية بين موقف الرئاسة وموقف مجلس الشورى ذي الأغلبية الإسلامية. كما انعكس سوء الأوضاع الاقتصادية على الحالة الأمنية، بازدياد جرائم الخطف والقتل والسرقة ليس من جانب الهاربين من السجون ومحترفي الإجرام المسجلين لدى دوائر الشرطة فحسب، بل ومن جانب جُناة محدثين بدافع من بؤس أحوالهم. وتبيّن أن 65 في المئة من الجرائم في الفترة الأخيرة ارتكبها جناة لأول مرة، ما يجعل من الصعب التعرف إليهم لعدم وجود سجلات سوابق تخصهم، ويزيد من صعوبة إصلاح الأوضاع الأمنية[20]. ولا يلبث استمرار القصور الأمني والاضطراب السياسي بفعل عدم وقوع تحسن ملموس في الوضع الاقتصادي، أن يفرز مجددًا عوامل تُضعف القدرة على إصلاح الوضع الاقتصادي، حيث يستمر إحجام المستثمرين المحليين والأجانب عن إنشاء مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة، بل ويستمر تعطل أو عدم انتظام عمل بعض ما سبق إقامته من مشروعات.

(20) الأهرام، 4/ 6/ 2013.

سادسًا: سيناريوات المستقبل

ثمة سؤال لا بد من طرحه ونحن نقترب من نهاية هذه الدراسة: هل هذا الوضع الذي وصلنا إليه في المجالين السياسي والاقتصادي - الاجتماعي هو نهاية الطريق التي فتحتها ثورة يناير أمام المجتمع المصري؟ والإجابة في تقديري: بالقطع لا. فالثورة ما زالت في بداياتها، وما قطعناه على طريقها الوعرة ليس إلا مجرد مرحلة من مراحل متعددة للثورة ستفضي بعد وقت طال أم قصر إلى وضع جديد نتيجة التطورات التي أتت بها الثورة ولم يعد هناك مجال لوقفها. فالصراع بشقيه الطبقي والسياسي لن يتوقف، بل إنه سيستمر بوتيرة أشد، بعد خروجه من حالة الكمون النسبي إلى حالة السفور. خرج المارد من القمقم، ولم يعد من اليسير إعادته إلى القمقم مرة أخرى. وعرف المصريون طريقهم إلى انتزاع حقوقهم التي حُرموا منها زمنًا طويلًا، ولم يعد من الوارد أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام أي سلطة تُقيّد حرياتهم المدنية والسياسية، أو أمام التداعيات السلبية لنظام اقتصاد السوق الرأسمالي المفتوح التي كانت سببًا من أسباب قيام الثورة. إذ يتوقع استمرار هذه التداعيات السلبية وإن بدرجة أقل مع الاستمرار في تطبيق هذا سياسات هذا النظام في ظل غلبة القوى الإسلامية، بحكم التناقضات الكامنة في هذا النظام التي لا يتغير مضمونها سواء حكم الإسلاميون أم الليبراليون المدنيون. كما أن المعارضة البرلمانية، خصوصًا المعارضة التقدمية واليسارية، لن يمنعها تواضع حجمها النسبي في البرلمان من خوض المعارك داخل البرلمان وخارجه للدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية، ولصد محاولات تقييد الحريات.

من المهم إدراك الحقيقة التاريخية والموضوعية الثابتة بأن الثورة ليست مجرد فورة لحظية، وإنما هي عملية تاريخية يمكن أن تمتد لأعوام، وأن الثورات قلما تنجز أهدافها دفعة واحدة وقلما تنجو من الانتكاسات، بل إنها قد تحتاج إلى جولات متعددة من أجل اكتمال أهدافها. وينطبق هذا على الثورة المصرية وغيرها من الثورات العربية الجارية التي لم تتهيأ لها قيادة قادرة على استلام السلطة ومباشرة الحكم، ومن ثم كان عليها أن تعمل من خلال وسطاء

قد لا تتوافر لديهـــم درجة عالية من الإخـــلاص للثورة، بل وقــد يكون منهم أعداء للثورة وإن تظاهروا بغير ذلك. وانطلاقًا من إدراك هذه الحقيقة، فإنه من المرجح أن مصر ستشهد جولات جديدة للثورة تمضي بها قُدُمًا نحو مستويات أعلى من تحقيق أهدافهـــا في التنمية الجـــادة والحرية والعدالـــة الاجتماعية. ومما يعـــزز هذا الاعتقاد إصرار القـــوى الثورية علـــى أن «البرلمان ليس بديلًا للميدان»، وأن النشـــاط الجماهيري في ميدان التحرير وفـــي الميادين المناظرة في محافظات مصر كلها لن يتوقف بعد انتخاب البرلمان الجديد الذي تعرض سريعًا للحل، والذي نظرت إليه القوى الثورية على أنه «برلمان ما بعد الثورة»، لا «برلمان الثورة»[21]. بل إن هذا النشـــاط سيســـتمر كقوة ضغط على البرلمان وعلى الحكومة من أجل اســـتكمال عمليـــة تصفية النظام القديـــم وبناء النظام الجديد على نحو يجعله أكثر قدرة على الوفاء بتطلّعات الطبقات الشـــعبية نحو مجتمع يحقق التنمية الشاملة والعادلة ويصون حرية وكرامة الوطن والمواطنين. والنجاح في هذا المسعى مرهون بتنامي قدرة القوى المدنية بوجه عام والقوى التقدمية واليسارية بوجه خاص على الصمود في المنافسة التي لن تتوقف بينها وبين القوى الإسلامية في ما بعد الانتخابات.

هذا الأمر مرهون بدوره بما يتعين على هذه القوى أن تبذله من جهد ضخم لتقوية هياكلها التنظيمية وانتشـــار قواعدها الحزبية على نحـــو يؤمن لها تثبيت أقدامها في الشارع السياسي والتواصل الفاعل مع الجماهير. كما يتوقف الأمر أيضًا على قدرة شـــباب الثورة على الانخراط في النشاط السياسي المنظم من خلال أحزاب قائمة أو جديدة، وعدم اقتصارهم على التظاهرات والاعتصامات وما إليها من الأنشطة الاحتجاجية.

---

(21) مما يسترعي الانتباه أن القوى الإســـلامية صاحبة الأغلبية في البرلمان، التي كانت تعارض مقولة المزاوجة بين البرلمان والميدان، وجدت نفسها مضطرة إلى تفعيل هذه المقولة بالنزول إلى ميدان التحرير في 14 و21 نيســـان/ أبريل 2012 من أجل الضغط على المجلس العسكري ودفعه إلى العدول عن محاولات تمديـــد الفترة الانتقالية أو محاولته إتمام كتابة الدســـتور وهو لمّا يزل يقبض على مفاتيح الحكم. وتكرر تنظيم القوى الإســـلامية لمليونيات في مناســـبات متعددة لم يخلُ بعضها من الصدام مع القوى المدنية.

في ما يخص القوى التقدمية واليسارية - بعناصرها القديمة والجديدة ويمن انضم إليها من شباب الثورة - التي مثّلت الطرف الأضعف في أول مجلس شعب بعد الثورة وفي الساحة السياسية بوجه عام، فإن عليها أن تُبدّل الصورة الذهنية السلبية عنها لدى المجتمع كقوى مفتتة وغير متصالحة مع نفسها، وذلك بأن تجمع جهدها وتوحّد صفوفها، وتنخرط في نضالات مشتركة مع الجماهير التي نذرت نفسها للدفاع عن مصالحها. وعلى ممثلي هذه القوى داخل البرلمان إعداد العدة جيدًا لخوض المعارك المتصلة باستكمال تحقيق أهداف الثورة. ويقتضي ذلك أمرين: أولهما التسلّح بذخيرة قوية من مشروعات القوانين المدروسة دراسة دقيقة، الساعية إلى الدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية، وبمجموعة من الحجج القوية اللازمة لمواجهة محاولات الافتئات على هذه الحقوق. وثانيهما إدارة العلاقات مع القوى الليبرالية وبناء التحالفات السياسية معها داخل البرلمان وخارجه في ضوء الإدراك لتأييد هذه القوى للمنهج الاقتصادي للقوى الإسلامية، من ناحية، ومعارضتها إياها في ما يتعلق بالخلط بين الدين والسياسة، أو بتقييد الحقوق والحريات المدنية للمواطنين والتمييز بينهم، من ناحية أخرى. كما أن على القوى التقدمية واليسارية أن تُدرِك أن دفاعها عن حقوق الطبقات الشعبية سوف يوسع من قواعدها الجماهيرية ويكسب لها أنصارًا كثيرين في أرجاء البلاد. وهو ما سوف يساعد بالتالي في تقوية تنظيماتها وتحالفاتها الشعبية مع النقابات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. ومما لا شك فيه أن عمل التنظيمات المنتمية إلى هذه القوى وسط الناس سيدفعها إلى التنسيق في ما بينها، والسير قُدُمًا نحو بناء تكتل سياسي قوي تخوض به معارك النضال الاجتماعي والسياسي. ما سيزيد من فرص فوزها بنسبة كبيرة من المقاعد في البرلمان في الانتخابات اللاحقة. وحينئذ تزداد احتمالات وضع الثورة على المسار الصحيح نحو إنجاز أهداف «العيش» والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. كما تزداد احتمالات إنجاز المهمة الثورية الكبرى، وهي حوادث تغيير ملموس في البنية الطبقية وفي إعادة توزيع الثروة والسلطة بين الطبقات الاجتماعية لمصلحة الطبقات الشعبية، وفي علاقة الوطن بالخارج بما في ذلك التحرر من التبعية، وذلك بما يساعد

في نشوء نمط جديد من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي تبلور منهج جديد للتنمية معزز للعدالة والاستدامة والاستقلال وكرامة الوطن والمواطنين، وهو منهج التنمية المستقلة الذي عرضت ملامحه الرئيسة في الفصلين الثالث والرابع.

إذا كانت تلك هي الرؤية بعيدة المدى - والمتمناة من وجهة نظري - للثورة المصرية - التي هي بالضرورة رؤية مشروطة بتنامي الرصيد الشعبي للقوى التقدمية واليسارية، فماذا عن التطورات المرتقبة على المدى القريب أو المتوسط، أي خلال أفق زمني يمتد من ثلاثة أعوام (الفترة المتبقية للرئيس مرسي) إلى سبعة أعوام (أي بحلول عام 2020)؟ في الواقع أنه لا يمكن الجزم بمسار وحيد تسلكه الثورة المصرية خلال هذا الأفق المستقبلي. وكل ما يمكن عمله هو وضع عدد من التصوّرات أو السيناريوات المحتمل وقوعها انطلاقًا من بعض الافتراضات في شأن تمرير القانونين الحاكمين للعملية الانتخابية (قانون ممارسة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب) وفي شأن إمكانية أو عدم إمكانية إجراء انتخابات نيابية، وفي شأن قبول أو رفض المعارضة المدنية المشاركة في هذه الانتخابات، وفي شأن التحالفات التي قد تنشأ بين القوى السياسية. وسوف أعرض في ما يلي أربعة سيناريوات: السيناريو المرجعي، وسيناريو الدكتاتورية الإسلامية، وسيناريو الدكتاتورية العسكرية، وسيناريو الائتلاف الوطني. ويجب التحفّظ مسبقًا بأن ما سأعرضه لا يتجاوز الخطوط الرئيسة للسيناريوات، وأنه لا يقدم سيناريوات مكتملة البناء، حيث لا يتسع المجال لاستقراء مسار التفاعلات الممكنة بين مختلف القوى الداخلية والخارجية الفاعلة في كل سيناريو.

- **السيناريو المرجعي**: أول السيناريوات التي يمكن التفكير فيها، هو سيناريو استمرار حكم الإخوان المسلمين واستمرار تحالفهم مع القوى الإسلامية الأخرى. وهذا هو المتوقع بفرض إمكان التوصل إلى توافق على دستورية القانونين الحاكمين للعملية الانتخابية بين مجلس الشورى الذي آلت إليه موقتًا سلطة التشريع والمحكمة الدستورية العليا التي أناط بها الدستور

الجديد الرقابة المسـبقة على هذين القانونين. كما يفترض أيضًا لسـريان هذا السيناريو أن قوى المعارضة المدنية سوف تمتنع عن المشاركة في الانتخابات النيابيـة بدعوى عـدم توافر ضمانـات كافية لنزاهـة هـذه الانتخابات وعدم الاستجابة للمطالب التي سـبق أن قدّمتها كشرط للمشاركة مثل تأليف حكومة محايدة للإشـراف على الانتخابات وتعيين نائب عام جديـد. وهذه المقاطعة للانتخابات مـن جانب المعارضة قـد تُبقيها على حالة من ضعـف الفاعلية، خصوصًا إذا اسـتمرت المعارضة في نهجها الحالي وهو اسـتهداف الانتشار الجماهيري من خلال الفضائيات والصحف، ومن خلال التظاهرات التي فقدت الكثير من جاذبيتها جراء ملل الجمهور من تكرارها وتكرر اتسامها بالعنف.

في هذه الظروف لن تكون هناك منافسـة انتخابية تُذكر للتيار الإسـلامي. ومن ثم فإنه سـوف يتمكّن من الحصول علـى أغلبية برلمانيـة قوية وتأليف حكومة ممثلـة له يُرجّح أن تواصل تطبيق السياسـات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجـت بعد الثـورة - وقبلها - وهي سياسـات الليبراليـة الاقتصادية الجديدة. ومن ثم سوف تستمر هذه السياسات في إفراز تداعياتها السلبية، ليس في مجال توزيع الدخل والفوارق بين الطبقات فحسـب، بل وفي مجال النمو الاقتصادي أيضًا، وذلك نتيجة اسـتمرار ما يُحدِثه نشـاط المعارضة من عدم استقرار في الأوضاع السياسـية وبفعل الانعكاسات السيئة لازدياد الفوارق في التوزيع وانتشار الفقر على النمو الاقتصادي وعلى حالة الأمن.

ربما يعمل النظام الحاكـم على التعويض عما تُحدِثه المعارضة من قلاقل في الشارع السياسـي، بمحاولة فك الاشتباك مع السـلطة القضائية من ناحية، والحفـاظ على العلاقـة الودية التي أنشـأها مع الجيش والشـرطة وتقويتهما من ناحية أخرى. ما يعني اسـتمرار عدم فتح ملفات الفسـاد والمحاسبة على الانحرافات السـابقة في هذه المؤسسـات، ومـن ثم اسـتمرار التغاضي عن المطالب الثوريـة بالتطهير والعدالـة الانتقالية وإعادة الهيكلـة. وبإضافة هذه التصرفات إلـى التوقعات بضعـف الأداء الاقتصادي واتسـاع الفـوارق بين الطبقات، فإن مسار هذا السيناريو سوف يكون مضطربًا وغير قابل للاستدامة.

- **سيناريو الدكتاتورية الإسلامية:** الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور هذا السيناريو متعددة. منها استمرار إعاقة المعارضة للنظام الحاكم بالتظاهرات التي لا تخلو من أعمال عنف، وبقطع الطرق والإضرابات ودعوات العصيان المدني، ومن خلال استفزاز المعارضة للنظام الحاكم بالإسفاف في القول أو بتوجيه اتهامات مرسلة أو ترويج شائعات غير متيقن من صحتها. ومنها استمرار الدوران في الحلقة المفرغة لمعالجة القضايا السياسية في ساحات المحاكم برفع الدعاوى والطعن على الأحكام، مع استمرار شبهة انتقام القضاء من حكم الإخوان المتهم بالافتئات على استقلال السلطة القضائية، وذلك بتسييس الأحكام (مع تكرر أحكام البراءة لرموز النظام السابق أو للمتهمين بقتل المتظاهرين أو الإفراج عنهم على ذمة قضايا بدعوى انتهاء مدة الحبس الاحتياطي). ومنها توقي خطر الصدام بين المعارضة والموالاة في سياق محاولة المعارضة إسقاط الرئيس مرسي بالقوة، الأمر الذي قد يدفع البلاد إلى حرب أهلية أو إلى الفوضى. ويُمكن أن يُضاف سبب آخر مرتبط بالأسباب السابقة، ألا وهو أن هذه الظروف قد تعرقل صدور قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس النواب، وتؤدي بالتالي إلى تأجيل إجراء الانتخابات النيابية إلى أجل غير معلوم.

هذه التطورات قد تؤدي إلى نفاد صبر النظام الحاكم تجاه المعارضة، وإلى توقف مساعيه للتفاعل معها من خلال دعوات الحوار أو دعوة المصالحة الوطنية التي قدمها الرئيس مرسي - وهي الدعوات التي دأبت المعارضة على عدم الاستجابة لها. وسوف يُصاحب هذا الموقف اتخاذ النظام عددًا من الإجراءات الاستثنائية مثل وقف العمل بالدستور وفرض حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية، بقصد الحد من حرية الإعلام وتقييد حرية الرأي والتظاهر، وإنهاء التراخي في مواجهة قطع الطرق وخطوط السكك الحديد، وذلك بتفعيل القوانين العقابية القائمة وتغليظ ما سبق تقريره من عقوبات في شأن هذه الأعمال، وإعطاء الشرطة - والجيش إذا تطلب الأمر - الضوء الأخضر لتنفيذها بالقوة. وفي الوقت ذاته سيحاول النظام تأمين وضعه بالمحافظة على علاقة المودة التي أنشأها مع الجيش والشرطة وتقويتها، بعدم فتح ملفات

التطهير وإعادة الهيكلة وعدم المســاس بالمصالح والامتيازات التي تتمتع بها هذه المؤسسات. وقد تُبرّر هذه الإجراءات الاســتثنائية إلى جانب ما ذُكِر آنفًا من أسباب - بضرورتها لمواجهة الاضطرابات الأمنية في سيناء وعلى الحدود الغربية.

في تقديري أن لجوء ســلطة الإخوان إلى هذه الإجراءات الاستثنائية ليس بالضرورة ترجمةً للنزعة نحو الفاشــية التي تعتبر قطاعــات من المعارضة أنها نزعة ذات جذور عميقة لدى جماعة الإخوان المسلمين. والأقرب إلى المنطق أنها ردة فعل على حالة الاضطراب وعدم الاســتقرار الذي ينعكس بالســلب علــى الأداء الاقتصادي للإخوان، وأنها اســتجابة للحاجة إلى كســب ما فقده حكم الإخوان من شعبية بإسراع الخطى والتمكن من تحقيق بعض الإنجازات الاقتصاديــة والاجتماعية التي يمكن أن تســتند إليها عند خــوض الانتخابات النيابية القادمة - وربما عند خوض الانتخابات الرئاسية أيضًا.

مهما يكن الأمر، فإن هذا الحل غير مســتقر وغير قابل للاستمرار. فحتى إذا نجحت القبضة الحديدية للنظام الحاكم في تحقيق بعض الاســتقرار الذي قد يساعد في إنعاش الاقتصاد، إلا أن التوتر السياسي سوف يزداد بسبب تقييد الحريات والتضييق على المعارضة، كما سيزداد التوتر الاجتماعي بسبب النتائج الاجتماعية الســلبية التي ســترتب على تطبيق النظام لسياسات اقتصاد السوق الحرة. ومن المرجح أن تــؤدي هذه التداعيات إلى تنامي قوة المعارضة بدفعها إلى المزيد من التكتل وبناء ائتلاف واســع قائم على برنامج عمل محل توافق، ومن ثم زيادة رصيدها من التأييد الشــعبي وإضعاف احتمالات استمرار سلطة الإخوان وحلفائهم.

- **ســيناريو الدكتاتورية العســكرية:** ربما يظهر هذا الســيناريو عقب فترة من تطبيق الســيناريو المرجعــي أو ســيناريو الدكتاتورية الإســلامية، وذلك نتيجةً لما يصاحب تطبيقهما من توترات سياســية تنذر بالتحول إلى فوضى أو بنشــوب حرب أهلية بين قوى المعارضة وقوى المــوالاة الممثلة في الإخوان وحلفائهم من الأحزاب والجماعات الإســلامية الأخرى. وســواء جاء تدخل

الجيش واستيلائه على السلطة لتزايد احتمال وقوع الفوضى أو الاقتتال بين المعارضة والموالاة، أم بعد تحول هذا الاحتمال إلى واقع، فإن تدخّله سيُبَرر بعدم استطاعته التحلي بالمزيد من الصبر على تردي الأحوال وما يحمله تطور الأمور من تهديدات للوحدة الوطنية والأمن القومي. ومن المستبعد أن تستند القوات المسلحة في عودتها إلى الحياة السياسية إلى الدعوة التي وجهتها بعض قوى المعارضة إليها لإدارة شؤون البلاد، وذلك حتى لا تظهر بمظهر المنحاز لمصلحة المعارضة أو المنحاز ضد التيار الإسلامي الذي مد جسور الود والثقة مع القوات المسلحة ولم يمس مصالحها وامتيازاتها منذ تولي مرسي الرئاسة.

على الرغم من أن عودة الجيش إلى السياسة سينتج منها إقامة دكتاتورية عسكرية بكل ما يصاحب الدكتاتوريات العسكرية من إجراءات لقمع المعارضة وتقييد الحريات وفرض الطوارئ أو الأحكام العرفية وتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، فمن المرجح أن تستميل السلطة العسكرية عناصر من المعارضة وعناصر من الموالاة لمساندتها في الحكم والتعاون معها في إدارة شؤون البلاد. وإضافة إلى أن السلطة العسكرية ستبرر عودتها إلى السياسة بتحقيق الاستقرار اللازم لنمو الاقتصاد والحفاظ على الوحدة الوطنية والأمن القومي، فإنها قد تسعى إلى استرضاء الشعب وتهدئة التوتر الاجتماعي باللجوء إلى المعادلة القديمة التي تقضي بمقايضة الحريات السياسية ببعض إجراءات العدالة الاجتماعية. وسوف تشتد الحاجة إلى مثل هذه الإجراءات الاجتماعية، خصوصًا مع توقع أن الحكم العسكري لن يقوم بأي تغيير حاد في السياسات الاقتصادية الليبرالية، بل إنه سيعمل على تكريسها، ولا سيما أن هذه السياسات محل توافق غير معلن بين القوى الأكبر في الساحة السياسية، وهي القوى الإسلامية والقوى المدنية الليبرالية.

مع أن هذا السيناريو قد يفرض نفسه بعض الوقت اعتمادًا على الاستقرار المفروض بالقوة وعلى دفع النمو الاقتصادي وعلى تقديم بعض المزايا للطبقات الشعبية، إلا أنه يُشك في قدرته على أن يعمّر طويلًا. فهو يأتي في أعقاب ثورة كسرت حاجز الخوف لدى الجماهير ورفعت سقف تطلّعاتها إلى

الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وفتحت أمامها أبواب واسعة للتعبير الحر عن الرأي، ولممارسة الحق في التنظيم والتظاهر. وليس من المتصوّر أن تتنازل الجماهير بسهولة عن هذه المكاسب، ولا أن تصبر طويلًا على الافتئات عليها حتى ولو بذريعة الحفاظ على الأمن القومي.

- **سيناريو الائتلاف الوطني:** قد ينشأ هذا السيناريو نتيجة تحول في مواقف كل من المعارضة المدنية والقوى الإسلامية، في أعقاب فترة من المواجهة والصدام يطبق فيها السيناريو الأول أو الثاني، تكون قد أدت إلى إنهاك الطرفين. ويتمثل التحول في المواقف في إدراك الطرفين أن حالة الاستقطاب التي تجلّت خلال جولة إعادة الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو 2012، والتي تفاقمت طوال السنة الأولى من فترة الرئيس مرسي أفضت إلى حالة تقرَب من تعادل القوى السياسية، ومن ثم إدراك أن هذه الحالة لا تسمح لأي طرف منهما بحسم الصراع السياسي لمصلحته. وبالتالي يصل الطرفان إلى نتيجة مؤداها أنه لا مفر من التفاهم بينهما على صيغة للعمل المشترك، وذلك حتى لا يتعرض المجتمع للشلل جراء بقاء الحال على ما هو عليه من انقسام وتناحر ومحاولة من جانب كل طرف لإقصاء الطرف الآخر، أو يتعرّض لحرب بين الطرفين لا يُخفى ما قد ينتج منها من خسائر فادحة للوطن. وفي هذه الحالة سيكون هناك بعض التنازلات المتبادلة: من الإخوان وحلفائهم بفتح مجالات الحوار الوطني الجاد والتوافق في شأن التشريعات الحاكمة لممارسة الحقوق السياسية وانتخاب مجلس النواب، ومن المعارضة بالانتقال من هدف إسقاط الرئيس مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة إلى هدف تغيير التركيبة السياسية للبرلمان بالمشاركة في الانتخابات النيابية وتوفير الضمانات اللازمة لنزاهتها.

من مقتضيات تفعيل هذا السيناريو تركيز المعارضة على العمل وسط الجماهير، وشرح برامجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والسعي إلى كسب أكبر نسبة من التأييد الشعبي لهذه البرامج، ومن أجل الفوز بنسبة عالية من مقاعد مجلس النواب - ولاحقًا مجلس الشورى. وربما يستلزم الأمر نجاح المعارضة في تكوين تكتل انتخابي قوي أو على الأقل الحد من التنافس بين

مكوّناتها بدرجة كبيـرة، تفاديًا لتفتيت الأصوات وإهـدار فرص الوصول إلى درجة عالية من تمثيل قوى المعارضة فـي البرلمان. وفي رأي بعض المراقبين أنه لو تمكّنت الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في جبهة الإنقاذ من خوض الانتخابات بقائمة انتخابية موحدة، فإن فرصتها ستكون كبيرة في الحصول على نسبة محترمة من أصوات الناخبين لا تقل كثيرًا عن النسبة التي قد يحصل عليها التيار الإسـلامي. وهو ما قد يؤدي إلى برلمان أكثر توازنًا وإلى تكوين حكومة ائتلافية تتيح الفرصة لمختلف الأطراف للمشاركة في الحكم.

لكن تمكن المعارضـة المدنية من خوض الانتخابـات بقائمة واحدة قد يكون أمرًا عسيرًا. فالسـوابق التاريخية لا تزوّدنا بأمل كبير في ذلك، ولا سيما انتخابات مجلس الشـعب المنحل حيث تعـذّر تجميـع المعارضة في تكتل انتخابي واحد وانقسـمت إلى مجموعتين: مجموعة الكتلة التي ضمّت أحزاب المصريين الأحـرار والمصري الديمقراطي الاجتماعـي والتجمع، ومجموعة الثورة مسـتمرة التي قادها حزب التحالف الشعبي الاشـتراكي وشاركت فيها قوى يسارية وليبرالية وقوى منشـقة عن الإخوان المسلمين. كما أن من عوامل إضعاف فرص نجاح المعارضـة في بناء تكتل انتخابي متماسـك ذلك التنوع الكبير في مكوّنات جبهة الإنقاذ التي باتت تشـمل عناصر من مختلف أطياف اليمين والوسط مثل أحزاب الوفد والمصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي ومصر الحريـة ... إلخ، وعناصر من مختلف أطياف اليسـار مثل أحزاب التجمع والتحالف الشعبي الاشـتراكي والاشتراكي المصري، والكيان غير الحزبي المعروف بالتيار الشعبي ... إلخ.

بفرض إمكان نجـاح المعارضة في خـوض الانتخابـات النيابية بقائمة موحدة، فإن فرصة النجاح في تكوين حكومة ائتلافية قابلة للتشغيل مع عناصر التيار الإسلامي هي فرصة محفوفة بالمخاطر ومعرّضة للانهيار عند أول اختبار، وذلك نتيجة رصيد الكراهية الموروث والمستجد وما نشأ عنه من حاجز نفسي صار يفصل بيـن الطرفين فصلًا عميقًا، ونتيجة اختلاف الرؤى أيضًا في شـأن قضايا قد تعتبرها القوى المدنية ثانوية، بينما تراها القوى الإسـلامية أساسـية

وتتصل بأصول العقيدة أو الشــريعة. لكن حتى إذا لم تتمكن القوى المدنية من التكتل وخوض الانتخابات النيابية بقائمة موحدة، وهو ما سيُضعف من قدرتها على منافســة التيار الإســلامي على الرغم من تراجع شــعبيته خلال المرحلة الانتقالية الثانية، فســتظل الفرصة قائمــة لتمتع مجلس النــواب - ثم مجلس الشــورى - بقدر أفضل من التوازن المفتقد حاليًا، ومن ثــم لتمتع المعارضة المدنية بفرصة أوســع للتعبير عن آرائها والتأثير في عملية التشــريع على نحو أفضل من الوضع القائم.

نظرًا إلى اشــتمال القوى المعارضة على عناصر منتســبة للنظام الســابق بدرجة أو بأخرى، وتفوّق عناصرها ذات التوجهات اليمينية على عناصرها ذات التوجهات اليســارية أو التقدمية، ونظرًا إلى أن القوى الإسلامية قد تظل تتمتع بأكثرية لا بأس بها في مجلس النواب الجديد، فمن المرجّح أن يُســفر التفاعل بين هاتين القوتين عن تميز هذا الســيناريو بتوجــه اقتصادي - اجتماعي أقرب إلى صيغة اقتصاد الســوق الاجتماعي أو صيغة الرأسمالية الجديدة في مشروع مصر 2020[22]. وكما ســبق إيضاحه في الفصل الرابع، فإن نجاح هذه الصيغة مرهون بتوافر ظروف معظمها غير متوافر في الحالة المصرية خلال فترة تطبيق هذا السيناريو، ولا ســيما تمتع الاقتصاد بحالة من الرواج وتخفف الدولة من الانحياز الاجتماعي الصارخ للأغنياء. لذا فإن هذا السيناريو يفتقر إلى مقوّمات الاســتدامة، فضلًا عن أن تعرضــه للانقطاع تحت ضغــط الخلافات التي من المرجح أن تنشأ بين القوى السياسية التي يرتكز عليها.

قد يخطــر للقارئ بعد أن اطلــع على الســيناريوات الأربعة التي حددت معالمها الرئيســة آنفًا أن يطرح عليّ ســؤالين: أي من هذه السيناريوات يملك احتمالًا للتحقق أكبر من غيره؟ وإذا كانت السيناريوات الأربعة غير مستقرة ولا تملك مقوّمات الاســتدامة، فهل ثمة إمكانية - بعــد تجربة المجتمع المصري لســيناريو أو أكثر منها - للوصــول إلى الرؤية بعيدة المدى التي أشــرت إليها

(22) انظر: إبراهيم العيســوي [وآخرون]، الأســس النظريــة والمنهجية لســيناريوهات مصر، 2020، كراسات مستقبلية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2008).

في مستهل المبحث الحالي من هذا الفصل، والتي تؤسس على نهج التنمية المستقلة؟

في ما يتعلق بالسؤال الأول، لا أملك جوابًا شافيًا عنه. وكل ما يمكنني قوله هو أنني ما قصدت من وضع هذه السيناريوات التي لا تشمل بالطبع المسارات المحتملة كلها سوى أمرين: **أولهما** محاولة التفكير بصوت عالٍ وعلى نحو منظم في ما قد تؤول إليه الأحوال المضطربة التي نمر بها في الأيام الأخيرة من شهر حزيران/ يونيو 2013. **وثانيهما** هو أن أشرك القارئ في عملية التفكير في آفاق المستقبل، وذلك بتقديم بعض السيناريوات كمنطلقات لهذه العملية. وهو ما قد يساعد في الكشف عن سيناريوات أخرى ربما يراها القارئ خليقة بالدرس والاستقصاء، وربما يكون أحدها مرشحًا للتحقق باحتمال أكبر من احتمال وقوع أي من السيناريوات التي عرضتها. ومن الوارد أيضًا أن يمارس القارئ قراءة مختلفة لتفاعلات وتداعيات بعض هذه السيناريوات بطريقة قد تفضي إلى نهايات مختلفة عن تلك التي توقعتها لها. ومهما يكن من شيء، فإن النظر في السيناريوات الأربعة وغيرها قد يساعد في حسن التفكير الذي هو المقدمة الضرورية لحسن التدبير الذي تشتد حاجتنا إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى.

في ما يتعلق بالسؤال الثاني، أعتقد أن ثمة إمكانية لبلوغ الرؤية بعيدة المدى التي يمكن اعتبارها بمنزلة **سيناريو استهدافي** (Normative Scenario) يقوم على نموذج التنمية المستقلة الذي سبق الحديث عنه في الفصلين الثالث والرابع. والاحتمال الأكبر هو أن يفرض هذا السيناريو نفسه في أعقاب فترة من تشغيل أي من السيناريوات الأربعة السابقة، أو بعد تعاقب سيناريوين منها (الأول والثاني أو الأول والثالث). لكن هذه الإمكانية مشروطة بشرطين: **أولهما** سَبَق التعبير عنه، وهو بروز قوى المعارضة السياسية التقدمية واليسارية في الساحة السياسية المصرية، وتمكّنها من تكوين تكتل قوي يضم الأحزاب والحركات السياسية والنقابات الأكثر تمثيلًا للطبقات الشعبية والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى - مع فك ارتباط هذه القوى بالفلول الذي نشأ في سياق

تكوين جبهـــة الإنقاذ - وقيام هذا التكتل بعمل سياســـي جاد بيـــن الجماهير، والترويج لبرنامج مشـــترك للتكتل مســـتلهم من نموذج التنمية المســـتقلة. أما الشـــرط الثاني فهو وصول المجتمع بوجه عام والتيار الإسلامي بوجه خاص - بعد تجربة الســـيناريوات الأخرى وتبيّن عدم قابلية أي منها للاســـتدامة - إلى درجة من النضج والاقتناع العميق بأن الأوان قد آن لإقصاء التقســـيم الديني - المدني من الســـاحة السياسية، وبأن الصراع السياســـي يجب أن يتمحور حول البرامج السياســـية وحول السياســـات الاقتصادية والاجتماعية، لا حول قضايا الهوية والدين.

في الختام أقول إن الأمل فـــي تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والعيش الكريم يبقى قائمًا ما بقيت نفوس الناس عامرة بروح مقاومة الظلم الاجتماعي وتحدي الاســـتبداد والقهر ورفض العيش الذليل. فهذه هي الروح التي بفضلها قامت الشـــعوب العربية بثوراتها في تونس ومصر واليمن وســـورية. وهذه هي الروح التي يجب الحفـــاظ عليها وتنميتها من أجل أن تســـتكمل هذه الثورات تحقيق أهدافها.

تذييل: تداول السلطة بقوة السلاح

انتهيت من مراجعة مخطوطة هذا الكتاب في موعد حرج للغاية، وهو يوم الخميس 27 حزيران/ يونيو 2013، أي في اليوم الواقع ضمن مهلة الأســـبوع التي حددها القائد العام للقوات المســـلحة المصرية، عبد الفتاح السيسي، في إنذاره الأول للرئيس مرســـي والقوى السياسية من أجل التوصل إلى مخرج من حالة الاحتقان والاســـتقطاب التي أصابت البلاد. كمـــا أن هذا اليوم لم يفصله ســـوى يومين عن يوم الأحد 30 حزيران/ يونيو. وكما هـــو معروف، كان هذا هو الموعد المحدد لخروج التظاهرات الكبـــرى التي دعت إليها حركة «تمرد» وجبهة الإنقاذ المعارضة التي ضمت ما يُعرف بالقوى المدنية، والتي ساعد في الحشد لها الإعلام الخاص الذي تفرغ لبث الكراهية في نفوس المصريين تجاه الرئيس وحكم الإخوان، والذي نفّذ عملية كبرى لغســـل مخ قطاع واســـع من

الشعب المصري اســتهدفت قلب مفاهيم الشرعية رأسًا على عقب والاستهزاء بآلية الانتخابات وشــرعية الصندوق لمصلحة مفاهيم ابتكرت خصيصًا لتبرير الانقلاب على الديمقراطية مثل شرعية الإنجاز والشرعية الشعبية. وكان الغرض من هذه التظاهرات إبراز التأييد الشــعبي الواسع لمطلب إسقاط الرئيس مرسي وحكم الإخوان وإجراء انتخابات رئاســية مبكرة، وذلك استنادًا إلى التوقيعات على اســتمارات حركة تمرد التي تفاوتت تقديرات عددها بين 17 و33 مليون استمارة، والله وحده يعلم كم بلغ عددها فعلًا.

في الوقت ذاته، كانت هناك دعوات للتظاهر من كتلة أخرى تشــكلت من قوى الموالاة الإســلامية للرئيس مرســي، ومن تلك العناصر من خارج التيار الإسلامي التي اعترضت على قطع مســار الانتقال الديمقراطي. إذ كانت هذه الكتلة ترى الخطر كل الخطر في السعي إلى تداول السلطة بالقوة، وأن السبيل الآمن هو أن تخوض القوى السياســية معركة الانتخابات النيابية الوشيكة التي يمكن أن تبيــن نتائجهــا الأوزان الحقيقية لكل حزب أو تكتــل حزبي، والتي يمكن مــن خلالها التوصل إلى مجلــس نيابي وحكومة أكثــر توازنًا خصوصًا بعدما تراجعت شعبية التيار الإسلامي خلال السنة الأولى من فترة رئاسة مرسي وحكم الإخــوان. وكان التصور هو أنه بمجلس نيابــي أصدق تعبيرًا عن ميزان القوى السياسية الجديد يمكن الحد بطريقة ديمقراطية من احتمالات الشطط أو الخطأ في مواقف رئيس الجمهورية وسياساته، فضلًا عن إتاحة الفرصة لتأليف حكومة تُعبّر عن الواقع السياســي الجديد وتقدم سياسات متوافقة معه. وكانت هذه الكتلة قد اســتبقت التظاهرات المعارضة في 30 حزيران/ يونيو بالتظاهر في القاهرة وعدد من المحافظات في 21 و28 حزيران/ يونيو؛ وهي التظاهرات التي وقعت خلالها اشتباكات مع القوى المعارضة أسفرت عن عشرات القتلى ومئات الجرحى، وجرى في أثنائها اقتحام وحرق عدد من مقرّات حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين.

في 30 حزيران/ يونيو تجسّــد الانقسام المجتمعي والاستقطاب السياسي في تظاهرات للقــوى المعارضة في ميــدان التحرير وعند قصــري الاتحادية

والقبة في القاهرة، وفي عدد مـن المحافظات، من جهة، وفي تظاهرات للقوى الإسلامية التي كوّنت ما يُعرف بالتحالف المدافع عن الشرعية في ميدان رابعة العدوية في القاهرة، وفي عدد من محافظات الجمهورية. وأخذ عدد المشاركين في هذه التظاهرات بالتزايد، ولا سـيما تظاهرات القوى الإسلامية، وذلك منذ أصدر القائد العام للقوات المسـلحة إنذاره الثاني فـي الأول من تموز/ يوليو. إذ أمهل هذا الإنذار رئيس الجمهورية 48 سـاعة للاسـتجابة لمطالب القوى المعارضة التي وصفها الإنذار بأنها «مطالب الشعب»، وهدد بأنه إذا لم تحدث الاسـتجابة في الأجل المحدد فإن الجيش سـوف يتدخل لتلبية «حركة ونداء جماهير الشعب»، ويفرض خريطة الطريق التي يرى فيها إنقاذ البلاد من أزمتها، ويُشرِف على تنفيذها.

كان يوم الأربعاء 3 تموز/ يوليو 2013 هو يوم الفصل، حيث قام الجيش بعزل رئيس الجمهورية المنتخب انتخابًا حـرًا نزيهًا، والتحفظ عليه، والإطاحة بحكم الإخوان. كما أعلن الجيش وقف العمل بالدسـتور الذي كان قد حظي بموافقة ما يقرب من ثلثي من أدلوا بأصواتهم فيه بمن في ذلك القوى المعارضة التي شاركت في الاستفتاء بأمل ترجيح الكفة لمصلحة رفض مشروع الدستور. وعيّن الجيش رئيس المحكمة الدسـتورية العليا رئيسًـا موقتًـا للبلاد، ووعد بإجراء انتخابات رئاسـية ونيابية، مع تعديل الدستور وإنشـاء لجنة للمصالحة الوطنية ووضع ميثاق شـرف للإعلام. وكان من اللافـت أن يُعلن القائد العام للجيش عزل الرئيـس وخريطة الطريق بحضـور ومباركة شـيخ الأزهر وبابا الكنيسة الأرثوذكسية، وعدد من الرموز القضائية والسياسية والثقافية الذين دأبوا على المطالبة بعدم إقحام الدين في السياسة.

في مساء الاثنين 8 تموز/ يوليو 2013 (وهو اليوم الذي وقعت فيه مجزرة الحرس الجمهوري[23]) صدر إعلان دسـتوري لتقنين هذه الإجراءات ووضع

(23) وقعت مجزرة الحرس الجمهوري فجر 8 حزيران/ يونيو 2013، ووصل عدد ضحاياها - بحسـب تقرير وزارة الصحة في 14 حزيران/ يونيو - إلى 57 قتيلًا ونحو ألـف جريح من المعتصمين المنتسبين إلى التيار الإسـلامي أمام نادي ضباط الحرس الجمهوري في مدينة نصر بالقاهرة حيث كان =

مواقيت لـــكل منها. وأثار هـــذا الإعلان اعتراضات من جانـــب كل من القوى المؤيدة لتدخل الجيش والقـــوى المعارضة لهذا التدخـــل. إذ انطوى الإعلان الدستوري على فترة انتقالية تصل إلى تسعة أشـــهر مرشّحة للاستطالة بحسب ما قد يظهر من عراقيل، وعلى إرجاء الانتخابات الرئاسية إلى نهاية هذه الفترة؛ على العكس مما اســتهدفته قوى المعارضة من أن تكون الانتخابات الرئاســية مبكرة. كما أنيطت عملية تعديل الدستور بلجنة قانونية ثم بلجنة تضم 50 عضوًا «يمثلون مختلف فئات المجتمع»؛ ما اعتبره المؤيـــدون والمعارضون خروجًا على مبدأ وضع الدســـتور من جمعية تأسيســـية منتخبة. كما خشي كثيرون من السلطات الواسعة التي منحها الإعلان الدســـتوري للرئيس الموقت وتوجّسوا من قيام حكم اســـتبدادي خلال الفترة الانتقالية، ولا ســـيما أنه لم يكن يخفى على أحد أن الســـلطة الفعلية قد باتت بيد الجيش، حتى وإن لم تتشـــكل قيادة عسكرية لإدارة شـــؤون البلاد. وبينما وعد بيان الجيش بتأليف حكومة كفاءات من عناصر محايدة سياسيًا خلال الفترة الانتقالية - وهو ما كانت تطالب به قوى المعارضة - إذا بمســـؤولية تأليف الحكومة تُناط بأحد القيادات الحزبية، حازم الببلاوي الاقتصادي الليبرالي البارز المنتمي إلى الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي. وإذا به يصرح بأنه قد واجه صعوبة شـــديدة في تأليف حكومة من عناصر تتسم بالكفاءة وعدم الانتماء الحزبي، حيث تبيّن له أن معظم الكفاءات لها انتماءات حزبية. ومما يسترعي الانتباه أن من أصبحت بيدهم مقاليد الأمور تجاهلوا هذه الاعتراضات - بمـــا فيها الاعتراضات الصـــادرة من مؤيديهم - وأنهم أكدوا أنـــه لا مجال لتعديل خطـــة الطريق ولا احتمـــال لإصدار إعلان دســـتوري مكمل يتجاوب ولو مع بعض مطالب المعترضيـــن. ومما يدعو إلى الاســـتغراب أن من أبدوا الاعتراضات على الإعلان الدستوري لم يلحوا عليها ولم يظهروا أي نوع من الاحتجاج على تجاهل أولـــي الأمر لها، وذلك خلافًا لمسلكهم في السابق.

= من المعتقد أن الرئيس المعزول محتجز داخله، بينما لم يزد عدد القتلى من عناصر الشرطة والجيش على ثلاثة وعدد المصابين على خمسين.

احتدم الجدل في شأن وصف كل من تظاهرات القوى المعارضة في 30 حزيران/ يونيو وتدخل الجيش في 3 تموز/ يوليو 2013. فالقوى التي دعت أو شاركت في تظاهرات 30 حزيران/ يونيو الرامية إلى إسقاط الرئيس وحكم الإخوان اعتبرت هذه التظاهرات ثورة جديدة أو على الأقل موجة ثورية انبثقت عن ثورة 25 يناير 2011 واستهدفت تصحيح مسارها، ورفضت وصف تحرك الجيش بالانقلاب العسكري. أما القوى المنتمية إلى التيار الإسلامي (عدا حزب النور الذي رفض التظاهر مع الإخوان وحلفائهم، والذي شارك ممثل له في المشاورات التي أجراها الجيش مع القوى السياسية وحضر جلسة إعلان الجيش لبيانه في 3 تموز/ يوليو)، ومعها بعض العناصر الأخرى المعترضة على قطع مسار العملية الديمقراطية والرافضة لتداول السلطة بقوة السلاح - ومنهم كاتب هذه السطور - فاعتبرت أن ما جرى هو انقلاب عسكري على الديمقراطية وانتكاسة لثورة يناير التي وضعت الحرية والديمقراطية في صدارة مطالبها. وسوف أوضح أسباب وجهة النظر هذه في ما بعد.

اتصالًا بما وضعته من سيناريوات للمستقبل، فإن المرحلة الانتقالية الثانية انتهت بأسرع مما قُدّرت، وقبل أن تصل إلى نهايتها المتوقعة وهي انتخاب مجلس نواب جديد. وهكذا أدى تدخل الجيش في العملية السياسية إلى إضافة حلقة جديدة إلى مسلسل المراحل الانتقالية بتدشين مرحلة انتقالية ثالثة لا يمكن التيقن من موعد انتهائها. كما تحركت مصر بأسرع كثيرًا مما تصورت إلى وضع أقرب إلى السيناريو الثالث، وهو سيناريو الدكتاتورية العسكرية، مع اختلاف في بعض التفاصيل. فعلى خلاف ما توقعت لم يتورع الجيش عن الانحياز السافر لطرف على حساب الطرف الآخر، ولم يبادل الإخوان ودًا بود سبق لهم تقديمه. فبادر باعتقال رئيس الجمهورية وعدد من قيادات الإخوان وقيادات إسلامية أخرى، وتحفظ على أموالهم، وعمد إلى استثمار خلافات القوى الإسلامية لمصلحته باستقطاب حزب النور السلفي، وإن كان هذا الحزب قد بدأ الانسحاب سريعًا احتجاجًا على مجزرة الحرس الجمهوري.

لعل السبب الرئيس لسوء تقديري لتطورات المرحلة الانتقالية الثانية

ولعدم توقع الانتقال السريع إلى السيناريو الثالث هو عدم إدراكي القدرات الحقيقية للقوى المضادة لثورة يناير. صحيح أنني وكثيرين غيري لم يغب عنا ما كانت تقوم به هذه القوى من ممارسات، ولا سيما تجنيد البلطجية وأطفال الشوارع لإحداث أعمال الشغب والقتل وإثارة الفتن الطائفية وغير الطائفية، وتأجيج المشاعر ضد ثورة يناير ثم ضد حكم الإخوان من خلال الشحن الإعلامي. كما أننا لم نشك في أن هذه القوى هي ما كان يشار إليه بالطرف الثالث، ولم نتوقف عن المطالبة بالعمل سريعًا على احتواء هذه القوى وعلى تطهير أجهزة الدولة التي تساندها. كما كان من المعتقد أن للقوى المضادة للثورة قيادة. واتجهت ظنون القلة في بداية الأمر إلى اعتبار المجلس العسكري الذي حكم البلاد خلال المرحلة الانتقالية الأولى ممثلًا لقيادة الثورة المضادة، وأنه لم يساند ثورة يناير إلا لإفشال سيناريو التوريث، لكنه كان قلبًا وقالبًا مع نظام مبارك الذي كفل للجيش الكثير من الامتيازات والمكاسب. وبمرور الوقت كانت القرائن تتزايد على صحة هذه الظنون، وكثرت أعداد من يرجّحونها.

بحسب ما تبيّن الآن، كانت القوى المضادة لثورة يناير أقوى كثيرًا مما اعتقد كثيرون، وأنها تمتعت بقدرة ملحوظة على التخطيط وإدارة العمليات المضادة للثورة بالتعاون مع قوى وأجهزة داخلية وأخرى خارجية. ولا شك في أن وقتًا قد يطول سيمضي قبل أن نتعرف إلى مكوّنات القوى كلها المضادة للثورة، وعلى حقيقة العلاقات التي قامت بينها وعلى تفاصيل الخطة كلها التي وضعتها لإجهاض الثورة، والتي نفّذتها بإحكام وإتقان على امتداد عامين ونصف العام. وحسبي الآن أن أرصد بعض ممارسات هذه القوى التي أضمرت العداء لثورة يناير ولم تجرؤ على المجاهرة به في الأيام الأولى للثورة، وإن لم تتردد في شن هجوم مبكر على الثوار (والمثال البارز موقعة الجمل) وإشاعة الفوضى والرعب لإفشال الثورة وترويع الناس من تبعاتها (ومن أبرز الأمثلة مهاجمة أقسام الشرطة وحرقها وفتح السجون وتهريب المساجين).

لم تبدأ القوى المضادة في السفور إلا بعد شهور عدة من قيام ثورة يناير.

وشجّعها على ذلك ما أبداه المجلس العسكري من مقاومة شديدة لهدم نظام مبارك وبناء نظام جديد، وذلك بعدم استجابته لمطلب تطهير الأجهزة الأمنية والإدارية والقضائية والإعلامية وإعادة هيكلتها، ومطلب إصدار قانون للعدالة الانتقالية تجري بمقتضاه محاكمة عناصر النظام السابق عن جرائم إفساد الحياة السياسية، فضلًا عن جرائم الفساد المالي وجرائم قتل المتظاهرين، وعن جرائم التعذيب وغيرها من صور انتهاك حقوق الإنسان في عهد مبارك. وبدأت هذه القوى في الظهور بأعداد قليلة في وقفات اعتذارية لمبارك تحت شعار «آسفين يا ريس»، وفي وقفات تأييد للمجلس العسكري ردًا على الثوار الذين تظاهروا لإسقاط حكم العسكر. وبعد فترة احتجاب، أخذ بعضهم في الظهور في وسائل الإعلام منتقدًا الحالة الثورية وما صاحبها من اضطرابات واحتجاجات اجتماعية وفوضى في الشوارع، ومترحمًا على «الاستقرار» الذي نعمت به البلاد خلال عهد مبارك، وداعيًا إلى المصالحة مع رموز ذلك العهد.

ازدادت مقاومة هذه القوى للثورة شراسةً بمرور الوقت من خلال دفع عملائها إلى افتعال حوادث تؤدي إلى الصدام بين المتظاهرين وقوى الجيش والشرطة، ومن خلال أعمال البلطجة والتحرش للحد من إقبال الناس على مواقع التظاهر، ومن خلال أعمال الحرق والتخريب للمنشآت العامة والخاصة استهدافًا لتشويه الصورة الذهنية للثوار لدى الجمهور. وبمرور الوقت، خصوصًا منذ أخذ نجم التيار الإسلامي في الصعود من خلال انتخابات مجلسي الشعب والشورى، ثم من خلال الانتخابات الرئاسية، نجحت عناصر الثورة المضادة في استقطاب عناصر متزايدة من أجهزة الأمن الداخلي والقضاء والإعلام والأجهزة الإدارية، وتشجيعها على ممارسة كل ما من شأنه إرباك النظام الجديد وإعاقة حركته وافتعال الأزمات (منها أزمة نقص الوقود وانقطاع الكهرباء التي اختفت بعد 30 يونيو – مثلما بدأت – بالأمر المباشر) وتضخيم أخطائه والتهوين من قيمة أي إجراء يتخذه وبث الكراهية ضده، وتحريض الجيش على التدخل لتخليص البلاد من الرئيس الإخواني ومن حكم الإخوان وحلفائهم. وتولّى الإنفاق بسخاء على النشاط المضاد للثورة والمعرقل لحكم الإخوان رجال أعمال سبق لنظام مبارك أن أغدق عليهم الأراضي الشاسعة

والحوافز المالية والعينية وغيرها من المزايا وتغاضى عن تهرّبهم من الضرائب، مقابل مكاسب شتى لمبارك وأسرته وحاشيته وأركان حكمه.

كان من أبرز الدلائل على قدرة القوى المضادة للثورة أنهم استثمروا غضب القوى الثورية من سياسات الرئيس مرسي، ولا سيما منذ صدور الإعلان الدستوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، في استيعاب هذه القوى وضمها إلى صفوفهم بدعوى أنهم جميعًا يريدون تصحيح مسار ثورة يناير. وعلى الرغم من إدراك القوى الثورية ما في هذا الادعاء من خداع، فإنهم لم يمانعوا من تأليف جبهة واحدة (جبهة الإنقاذ) جمعتهم وإياهم في نهاية المطاف على هدف وحيد، هو إسقاط الرئيس مرسي والإطاحة بحكم الإخوان. وعلى الدرب نفسه سارت حركة تمرد الذي ركزت جهدها كله على جمع أكبر عدد من التوقيعات على استمارتها الداعية إلى الهدف نفسه بغض النظر عن الانتماءات السياسية للموقعين وعن موقفهم الحقيقي من ثورة يناير وأهدافها.

كما اتضح لاحقًا، فإن قادة الأجهزة الأمنية والجيش والقضاء الذين اقسموا يمين الولاء للنظام الجمهوري وتعهدوا بحمايته، شارك بعضهم في الانقلاب وفرحوا جميعًا بوقوعه. كما اتضح أنهم قد ناصبوا الرئيس وحكومته العداء وإن أظهروا له الولاء. ولعل هذا هو ما دعا الرئيس في أكثر من مناسبة إلى التنويه عن مؤامرات تُحاك ضده، وإن لم يكشف عن تفاصيلها ولم يُفصِح عن أطرافها. ومع ذلك فإن بعض مظاهر الالتفاف على الرئيس وتجاوز تعليماته كانت سافرة. من ذلك تجاوز القائد العام للقوات المسلحة لدوره وتخطيه الرئيس مرسي بدعوة القوى السياسية إلى حوار في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 عقب صدور الإعلان الدستوري الشهير. وإذا كان الرئيس قد تمكّن من إجهاض تلك المبادرة للفريق أول السيسي، فيبدو أن خطوات أخرى للضغط عليه كانت تتخذ من جانب القيادة العسكرية، حيث «تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات من ذلك الوقت وحتى تاريخه» بحسب ما ورد في بيان القائد العام للجيش في الثالث من تموز/ يوليو 2013. بل تتابعت الإنذارات وتوالت التهديدات كما اتضح في الأيام العشرة السابقة على هذا التاريخ.

من الوقائع الغريبة أن اللواء محمد إبراهيم آخـــر وزراء الداخلية في عهد مرســي، الذي بادر مبكرًا بإعلان تأييده لإنذارات السيسي للرئيس، اتخذ قرارًا فــي 15 حزيران/ يونيو بعـــدم قيام الشـــرطة بتأمين مقار الإخوان المســـلمين وحزبهـــم والأحزاب الأخرى، علـــى الرغم من معارضة الرئيـــس لهذا القرار. وعلى الرغم من أن وزير الداخلية برر قراره بتصميم الشـــرطة على الابتعاد عن المعترك السياسي، فإن قراره هذا، فضلًا عن إخلاله بواجب الشرطة في حماية المنشآت العامة والخاصة ومنها مقار الأحزاب والجمعيات، انطوى على انحياز سافر لطرف سياسي على طرف آخر، حيث كانت المقار المعرضة للهجوم هي مقار الإخوان وحزبهم ومقار بعض حلفائهـــم. وكأن وزير الداخلية كان يوجه من خلال قراره رسالة تشجيع صريحة لكل من يرغب من معارضي مرسي في مهاجمة مقار الجماعة وحزبها، ورسالة طمأنة بأنه سيكون آمنًا ولن تطاله أيدي الشرطة لغيابها عن المشهد. لذا لم يكن غريبًا أن يفلت من العقاب من ارتكبوا جرائم حرق هـــذه المقار فـــي 30 حزيران/ يونيو ومن قبله ومـــن بعده. وكان من الغريب حقًا أن توجّه إلى قيادات الإخـــوان وعناصرهم التي كانت تحرس هذه المقار تهمة قتل المتظاهرين أمامها، وكان من بينهم أو من بين المندســـين داخلهم من ارتكب هذه الجرائم.

ثمة سبب آخر لســـوء تقديري لتطورات المرحلة الانتقالية الثانية، ألا وهو عدم تصور إمكانية وصول تنكر القوى الليبرالية واليسارية وسائر القوى الثورية لمطالب الحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان التي طالما دافعت عنها، والتي نـــادت بها ثورة ينايـــر 2011، إلى الحد الذي تحقق فعـــلًا باندفاع هذه القوى إلى تأييد قطع مسار التحول الديمقراطي من خلال انقلاب عسكري.

مما يســـترعي الانتباه أن قوى المعارضة لم تكف عـــن توجيه الاتهامات للرئيس وجماعته بأخونة أجهزة الدولة وبإحكام الســـيطرة على مفاصل السلطة وبتكوين المليشـــيات كقوة دفاع خاصة بهم خلال السنة الأولى لحكمه. ومن الواضح الآن أنه كانت هناك درجـــة عالية - ومتعمدة - من المبالغة أو الكذب في هذه الاتهامات. إذ لو أنها كانت صحيحة، ما كان لمقرات الجماعة وحزبها

أن تُنهَب وتُدمّر وتُحرَق بســرعة وبدرجة عالية من الســهولة، وما كان للرئيس أن يُعـزَل ويُعتقَل، ومـا كان لحكم الإخـوان أن ينهار بســرعة ومن دون أي مقاومة بمجرد قرار من القائد العـام للجيش، حتى وإن اتخذ من تظاهرات 30 حزيران/ يونيو غطاءً سياسيًا لقراره. والحقيقة التي تبدو واضحة الآن أن أيًا من وسائل القوة، ولا سيما الجيش والشرطة، لم يكن تحت سيطرة الرئيس مرسي وحكومته، وأن هذا هو ما جعل احتواء الحكومة وزراء ومحافظين من الإخوان غير ذي أهمية في تثبيت أركان سلطتهم.

لكن ما هي الأسـباب التي دعتنـي إلى الاعتقاد بـأن 30 حزيران/ يونيو 2013 لا يمثل ثـورة أو موجة ثانية لثـورة ينايـر 2011، وأن 3 تموز/ يوليو 2013 هو انقلاب عسـكري علـى الديمقراطية وانقضاض علـى الحرية التي كانت في صدارة أهداف ثورة يناير؟

أهم هذه الأسـباب هو طبيعة القوى المشاركة في تظاهرات 30 حزيران/ يونيو والمؤيدة لتدخل الجيش في 3 تموز/ يوليو. فبأي منطق يمكن أن يُصنّف تحرّك على أنه ينتمي إلى ثورة يناير، وهو يضم - إلى جانب القوى التي لا يشك في دورها المهم في ثورة يناير - من أضمروا العـداء لثورة يناير في مبدئها ثم جاهروا به عندما أصبحت الظروف أكثر مواتاه من وجهة نظرهم؟ وفي الصدارة من هؤلاء شـخصيات تعاونت لأعوام طويلة مع نظام مبـارك وقادت وموّلت حملات الدعاية لانتخاب المرشـح الرئاسي الخاسـر أحمد شفيق الذي دأب على إعلان أن مبارك مثله الأعلى، والذي رفضت نسبة غير قليلة من المواطنين والعناصر الثورية (عاصـري الليمون) التصويت لمصلحتـه باعتباره من رموز القوى المضادة لثورة يناير، وصوتوا لمرسـي بدلًا منه، ليس عن حب له وإنما عن كره لمنافسـه. ومنهم رجال أعمال جندوا البلطجية وأطفال الشوارع لإثارة الشغب ونشر الفوضى وزيادة الانفلات الأمني، وموّلوا صحف وقنوات فضائية لغسـيل مخ المصريين ليس لبث كراهية التيار الإسلامي في نفوسهم فحسب، بل - وهذا هو الأخطر - لإقناعهم بأن التمسـك بشـرعية صناديق الانتخابات هو مجرد سذاجة سياسية، وأن الشرعية الحقيقية هي شرعية الإنجاز والشرعية

الشـعبية حيث يخرج الناس في مظاهرات حاشـدة يُعبّـرون فيها عن رفضهم الحاكم. وهذه مغالطة كبرى لأن نقد إنجاز النظام والتظاهر ضده هي وسـائل مشروعة للضغط السياسي وللتنافس على السـلطة. لكن الديمقراطية لم تحدد لتداول السـلطة سـبيلًا آخر غير إدلاء المواطنين بأصواتهم في انتخابات حرة ونزيهة. وقد يقـول المروّجون لهذه المغالطة إنهـم لا يعارضون الديمقراطية. لكنهم في حقيقة الأمر غير مستعدين لتأييد الديمقراطية إلا إذا أتت بالنتائج التي يرضون عنها. أما إذا أتت بغير ما يرضونه من نتائج فهي ديمقراطية فاسـدة لأن أكثرية المصوتين أميون وفقراء يسهل خداعهم وشراء أصواتهم. وهو ما يدعونا إلى سـؤالهم: أعلينا أن ننتظر حتى تُمحى أمية المصريين ويزول فقرهم قبل أن نطبق الآلية الديمقراطية للانتخابات؟ أم أنه يتعيّن حصر من يجوز لهم المشاركة في الانتخابات في المتعلمين والأغنياء؟

لا يسـتقيم وصف تظاهرات مهما كانت كبيرة ومهما شارك فيها من كان لهم دور مهم في ثورة يناير بالانتسـاب إلى هذه الثورة، إذا كان قد شارك فيها قائد سـابق لجهاز أمن الدولة (المسـمى الآن بجهاز الأمن الوطني) في عهد مبارك، والذي ارتكب جرائم فظيعة انتُهكت فيها أبسـط حقوق الإنسـان، وإذا كانت قد سـارت فيها عناصر من الشـرطة التي لم يكف ثوار يناير عن مطالبة المجلس العسـكري بتطهيرها وإعادة هيكلتها ومحاكمتها عن جرائم التعذيب وقتل المتظاهرين، وعناصر عسـكرية اتهم ثـوار يناير قياداتهـا بالولاء لنظام مبارك وبأنهم القيادة العليا للثورة المضادة، وطالبوا بتطهير الجيش من الفسـاد وإخضاع ماليتـه للرقابة البرلمانيـة، وإذا كان قد انضم إليهـا رجال من جهاز القضاء الذي كانت المطالبة بتطهيره ممن اشـترى نظام مبارك ذممهم بالعطايا وممن شاركوا في تزوير الانتخابات، من المطالب الأولى لثوار يناير، وإذا كان قد احتشد لها أنصار عودة النائب العام في عهد مبارك، الذي استبقاه المجلس العسكري طوال فترة حكمه، والذي كانت المطالبة بإقالته ضمن المطالب التي رفعتها ثـورة يناير، والذي اسـتعاد منصبه بعد 30 حزيران/ يونيـو (ولو لفترة قصيرة على سبيل رد الاعتبار) بحكم من القضاء الذي ثارت شبهات كثيرة في شأن تسييس أحكامه لمصلحة رموز عهد مبارك ونكاية في مرسي والإخوان.

يحتاج المرء إلى أن يعطي المنطــق إجازة حتى يصدق أن «30 يونيو – 3 يوليو» ثورة أو موجة ثانيــة لثورة يناير، إذا كان مــن أول المبتهجين بها رجال أعمال ذوي علاقــة وثيقة بمبارك وأســرته، وقيادات لحزب مبارك المســمى بالوطني وللأحزاب والحركات السياسية الجديدة التي انبثقت عن هذا الحزب بعد ثورة يناير، ورجال إعلام كان لهم دور مشــهود في تبرير سياســات مبارك وفي التغاضي عــن انتهاكات نظامه لحقوق الإنســان، وفي «تســويق» جمال مبارك بصفته رئيسًا محتملًا لمصر، وإذا كان قد شارك في إعداد بيان الانقلاب الذي أعلن في 3 تموز/ يوليو2013 رئيس أركان القوات المسلحة المُعيّن من مبارك – بحسب تصريح له في إحدى القنوات الفضائية.

من الأســباب التي تدحض الادعاء بأن 30 حزيران/ يونيو ثورة تستكمل ثورة يناير ما ظهر من ابتهاج كبير وســرور عظيم بعزل الجيش لمرسي وإسقاط حكم الإخوان من جانب عدد من دول الخليج التي لم تغضب لتولي الإسلاميين حكم مصر فحســب، بل إنها كانت أيضًا ممن ناصبوا ثورة يناير العداء المستتر أو العلني لخشــيتهم من امتداد عدواها إلى بلادهم، كما تكفلت بإيواء عدد من رموز نظام مبارك بمن فيهم من طلب القضاء المصري من الإنتربول إحضارهم للتحقيق معهم. ولم تكتف هذه الدول بالســرور والابتهاج والإســراع بتقديم التهاني للانقلابيين، بل إنها هرولت بتقديم حزَم سخية من المساعدات المالية والعينية إلى النظام الجديد. وبلغت المســاعداتَ المُقدّمــة من ثلاث من هذه الدول 13 مليــار دولار في صورة ودائــع من دون فائدة فــي البنك المركزي المصري، ومنــح نقدية وأخرى عينية في صورة منتجــات نفطية (الإمارات: 4 مليار دولار أميركي، الســعودية: 5 مليارات دولار، الكويت: 4 مليار دولار). ومن المعروف أن دول الخليج كانت قد أحجمت عن تقديم المساعدات لمصر منذ قيام ثورة يناير 2011، باستثناء قطر التي مدت يد العون مبكرًا.

حقيقة الأمر أنه ليست هناك من علاقة بين ثورة يناير وما يسمى بثورة 30 يونيو إلا كتلــك العلاقة التي ربطت بين الحركة الارتداديــة التي قادها الرئيس أنور السادات في 15 أيار/ مايو وأطلق عليها ثورة التصحيح وثورة يوليو 1952

التي ظل السادات يدّعي انتساب نظامه إليها على الرغم من أنه كان يقوم بعملية هدم وإزالة لأركان نظام يوليو. وكما هو معروف، كرر مبارك الادعاء بانتساب نظامه إلى ثورة يوليو.

هل تجوز المقارنة أصلًا بين ثورة مثل ثورة يناير التي وحدت الأغلبية العُظمى من الشعب حول هدف إسقاط مبارك ونظامه، وتظاهرات تبعها تدخل عسكري عمّق الانقسام في المجتمع المصري وزاد من التناحر والتشاحن بين المصريين ووضع البلاد على شفا حرب أهلية؟ على الرغم من ادعاء الجيش في بيانه بأنه ما تحرك إلا «لاحتواء أسباب الانقسام المجتمعي وإزالة أسباب الاحتقان ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة»، إلا أن تدخّله زاد من الشقاق وفاقم الأزمة. ذلك أنه لم يقم بدور الوسيط المحايد الذي يعمل على تضييق الفجوة بين الكتلتين المتصارعتين، ويسعى إلى إقناع كل منهما ببعض التنازلات في سبيل الوصول إلى حل وسط تحتشد حوله مختلف أطياف الأمة. بل إنه انحاز إلى كتلة على حساب الكتلة الأخرى، وانتصر انتصارًا كاملًا لفريق وفرض الهزيمة الكاملة على الفريق الآخر وطلب منه الإذعان؛ الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة جديدة تُنذِر بصدامات دامية. ورأينا جانبًا من هذه الصدامات منذ بدء التظاهرات المؤيدة لمرسي والمدافعة عن شرعيته في أواخر حزيران/ يونيو2013. وتواصلت الصدامات حتى بلغت بداية محيط جامعة القاهرة، ثم محيط نادي ضباط الحرس الجمهوري في 8 تموز/ يوليو، حيث قُتل في هذين الحدثين نحو مئة، وأصيب أكثر من ألف.

كيف تقارن ثورة يناير المطالب الواضحة في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية بحركة 30 يونيو التي اختزلت قضيتها في أمر واحد، عزل الرئيس والإتيان برئيس جديد عن طريق انتخابات رئاسية مُبكِرة (ظهر لاحقًا في الإعلان الدستوري الصادر في 8 تموز/ يوليو أنها لن تكون مبكرة)، من دون الاكتراث بالإعلان عن أي أهداف اقتصادية أو اجتماعية؟ وبدا لمتظاهري 30 حزيران/ يونيو المناصرين لتدخل الجيش أن المهم هو من يجلس على مقعد الرئاسة، وأن الشرط الوحيد الواجب توافره فيه هو ألا يكون

منتميًا إلى حزب أو تيار إســـلامي. ولم لا يكون الأمر كذلك وقد وصف أحد الكتاب المبتهجين بالانقلاب العســـكري فترة حكم الإخوان بأنها فترة احتلال الإخوان لمصـــر، وكأنهم كانوا قـــوة غزو أجنبي ولم يكونـــوا قوة وصلت إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة؟

أما أننا أمام انقلاب عسكري على المسار الديمقراطي، فهذا شيء واضح من رفض انتظـــار المعارضة نتائـــج الانتخابـــات النيابية التي كانت وشـــيكة، وتفضيل اســـتخدام القوة للإطاحة بالرئيس المنتخب وإســـقاط حكم الإخوان الذي كان قد فقد جزءًا من شعبيته نتيجة ما وقع فيه من أخطاء من جهة، ونتيجة التعوّق والإرباك وتشتيت الجهد من جانب المعارضة، من جهة أخرى. وكانت هذه الانتخابات فرصة جيدة لاســـتكمال عملية التحـــول الديمقراطي وتعديل ميزان القوى السياســـية لمصلحة قوى المعارضة فـــي البرلمان والحكومة التي سيكون له قول حاسم في تأليفها. ويبدو أن وراء هذا الموقف رفض المعارضة للديمقراطية طالما أنهـــا لا تأتي بالنتائج التي تُرضيها، وفقـــدان للثقة في قدرة الأحزاب المعارضة على الدخول في منافسة مع الأحزاب الإسلامية والخروج منها بنتائج لمصلحتها.

لعل هذا ما يتضـــح من اقتراح أحـــد الفَرِحين بالانقـــلاب وقف العمل بالديمقراطية خـــلال المرحلة الانتقاليـــة لتنفيذ خريطة الطريـــق التي فرضها الجيش وألبســـها الإعلان الدســـتوري لباس الشـــرعية[24]. لعل هذا ما يتضح أيضًا مـــن التبرير الذي ســـاقه للانقلاب العســـكري رئيس حـــزب التحالف الشـــعبي الاشـــتراكي[25] المشـــارك في جبهة الإنقاذ والداعـــم لحركة تمرد، حيث عـــزى الحاجة إلى تدخل الجيش إلى أن الاختـــلال في علاقات القوى بين الأحزاب السياســـية الذي يتجلّى في غياب التكافـــؤ بين تنظيم جماهيري

---

(24) انظر: عبد العظيم الباسل، «في الموضوع كفانا... ديمقراطية،» الأهرام، 13/ 7/ 2013.

(25) شـــارك المؤلف في تأســـيس هذا الحزب عند قيام ثورة يناير 2011 وكان وكيلًا مشـــاركًا لمؤسســـيه، لكنه أوقف نشاطه الحزبي في تشـــرين الثاني/ نوفمبر 2012 واستقال من الحزب في آذار/ مارس 2013 بعدما اتسعت شقة خلافه مع عدد من المواقف السياسية التي اتخذتها قيادة الحزب.

واسع للإخوان وأحزاب وقوى سياسـية بلا جذور جماهيرية، يجعل من غير الممكن قيام منافسة سـلمية ديمقراطية باعتبارها أساسًـا لتداول السلطة من خلال الانتخابـات الحرة والنزيهة. وفـي رأيه أن هذا هو مـا أتاح للإخوان الهيمنة على السلطات «من دون أن تُعطي أي اعتبار للقوى السياسية الأخرى لأنها ليسـت بالقدر الكافي مـن القوة لمواجهتها في الشـارع أو في صناديق الانتخـاب»، وأن هـذا هو ما ولّـد الأزمة التـي لا مخرج للبـلاد منها «إلا بتدخل طرف يملك القوة الكافية لحسـم المواجهة. وهـذا الطرف في حالتنا هو القوات المسـلحة». ولم يتوقف الأمر عند القول إن «غياب قوى سياسية جماهيرية قادرة على المنافسـة المتكافئة مع الجماعـة الأكبر وهي الإخوان المسـلمين هو الذي أدى إلى تدخل القوات المسلحة»، بل إن استمرار غياب القوى السياسـية الجماهيرية الليبرالية والاشتراكية والقومية» سيؤدي إن آجلًا أو عاجلًا إلى تدخل القوات المسـلحة مرة ثالثة إذا نشأت أزمة جديدة»[26]. ومما يؤكد ضعف قدرة قوى 30 يونيو على منافسـة الإخوان، على الرغم من تباهيها بتفوّق عدد متظاهريها فـي 30 حزيران/ يونيو على متظاهري الإخوان وحلفائهـم وغيرهم مـن الرافضين لقطع مسـار التحـول الديمقراطي، تلك النصيحة التي وجهها قيادي كبير سـابق في جماعة الإخوان المسلمين وأيّدها كاتب وقيادي في حزب التجمع المشـارك في جبهة الإنقاذ والمساند لحركة «تمرد»، بأن لا يتنافـس الإخوان في أي انتخابات نيابيـة قادمة على أكثر من 25 في المئة من المقاعد، وألا يفكروا في تقديم مرشـح لرئاسـة الجمهورية قبل عشـرة أعوام «ضمانًا لإيجاد شـراكة وطنية حقيقية يكونون جزءًا منها لا على رأسها»[27].

لو قبلنا بالمنطق المذكور آنفًا، لكان من الواجب أن يتولّى الجيش الحكم منفـردًا، أو أن تتولّى الأحزاب الضعيفة الحكم فـي حماية الجيش، مع إقصاء

---

(26) انظر: عبد الغفار شكر، «أهمية بناء أحزاب جماهيرية،» الأهرام، 13/ 7/ 2013.

(27) انظر: سعد هجرس، «أيها الإخوان والليبراليون: اسـتمعوا إلى الدكتور حبيب،» الدستور، 15/ 7/ 2013.

الإخوان والجماعات الإسـلامية الأخرى من السـاحة السياسية، أو مع فرض شروط على خوضهم الانتخابات لا مجال لها في أي نظام ديمقراطي للحكم، إلى أن تتمكّن الأحزاب الضعيفة من امتلاك رصيد جماهيري يُعتدّ به في منافسة تيار الإسـلام السياسـي، ما يعني خضوع البلاد لدكتاتورية عسـكرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

كيف يأتي توقـع بناء ديمقراطية سـليمة من نظام بدأ بانقلاب عسـكري أطاح برئيس منتخب وأوقف العمل بدسـتور وافق عليه نحو ثلثي المشـاركين في الاسـتفتاء عليه، واعتقل عددًا من قيادات الإخوان والأحزاب الإسـلامية الأخرى، وتحفّظ على أموالهم، ووجّه إليهم اتهامات ذات خطر شديد، وواجه تظاهراتهم السلمية بقوة غاشـمة أدّت إلى قتل وجرح آلاف المصريين، وأغلق قنواتهم الفضائيـة - دون غيرها مـن القنوات ذات الانتمـاء الديني - وضيّق الخناق على صُحفهم وإعلامييهم، وليس بعيدًا عن الاحتمال أن يحلّ أحزابهم؟ وكيف يمكن توقـع هذا وقد رد النظـام الجديد لأجهزة أمن مبـارك اعتبارها وراحت تشـارك متظاهـري 30 يونيـو تظاهراتهم وتحرسـها، وبعدما عادت إنجازات جهـاز الأمن الوطني لتتصـدر عناوين الصحف ونشـرات الأخبار، وبعدما توقفت الصحافة الحكومية عن نشر مقالات الكتّاب المنتمين إلى التيار الإسلامي وغيرهم من المعترضين على الانقلاب العسكري؟

ليس مـن المتصور عقلًا أن توصف حركة بـدأت بالانقضاض على حلم الحرية والديمقراطية الذي طالمـا راود المصريين ووضعته ثورة يناير في رأس أهدافها بأنها اسـتكمال لهذه الثـورة أو تصحيح لمسـارها. وإذا كانت حركة «30 يونيو - 3 يوليو» قد أطاحت بهدف الحرية، فهل يكون هناك أي أسـاس للأمل في تحقيقها مطلب العدالة الاجتماعية الذي تصدّر شـعارات ثورة يناير ومطالبها؟ استبعدُ ذلك من جهتين: **أولهما** أن الحرية مكون أساس من مكوّنات العدالة الاجتماعية على ما سبق بيانه في الفصل الثاني من هذا الكتاب، ومن ثم فإن العدالة الاجتماعية تُصبح في مهب الريح عندما تغيب الحرية. **وثانيهما** أن الحكومة المنبثقة من الانقلاب هي حكومة لأنصـار الليبرالية الاقتصادية وزن

كبير فيها[28]. ومن المرجّح أن أقصى ما يمكن توقعه من التركيبة الحكومية الجديدة هو صيغة مخففة من نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي التي سبق أن بيّنت في الفصل الرابع أنها لا تمثل بديلًا مستدامًا من اقتصاد السوق الرأسمالي الحر، شأنه في ذلك نموذج الاقتصاد الإسلامي. ومن اللافت أن بعض من كان في صفوف الثوار وكان يشجع التظاهرات والاعتصامات وغيرها من صور الاحتجاجات الاجتماعية ويحتج أشد الاحتجاج على من كانوا يطالبون بتوقفها، تغيّر موقفه بعد الانقلاب وصار يطالب الشعب بالصبر والتحمل وتأجيل كل «المطالب الفئوية الآن حتى تصمد مصر وتعبر الأزمة»[29].

خلاصة القول هو أن ثورة يناير تعرّضت لانتكاسة كبيرة جراء حوادث 30 يونيو وما بعدها. وهذا تطور مضاد لما كنت آمل وأتمنى، لكنه لم يكن خارج نطاق المتوقع بحسبان أن طريق الثورات ليست ممهدة ولا مستقيمة، وأن الثورات مثل البحر تعرف المد مثلما تعرف الجزر، وأن حركة الشعوب نحو الحرية والعدالة والتنمية والاستقلال قد تصيب وقد تُخطئ، لكنها حركة تراكمية على كل حال، تتعلم فيها الشعوب من أخطائها حتى إذا كان التعلّم بطيئًا وحتى إذا كانت كلفته كبيرة.

(28) ينطبق هذا على أغلبية المسؤولين عن الملف الاقتصادي، ومن بينهم رئيس الوزراء ونائبه للشؤون الاقتصادية ووزير التعاون الدولي، وهما من الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، ووزير تجارة وصناعة من حزب الوفد، ووزير للاستثمار من قطاع الأعمال الخاص، ووزير مالية سبق له احتلال موقع مرموق في البنك الدولي، وتولّى إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية الذي أنشئ بتمويل أميركي سخي ويتألف مجلس أمنائه من نخبة كبار رجال الأعمال المصريين - وكان من بينهم جمال مبارك.

(29) انظر عيّنة من هذه الآراء في التحقيق المنشور في: الأهرام، 8/ 7/ 2013.

الملاحق

الملحق الإحصائي (1)

بعض مؤشرات اللامساواة والظلم الاجتماعي في مصر

1 - توزيع الإنفاق الاستهلاكي باعتباره مؤشرًا لتوزيع الدخل[1]

نصيب أغنى وأفقر 10 في المئة من السكان

	2005/2004	2011/2010
نصيب أغنى 10 في المئة من السكان	27.6 في المئة	29.6 في المئة حضر/ 20.7 في المئة ريف
نصيب أفقر 10 في المئة من السكان	3.8 في المئة	3.5 في المئة حضر/ 4.6 في المئة ريف

(1) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر طبقًا لنتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي 2008-2009، و2010-2011، وأهم مؤشرات نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي 2008-2009، و2010-2011؛ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشـرية 2011: الاستدامة والإنصاف: مسـتقبل أفضل للجميع (نيويورك: الأمم المتحدة، 2011)، و Arab Republic of Egypt, Ministry of Economic Development and World Bank, «Arab Republic of Egypt: Poverty Assessment Update,» (Report; no. 39885, World Bank, Washington, DC, 16 September 2007).

ملاحظة:

نصيـــب أغنى 10 فـــي المئة = 7.3 مثـــل نصيب أفقر 10 فـــي المئة في 2004/ 2005 بحســـب المصدر الأول، وكذلك بحســـب ما ورد في التقرير العالمي للتنمية البشـــرية للعام 2009 الصـــادر عن البرنامـــج الإنمائي للأمم المتحـــدة. لكنه = 3.4 فـــي عامـــي 2004/ 2005، وانخفض إلـــى 3.2 في 2008/ 2009 بحســـب المصـــدر الثاني. أما فـــي 2010/ 2011 فإن نصيب أغنى 10 في المئة صار 8.5 مثل نصيب أفقر 10 في المئة في الحضر، والرقم المناظر في الريف هو 4.5؛ ما يشير إلى مستوى أقل من اللامساواة في الريف بالقياس إلى الحضر. وهو ما تؤكده المؤشرات الواردة في الفقرتين التاليتين.

نصيب أغنى وأفقر 20 في المئة من السكان

	2004/ 2005	2008/ 2009	2010/ 2011
نصيب أغنى 20 في المئة من السكان	41.6 في المئة	40.2 في المئة	39.3 في المئة
نصيب أفقر 20 في المئة من السكان	8.9 في المئة	9.3 في المئة	9.5 في المئة

نصيب أغنى 20 في المئة = 4.7 مثل نصيب أفقر 20 في المئة في 2004/ 2005

= 4.3 مثل نصيب أفقر 20 في المئة في 2008/ 2009

= 4.1 مثل نصيب أفقر 20 في المئة في 2010/ 2011

(5.2 مثل في الحضر/ 3.2 مثل في الريف في 2010/ 2011)

مؤشر جيني لعدالة توزيع الدخل

	2004/ 2005	2008/ 2009	2010/ 2011
الإجمالي	31.3	30.1	31
ريف	23	22	24
حضر	34	34	34

صفر = مساواة كاملة،100 غياب تام للمساواة. يلاحظ أن مستوى اللامساواه في الريف أقل من نظيره في الحضر.

2- نصيب الأجور في الدخل الإجمالي[2]

1975	85/ 1986	94/ 1995	2001/ 2002	2004/ 2005
40.3 في المئة	33 في المئة	25 في المئة	29 في المئة	26.5 في المئة

يلاحظ أن تقدير 2001/ 2002 و2004/ 2005 أعلى من الحقيقة بسبب تغيير طريقة الحساب، وذلك إضافة جزء من دخل من يعملون لحسابهم باعتباره مقابل عمل.

3 - عدم المساواة في التنمية البشرية[3]

دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة (2010)	0.489
دليل التنمية البشرية غير المعدل (2010)	0.644
الخسارة الناتجة من عدم المساواة (الفرق النسبي بين الدليلين)	24 في المئة

يلاحظ أن الخسارة الناتجة من عدم المساواة في حدود 6 في المئة في الدول التي تتوافر فيها درجة منخفضة من اللامساواة مثل الدانمارك والسويد والنرويج وأيسلندة، بينما تصل الخسارة إلى 24 في المئة أو أكثر في الدول ذات المستوى المرتفع للامساواة مثل المكسيك (24 في المئة) والبرازيل (28 في المئة).

---

(2) إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007)، ومعهد التخطيط القومي، الاقتصاد المصري (سنوات مختلفة).

(3) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر طبقًا لنتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي 2008-2009، و2010-2011، وأهم مؤشرات نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي 2008-2009، و2010-2011؛ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2011، و Arab Republic of Egypt, Ministry of Economic Development and World Bank, «Arab Republic of Egypt».

4 - نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان بحسب فقر الدخل[4]

	1999/ 2000	2004/ 2005	2008/ 2009	2010/ 2011
بحسب خط الفقر المدقع	2.9 في المئة	3.6 في المئة	6.1 في المئة	4.8 في المئة
بحسب خط الفقر الأدنى	16.7 في المئة	19.6 في المئة	21.6 في المئة	25.2 في المئة
بحسب خط الفقر الأعلى		40.5 في المئة	41.7 في المئة	48.2 في المئة
أشباه الفقراء (ما بين الخطين الأدنى والأعلى للفقر)		20.9 في المئة	20 في المئة	23 في المئة

5- الفروق الإقليمية في نسب الفقراء بحسب فقر الدخل[5]

	2008/ 2009	2010/ 2011
ريف الوجه القبلي	44 في المئة	51 في المئة
ريف الوجه البحري	17 في المئة	17 في المئة
حضر الوجه القبلي	21 في المئة	29 في المئة
حضر الوجه البحري	7 في المئة	10 في المئة

6 - توزيع الفقراء بحسب الحالة التعليمية[6]

	2008/ 2009	2010/ 2011
أمي	32 في المئة	36 في المئة
يقرأ ويكتب	23 في المئة	29 في المئة

يتبع

(4) المصادر نفسها.
(5) المصادر نفسها.
(6) المصادر نفسها.

تابع

شهادة ابتدائية	23 في المئة	27 في المئة
ثانوية عامة	11 في المئة	14 في المئة
ثانوية فنية	17 في المئة	21 في المئة
فوق المتوسط	8 في المئة	13 في المئة
جامعي	5 في المئة	7 في المئة

7 - توزيع الفقراء وغير الفقراء بحسب الحالة التعليمية(7) بحسب فقر الدخل في عامي 2010/ 2011

	أمي	جامعي فأعلى
الفقراء	36.2 في المئة	2.4 في المئة
غير الفقراء	21.6 في المئة	12.2 في المئة

8- قيمة خط الفقر بالجنيه(8)

	2009/2008			2011/2010		
	سنويًا	شهريًا	يوميًا	سنويًا	شهريًا	يوميًا
المدقع	1649	137.4	4.58	2061	172	5.72
الأدنى	2224	185.3	6.18	3076	256	8.54
الأعلى	2801	233.4	7.78	4003	334	11.12

(7) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر طبقًا لنتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي 2008-2009، و2010-2011، وأهم مؤشرات نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي 2008-2009، و2010-2011؛ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2011، و Arab Republic of Egypt, Ministry of Economic Development and World Bank, «Arab Republic of Egypt».

(8) المصادر نفسها.

9 - نسبة الفقراء بحسب الفقر المتعدد الأبعاد في عام 2008[9]

نسبة السكان في حالة فقر متعدد الأبعاد	6 في المئة
نسبة السكان المعرضين للوقوع في فقر متعدد الأبعاد	7.2 في المئة

يلاحظ أن مفهوم الفقر متعدد الأبعاد يقيس حالات الحرمان الشديد للأسر من الرعاية الصحية والتعليم وأساسات مستوى المعيشة. وهو بهذا المعنى قريب من الفقر المدقع. وكما يظهر من القسم 3 أعلاه فإن نسبة الفقراء في عامي 2008 أو 2008/ 2009 واحدة (6 في المئة) بحسب هذين المفهومين.

10 - البطالة[10]

(تشرين الأول/ أكتوبر إلى كانون الأول/ ديسمبر)

	2010	2011	2012	2013
المعدل الإجمالي للبطالة	8.9 في المئة	12.4 في المئة	12.6 في المئة	13.2 في المئة
عدد المتعطلين بالمليون	2.330 في المئة	3.320 في المئة	3.383 في المئة	3.582 في المئة
معدل البطالة بين الذكور	4.8 في المئة	9.1 في المئة	9.3 في المئة	9.7 في المئة
معدل البطالة بين الإناث	22.8 في المئة	23.6 في المئة	23.8 في المئة	25.0 في المئة
معدل الإناث/ معدل الذكور	4.7 في المئة	2.6 في المئة	2.6 في المئة	2.6 في المئة
نسبة بطالة الشباب (15-29 سنة) إلى إجمالي المتعطلين	82.7 في المئة	72.5 في المئة		
نسبة بطالة الشباب (20-29 سنة) إلى إجمالي المتعطلين	69 في المئة	62.8 في المئة		

(9) المصادر نفسها.

(10) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج بحث القوى العاملة في الربع الرابع (أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر) من 2011 (القاهرة: الجهاز، 2011)، ونشرة القوى العاملة (القاهرة) (كانون الثاني/ يناير- آذار/ مارس 2013).

11 - عمالة الأطفال في عام 2010[11]

عدد الأطفال العاملين (5-17 سنة)	1.59 مليون طفل	(79 في المئة ذكور - 21 في المئة إناث)
نسبة الأطفال العاملين إلى إجمالي الأطفال (5-17 سنة)	9.3 في المئة	(النسبة: بين الذكور 14.3 في المئة والإناث 4 في المئة)
نسبة الأطفال العاملين في ظروف عمل سيئة أو من يعملون لساعات عمل أكثر من المسموح	99.2 في المئة	

دوافع عمل الأطفال

91.2 في المئة من الأطفال العاملين يعملون لزيادة دخل الأسرة بالعمل في المشروعات الأسرية أو لدى الغير أو لتلبية الاحتياجات الشخصية أو للمعاونة في سداد ديون الأسرة.

12 - سكان العشوائيات[12]

	2004	2010
عدد ساكني العشوائيات بالمليون نسمة	17.7	20
النسبة إلى إجمالي سكان مصر	24 في المئة	24 في المئة

ملاحظة:

التقدير الخاص بعام 2010 مبني على افتراض ثبات نسبة سكان العشوائيات إلى إجمالي السكان عند مستواها في عام 2004.

(11) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المسح القومي لعمالة الأطفال (القاهرة: الجهاز، 2010).

(12) معهد التخطيط القومي، تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري ولمواجهة العشوائيات، قضايا التخطيط والتنمية؛ 182 (القاهرة: المعهد، 2004)، وإبراهيم العيسوي، (الباحث الرئيسي)، آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، قضايا التخطيط والتنمية؛ 226 (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2011).

الملحق الإحصائي (2)

الفقر واللامساواة في الوطن العربي

1 - نسبة السكان تحت خط الفقر في بعض الدول العربية[1]

الدولة	خط الفقر	الوطني	خ. ف. د. 1.25 دولار في اليوم	خ. ف. د. 2 دولار في اليوم
مصر	(2005) 19.6	(2008) 22.0	أقل من 2 (2000)	(2000) 19.4 (2005) 18.5
العراق		(2007)22.9		(2007) 25.3
الأردن	(2002)14.2	(2006)13.0	أقل من 2 (2003)	(2003) 11.0 (2006) 3.5
المغرب	(2001) 15.3		(2001) 6.3	(2001) 24.3 (2007) 14.0
موريتانيا	(2000) 46.3		(1996) 23.4	(1996) 48.3 (2000) 44.1
سورية				(2004) 16.9
تونس			(1995) 6.5	(1995) 20.4 (2000) 12.8
فلسطين	(2007) 31.2	(2009) 21.9		
اليمن	(1998) 40.1	(2005) 34.8	(1998) 12.9	(1998) 36.4 (2005) 46.6

ملاحظة: خ. ف. د. = خط الفقر الدولي.

(1) *World Development Report, 2012: Gender Equality and Development* (Washington, DC: World Bank, 2011).

2 - نسبة السكان تحت خط الفقر في الوطن العربي وفي أقاليم العالم الأخرى[2]

الإقليم	1990-2000	2000-2009	2000-2009	2000-2009	2000-2009
	خط فقر 2 دولار	خط فقر 2 دولار	خط فقر 2.75 دولار	خط فقر متغير	خط فقر وطني
دول عربية	25	19	40	21	18.1
دول نامية	61	46	60	32	19.7
شرق آسيا والباسيفيكي	67	40	57	28	5.5
أوروبا وآسيا الوسطى	14	6	12	20	14.7
أميركا اللاتينية والكاريبي	20	12	20	32	34.1
جنوب آسيا	79	74	87	37	28.4
أفريقيا جنوب الصحراء	80	74	84	47	45.7

ملاحظات:

- الوطـــن العربي ممثل بالـــدول الثماني التالية: مصر وســورية والأردن وتونس والمغرب واليمن وجيبوتي وموريتانيا.

- المجموعات الإقليمية تضم دولًا نامية فحسب.

- نســـب الفقر في العمود قبل الأخير محســوبة طبقًا لخطوط فقر متغيرة

(2) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Development Challenges Report, 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region* (Cairo: UNDP, Regional Centre for Arab States, 2011).

من دولة إلى أخرى وفقًا لمستوى التنمية في كل دولة ممثلًا بمتوسط استهلاك الفرد.

3 - مؤشرات اللامساواة في بعض الدول العربية[3]

الدولة	نصب أفقر 20 في المئة في الاستهلاك أو الدخل	نصيب أغنى 20 في المئة إلى نصيب أفقر 20 في المئة	دليل جيني لتوزيع التسعينيات	الدخل العقد الأول من الألفية الجديدة
قطر		13.3		41.1
تونس	5.9 في المئة	8.1	41.2	41.4
الأردن	7.2 في المئة	5.7	36.4	35.4
الجزائر	6.9 في المئة	6.1		
فلسطين		5.8	38.7	35.5
مصر	9 في المئة	4.4	32.0	30.1
المغرب	6.5 في المئة	7.4	39.2	40.9
اليمن		6.3	33.4	37.7
موريتانيا	6.2 في المئة	7.8	37.3	40.5
جيبوتي		7.7	36.8	40.0
سورية		5.7	34.0	32.0
العراق		4.6		30.9
السودان		6.2		35.3

(3) *World Development Report, 2012*; External Peer Review for the Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2012-2013 (Expert Meeting Group, United Nations, ESCWA, Tunis, 15 May 2013) chap. 1, pp. 28-30, and United Nations Development Programme (UNDP): *Human Development Report, 2011: Sustainability and Equity a Better Future for All* (New York: UNDP; Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2011), and *Human Development Report, 2013: The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World* (New York: UNDP, 2013).

ملاحظات:

- بيانات العمود الثاني هي عن أحدث سنة خلال الفترة 1995 - 2009.

- بيانات العمود الثالث هي عن أحدث سنة خلال الفترة 2000 - 2011.

- بيانات العمودين الرابع والخامس عن أحدث التقديرات خلال الفترتين المذكورتين.

4 - الخسارة في التنمية البشرية الناتجة من عدم المساواة الوطن العربي والأقاليم الأخرى في العالم(4)

الإقليم	دليل التنمية البشرية الأصلي	دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة	الخسارة في التنمية البشرية نتيجة عدم المساواة (في المئة)
دول عربية	0.652	0.486	25.4
شرق آسيا والباسيفيكي	0.683	0.537	21.3
أوروبا وشرق آسيا	0.771	0.672	12.9
أميركا اللاتينية والكاريبي	0.741	0.550	25.7
جنوب آسيا	0.558	0.395	29.1
أفريقيا جنوب الصحراء	0.475	0.309	35.0

الدول العربية

الدولة	دليل التنمية البشرية الأصلي	دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة	الخسارة في التنمية البشرية نتيجة عدم المساواة (في المئة)
لبنان	0.745	0.575	22.8
تونس	0.698	0.533	25.2

يتبع

(4) UNDP: *Human Development Report, 2011*, and *Human Development Report, 2013*.

تابع

الأردن	0.700	0.568	19.0
مصر	0.662	0.503	24.1
سورية	0.648	0.515	20.4
المغرب	0.591	0.415	29.7
اليمن	0.458	0.310	32.3
موريتانيا	0.298	0.306	34.4
جيبوتي	0.430	0.275	35.9

ملاحظات:

- يُعتبر دليل التنمية البشـــرية المعدل بعامل عدم المساواة عن التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية. وتتساوى قيمة الدليل الأصلي وقيمة الدليل المعدل في حالة المساواة التامة بين الجميع. وتقل قيمة الدليل المعدل عن قيمة الدليل غير المعدل في حال عدم المساواة.

- الفرق بين الدليلين منســوبًا إلى الدليل غير المعدل يمثل الخســـارة في التنمية البشرية التي تُعزى إلى عدم المســـاواة. وهو ما يظهر في العمود الأخير من الجدول.

الملحق الإحصائي (3)

اتجاهات اللامساواة على الصعيد العالمي

1 - التغير في اللامساواة في 109 من دول العالم خلال العقدين الماضيين[1] بدلالة التغير في دليل جيني لتوزيع الدخل أو الاستهلاك

انخفاض اللامساواة في 53 دولة

ازدياد اللامساواة في 53 دولة

ثبات اللامساواة في 3 دول

لاحظ أن الفترة المرصود خلالها التغير تختلف من دولة إلى أخرى.

---

(1) Carmen DeNavas-Walt, Bernadette D. Proctor and Jessica C. Smith, *Income, Poverty, and Health Insurance Coverage in the United States: 2010*, Current Population Reports, Series P-60, Consumer Income; no. 239 (Washington, DC: United States Census Bureau, 2011); Central Intelligence Agency (CIA), «The World Fact Book,» on the Web: <www.cia.org>; Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising?* (Paris: OECD, 2011), Quoted by: <www.bbc.co.uk/news/world-asia-india>, and Keith Gehring and Kishore G. Kulkarni, «Economic Growth and Income Inequality in India,» (2006), on the Web: <http://www.kulkarnibooks.com/assets/downloads/kishore_papers/Growth_and_Inequality_in_India_with_keith.pdf>, and <www.china-mike.com/facts-about-china/facts-rich-poor-inequality>

من الدول التي زادت فيها اللامساواة بحسب التغير في دليل جيني:

الولايات المتحدة	(1997) 40.8	(2007) 45	(2010) 49
كندا	(1994) 31.5	(2005) 32.1	
اليابان	(1993) 24.9	(2008) 37.6	
إيطاليا	(1995) 27.3	(2006) 32	
البرتغال	(1995) 35.6	(2007) 38.5	
سويسرا	(1992) 33.1	(2008) 33.7	
فنلنده	(1991) 25.6	(2008) 26.8	
روسيا	(2001) 39.9	(2010) 42	
الصين	(2000) 41.5	(2009) 48	
إسرائيل	(2001) 35.5	(2008) 39.2	

من الدول التي انخفضت فيها اللامساواة بحسب التغير في مؤشر جيني:

المملكة المتحدة	(2001) 36.8	(2005) 34
ألمانيا	(1994) 30	(2006) 27
إسبانيا	(1990) 32.5	(2005) 32
الهند(*)	(1997) 37.8	(2004) 36.8

يتبع

(*) حالة الهند ملتبسة. فطبقًا للتغير في دليل جيني المبين أعلاه خلال الفترة 1997 - 2004 انخفضت اللامساواة. لكن طبقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في عام 2011 فإن اللامساواة قد تضاعفت خلال العشرين سنة الأخيرة، استنادًا إلى أن النسبة بين نصيب أعلى 10 في المئة ونصيب أدنى 10 في المئة من كاسبي الأجور قد زادت من 6 إلى 12. وهذا ما تؤكده أيضًا البيانات المذكورة في القسم 2 أدناه. وتشير دراسة لغيرنغ وكوكارني إلى أن معدل النمو المرتفع نسبيًا الذي حققته الهند أبقى على ملايين الهنود في حالة فقر مدقع، لأن معظم النمو تركز في مناطق بعينها وفي قطاعات بذاتها. وتُقدّر نسبة الفقراء في الهند بحسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 42 في المئة (مليار و210 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم)، بينما يهبط التقدير الرسمي بهذه النسبة إلى 37 في المئة.

تابع

البرازيل	(1998) 60.7	(2012) 51.9
فنزويلا	(1998) 49.5	(2011) 39
نيكاراغوا	(1998) 60.3	(2010) 40.5
الإكوادور	(2006) 50.5	(2010) 46.9

دول لم يتغير فيها مستوى اللامساواة

فرنسا 32.7 (1995و 2008) السنغال 41.3 (1995 و2001) زمبابوي 50.1 (1995و 2006)

2 - ازدياد نصيب أغنى 20 في المئة وانخفاض نصيب أفقر 20 في المئة على الرغم من معدلات النمو المرتفعة[2]

	نصيب أغنى 20 في المئة		نصيب أفقر 20 في المئة		نمو متوسط دخل الفرد
	1990	2005	1990	2005	2005-1990
الولايات المتحدة	33.5 في المئة	37 في المئة	3.9 في المئة	3.4 في المئة	3.1 في المئة
الهند	30.8 في المئة	34.6 في المئة	9.1 في المئة	8.1 في المئة	6 في المئة
الصين	31.8 في المئة	44 في المئة	6.5 في المئة	5.7 في المئة	9.8 في المئة

	1990	2007	1990	2007
العالم (141 دولة)	87 في المئة	83 في المئة	0.8 في المئة	2 في المئة

(2) Isabel Ortiz and Matthew Cummins, «Global Inequality: Beyond the Bottom Billion - A Rapid Review of Income Distribution in 141 Countries,» (Social and Economic Policy Working Paper, United Nations Children's Fund (UNICEF), New York, April 2011), on the Web: <www.unicef.org/socialpolicy/files/Global_Ineq-uality>.

النسبة بين نصيب أغنى 20 في المئة ونصيب أفقر 20 في المئة

	1990	2005
الولايات المتحدة	8.6 في المئة	10.8 في المئة
الهند	3.4 في المئة	4.3 في المئة
الصين	4.9 في المئة	7.7 في المئة
العالم	109 في المئة	41.5 في المئة

بحسب دراسة أورتيز وكمنس، احتاج المليار الأفقر من سكان العالم 17 عامًا (1990 - 2007) كي يزيدوا نصيبهم من الناتج المحلي العالمي من 0.77 في المئة إلى 0.95 في المئة. وبافتراض استمرار معدل التحسن نفسه في المستقبل، فإن هؤلاء الناس سوف يحتاجون إلى 800 عام للوصول بنصيبهم إلى 10 في المئة.

3 - النمو في الأجور والإنتاجية وتطور حصة الأجور في الدخل القومي

معدل نمو الأجر الشهري الحقيقي[3]

السنة/ الفترة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2011/2000 (تراكمي)
العالم	2.6	3.0	1.0	1.3	2.1	1.2	22.7
العالم من دون الصين	2.0	2.3	0.3	0.3	1.3	0.2	
أفريقيا	2.7	1.3	2.6	0.5	6.2	2.1	17.8

يتبع

(3) International Labour Organization (ILO): *World of Work Report, 2011: Making Markets Work for Jobs* (Geneva: ILO, International Institute for Labour Studies; New Delhi: Academic Foundation, 2011), on the Web: <www.ilo.org>; *Global Wage Report, 2010/11: Wage Policies in Times of Crisis* (Geneva: ILO, 2010), and *Global Wage Report, 2012/13: Wages and Equitable Growth* (Geneva: ILO, 2013), and J. Somavia, «Social Justice Sustains Balanced Growth and Development,» (Statement by ILO D-G, 16 April 2011), Based on: International Labour Organization (ILO), *Global Employment Trends, 2011: The Challenge of a Jobs Recovery* (Geneva: ILO, 2011), on the Web: <www.ilo.org>.

تابع

آسيا	6.7	6.6	3.9	5.7	6.3	5.0	94.9
شرق أوروبا وآسيا الوسطى	11.7	14.4	8.3	3.5-	5.5	5.2	171.3
الدول المتقدمة	0.9	1.1	0.3-	0.8	0.6	0.5-	5.0
أميركا اللاتينية والكاريبي	3.5	2.9	0.8	1.6	1.4	2.2	15.1
الشرق الأوسط- دول عربية	1.2	1.9	2.9-	1.5-	1.2-	0.2-	5.6-

بحسب التعريف المقدم في المصدر[4] فإن كل دول مجموعة الشرق الأوسط هي دول عربية، وتحديدًا 12 دولة عربية (دول مجلس التعاون الخليجي الست والعراق واليمن والأردن وسورية ولبنان وفلسطين). وأُدرجت مصر ضمن مجموعة أفريقيا. ومعدلات النمو محسوبة من الأرقام القياسية الواردة في جدول (1) في صفحة 10 في المصدر المذكور.

4 - العدالة الاجتماعية في 31 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2011[5]

تقوم مؤسسة بيرتيلسمان بحساب مؤشر للعدالة الاجتماعية يغطي سبعة مجالات: جهد مكافحة الفقر - معدل فقر الأطفال - معدل فقر كبار السن - معامل جيني لعدم المساواة في توزيع الدخل - الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - مدى تغطية النظام الصحي للسكان - العدالة بين الأجيال (تأمينات - معاشات - سياسات بيئية - سياسات اقتصادية). وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 1 و 10، حيث 1= أسوأ حالة و10= أفضل حالة. وتوزّعت الدول بحسب قيمة المؤشر على النحو التالي:

(4) ILO, *Global Wage Report, 2012/13*, p. 68.

(5) Bertelsmann Stiftung, The Social Justice Index (27 October 2011), on the Web: <www. Bertelsmann-stiftung.de>.

(1) 8 فأكثر: 5 دول وهي أيسلنده والنرويج والدانمارك والسويد وفنلنده.

(2) من 6 إلى أقل من 8: 17 دولة وهي هولندا وسويســرا ولوكسمبورغ وكندا وفرنسا وجمهورية التشيك ونيوزيلندا والنمسا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا والمجر وإيرلندا وإيطاليا وبولندة وأستراليا واليابان.

(3) أقل من 6: 9 دول وهي البرتغال وسلوفاكيا وكوريا الجنوبية وإسبانيا والولايات المتحدة واليونان وشيلي والمكسيك وتركيا.

5 - توزيع الدخل والفقر في الولايات المتحدة الأميركية[6]

	1979	1989	2001	2010
نسبة نصيب أغنى 20 في المئة				
إلى نصيب أفقر 20 في المئة	10.5 في المئة	12.3 في المئة	14.3 في المئة	15.2 في المئة

	1990	2005	2010
نصيب أغنى 5 في المئة			21.3 في المئة
نصيب أغنى 20 في المئة	33.5 في المئة	37 في المئة	50.2 في المئة
نصيب أفقر 20 في المئة	3.9 في المئة	3.4 في المئة	3.3 في المئة

(6) Carmen DeNavas-Walt, Bernadette D. Proctor and Jessica C. Smith: *Income, Poverty, and Health Insurance Coverage in the United States: 2010*, and *Income, Poverty, and Health Insurance Coverage in the United States: 2011*, Current Population Reports, Series P-60, Consumer Income; no. 243 (Washington, DC: United States Census Bureau, [2012]); Adam Bee, «Household Income Inequality Within U.S. Counties: 2006-2010,» (American Community Survey Briefs; United States Census Bureau, Washington, DC, February 2012); Frank Levy, «Distribution of Income,» in: *The Concise Encyclopedia of Economics* (Indianapolis, Ind. : Liberty Fund, [s. d.]), on the Web: <www.econlib.org/library/Enc/Distributionof income.html>; <www.otherjones.com/politics/2011/02/income-inequality-in-america>, and Anthony B. Atkinson, Thomas Piketty and Emmanuel Saez, «Top Incomes in the long run of history,» *Journal of Economic Literature*, vol. 49, no. 1 (2011), Quoted in:

«حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية،» (تقرير المدير العــام، التقرير الأول (ألف)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2011)، على الموقع الإلكتروني: <www.ilo.org>.

	1959	2007	2010
نسبة الفقراء (المعدل الرسمي)	22.4 في المئة	12.5 في المئة	15.1 في المئة
عدد الفقراء بالمليون	40		46.2

	2006	2010
مؤشر جيني للفقر في المحليات (المدى)	41.7	60.1

يلاحظ أن اللامســـاواة في دخول الأسر زادت بنسبة 18 في المئة في الفترة 1967 حتى الآن، وأن معظم الزيادة وقعت منذ الثمانينيات من القرن العشـــرين. وعمومًا، تعرّضت اللامساواة للانخفاض منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية حتى منتصف السبعينيات، ثم أخذت في الزيادة التي تصاعدت وتيرتها في الثمانينيات. واستمرت اللامســـاواة في التزايد بعد ذلك. ويذكر أن اللامساواة في عام 2000 كانت عند المستوى نفسه المسجل في العشرينيات من القرن الماضي.

مما يســـترعي الانتباه أن الزيادة في نصيب أغنى 10 في المئة من السكان في الدخل القومي الأميركي كانـــت تتركز في دخول أغنى 1 في المئة، بل وفي دخول شـــريحة أغنى 0.1 في المئة من الأميركييـــن. وفي عام 2007 حصلت شـــريحة أغنى 1 في المئة على 23.7 في المئة من الدخل القومي. وبين عامي 1976 و2007 زاد النصيب النســـبي لشـــريحة أل 0.1 في المئة من الســـكان الأعلى دخلًا من 2.3 في المئة إلى 12.6 في المئة من الدخل القومي.

6 - تفسير جزئي لتزايد اللامساواة: انحياز السياسة الضريبية للأغنياء[7] عالميًا

بحسب مسح أجرته منظمة العمل الدولية في 119 دولة:

- انخفضت الضريبة على أرباح الشـــركات من متوسط عالمي 29.5 في المئة إلى 25 في المئة في الأعوام العشرة الأخيرة.

(7) ILO, *World of Work Report, 2011*, on the Web: <www.ilo.org>, and The Tax Foundation: <www.taxfoundation.org>, Quoted by: <www.otherjones.com>.

- انخفضت الضريبة على الدخل الشخصي من متوسط عالمي 31.4 في المئة إلى 29.1 في المئة بين عامي 2003 و2010.

- أصبحت نُظم الضرائب أقل تصاعدية، بينما ازداد اعتماد الإيرادات الحكومية على الضرائب غير المباشرة، وعلى زيادة اشتراكات الضمان الاجتماعي ورسوم الخدمات.

- خلال الفترة 2000 -2008 خفضت 43 في المئة من الدول المشمولة في المسح أسعار الضرائب على الشرائح العليا للدخل، وخفّضت 70 في المئة منها أسعار الضرائب على أرباح الشركات، بينما زادت 30 في المئة منها أسعار الضرائب غير المباشرة. لذلك زادت نسبة الضرائب على القيمة المضافة وما في حكمها في إجمالي الإيرادات الضريبية حتى بلغت 35 في المئة في الدول النامية و26 في المئة في الدول المتقدمة خلال الأعوام العشرة الأخيرة.

وفي الولايات المتحدة

- انخفض سعر الضريبة على أرباب الأسر الذي يصل دخلهم إلى مليون دولار من 66.4 في المئة في عام 1945 إلى 55.3 في المئة في عام 1965، ثم إلى 47.7 في المئة في عام 1982وإلى 36.4 في المئة في عام 2000، وإلى 32.4 في المئة في عام 2010.

- هبطت نسبة الضريبة على أرباح الشركات إلى إجمالي الإيرادات الضريبية الفدرالية من 32 في المئة في منتصف الخمسينيات إلى 15 في المئة في منتصف السبعينيات، ثم إلى 10 في المئة في عام 1990 و7 في المئة في عام 2010[8].

(8) النسب تقريبية لأنها مقروءة من رسوم بيانية.

المراجع

١ - العربية

كتب

أمين، جلال أحمد. **ماذا حدث للثورة المصرية؟: أسباب ثورة 25 يناير 2011 ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل**. القاهرة: دار الشروق، 2012.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1996**. نيويورك: البرنامج، 1996.

جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. **المسح القومي لعمالة الأطفال**. القاهرة: الجهاز، 2010.

ــــــــ . **نتائج بحث القوى العاملة في الربع الرابع (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر) من 2011**. القاهرة: الجهاز، 2011.

ــــــــ . **النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة لعام 2005**. على الموقع الإلكتروني: <www.misrintranet.capmas.gov.eg>.

جونستون، ديفيد. **مختصر تاريخ العدالة**. ترجمة مصطفى ناصر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012. (عالم المعرفة؛ 387)

حسين، طه. **المعذبون في الأرض**. ط 13. القاهرة: دار المعارف، 2008.

الحق، محبوب. ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث. ترجمة أحمد فؤاد بلبع؛ تقديم إسماعيل صبري عبد الله. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.

حوارات العربي. الكويت: مجلة العربي، 2011. (كتاب العربي؛ 83)

الدوري، عبد العزيز [وآخرون]. نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

سعد الدين، إبراهيم. مساهمات مصرية حول أزمة النظام الاشتراكي وتطور النظام الرأسمالي واشتراكية المستقبل. القاهرة: مؤسسة الأهالي، 2008. (كتاب الأهالي؛ 79).

صن، أمارتيا. التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر . ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004. (عالم المعرفة؛ 303)

عبد الخالق، جودة. التثبيت والتكيف في مصر: إصلاح أم إهدار للتصنيع؟. ترجمة سمير كريم؛ تقديم إبراهيم شحاتة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004. (المشروع القومي للترجمة؛ 635)

عبد الله، إسماعيل صبري. مصر التي نريدها: تقرير سياسي وبرنامج مرحلي. القاهرة: دار الشروق، 1992.

العجلان، حامد الحمود. الربا والاقتصاد والتمويل الإسلامي: رؤية مختلفة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 91)

العيسوي، إبراهيم (الباحث الرئيسي). آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2011. (قضايا التخطيط والتنمية؛ 226)

ـــــــ. أزمة النظام الرأســمالي والاقتصاد المصري. القاهرة: مؤسسة الأهالي، 2008. (كتاب الأهالي؛ 81)

ـــــــ. الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيــان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنمــوذج تنموي بديل. القاهرة : المكتبة الأكاديمية، 2007.

ـــــــ. تجديد علم الاقتصاد: نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره. القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2011. (قضايا التخطيط والتنمية؛ 231)

ـــــــ. التنمية في مصــر: الواقع المتعثر والبديل الأفضــل. القاهرة : المكتبة الأكاديمية، 2009.

ـــــــ. نموذج التنمية المســتقلة البديل لتوافق واشــنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة. بيروت: مركز دراســات الوحدة العربيــة، 2012. (أوراق عربية، 29)

ـــــــ [وآخرون]. الأســس النظرية والمنهجية لســيناريوهات مصر، 2020. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2008. (كراسات مستقبلية)

ـــــــ[وآخرون]. الفقر ومقاييســه المختلفة. البحريــن: مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المكتب التنفيذي، 2009. (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية؛ 51)

الغزالي، محمد. الإســلام والأوضاع الاقتصادية. ط 3. بيــروت: دار الكتاب العربي، 1952.

فرجاني، نادر [وآخرون]. التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراســات الوحــدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

القوانين الاقتصادية من منظور إســلامي. القاهــرة: جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، [د. ت.]. (سلسلة الندوات والمؤتمرات؛ 1)

مدني، حسن. الاقتصاد الإســلامي. الربوة، الرياض: المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات، 2008. على الموقع الإلكتروني: <www.islamhouse.com>.

مستوى المعيشــة، المفهوم والمؤشــرات والمعلومات والتحاليل: دليل قياس وتحليل معيشــة المصريين. القاهــرة: معهد التخطيــط القومي، 2008. (قضايا التخطيط والتنمية؛ 212)

معهد التخطيط القومي. تحديــد الإحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكبــاري ولمواجهة العشــوائيات. القاهــرة: المعهــد، 2004. (قضايا التخطيط والتنمية؛ 182)

ـــــــ وبرنامج الأمــم المتحدة الإنمائي. مــصر تقرير التنميــة البشرية: اختيار مستقبلنا، نحو عقد اجتماعي جديد. القاهرة: المعهد؛ البرنامج، 2005.

النجار، أحمد الســيد [وآخرون]. دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكريــة التي نظمها مركز دراســات الوحدة العربيــة بالتعاون مع المعهد الســويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراســات الوحدة العربية، 2006.

هيرمــان، راينر. تركيا بين الدولــة الدينية والدولة المدنية: الصــراع الثقافي في تركيا. ترجمة علا عادل. القاهرة: مكتبة الأسرة، 2012.

يسري، عبد الرحمن. دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي. الإسكندرية، مصر: دار الجامعات المصرية، 1988.

دوريــات

بروســي، رضوان. «جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنميــة: نحو مقاربة غير معيارية.» المستقبل العربي: السنة 35، العدد 409، آذار/ مارس 2013.

جارودي، روجيه. «تأمــلات حول الاقتصاد الإســلامي.» ترجمة عبد الحميد يويو. المنعطف: العددان 23 و24، 2004.

علي، علي عبد القادر. «ملاحظات حول تدريس علم الاقتصاد من واقع الخبرة الأكاديميــة.» عمران للعلوم الاجتماعية والإنســانية: الســنة 1، العدد 2، خريف 2012.

الكــواز، أحمد. «مراجعة كتــاب: 23 معلومة لا تقال عن الرأســمالية.» مجلة التنمية والسياســات الاقتصادية: الســنة 13، العدد 1، كانون الثاني/ يناير 2011.

مجلة التنمية والسياســات الاقتصادية (الكويت): الســنة 15، العدد 1، كانون الثاني/ يناير 2013.

النشرة الإحصائية (البنك المركزي المصري): تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

النشرة الاقتصادية الشهرية (وزارة التجارة والصناعة): تموز/ يوليو 2006.

نشــرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (مركز الأرض لحقوق الإنسان). على الموقع الإلكتروني: <www.lchr-eg.org>.

نشرة القوى العاملة (القاهرة): كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس 2013.

هيريرا، ريمي. «الأدوار السياســية للفكر الاقتصــادي المهيمن.» ترجمة أحمد زويدي. المســتقبل العربي: الســنة 35، العدد 407، كانون الثاني/ يناير 2013.

وثائـق

«حقبة جديدة مــن العدالة الاجتماعيــة.» (تقرير المدير العــام، التقرير الأول (ألف)، مؤتمر العمــل الدولي، الــدورة المائة، مكتب العمــل الدولي، جنيف، 2011).

ســـليمان، زهير. «السياســـة الاقتصادية في الفكر الإســـلامي.» علـــى الموقع الإلكتروني:
<www.kantakji.com/fiqh>.

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. «ثورة 25 يناير في عام.» (تقارير معلوماتية؛ العدد 61، القاهرة، كانون الثاني/ يناير 2012).

النابلسي، محمد راتب. «مبادئ الاقتصاد الإسلامي.» (موسوعة النابلسي للعلوم الإسلامية، 2 كانون الأول/ ديســـمبر 2008)، على الموقع الإلكتروني:
<www.nabulsi.com>.

٢ - الأجنبية

Books

Abdel-Khalek, Gouda and Robert Tignor (eds.). *The Political Economy of Income Distribution in Egypt*. New York: Holmes and Meier, 1982. (Political Economy of Income Distribution in Developing Countries; 3)

Adedeji, Adebayo and Timothy M. Shaw (eds.). *Economic Crisis in Africa: African Perspectives on Development Problems and Potentials*. Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, 1985.

Amin, Samir. *Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism*. Translated by Brian Pearce. New York: Monthly Review Press, 1976.

Baran, Paul A. *The Political Economy of Growth*. New York: Monthly Review Press, 1957.

Chang, Ha-Joon and Ilene Grabel. *Reclaiming Development: An Alternative Economic Policy Manual*. London; New York: Zed Books, 2004.

Chenery, Hollis [et al.]. *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth, a Joint Study [Commissioned] by the World Bank's Development Research Center and the Institute of Development Studies, University of Sussex*. London: Oxford University Press, 1974.

The Concise Encyclopedia of Economics. Indianapolis, Ind. : Liberty Fund, [s. d.]), on the Web: <www.econlib.org/library/Enc/Distributionof income.html>.

DeNavas-Walt, Carmen, Bernadette D. Proctor and Jessica C. Smith, *Income, Poverty, and Health Insurance Coverage in the United States: 2010*. Washington, DC: United States Census Bureau, 2011. (Current Population Reports, Series P-60, Consumer Income; no. 239).

______. *Income, Poverty, and Health Insurance Coverage in the United States: 2010*. Washington, DC: United States Census Bureau, [2012]. (Current Population Reports, Series P-60, Consumer Income; no. 243).

Edigheji, Omano (ed.). *Constructing a Democratic Developmental State in South Africa: Potentials and Challenges*. Cape Town, South Africa: HSRC Press, 2010.

Foley, Julie (ed.). *Sustainability and Social Justice*. London: Institute for Public Policy Research, 2004. On the Web: <www.khup.com/downloads>.

Frank, Andre Gunder. *The Development of Underdevelopment*. Boston: New England Free Press, 1966.

Giddens, Anthony. *The Third Way and its Critics*. Cambridge, UK: Polity Press; Malden, MA: Blackwell Publishers, 2000.

______. *The Third Way: The Renewal of Social Democracy*. Malden, Mass.: Polity Press, 1999.

Hasse, Rolf H., Hermann Schneider and Klaus Weigelt (eds.). *Social Market Economy History, Principles and Implementation - From A to Z*. 2nd ed. Paderborn, Germany: Ferdinand Schoningh, 2005.

Hayek, Friedrich A. von. *Economic Freedom and Representative Government*. Chicago: University of Chicago Press, 1976.

Hegel, Georg Wilhelm Friedrich. *Lectures on the Philosophy of World History: Introduction, Reason in History*. Translated from the German ed. of Johannes Hoffmeister by H. B. Nisbet; with an Introd. by Duncan Forbes. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1975. (Cambridge Studies in the History and Theory of Politics)

International Labour Organization (ILO). *Global Employment Trends, 2011: The Challenge of a Jobs Recovery*. Geneva: ILO, 2011. On the Web: <www.ilo.org>.

——. *Global Wage Report, 2010/11: Wage Policies in Times of Crisis*. Geneva: ILO, 2010.

——. *Global Wage Report, 2012/13: Wages and Equitable Growth*. Geneva: ILO, 2013.

——. *The ILO Declaration on Social Justice for a Fair Globalization*. Geneva: ILO, 2008. on the Web: <www.ilo.org>.

——. *World of Work Report, 2010: From One Crisis to the Next?*. Geneva: ILO, International Institute for Labour Studies; New Delhi: Academic Foundation, 2010, on the Web: <www.ilo.org>.

——. *World of Work Report 2011: Making Markets Work for Jobs*. Geneva: ILO, International Institute for Labour Studies; New Delhi: Academic Foundation, 2011. On the Web: <www.ilo.org>.

Kitschelt, Herbert. *The Transformation of European Social Democracy.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1994. (Cambridge Studies in Comparative Politics)

Lewis, William Arthur. *The Evolution of the International Economic Order.* Princeton: Princeton University Press, 1978. (Eliot Janeway Lectures on Historical Economics in Honor of Joseph Schumpeter; 1977)

Meadows, Donella H. [et al.]. *The Limits to Growth; a Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind.* New York: Universe Books, [1972].

Meglio, Roberto Di, Coumba Diop and Martin Gasser. *Social and Solidarity Economy: Our Common Road towards Decent Work: The Reader 2011, in Support of the Second Edition of the Social and Solidarity Economy Academy, 24-28 October 2011, Montreal, Canada, the Reader 2011.* Turin: International Training Centre of the ILO, 2011. On the Web: <www.khup.com/downloads/49>.

Meier, Gerald M. and James E. Rauch (eds.). *Leading Issues in Economic Development.* 7th ed. New York: Oxford University Press, 2000.

Myrdal, Gunnar. *The Challenge of World Poverty; a World Anti-Poverty Program in Outline.* With a Foreword by Francis O. Wilcox. New York: Vintage Books, 1970.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising?.* Paris: OECD, 2011.

——. *Economic Policy Reform: Going for Growth, 2012.* Paris: OECD, 2012. On the Web: <www.oecd.org>.

Parkin, Frank. *Class Inequality and Political Order: Social Stratification in Capitalist and Communist Societies.* London: Paladin, 1972.

Phelps, Edmund S. (comp.). *Economic Justice; Selected Readings.* Harmondsworth, Baltimore: Penguin Education, 1973. (Penguin Modern Economics Readings. Penguin Education)

The Social Market Economy Explained in a Simple Way. Amman: Konrad-Adenauer-Stiftung Regional Program Near East, 2008. On the Web: <www.kas.de>.

Todaro, Michael P. *Economic Development.* 7th ed. [Harlow, England]: Pearson Education Limited, 2000.

United Nations Development Programme (UNDP). *Arab Development Challenges Report, 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region.* Cairo: UNDP, Regional Centre for Arab States, 2011.

——. *Egypt: Human Development Report 1996.* Cairo: Institute of National Planning, 1996.

——. *Human Development Report, 1990.* New York: Oxford University Press, 1990.

——. *Human Development Report, 2007/2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World.* New York: UNDP; Palgrave Macmillan, 2007.

——. *Human Development Report, 2011: Sustainability and Equity a Better Future for All.* New York: UNDP; Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2011.

——. *Human Development Report, 2013: The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World.* New York: UNDP, 2013.

——. *Making Global Trade Work for People.* London Sterling, Va.: Earthscan, 2003. On the Web: <www.undp.org>.

United Nations, Division for Social Policy and Development. *Social Justice in an Open World: The Role of the United Nations.* New York: United Nations, 2006.

United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics.* Geneva: UNRISD, 2010. On the Web: <www.unrisd.org>.

——. *Visible Hands: Taking Responsibility for Social Development, An UNRISD Report for Geneva 2000.* Geneva: UNRISD, 2000.

Vreeland, James Raymond. *The International Monetary Fund: Politics of Conditional Lending.* New York, NY: Routledge, 2006.

Wade, Robert. *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.

World Commission on Environment and Development. *Our Common Future.* Oxford; New York: Oxford University Press, 1987. (Oxford Paperbacks). On the Web: <www.un-document.net/ocf>.

World Development Indicators, 2005. Washington, DC: World Bank, 2005.

World Development Report, 2012: Gender Equality and Development. Washington, DC: World Bank, 2011.

Wright, Erik Olin. *Interrogating Inequality: Essays on Class Analysis, Socialism, and Marxism.* London; New York: Verso, 1994.

Periodicals

Anderson, Perry. «Lula's Brazil.» *London Review of Books*: vol. 33, no. 7, March 2011.

Assaad, Ragui. «Egyptian Labour Market Panel Survey, 2006: Survey Description.» *Forum*: vol. 13, no. 2, Winter 2006.

Atkinson, Anthony B., Thomas Piketty and Emmanuel Saez. «Top Incomes in the long run of history.» *Journal of Economic Literature*: vol. 49, no. 1, 2011.

Bensaid, Daniel. «How Left Is Left in Europe?: New Centre, Third Way.» Translated by Ed Emery. *Le Monde Diplomatique* (English Edition): December 1998. On the Web: <www.danielbensaid.org>.

Bradford, Neil. «Renewing Social Democracy? Beyond the Third Way.» *Studies in Political Economy*: no. 67, Spring 2002. On the Web: <www. spwe.library. utoronto.ca>.

Development Dialogue: no. 47, June 2006.

Gil, David G. «Perspectives on Social Justice.» *Reflections*: vol. 10, no. 4, Fall 2004.

Gindin, Sam. «Capitalism and the Terrain of Social Justice.» *Monthly Review*: vol. 53, no. 9, February 2002.

——. «Social Justice and Globalization: Are they Compatible?.» *Monthly Review*: vol. 54, no. 2, June 2002.

Jolly, Richard. «Employment, Basic Needs and Human Development: Elements for a New International Paradigm in Response to Crisis.» *Journal of Human Development and Capabilities*: vol. 11, no. 1, February 2010.

Kaye, Harvey J. «The Third Way: The Renewal of Social Democracy.» (Book Review). *Progressive*: vol. 6, no. 8, August 1999. On the Web: <www.thefreelibrary.com>.

Keman, Hans. «Third Ways and Social Democracy: The Right Way to Go?.» *British Journal of Political Science*: vol. 41, no. 3, July 2011. On the Web: <www.fsw. vu.nl>.

Nussbaum, Martha. «Capabilities as Fundamental Entitlements: Sen and Social Justice.» *Feminist Economics*: vol. 9, nos. 2-3, 2003. On the Web: <www. Tandf. co.uk/journals>.

Partnerships for Decent Work Newsletter (Geneva): no. 37, May 2013.

Poverty in Focus (Brazil): no. 23: *Dimensions of Inclusive Development*, November 2011.

Volkmar, Peter and Rachel Scheier. «The «Renaissance» Plan, Explained.» *Business Monthly*: August 2012.

Witt, Ulrich. «Germany's «Social Market Economy»: Between Social Ethos and Rent Seeking.» *Independent Review*: vol. 6, no.3, Winter 2002. On the Web: <www. independent.org>.

Conference

External Peer Review for the Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2012-2013 (Expert Meeting Group, United Nations, ESCWA, Tunis, 15 May 2013).

«Global Knowledge Sharing of Inclusive Development and Planning.» (Seminar Organized by the Ministry of Planning (Egypt) and JICA (Japan), Cairo, 18-19 February 2013).

«Potential and Limits of Social and Solidarity Economy.» (International Conference Organized by United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Geneva, 6-8 May 2013).

Documents

Arab Republic of Egypt, Ministry of Economic Development and World Bank. «Arab Republic of Egypt: Poverty Assessment Update.» (Report; no. 39885, World Bank. Washington, DC, 16 September 2007).

Bee, Adam «Household Income Inequality Within U.S. Counties: 2006-2010.» (American Community Survey Briefs; United States Census Bureau, Washington, DC, February 2012).

Central Intelligence Agency (CIA). «The World Fact Book.» On the Web: <www.cia.org>

Chang, Ha-Joon. «Economic History of the Developed World: Lessons for Africa.» (Lecture Delivered in the Eminent Speakers Program of the African Development Bank, 26 February 2009). On the Web: <www.Hajoonchang.net/downloads>.

Farooq, Mohammad Omar. «Self-Interest, Homo Islamicus and Some Behavioral Assumptions in Islamic Economics and Finance.» (September 2006). On the Web: <www.globalwebpost.com/farooqm/writings/.../i.../homo-islamicus.doc>.

«First thoughts on the Third Way.» (No Right Turn, 15 October 2004). On the Web: <www.norightturn.blogpost.com>.

Galani, Una. «On its Own Feet.» (Breakingviews, 15 May 2013). On the Web: <www.breakingviews.com>.

Gehring, Keith and Kishore G. Kulkarni. «Economic Growth and Income Inequality in India.» (2006), on the Web: <http://www.kulkarnibooks.com/assets/downloads/kishore_papers/Growth_and_Inequality_in_India_with_keith.pdf>, and <www.china-mike.com/facts-about-china/facts-rich-poor-inequality>

Global Research, Centre for Research on Globalization. «The Crisis of the European Welfare State: An Interview with Asbjørn Wahl.» (25 March 2013). On the Web: <http://www.globalresearch.ca/the-crisis-of-the-european-welfare-state/5328326>.

«Inequalities and the Post-2015: Development Agenda.» (Research and Policy Brief; 15, United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Geneva, October 2012). On the Web: <www.unrisd.org>.

Joumard, Isabelle, Mauro Pisu and Debra Bloch. «Less Income Inequality and More Growth: Are They Compatible?, Part 3: Income Redistribution via Taxes and Transfers Across OECD Countries.» (OECD Economics Department Working Papers; 926, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris, 10 January 2012).

«Justice for All: The Struggle for Workers Rights in Egypt.» (Report, Solidarity Center, Washington, DC, February 2010).

Ortiz, Isabel and Matthew Cummins. «The Age of Austerity: A Review of Public Expenditures and Adjustment Measures in 181 Countries.» (Working Paper, Initiative for Policy Dialogue (IPD) and the South Centre, New York; Geneva, March 2013). On the Web: <www.southcentre.org>.

——. «Global Inequality: Beyond the Bottom Billion - A Rapid Review of Income Distribution in 141 Countries.» (Social and Economic Policy Working Paper, United Nations Children's Fund (UNICEF), New York, April 2011). On the Web: <www.unicef.org>.

Palomar College. «The Social Market Economy.» (Economics 110, 2009). On the Web: <www.faculty.palomar.edu>.

«Potential and Limits of Social and Solidarity Economy.» (Project Brief; 2, United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), October 2012), on the Web: <www.unrisd.org>.

Shafaeddin, Mehdi. «Is Industrial Policy Relevant in the 21st Century?.» (Special Paper; no. 2, Arab Planning Institute (API), Kuwait, May 2006).

Spicker, Paul. «An Introduction to Social Policy.» (Welfare State). On the Web: <www2.rgu.ac.uk/publicpolicy>.

Utting, Peter. «What Is Social and Solidarity Economy and Why Does It Matter?.» (United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), 1 May 2013), on the Web: <www.unrisd.org/unrisd/website/newsviews.nsf/>.

فهرس عام

– ب –

- ث -

- ج -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -